الدكتور حسن فضل الله

حزب الله والدولة في لبنان

الرؤيـة والمسـار

الطبعة الثالثة

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

مكتبة
مؤمن قريش

حزب اللَّه والدَّولة في لبنان
الرؤية والمسار

الدكتور حسن فضل اللّه

حزب اللّه والدّولة في لبنان

الرؤية والمسار

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

Copyright © All Prints Distributors & Publishers s.a.l.

© جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي وسيلة من الوسائل سواء التصويرية أم الإلكترونية أم الميكانيكية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي
شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل.

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل

ALL PRINTS DISTRIBUTORS & PUBLISHERS s.a.l.

الجناح، شارع زاهية سلمان
مبنى مجموعة تحسين الخياط
ص.ب.: ٨٣٧٥ - ١١ بيروت، لبنان
تلفون: ٨٣٠٦٠٨ ١ ٩٦١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ ١ ٩٦١+
email: tradebooks@all-prints.com
website: www.all-prints.com

الطبعة الثالثة ٢٠١٥
ISBN: 978-9953-88-834-7

تصميم الغلاف: ريتا كلزي
الإخراج الفني: فدوى قطيش

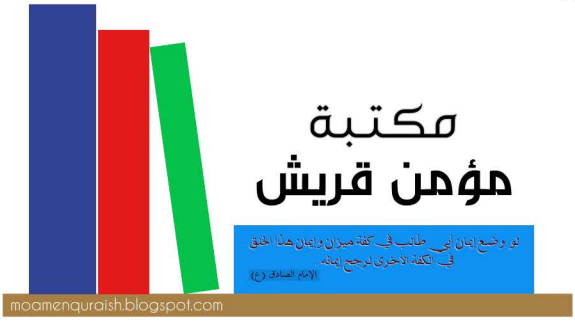

المحتويات

المقدمة ٩

الفصل الأول: الوطن والدَّولة ١٥

معنى الوطن ١٥

الوطن في الفهم الإسلامي ١٧

حاجة الوطن إلى دولة ٢٤

دولة التنوُّع في الفهم الإسلامي ٢٨

ولاية الفقيه والدَّولة غير الإسلاميَّة ٣٢

الفصل الثَّاني: ظِـلال دولـة ٤٥

وحدة الأمَّة وحماية دولتها ٤٦

دولة في حضن الاحتلال ٥٠

التشبُّث بالهويَّة والحقوق ٥٤

استقلال بلا سيادة ٥٩

أ- غياب الحماية والرعاية ٦٠

ب- احتكار السُّلطة ٦٣

التفاوت الاقتصادي ٦٤

الفصل الثَّالث: الدَّولة المفقودة ٧١
نزاع الهويَّات ٧٢
المشاركة الممنوعة ٧٤
أ- حِراك الإمام الصَّدر ٧٥
ب- بوادر النهوض ٧٨
جـ - انبعاث ثقافي ٧٩
رباط على جبهتين ٨٢
ولادة في الميدان ٨٥
... وولادة تحت الاحتلال ٨٩
سلطات متناثرة ٩٣
الفصل الرَّابع: الدَّولة المعطَّلة ٩٧
الحلول المؤجَّلة ٩٨
اتفاق الطائف ١٠١
«الطائف» وميثاقيَّة المقاومة ١٠٤
أ- المقاومة في البيانات الوزاريَّة ١٠٥
ب- المقاومة والشرعيَّة الدستوريَّة ١٠٨
خطوات نحو الدَّولة ١١٠
أ- عودة المؤسَّسات ١١٠
ب- الخطاب ١١٣
ملاقاة سورية ومصادمتها ١١٨
أفخاخ في الطريق ١٢١
أ- تموز ١٩٩٣ ..... ١٢١

ب- نيسان ١٩٩٦ ..... ١٢٢
داخل تركيبة الدَّولة ١٢٥
الفصل الخامس: دُوَل على الدَّولة ١٢٩
مظلَّة المقاومة ١٣٠
مظلَّة الدُّول ١٣٦
طريق الشراكة ١٣٨
السُّلطة مقابل المقاومة ١٤١
تفاهمات لبناء الشراكة ١٤٤
أ- تلافي الانقسام ١٤٥
ب- تلاقٍ وطني ١٥٠
جـ- نُذر المخاطر ١٥٢
النَّهم للسُّلطة ١٥٤
الفصل السَّادس: دوَل على المقاومة (حرب تموز ٢٠٠٦) ١٥٩
الحرب المعجَّلة ١٦٠
أ- الأهداف الثلاثة ١٦١
ب- الرسالة المفتاح ١٦٢
سباق النيران ١٦٤
تحت الفصل السَّابع ١٧٢
الدَّولة بدَل الدوَل ١٧٩
ليلة انقلاب المعادلات ١٨٢
التفاوض الأصعب ١٨٦
النصر الساطع ١٩١

الفصل السَّابع: دولة الشراكة ١٩٥
الميثاق المثقوب ١٩٦
أ- المحكمة المُهرَّبة ١٩٧
ب- الشرعيَّة المنقوصة ١٩٨
اتفاق الدوحة..... ٢٠١
الاتّهام المفخَّخ ٢٠٣
أ- تعطيل السِّلاح ٢٠٤
ب- المقايضة المردودة..... ٢٠٦
جـ - السِّلاح والمشاركة ٢٠٩
السيادة المهدورة..... ٢١١
أ- الثروات الاستراتيجيَّة ٢١١
ب- الماليَّة العامَّة ٢١٢
الشراكة التوافقيَّة..... ٢١٣
سبل حماية الوطن والدَّولة..... ٢١٦
أ- الخطر الإسرائيلي..... ٢١٦
ب- معادلة الحماية ٢١٨
جـ - الخطر التكفيري..... ٢٢١
الوطن النهائي والدَّولة المرجوَّة ٢٢٥
الخلاصات ٢٢٩
المصادر والمراجع ٢٣٥

بسم اللَّه الرحمن الرحيم

المقدّمة

تستمدُّ أيُّ جماعة بشريَّة فهمها للوطن والدَّولة من منابع ثقافتها وتراثها وحضارتها، ومن أصول فكرها وعقيدتها، وهما (الوطن والدَّولة) كانا ولا يزالان مقوِّمًا أساسيًّا لحياة الأفراد والجماعات، لارتباطهما المباشر بانتظام مسار هذه الحياة، وبتنميتها وتطوُّرها ورقيِّها. وهذا ما جعلهما محلَّ اهتمام دائم عند الشعوب والجماعات، ولدى المفكرين على مرِّ العصور.

يسري هذا الاهتمام بالوطن والدَّولة على البحث الفكري الإسلامي، فقد أولاهما عناية خاصَّة، وصارا موضع مواكبة فكريَّة وسياسيَّة مستمرَّة في أعقاب سقوط الدَّولة المركزيَّة، وتوزُّعها على أوطان ودول، وظهور أنماط متنوِّعة من الدُّول والنظم السياسيَّة. وتستند كلُّها إلى رؤى فكريَّة، وتعتمد مناهج متباينة في السياسة والاقتصاد والثقافة، ومنظومة القيم الخاصَّة بكلِّ مجتمع.

لقد أدَّت هذه التباينات في المناهج إلى بروز إشكاليَّات شائكة حول العلاقة بهذه الأنماط من زوايا وطنيَّة، وقوميَّة، ودينيَّة.

واجهت الحركات الإسلاميَّة السياسيَّة هذه الإشكاليَّات، وشغلت معالجتها

وتفكيك تعقيداتها مفكريها ودراساتهم؛ لأنَّ كثيرًا منها ينتمي إلى منهج فكري مبناه المحوري إنشاء دولة تبسط سلطة الشريعة الإسلاميَّة على أرض المسلمين الواحدة، وهو المنهج الَّذي لا يقرُّ بالحدود الجغرافيَّة الَّتي قسَّمت هذه الأرض. فالوطن في فهم هذه الحركات هو مساحة الأرض الإسلاميَّة، والدَّولة هي الَّتي تُحَكِّم الإسلام في المجتمع. لكنَّ هذا المنهج، لم يستطع إيصال تلك الحركات إلى هدفها المنشود، فاصطدمت بموانع كثيرة، حالت بينها وبين تطبيق أفكارها في السُّلطة والمجتمع.

سلكت هذه الحركات سبلًا كثيرة بهدف تسييد فكرها، والوصول إلى السُّلطة، فمنها من لجأ إلى القوَّة العسكريَّة، واعتمد خيار العنف بأشكاله المتنوِّعة، ومنها من لجأ إلى الثورات الشعبيَّة، ومنها من عمل من داخل آليَّات الأنظمة نفسها. ولا تزال هذه الحركات تواجه أسئلة صعبة حول حدود العلاقة بالوطن، وفهمها للدَّولة في المجتمعات الَّتي لا تُطبَّق فيها الشريعة الإسلاميَّة، أو في المجتمعات المتنوِّعة دينيًّا وثقافيًّا، وقد ازدادت صعوبة هذه الأسئلة مع تفشِّي دور التيارات التكفيريَّة وتقديمها لنموذجها في السُّلطة، أو في محاولة فرض دولتها وأحكامها باسم الإسلام على من لا يؤمن بمنهجها سواءٌ كان من المسلمين، أم كان من غيرهم من أصحاب الديانات والمذاهب الأخرى، وما جرَّه هذا النموذج من سلبيَّات كثيرة على صورة الإسلام وشريعته في الحياة.

تتنوَّع الرؤى الفكريَّة والسياسيَّة لهذه الحركات، فهي ليست على مسار واحد، ولا تنتمي إلى مدرسة فكريَّة واحدة، وإن جمعتها التَّسمية، أو جمعها العنوان المشترك وهو الإسلام، ومع ذلك فإنَّنا نجد أنَّ لكلٍّ منها تفسيره وفهمه لهذا العنوان، وقد تلتقي هذه الحركات تبعًا لمنابعها الفكريَّة، وأصولها العقائديَّة مع هذا العنوان، أو قد تتعارض معه إلى حدِّ التناقض، أو حتَّى حدِّ التصادم.

يبرز من بين هذه الحركات حزب اللَّه، كحركة إيمانيَّة إسلاميَّة مقاومة، لها فكرها، وثقافتها، وتطلُّعاتها. وتعيش داخل وطن متنوِّع الطوائف، وفي ظلِّ دولة يحكمها نظام طائفي، ولا تُطبَّق فيها الشريعة الإسلاميَّة، وتتفاعل داخلها الصراعات والتناقضات.

سلك حزب اللَّه سبلًا متنوِّعة لإيصال فكره، وتعميم نموذجه، سواءٌ من خلال

ميدان المقاومة، أم من خلال أطروحته الفكريَّة/ السياسيَّة. ولم تنفصل هذه السبل بعضها عن بعض، بل يُكمل أحدها الآخر، وتهدف كلُّها وفق ما يَطرح في هذا الفكر إلى حماية حريَّة مجتمعه ورفعته، وعزَّته، وازدهاره، ورقيِّه، ليكون قادرًا على تحقيق ذاته، واختيار نظام حياته الأمثل.

يمتلك حزب اللَّه رؤية فكريَّة/ سياسيَّة لقضايا المجتمع والدَّولة، ويقدّم هذه الرؤية تارةً في قالب فكري نظري من خلال دراسات ووثائق سياسيَّة، وطورًا من خلال برامج عمل وأداءٍ ميداني. وهذا ما سنعمل على معالجته في هذا الكتاب، فما نحن بصدده هو هذه الرؤية للبنان الوطن والدَّولة، وحدود علاقته بهما، وتطوُّر خطابه اتّجاههما، وما استتبعه ذلك من شراكته في منظوماتهما السياسيَّة والإداريَّة.

نحاول سبر أغوار علاقة حزب اللَّه بالوطن والدَّولة، وذلك من خلال تحديد الأصول الَّتي يستقي منها رؤيته لهما. وتبيان المسار التاريخي للعلاقة بهما منذ نشأته إلى تاريخ وضع هذا الكتاب.

ما هي هذه الأصول؟ وهل تتيح له التعايش مع دولة لا تطبّق فكره الدّيني والسياسي؟ وكيف يمكن المزاوجة بين الإيمان بفكرة قيام دولة تحكم بالشريعة الإسلاميَّة، والانتظام داخل مجتمع متنوّع؟

إذا كانت هذه الإشكاليَّة تطال البعد الفكري، فإنَّها من جانب آخر تُطل على السلوك التاريخي للجماعة الَّتي ينتمي إليها حزب اللَّه. فما هي العوامل الَّتي أسهمت في تشكُّل الوعي السياسي والثقافي لهذه الجماعة حيال البقعة الجغرافيَّة الَّتي تقيم عليها، والدَّولة الَّتي تعيش في ظلّها؟ وكيف يمكن التوفيق بين الهويَّتين الدّينيَّة والوطنيَّة في بلد مثل لبنان، يمتاز بتنوُّعه الدّيني، وعماد نظامه السياسي هو الحفاظ على هذا التنوُّع؟

إنَّ معالجة مثل هذه الإشكاليَّة، تُشرّع أبواب البحث عن نشأة الوطن والدَّولة في لبنان، فهل كانت هذه النشأة سويَّة؟ وكيف كانت الولادة الأولى؟ وماهي العوامل الَّتي أسهمت فيها؟

لقد تصدَّر مصطلح بناء الدَّولة الأدبيَّات السياسيَّة اللبنانيَّة منذ ولادة فكرتها على مساحة الوطن الواحد، واحتلَّ موقعًا مرموقًا في خطاب القوى المشكّلة للمجتمع السياسي اللبناني، كتعبير عن موقفها الإيجابي من هذا البناء، وهو المصطلح الثابت الَّذي رافق مسار الأزمات اللبنانيَّة المتتالية، ولكنَّ دلالته الأساسيَّة، هي أنَّ هذه الدَّولة لم يتم بناؤها بعد، ولم تنضج إلى الحدّ المطلوب، رغم مرور كلّ هذا الزمن الطويل على ولادتها، وإلَّا لما احتاج اللبنانيون إلى الاستمرار وبعد عقود على نشأة الدَّولة في البحث عن أسُس هذا البناء.

لماذا لم يتم هذا البناء وما هي العوامل المعرقلة؟ وأين هو موقع حزب اللَّه منها؟ وكيف تعامل مع هذه العوامل؟

تقودنا مثل هذه المقاربة إلى تعميق الإشكاليَّة الَّتي تواجه حزبًا مقاومًا مثل حزب اللَّه. إذ كيف يمكن له الجمع بين توليه بنفسه مسؤوليَّات من اختصاص الدَّولة (الدفاع عن الوطن وحمايته) من خلال ما يمتلكه من سلاح، وإيمانه بمفهوم الدَّولة؛ بما هي الكيان المسؤول حصريًّا عن الدفاع عن سيادة الوطن وحماية استقلاله؟

ألا يُعدُّ هذا انتقاصًا من دور الدَّولة؟ بل كيف يمكن لمقاومة أن تُحدّد المدى الحيوي للأمن القومي للدَّولة، وتقوم بنفسها بالدفاع عنه خارج حدودها؟

إنَّ هذه التساؤلات وغيرها، ستقودنا إلى تحديد المرتكزات الَّتي يبني عليها حزب اللَّه رؤيته لهذه الدَّولة، وإلى عرض الوقائع التاريخيَّة للاستدلال بها على الرؤية السياسيَّة وعلى الأطروحة الفكريَّة. لكن هذا العرض ليس من زاوية التوثيق للأحداث، أو البحث عن المستور منها لإماطة اللّثام عنه، بل يأتي في سياق تبيان مسار الدَّولة خلال عقود من الزمن ومسار علاقة حزب اللَّه بها. فالهدف من سرد بعض المعطيات هو توضيح الفكرة، وتقديم الأدلَّة والشواهد عليها، وقد يكون كثير منها وَرَدَ في سياقات متنوّعة، أو يُكشف عنه لأوَّل مرَّة. لكنَّها توضع في المتن، أو في الهوامش في سياق متسلسل مرتبط بالفكرة الجوهريَّة، ألا وهي قصَّة حزب اللَّه

مع الدَّولة في لبنان، وقصَّة الدَّولة بسلطاتها المتعاقبة معه كمقاومة ضدَّ الاحتلال، أو كحزب سياسي له دوره في الشأن العام.

المنهج العلمي المُعتَمد هو تقديم الطرح الفكري، وتحليل عناصره، وصياغة المقاربات التاريخيَّة في قالب تحليلي؛ لاستكشاف عناصر تلك العلاقة الَّتي ربطت تيارًا شعبيًّا مقاومًا بسلطات الدَّولة الَّتي يعيش فيها، وقد صادمته أحيانًا، وصادقته في أحيان أخرى، وصولًا إلى مرحلة مشاركته في مؤسَّساتها.

احتاجت تلك المقاربات إلى مجموعة من المصادر والمراجع، وقد حاولتُ قدر الإمكان أن أعود إلى المصادر الأساسيَّة حسب المراحل الَّتي أعالجها، ولئن كان بعض هذه المصادر مدوَّنًا، كتلك الَّتي تتناول نشأة الكيان والدَّولة في لبنان، أو كتلك الَّتي سبق وكتبتها عن تاريخ حزب اللَّه وأدواره في ميداني المقاومة والسياسة، فإنَّ بعضها الآخر لا يزال غير متداول، وليس في متناول الجميع، ومنها محاضر الجلسات التأسيسيَّة لحزب اللَّه، ومداولات اللّقاءات والاجتماعات خلال حقبات زمنيَّة متنوّعة، ومنها ما اطَّلعت عليه بحكم طبيعة عملي في الميدانين الإعلامي والسياسي، وكنائب في مجلس النواب اللبناني، ومنها ما عُدتُ فيه إلى المستندات والوثائق والرسائل واللّقاءات كما هي الحال في الفصل الَّذي يتناول حرب تموز ٢٠٠٦ ومن بينها محاضر جلسات مجلس الوزراء فضلًا عن المعايشة المباشرةَ لأيَّام الحرب ولياليها.

انطلاقًا مما طرحناه من تساؤلات، وبناءً على المنهج المعتمد جاء تقسيم فصول الكتاب، بالانتقال من العام إلى الخاص، أي من الأصول الكليَّة إلى التطبيقات العمليَّة في ميداني المقاومة والسياسة.

الفصل الأوَّل حدَّد معاني الوطن والدَّولة في الفهم الإسلامي الَّذي يستقي منه حزب اللَّه ثقافته، وعالج موضوع العلاقة البينيَّة في مجتمع متنوّع انطلاقًا من إيمان حزب اللَّه بمبدأ ولاية الفقيه. واستقرأ الفصل الثَّاني التاريخ الحديث للدَّولة في لبنان، ومدى انتظام نشأتها وعلاقتها بالجماعات التاريخيَّة المشكّلة للشعب اللبناني. وعالج الفصل الثَّالث إشكاليَّة تلك العلاقة وصولًا إلى نشأة حزب اللَّه ورؤيته لدولة ما قبل

«الطائف» وما بعده. وعالج الفصلان الرَّابع والخامس أداء الدَّولة نفسها في محطَّات تاريخيَّة كثيرة، وعلاقة حزب اللَّه بسلطاتها المتعاقبة. وتناول الفصل السَّادس حرب تموز العام ٢٠٠٦، وقد وجدت من الضروري إفراد فصل خاص لمعاركها السياسيَّة. ومن ثمَّ جاء الفصل الأخير لمعالجة المرحلة الَّتي تلت الحرب، وبخاصَّة بعد اندلاع الأزمة في سورية ودور حزب اللَّه فيها. وجاءت الخاتمة النهائيَّة لتقدّم ما توصَّل إليه هذا الكتاب من نتائج.

إنَّ هذا التقسيم يراعي التسلسل الزمني لتطوُّر عمل حزب اللَّه وخطابه، وعلاقته بمنظومة الدَّولة. ولذلك سيجد القارئ أنَّه تسلسل موازٍ للوقائع التاريخيَّة، وهذا أمر طبيعي في سياق عرض ما اصطلحنا عليه قصَّة حزب اللَّه مع الدَّولة. ولأنَّه يعتمد على هذه المنهجيَّة، جاءت الصياغات متناسبة مع السياق العام للكتاب، فلم أتَّبع أُسلوبًا معقدًا في عباراته، ولا عرضًا مستعصيًا للمصطلحات، لأنَّه كتاب وُضِع ليكون في متناول الجميع.

لا تدَّعي فصول هذا الكتاب أنَّها أحاطت بالموضوع من جوانبه كلّها، ولا أوفته حقَّه الكامل، فالكمال للَّه وحده عزَّ وجل، إنَّما حاولت المساهمة في موضوع حيوي، لفتح الباب أمام مزيدٍ من الدراسات والأبحاث في هذا الميدان.

آمل أن تكون هذه المساهمة مفيدة لتبيان بعض الحقائق والإجابة عن إشكاليَّات تُطرح في وجه المقاومة، ولقد حاولتُ قدر المستطاع أن أعالج هذه الإشكاليَّات بموضوعيَّة وعدم تحيُّز، وفي الوقت ذاته عرض الوقائع كما هي ثابتة لديَّ، ومن موقع المطَّلع على تفاصيل الموضوعات المرتبطة بمادَّة هذا الكتاب.

أرجو من اللَّه التوفيق في الوصول إلى ما أبتغيه، ليكون ما أقدّمه معينًا لي حيث لا معين إلَّا اللَّه عزَّ وجل.

حسن فضل اللَّه

محرَّم ١٤٣٦ هـ.

تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤م.

الفصل الأول

الوطن والدَّولة

تحتاج مقاربة فهم حزب اللَّه للوطن والدَّولة إلى البحث في الجذور الفكريَّة المؤسّسة لهذا الحزب، المستندة إلى مدرسة اعتقاديَّة لها قواعدها ومبانيها وأصولها. فهذه المدرسة ليست نتاج مرحلة زمنيَّة، أو رؤية سياسيَّة مفصولة عن سياقها التاريخي المرتبط بهذه القواعد والأصول، وهي أيضًا مدرسة، لها ولادتها الطبيعيَّة من رحم جماعتها التاريخيَّة.

نستكشف في هذا الفصل، الأصول والقيم الَّتي يستقي منها حزب اللَّه ثقافته حيال الوطن والدَّولة. ونؤسّس لذلك بتحديد معانيهما، ونُطِل على العلاقة الدّينيَّة بهما من خلال المفهوم الإسلامي العام، وما يقرّه الفقه الإسلامي وبالخصوص الشيعي منه، ومن ثمَّ التزام حزب اللَّه بهذا الفقه، انطلاقًا من إيمانه بمبدأ ولاية الفقيه.

معنى الوطن

الوطن في اللُّغة هو دار الإقامة، ويرتبط بعنصرين متلازمين هما:

- المُقيم: أي الإنسان.
- المقام: أي المكان.

يرتكز معنى الوطن على مجموعة من المحدّدات من بينها:

- المجموعة السكانيَّة؛ بما هي الشعب الواحد.

- البقعة الجغرافيَّة؛ بما هي الأرض الواحدة.
- العلاقات الإنسانيَّة بين أفراد المجموعة السكانيَّة المقيمين على البقعة الجغرافيَّة الواحدة، (سواءٌ كانت علاقات عائليَّة، أم ثقافيَّة، أم دينيَّة... إلخ)، ويؤدّي ترابط هذه العلاقات إلى تماسك هؤلاء الأفراد داخل الحيّز الجغرافي نفسه.
- اللُّغة الواحدة.
- التاريخ والتراث المشترك.
- القيم والعادات والتقاليد المتقاربة.
- المصالح المشتركة.

يتلازم العنصران الأساسيَّان المشكّلان للوطن أي الإنسان والمكان، وتقوم بينهما علاقة وطيدة، فينجذب الفرد بطبيعته إلى التعلُّق بالمكان؛ ليس كمساحة جغرافيَّة فحسب، بل كمساحة تختزن المعاني الإنسانيَّة، ويصبح هذا الفرد منتميًا إليها، وموالِيًا لها. فتنشأ نتيجة هذا التلازم مجموعة ولاءات للجغرافية؛ بما هي مكان الولادة، وموطن الآباء والأجداد، وللنَّاس من حوله؛ بما هم أفراد تربطه بهم صلات متنوّعة، وللتراث الَّذي تختزنه هذه الجغرافية، وللمصالح الَّتي تراكمت مع مرور الزمن.

تُعتبر العاطفة المحرّك الأساسي لهذا الولاء، لكنَّه يُنمَّى أيضًا من خلال التربية داخل الأسرة، وفي المجتمع الأوسع الَّذي يعيش فيه الفرد.

تستند هذه الولاءات إلى مجموعة قواعد ثابتة، تُعطي للوطن معنى وجوده، ومنها:

- السيادة على المكان وعلى النَّاس الَّذين يعيشون فيه.
- الاستقلال الكامل.
- القدرة على حماية السيادة والاستقلال؛ بما فيها القدرة على حماية المكان، والدفاع عن مصالح الشعب وحقوقه.
- وجود الناظم للعلاقة الداخليَّة بين أفراد الشعب.

- العدالة الاجتماعيَّة، والَّتي تتطلَّب وجود القوانين العادلة، والمُنظّمة للعلاقة بين أفراد الشعب، وبينهم وبين من يوكل إليه إدارة شؤونه.

لم يعد مفهوم الوطن يرتكز على القواعد التقليديَّة، أي المكان والأفراد، ووجود الناظم الاجتماعي فحسب، بل على قواعد أساسيَّة أخرى لا يعيش وطن من دونها، ومن بينها القدرة على الدفاع عن المكان والأفراد، وحماية مصالح الشعب. وكلاهما (الدفاع والحماية)، يوفّران المظلَّة الآمنة لاستقلال المكان؛ كوطن للأفراد، وسيادة هؤلاء الأفراد من خلال النظام الاجتماعي على شؤونهم كافَّة. ومن دون الدفاع والحماية، يصبح الاستقلال والسيادة عرضة للانتهاك الدائم، ولذلك جرى اعتماد مبدأين أساسيين لا غنى عنهما لتوفير تلك المظلَّة، وهما: حماية الأمن الوطني، وحماية الأمن القومي.

إنَّ أي خلل في حماية كلا الأمنين، يجعل الوطن فاقدًا لأحد مرتكزاته، ويعرضه مع مرور الزمن إلى التفكُّك والتلاشي.

الوطن في الفهم الإسلامي

أقرَّ الدّين الإسلامي هذه المفاهيم المفسّرة لمعنى الوطن، وجعلها في صلب الثقافة الدّينيَّة. إذ تُعتبر الروابط مع الوطن: حبًّا، وتعلقًا، وتفانيًا في سبيله، من القيَم الإنسانيَّة الَّتي شجَّع الدّين الإسلامي على المحافظة عليها، بل إنَّ العاطفة اتِّجاه الوطن، هي فطرة طبيعيَّة في الإنسان نفسه، فأي فرد سويّ ينتمي إلى بقعة جغرافيَّة ولد عليها، وعاش بين جنباتها، وترعرع في أحضان أهلها، يشعر بالحُبّ اتّجاهها، والتعلُّق بها، والاستعداد لحمايتها.

يمكن الاستدلال على هذه الفطرة الإنسانيَّة من خلال ما ورد في القرآن الكريم حول الأمكنة بما هي دار الإقامة والعيش والعلاقات الإنسانيَّة، والَّتي أطلق عليها مفردات مثل الديار والأرض والقرية والمدينة. وتعني هذه المفردات الوطن كحيّز جغرافي محدَّد بنطاق معيَّن، يقيم الإنسان فيه روابطه العائليَّة والاجتماعيَّة، ويتمسَّك

بالعيش بين ربوعه. ولذلك عدَّ القرآن الكريم التهديد بالنفي عن الوطن من الابتلاءات الَّتي أُصيب بها الرسل وأتباعهم خلال مواجهتهم لأعدائهم، والَّتي بلغت تخيير الرسل بين أمرين، هما: الإخراج من الوطن، أو الخروج من الرسالة والعودة إلى ملَّة الكفر، وكلاهما تحدٍّ صعب بالنسبة لهؤلاء الرسل، كما أورد القرآن الكريم: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا ﴾[1]. وقد واجه أغلب الأنبياء هذا التهديد لردعهم عن المضي في دعوتهم، وهم كانوا يتحمَّلون الأذى جرَّاء تبليغ الرسالة، وتمسُّكهم بأوطانهم، وأحيانًا كانوا يضطرّون إلى الهجرة لبناء القوَّة، ومن ثمَّ العودة لنشر رسالتهم داخل وطنهم الأصلي، ومن الشواهد القرآنيَّة عل ذلك: ﴿ قَالُواْ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَٰلُوطُ لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُخْرَجِينَ ﴾[2]، و﴿ أَخْرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ ﴾[3]، و﴿ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا ﴾[4]. نرى في سياق موازٍ محاولة التنفير من الدعوة الإلهيَّة بذريعة تسبُّبها بالإخراج من الوطن. وقد أشار القرآن الكريم إلى اللَّعب على الوتر العاطفي اتّجاه الوطن للتحريض على رفض الاستجابة لدعوة النبي موسى عليه السلام ﴿ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾[5]، وورد في تفسيرها أنَّها محاولة من فرعون «للتنفير عنه لئلَّا يقبلوا قوله، ومعلوم أنَّ مفارقة الوطن من أصعب الأمور»[6]، واستخدم فرعون الأسلوب نفسه حين آمن السحرة: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِي ٱلْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُواْ مِنْهَآ أَهْلَهَا ﴾[7].

تساوى الخروج من الوطن وخروج الروح من الجسد، وفق التفسيرات الَّتي أُعطيت لقول اللَّه تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم مَّا

(١) سورة إبراهيم، الآية: ١٣.

(٢) سورة الشعراء، الآية: ١٦٧.

(٣) سورة النمل، الآية: ٥٦.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ٨٨.

(٥) سورة الشعراء، الآية: ٣٥.

(٦) الرازي، **تفسير الرازي**، ج٢٤، ص١٣٣.

(٧) سورة الأعراف، الآية: ١٢٣.

فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾[1]، وقد وردت هذه المساواة خلال حثّ القرآن الكريم المسلمين على الالتزام بالتكاليف الَّتي هي أقل من فرض قتل النفس والخروج من الوطن، وهما تكليفان صعبان، فلو فرضهما اللَّه تعالى لما التزم بهما إلَّا قليل.

لو تتبَّعنا الخطاب القرآني للنبي محمد ﷺ وأتباعه ﴿ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ﴾[2]، لرأينا آياتٍ كثيرةً تحدَّثت عن أهميَّة الصبر على مفارقة الوطن وترك الأهل، وحتَّى حين الحث على الهجرة من الوطن للحفاظ على الدّين أو للجهاد في سبيل اللَّه كما ورد في القرآن الكريم ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ﴾[3] فإنَّ ذلك الخطاب كان يَعِد بالثواب الكبير، لما لترك الوطن من صعوبة.

برزت هذه الصعوبة حين هجرة النبي محمد ﷺ من مكة المكرمة، فقد كان ﷺ يستطلع أخبار مسقط رأسه، ويسأل عنه القادمين منه، كما في سؤاله «لأبَّان بن سعد» «كيف تركت أهل مكَّة، وعندما أخبره أغرورقت عينا رسول اللَّه ﷺ»[4]. وكان ﷺ يقول: «لولا أنَّ قومك (مكَّة) أخرجوني منك لما خرجت»[5]. وسيرة النبي محمد ﷺ، وسلوكه الشخصي يدلُّان على حبّه لوطنه. فقد رُوي أنَّ النبي ﷺ «إذا قَدِم من سفر نظر إلى جدران المدينة، وإن كان على ناقته حرَّكها من حبّه للمدينة»[6]. وورد عن الإمام علي عليه السلام: «عُمّرت البلاد بحبِّ الأوطان»[7]، وعنه عليه السلام: «من كرم المرء بكاؤه على ما مضى من زمانه وحنينه إلى أوطانه»[8]. وفي إشارة إلى أهل القبور وحالهم على

(١) سورة النساء، الآية: ٦٦.

(٢) سورة الحج، الآية: ٤٠.

(٣) سورة الحشر، الآية: ٨.

(٤) الزمخشري، **الفايق في غريب الحديث**، ج ٢، ص ٣٤٠.

(٥) الشيخ الطوسي، **الخلاف**، ج ٢، ص ٤٥١.

(٦) الإمام البخاري، **صحيح البخاري**، ج ٢، ص ٢٠٥.

(٧) ابن شعبة الحراني، **تحف العقول**، ص ٢٠٧.

(٨) العلامة المجلسي، **بحار الأنوار**، ج ٧١، ص ٢٦٤.

غير ما كانوا عليه في الدنيا وقد حُرِموا الاستئناس بالوطن قال عليه السلام: «لا يستأنسون بالأوطان ولا يتواصلون تواصل الجيران»[1].

تُعطي هذه الإشارات صورة عن الفهم الإسلامي لمعنى الوطن؛ بما هو مسقط الرأس وموطن الآباء والأجداد. وقد جرت مقاربته من خلال التشريعات الفقهيَّة الَّتي تُعطي هذه الإشارات معانيها العمليَّة.

دخل مفهوم الوطن في هذه التشريعات؛ باعتباره جزءًا أساسيًّا من حياة الإنسان حتَّى في عباداته. فلا يصح له أن يتَّخذ موطنًا، تجري عليه أحكام عباداته (الصلاة والصوم) من دون ضوابط محدَّدة، ولذلك جرى التمييز بين ثلاثة أنواع من الأوطان وهي:

- الوطن الأصلي: وهو موطن الولادة الأولى، ومسقط الرأس. وقد نشأ فيه الإنسان وترعرع، وأقام داخله روابطه الاجتماعيَّة والمعيشيَّة، وحافظ فيه على استمراريَّة حياته، ولم يتخلَّ عنه.
- الوطن المُتَّخذ: وهو الوطن الَّذي اتَّخذه الإنسان دار إقامة دائمة حتَّى لو لم يكن مسقط رأسه. لكنَّه انتقل إليه للعيش الدائم.
- الوطن الشرعي: وهو الوطن الَّذي أقام الإنسان فيه مدَّة ستة أشهر في السنة، مع ثبوت ملك له في هذا المكان[2].

لقد ذهب التشريع الفقهي عند المسلمين الشيعة إلى تفصيلات دقيقة بما فيها الروابط داخل العائلة من لحظة إنشائها في عقد الزواج. إذ ألزم الزوج بالإيفاء بشرطه، إذا شرط في العقد، أن لا يُخرج المرأة من بلدها. «لأنَّ خصوصيَّات الوطن أمر مطلوب للعقلاء بواسطة النشوء والأهل والأنس وغيرها»[3].

---

(١) الإمام علي بن أبي طالب، **نهج البلاغة**، ص ٣٤٩.

(٢) تحفل الكتب الفقهيَّة بأبحاث معمَّقة حول مفهوم الوطن من الناحية الشرعيَّة، راجع: الفيض الكاشاني، **مفاتيح الشرائع**، ج١، ص٢٥. الشيخ الأنصاري، **كتاب الصلاة**، ص ٣٩٣.

(٣) الشهيد الثاني، **الروضة البهيَّة**، ج ٥، ص ٣٦٣.

صحيح أنَّ الأمر يتعلَّق هنا بالمعنى الضيّق للوطن، أي مكان الإقامة في القرية أو المدينة المتعارفة اليوم، وأنَّ الحدود الجغرافيَّة لهذا المكان لها ضوابطها أيضًا. لكنَّ هذا المستوى من الاهتمام، يُعطي صورة واضحة عن مدى أهميَّة الوطن في الفهم الدّيني؛ بما هو دار إقامة، وعيش، وتفاعل اجتماعي، وحيّز للعمران البشري.

يندرج حبُّ الوطن في سياق هذا الفهم الدّيني للعلاقة بالبقعة الجغرافيَّة؛ كمساحة إنسانيَّة. **وهذا ما نجد له مصاديق في السلوك التاريخي الجماعي أو الفردي لأصحاب هذا الفهم. ومن بينهم الجماعة التاريخيَّة الَّتي ينتمي إليها حزب اللَّه، فقد ظلَّت** نظرتها للوطن محكومة بالأبعاد الإنسانيَّة والدّينيَّة، وتبيّن سيرتها التاريخيَّة في وطنها، (المناطق الَّتي تشكَّل منها لبنان) أنَّها كانت شديدة التعلُّق به، ولم تحل الحروب والنزاعات والصّعاب بينها وبينه، وحين كان أحد علمائها يضطر إلى الهجرة القسريَّة؛ بسبب النزاعات، فإنَّه كان يتحيَّن الفرصة للعودة، متخلّيًا عن المغريات الكثيرة في مقر الإقامة في بلد المهجر.

وجد هذا الحبُّ للوطن، والتعلُّق به، تطبيقات عمليَّة، على مستوى الجماعة ككل، وعلى مستوى علماء الدّين. فأحد كبار فقهاء الشيعة الإماميَّة، الشهيد الأوَّل[1]، فضَّل البقاء في وطنه الأصلي جبل عامل، وعدم قبول دعوة أحد أمراء خراسان، لتوليته منصب إمام البلاد فيها، واكتفى بإرسال كتاب ليهتدي به النَّاس في تلك البلاد. وأمثال الشهيد الأوَّل كُثُر، رفضوا الإغراءات، لترك الجبل، والاستيطان خارجه. ومن اضطرَّته الظروف، كان يسارع إلى العودة عندما تخفُّ وطأة الملاحقات الَّتي كانت تُنفّذها السلطات الحاكمة، بخاصَّة في عهدي المماليك والعثمانيين.

(١) الشهيد الأوَّل: محمد بن مكي الجزيني، (استشهد ٧٨٦هـ/ ١٣٨٤م)، فقيه الإماميَّة، وعالمها البارز. صاحب الدور التاريخي في الاستنهاض الفكري والسياسي في جبل عامل وبلاد الشام. أسَّس مدرسة جزين، وبدأ منها حركة دينيَّة سياسيَّة، كان لها الدور البارز في بلاد الشام. وكان من العلماء الَّذين أعطوا دورًا مركزيًّا للفقيه في إدارة شؤون الأمَّة. قضى نحبه على يد المماليك، حيث أُعدم في قلعة دمشق خشية تعاظم حركته الشعبية (راجع: **مقدمة اللمعة الدمشقية**، للشهيد الأوَّل).

كان الشهيد الثّاني[1] لا يحلو له التعبير عن مسقط رأسه وبلاده إلا بالوطن، «ورجعت إلى وطني الأوّل بعد قضاء الواجب من الحجّ والعمرة»[2]، وبعد عودته من أحد سفراته كتب «ثمَّ رجعت إلى الوطن الأوّل المتقدّم (جبل عامل)»[3].

أشار الحُرُّ العاملي[4]، وهو من كبار فقهاء الإماميَّة أيضًا إلى طبيعة العلاقة بالوطن حين تقديمه لكتابه أمل الآمل بقوله: «عزمنا على تقديم ذكر علماء جبل عامل على باقي علمائنا المتأخرين لوجوه: أحدها قضاء حقّ الوطن، لما رُوي عن حبّ الوطن من الإيمان، ورُوي من إيمان المرء حبُّه لقومه»[5].

بموازاة هذا التعلُّق بالوطن، فإنَّ الرابطة الوطنيَّة لا تقلُّ شأنًا عن الروابط الأخرى، بل تتفوَّق على بعضها أحيانًا، وقد جمعت بين أبناء الوطن الواحد في زمن الهجرات القديمة العاطفة الوطنيَّة، فحين اضطرَّ الشيخ حسين بن عبد الصمد[6] منتصف القرن العاشر الهجري إلى الهجرة إلى أصفهان احتضنه شيخ الإسلام فيها «وعطفته عليه عاطفة الوطن، لأنَّ كلًّا منهما كان عامليًّا»[7].

كانت عاطفة العلماء الجيَّاشة اتّجاه وطنهم، تدفعهم إلى الصّمود فيه وتحمُّل

(١) الشهيد الثاني: زين الدّين بن علي (١٥٠٥ - ١٥٥٩م)، عالم وفقيه عاملي درس في جبل عامل، وأخذ عن علماء كثر في الشام ومصر وبغداد، له مؤلفات عديدة، أُسر واقتيد إلى الآستانة حيث قُتِل على يد السلطة العثمانيَّة (راجع: الشيخ الحر العاملي، **أمل الآمل**، ج١، ص ٨٦).

(٢) الشهيد الثاني، **الرسائل**، ج ٢، ص ٨٦٨.

(٣) الشهيد الثاني، **م. ن**. ج ٢، ص ٨٦٩.

(٤) الحُرُّ العاملي: محمد ابن الحسن المعروف بالحُرّ العاملي (ت: ١١٠٤هـ/ ١٦٩٢م)، فقيه إمامي وُلِد في مشغرة، وانتقل إلى جباع، ثم هاجر إلى العراق وإيران، له مؤلفات عديدة (راجع: الزركلي، **الأعلام**، ج ٦، ص ٩٠).

(٥) الشيخ الحر العاملي، **م. س**. ج ١، ص ١٠.

(٦) الشيخ حسين بن عبد الصمد (ت: ٩٥٤هـ/ ١٥٧٦م) عالم عاملي، كان تلميذًا للشهيد الثاني، هاجر إلى إيران جرَّاء ما أصاب علماء الدّين في جبل عامل بعد استشهاد أستاذه (راجع: محسن الأمين، **أعيان الشيعة**، ج٦، ص ٥٩).

(٧) السيد محسن الأمين، **م. ن**. ج ٦، ص ٥٩.

المخاطـر، أو لركوب هذه المخاطر والعـودة إليه، إذا ما اضطرَّتهم الظروف القاهرة إلى الابتعاد عنه بعض الوقت. ومن لم يستطع يظلُّ على مسـافة قريبة منه، «فالشـيخ إبراهيـم بـن يحيى خرج مـن الوطن هاربًا إلى دمشـق وكان يتشـوَّق إلـى وطنه»[1]، وقـد حافظ هذا التشـوُّق على قـوَّة دلالته في الحقبـات التاريخيَّـة اللَّاحقة، وصولًا إلى مطلع القرن العشـرين. فالسـيد محسـن الأمين بعد نزوحه من دمشـق، «عاد إلى الوطن في جبل عامل»[2]. والسـيد عبد الحسـين شـرف الدّيـن كان «أوَّل ما نزل فـي بيـروت علـى ثغـور الوطـن»[3].

لا تعني هذه المفردات توصيف البقعة الجغرافيَّة؛ كوطن للإقامة والسكن فحسب، بقدر ما هي مفهوم أكثر عمقًا، يرتبط بالثقافة الدّينيَّة للفرد أو للجماعة حيال مجموع العناصر الَّتي يتشكَّل منها هذا الوطن. فتبدأ التربية على التعلُّق بهذه العناصر داخل الأسرة من خلال التربية البيتيَّة، وهو ما كانت تحثُّ عليه الإرشادات التربويَّة كما هي حال الأدبيَّات العامليَّة في الوصايا لربَّات المنازل: «اعلمي لولا حبُّ الوطن، لخرب البلد. فلقّني أولادك حبَّ وطنهم، والذود عنه بنفوسهم وأموالهم، وفداءه بمهجهم

(١) الشيخ إبراهيم بن يحيى (ت: ١٢١٤هـ)، عالم وشاعر عاملي. ولد في الطيبة وعايش مرحلة حروب الجزّار على جبل عامل، تنقَّل بين بعلبك والعراق ودمشق حيث استقرَّ فيها. وتوفي ودُفِن فيها، وحين فارق وطنه بعد وقعة الجزّار قال يتشوَّق إلى أهله ووطنه:

من لـي بـرد مواسـم اللَّـذات والعيـش بيـن فتـى وبيـن فتـاة
ورجـوع أيـام مضيـن بعامـل بيـن الجبـال الشـمّ والهضبـات

(راجع: السيد محسن الأمين، **أعيان الشيعة**، ج ٢، ص ٢٤٦).

(٢) السيد محسن الأمين (١٨٦٧ - ١٩٥٢م)، عالم وفقيه عاملي درس في مدارس جبل عامل، ثمَّ في النجف الأشرف على علماء عصره. شارك في حمل قضايا بلاده، والدعوة للوحدة، والتصدّي لمحاولات التفرقة. أقام في الشام وأسَّس مدارس للتعليم. عُرِف بمنهجه الإصلاحي في ميادين عديدة، وبخاصَّة في الميدان التربوي، وله مصنّفات عديدة. كتب سيرة حياته في مؤلّفه الضخم أعيان الشيعة (راجع: السيد محسن الأمين، م. ن. ج١٠، ص٣٧٠).

(٣) السيد عبد الحسين شرف الدين (١٨٧٣ - ١٩٥٧م)، عالم وفقيه عاملي. درس في النجف الأشرف على علماء عصره. اشتهر بمواقفه السياسيَّة وبتصدّيه للشأن العام، وكان من العلماء الَّذين وقفوا في وجه الاحتلال الفرنسي، وحمل قضيَّة الوحدة في مواجهة التفرقة، وله مؤلفات عديدة وكتب سيرة حياته بنفسه. (راجع: السيد عبد الحسين شرف الدّين، **بغية الراغبين**، ص ١٦٨).

وأرواحهم. فالوطن عشُّ المرء الَّذي فيه درج ومنه خرج. فإذا لم يتلقَّن الطفل الوطنيَّة من أمّه، يوشك أن ينشأ، ولا وطنيَّة له»[1].

يرتبط هذا الفهم بالأبعاد الدّينيَّة والإنسانيَّة للوطن، بحيث يساوي الإنسان نفسه وكرامته. «فالوطن هو الإنسان نفسه وكرامته، ومن استهان بوطنه، فقد استهان بنفسه وكرامته، بل بدينه وعقيدته، لأنَّ حبَّ الوطن من الإيمان»[2].

يمكن سرد شواهد كثيرة عن هذه الروابط الَّتي تجمع بين أصحاب هذه الثقافة الدّينيَّة ووطنهم، وما يسري على العلماء يسري على النَّاس العاديين، حيث تُظهر وقائع التاريخ هذه الصلة القويَّة مع الوطن - بما يشمله من أبعاد كثيرة بما فيها البقعة الجغرافية الَّتي يقيمون عليها - أيًّا تكن طبيعة السُّلطة الَّتي تحكمه. فالوطن بما هو منزل الإقامة الإنسانيَّة، وضمن الحيّز الجغرافي الواحد ظلَّ على الأغلب هو ذاته، لكنَّ إلحاقه بالتقسيمات الإداريَّة، وبأنواع الدُّول والممالك، هو المتغيّر مع الزمن. فقد بقي الوطن كمفهوم ثابتًا على مدى الحقبات التاريخيَّة، لكنَّ شكل الدَّولة هو الَّذي تغيَّر.

حاجة الوطن إلى دولة

إذا كان الإنسان بما هو كائن اجتماعي له حاجات لديمومة حياته، فإنَّه لا يستطيع الحصول عليها من دون التعاون مع الإنسان الآخر، وهذا التعاون يؤدّي إلى تشكيل جماعة واحدة، يحتاج تنظيم العلاقة بين أفرادها إلى ناظم. وقد تطوَّر مع الزمن، وصولًا إلى تحوُّله إلى ما يُعرف بالعقد الاجتماعي. هذا العقد احتاج بدوره إلى من يسهر على احترامه والالتزام به.

صار هذا العقد عبارة عن رابط قوي بين أفراد هذه الجماعة الواحدة، وله قواعده الَّتي جعلت منه كيانًا سياسيًّا، عُرف باسم الدَّولة. وهو الكيان المسؤول عن سيادة هذه

(١) وردت هذه الوصايا في سياق سلسلة تربويَّة درجت على تقديمها مجلة العرفان. (راجع: **العرفان**، المجلد السابع، العدد الأوَّل، تشرين الأوَّل، ١٩٢١، ص ٥٤).

(٢) الشيخ محمد جواد مغنيَّة، **في ظلال نهج البلاغة**، ج ١، ص ٢٠٢.

الجماعة على بقعتها الجغرافيَّة، وحماية مصالح أفرادها، واستقلال قرارها، وسيادة قانونها.

تُعتبر الدَّولة في حياتنا المعاصرة، مكوّنًا مترابطًا مع الوطن. فلا وطن بلا دولة تديره، ولا دولة بلا وطن تقيم عليه سلطاتها. مثل هذا الارتباط، فرض على الجماعات البشريَّة تعاطيًا مختلفًا عمَّا كان سائدًا في العصور الماضية. فقد تغيَّرت التقسيمات الجغرافيَّة، وتطوَّرت حياة المجتمعات، ولم تعد الروابط مقتصرة على علاقات فرديَّة، أو على ضوابط محدودة؛ وفق الحاجات الخاصَّة بكل جماعة في إطار حيّزها الزماني والمكاني، بل تعدَّتها لتصبح روابط بين الدُّول والأوطان على امتداد المعمورة.

بناءً على هذا التطوُّر في حياة الجماعة البشريَّة، فإنَّ وجود الناظم داخلها، بأيّ صورة من الصور، هو ضرورة لا غنى عنها، و إلَّا دبَّت الفوضى وعمَّ الخراب وتلاشت هذه الجماعة، وانتهت البشريَّة مع الزمن. وهذا الناظم - الَّذي تنبثق عنه سلطة بدءًا من العائلة الصغيرة، فالعائلة الكبيرة داخل أي جماعة بشريَّة - تطوَّر مع الزمن، وصولًا إلى مفهوم الدَّولة المعاصرة.

يقرُّ الإسلام مثل هذه الضرورة، ويعتبرها من الحاجات الَّتي لا غنى عنها، لتنظيم الحياة على الأرض، وتوفير مقوّمات رقيّها، ليصل الإنسان إلى مرحلة التكامل. فوجود الناظم للعلاقة بين النَّاس، هو في صلب الشريعة الَّتي جاء بها النبيُّ محمد ﷺ، وقد باشر بنفسه تثبيت قواعده من خلال وضع نواة الدَّولة الأولى الَّتي أسَّسها في المدينة المنوَّرة، وطبَّق فيها القانون الإسلامي على الأفراد وعلى الجماعة المسلمة، وعقد المعاهدات مع الجماعات غير المسلمة الَّتي عاشت باطمئنان وسلام في ربوع تلك الدَّولة. وقد قدَّم النبي ﷺ في تطبيقاته لهذا القانون النموذج الرائد في كيفيَّة التعامل مع المجتمع أفرادًا وجماعات، فهو عندما طبَّق الشريعة الإسلاميَّة لم يلغِ التنوُّع في المجتمع، ولم يحرم أصحاب الديانات الأخرى من حقوقهم.

جرت ترجمة ضرورة وجود هذا الناظم من خلال العمل على إنشاء الدَّولة الإسلاميَّة، حيث يمكن لمجتمع المسلمين أن يؤسِّس دولته. لكنَّ هذه الإمكانيَّة

تتفاوت بين مكان وآخر، حسب طبيعة كلّ مجتمع وظروفه. وحين تضعُف هذه الإمكانيَّة إلى حدّ عدم القدرة؛ لأسباب مختلفة من بينها عدم وجود غالبية إسلاميَّة عظمى في المجتمع، فإنَّ وجود القانون الناظم لعلاقة النَّاس فيما بينهم، ووجود الحكومة الَّتي تطبِّق هذا القانون يصبحان من الضرورات الإنسانيَّة، وهو ما أشار إليه الإمام علي عليه السلام بقوله: «لا بدَّ للنَّاس من أمير برٍّ أو فاجر. يعمل في إمرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ اللَّه فيها الأجل، ويجمع الفيء، ويقاتل بها العدو، وتؤمن **بها السبل، ويؤخذ بها للضعيف من القوي**»[1].

عدم توفُّر الإمرة على النَّاس للمؤمن الَّذي يطبّق الأحكام الإلهيَّة، لا يعني تركهم من دون سلطة تدير شؤونهم، وتنظّم العلاقة فيما بينهم، ولا يعني التخلي عن المسؤوليَّات اتّجاههم بانتظار توفُّر الظروف المناسبة لتطبيق تلك الأحكام، أو بفرض الإرادة القهريَّة عليهم بالإكراه والعنف. وقد حُمل حديث الإمام علي عليه السلام على ضرورة وجود هذه السُّلطة حتَّى لو كان على رأسها غير المؤمن، لكن من دون أن يؤدّي ذلك إلى إسباغ الشرعيَّة على سلطته. فلو كان الخيار بين سلطة غير إسلاميَّة والفوضى، لوقع خيار الضرورة على وجود هذه السُّلطة الَّتي لها فوائد في تنظيم العلاقة بين النَّاس، ودفع الضرر عنهم، وجلب المنافع (جمع المال العام، مقاتلة العدو والدفاع عن البلاد.. إلخ). فالقاعدة هنا هي أنَّ «فرض النظام أولى من الفوضى».

وجود الوطن عادةً متلازم مع وجود القانون الَّذي ينظّم العلاقة داخله، و إلَّا فالأوطان الَّتي تعصف فيها الفتن، وتعمُّها الفوضى عقودًا من الزمن، لا تبقى أوطانًا.

يحتاج القانون إلى دولة تطبّقه، لتُحقّق الأمن، وتفشي العدالة بين النَّاس، فلا خير في وطن لا أمن وسلامة فيه، كما ورد عن النبيّ محمد صلى الله عليه وآله في وصيّته للإمام علي عليه السلام: «يا علي لا خير في الوطن إلَّا مع الأمن والسرور»[2]. وفي الدعاء عن الإمام عليّ بن الحسين زين العابدين عليه السلام: «اللَّهم أعطني السعة في الرّزق، والأمن في الوطن»[3].

(١) الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، **نهج البلاغة**، ص٨٢.

(٢) الشيخ الصدوق، **من لا يحضره الفقيه**، ص ٣٧٠.

(٣) الإمام علي بن الحسين عليه السلام، **الصحيفة السجّادية**، دعاء السحر.

إذًا يتطلَّب توفير هذه الحاجات الإنسانيَّة؛ كالأمن، والسلامة، والاطمئنان، والعيش الكريم، وجود الدَّولة الراعية للقوانين الَّتي تُنظّم حياة النَّاس. وهذه القوانين هي محلُّ اهتمام الفقه الإسلامي، لأنَّها تتعلَّق بحاجات النَّاس، وقد عالجها داخل الأوطان الَّتي لا تُطبَّق فيها أحكام الشريعة الإسلاميَّة، وحاول هذا الفقه المواءمة بين إيمان الأفراد والجماعات بالعقائد الدّينيَّة، وضرورات الالتزام بما تقرّره الدَّولة للصالح العام.

تختلف العلاقة بالدَّولة من المنظار الإسلامي عمَّا هي الحال مع الوطن، إذ لكلٍّ منهما خصائصه وميزاته. فمفهوم الوطن يظلُّ واحدًا؛ مهما تقلَّبت الظروف، لارتباطه بعناصر ثابتة؛ كالجغرافية، والعلاقات الإنسانيَّة، والرَّوابط الاجتماعيَّة، والتغيُّر الَّذي يطرأ عليه هو حركة السكَّان في فترات متفاوتة؛ كالهجرات التاريخيَّة الإراديَّة أو القسريَّة. ويحتاج التبديل في الانتماء إليه إلى فواصل زمنيَّة طويلة. أمَّا مفهوم الدَّولة، فإنَّه يتغيَّر من زمن لآخر، تبعًا للتغيُّرات الَّتي تفرضها الأحداث. فالدَّولة أكثر ارتباطًا بالسياسة، والسياسة تتغيَّر بشكل دائم، ولذلك تقع الدَّولة في دائرة التغيُّرات المستمرَّة، سواءٌ في طبيعة تقسيماتها الإداريَّة، أم في شكل نظامها السياسي. صحيح أنَّ مفهوم الدَّولة في إطاره العام ينحو لدى بعض الشعوب إلى نوع من الاستقرار، فهو أصبح مفهومًا شبه ثابت، لكنَّ هيكلها وآليَّاتها غير ثابتة.

يمكن رصد حالة الاضطراب في مفهوم الدَّولة عند شعوب العالم الإسلامي، بعد سقوط الدَّولة المركزيَّة، والَّتي كانت تُسند نفسها إلى مفهوم الخلافة. فقد ظهرت فكرة نظام الدَّولة المدنيَّة على طريقة النظم الغربيَّة، فضلًا عن الأشكال الأخرى كدولة الإمارة الفرديَّة، أو الدَّولة المَلكيَّة الخاضعة لسيطرة العائلة الحاكمة، أو الدَّولة الحزبيَّة الخاضعة لسلطة الحزب الواحد.

ترتبط حالة الاضطراب بطبيعة المجتمعات الإسلاميَّة وتشكُّلات الوعي لديها، وبالظروف الَّتي أحاطت بمرحلة ما بعد الحقبة العثمانيَّة، وما تبعها من سيطرة استعماريَّة منعت تطوُّر الشعوب وتحقيق تطلُّعاتها.

دولة التنوُّع في الفهم الإسلامي

الحديث عن شكل الدَّولة له صلَّة بالتبدُّلات الَّتي أصابتها على مرّ الحقبات الزمنيَّة الماضية، لكنَّ جوهرها بالنسبة للإسلام، هو تطبيق الشريعة الإسلاميَّة على قوانينها كافَّة، وتسييد منهجها على أوجه الحياة الاجتماعيَّة. وإن تنازعت شكل هذه الدَّولة رؤى مختلفة حسب الاتّجاهات الفكريَّة الَّتي تسود بين المسلمين، فمنها ما يجعل الدَّولة قائمة على أساس نظريَّة الخلافة المستندة إلى مبدأ الشورى، ومنها ما يجعلها قائمة على أساس نظام الولاية، نسبة إلى ولاية النبيّ محمدﷺ، ومن بعده الأئمة عليهم السلام، وفي زمن غيبة الإمام الثَّاني عشر المهدي المنتظر عليه السلام، ولاية الفقيه العادل.

لسنا هنا في مورد البحث في النظام السياسي الإسلامي، ومرتكزات الدَّولة الإسلاميَّة، والأدلَّة على صوابيَّة أي من الرؤى الفكريَّة. ما نحن بصدده هو البحث عن الأصول الَّتي يستمدُّ منها حزب اللَّه ثقافته حيال الدَّولة بخاصَّة عندما لا تستند إلى حكم الشريعة الإسلاميَّة، فهل هناك وجود لهذه الأصول؟ وهل الأخذ من هذه الأصول يتيح له التوفيق بين الاعتقاد الدِّيني بأولويَّة حكم الشريعة الإسلاميَّة، والعيش في ظلِّ دولة لا تحكم بهذه الشريعة؟ بل والالتزام بأحكام الدَّولة غير الإسلاميَّة؟

يُعتبر الدّين الإسلامي بما فيه من تشريعات وفكر وثقافة، هو الأصل الَّذي يستمدُّ منه حزب اللَّه رؤيته في شؤون الحياة كافَّة، سواءٌ كانت شؤونًا سياسيَّة، أم اقتصاديَّة، أم ثقافيَّة... إلخ. وقد وردت تفسيرات هذه الشؤون في القرآن الكريم، والسنَّة النبويَّة الشريفة. ولئن كانت هذه التفسيرات كثيرة، وأدَّت إلى اختلافات بين المسلمين عامَّة وداخل كلّ مذهب من مذاهبهم، فإنَّ مصدرها وفق المدرسة الفقهيَّة الاعتقاديَّة الَّتي يؤمن بها حزب اللَّه هو الفقهاء العدول الَّذين يحملون مجموعة من المواصفات تؤهّلهم لتقديم التفسيرات الَّتي يرونها الأصح، ولديهم القدرة على استنباط الأحكام الشرعيَّة من القرآن والسنَّة.

هذا في الأصول ومصدرها، أمَّا الإشكاليَّات الأخرى، فإنَّها تنتفي عندما تكون

الدَّولة إسلاميَّة، وتصبح أقلَّ تعقيدًا عندما تدَّعي الجهات الحاكمة أنَّها تطبّق حكم الشريعة في مجتمع غالبيته العظمى من المسلمين، ولا تعود مورد طرح جدّي في المجتمعات غير الإسلاميَّة الَّتي تعيش فيها أقليَّة إسلاميَّة غير قادرة على تسييد شريعتها، لكنَّها تبقى واردة بشكل أساسي في المجتمعات المتنوّعة، والَّتي فيها وجود لجماعة مسلمة مؤثّرة، بحيث تكون قادرة على المشاركة في الدَّولة، ولكن من دون توفُّر الظروف الموضوعيَّة لتحكيم شريعتها، بحيث نصبح أمام حالة جديدة وهي وجود الدَّولة المتنوّعة كما هي الحال في لبنان.

لطالما كان تحكيم الشريعة في مجتمع المسلمين من القضايا الَّتي شغلت حيّزًا كبيرًا من النقاش الفكري الإسلامي، وصيغت نظريَّات كثيرة حوله - وهذا خارج عن إطار موضوعنا - لأنَّ ما نبحث عنه، هو طبيعة المسؤوليَّة الفرديَّة والجماعيَّة في حال العيش في ظلّ مجتمع متنوّع، وعدم إمكانيَّة تطبيق هذه الشريعة.

سنحاول بداية تحرير المطلب ومن ثمَّ تقرير ما يترتَّب من مسؤوليَّات.

المطلب هو:

- دور الأفراد والجماعات داخل الدَّولة المتنوّعة الَّتي لا تطبّق الشريعة الإسلاميَّة، هل يشاركون في منظوماتها السياسيَّة والإداريَّة... إلخ؟ وما هي طبيعة هذه المشاركة إن صحَّت؟
- علاقة الأفراد والجماعات بقوانين هذه الدَّولة، هل يتم تطبيقها؟ أم يتم التهرُّب منها؟ وهل من مترتبات دينيَّة على التطبيق، أو عدمه؟

أشرنا سابقًا إلى ضرورة وجود الناظم للعلاقة داخل المجتمع كما ورد في حديث الإمام علي عليه السلام، وهذا الناظم لا يستقيم إلَّا بوجود إمرة للبرّ أو للفاجر، فإذا حكمت الظروف أنَّها لغير المؤمن، فهل يعمل أهل هذه الشريعة على تغيير هذه الإمرة، أو تُترك من دون تدخُّل، أو يشاركون فيها؟

نحن هنا أمام مستويات ثلاثة: التغيير، عدم التدخل، المشاركة.

- التغيير: يرتبط بظروف المجتمعات والدُّول، وبالتركيبة السكانيَّة، وبالقدرة

على الإقناع من خلال الوسائل المتعارف عليها في عالم اليوم، كالاستفتاء الشعبي، وإقرار الأغلبيَّة العظمى، وقد لا يكون هذا التغيير متيسّرًا في الدُّول والمجتمعات الَّتي تتشكَّل من مجموعات سكانيَّة متنوّعة دينيًّا، بخاصَّة إذا ما اعتبرنا استخدام الوسائل العنفيَّة لفرض هذا التغيير، بإكراه من لا يؤمن بالشريعة على الخضوع لها عنوة، ليس منهجًا إسلاميًّا أصيلًا.

- عدم التدخل: هو تخلٍّ عن المسؤوليَّة، وخلاف التكليف الإلهي المناط **بالإنسان في حياته الفرديَّة والجماعيَّة، وخلاف الفطرة الإنسانيَّة، ولا ينسجم مع طبيعة الالتزام بالإسلام.**
- **المشاركة: تحكيم العقل في مثل هذه القضيَّة يقود إلى بديهيَّة واضحة** مستمدَّة من القواعد الدّينيَّة نفسها، فجلب المنفعة ودفع المفسدة يعنيان القيام بخطوات عمليَّة من داخل منظومة المجتمع لتحقيق هذا الهدف. قد تكون هذه البديهيَّة موضع شك ورد، لكنَّ إضافة أدلَّة جوهريَّة من السلوك النبوي تصبح دليلًا حاسمًا بالنسبة لمن يؤمن بالشريعة نفسها.

ينطبق هنا مثال واضح وهو طلب نبي اللَّه يوسف عليه السلام الوزارة في زمن فرعون، والَّذي كان يُمثّل نظام الكفر والاستعباد. صحيح أنَّ الهدف الأعلى، هو الوصول إلى نشر دِين التوحيد، لكنَّ النظام لم يكن نظامًا توحيديًّا، فسعى النبي إلى خدمة المجتمع، وحمايته من المجاعة من خلال طلبه أن يكون أمينًا على خزائن الأرض.

الاستدلال الآخر هو من خلال سلوك أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، فقد أذنوا لأصحابهم في تولّي مناصب داخل الدَّولة، والمشاركة في المواقع الَّتي تتيح لهم جلب المنفعة للنَّاس، وإصلاح ما يمكن إصلاحه داخل هذه الدَّولة.

كلا السلوكين يبيّنان الحاجة إلى هذه المشاركة، لتحقيق أهداف سامية، ومن بين هذه الأهداف؛ خدمة المجتمع، وحمايته، والرقي به، فهذا ما تأمر به الشريعة نفسها، وإن لم تطبّقها الجهات الَّتي تتولَّى الحكم، بل حتَّى لو كانت السُّلطة لا تؤمن باللَّه تعالى؛ كما هي الحال في سلوك النبي يوسف عليه السلام.

قد لا تكون هذه الأدلّة وحدها المحدّدة لطبيعة سلوك الأفراد والجماعات، لأنّهم غير قادرين على تحديد ما هو المطلوب منهم في مرحلتهم الزمنيّة، هناك عامل حاسم في تحديد هذا السلوك، ألا وهو الالتزام بالتكليف الشرعي، وفق التسمية المتداولة.

ما هو التكليف؟ ومن يحدِّده؟

معنى التكليف، هو الالتزام بالتعاليم، والإرشادات، والتوجيهات، والّتي تطال **جميعها حياة الفرد في شؤونه العباديّة، ومعاملاته مع الأفراد الآخرين. وتتعلّق أيضًا بالمجتمع ككُلٍّ في سلوكه العام. بمعنى آخر يُحدّد التكليف سلوك الإنسان في حياته الفرديّة والاجتماعيّة على حدٍّ سواء، وعلى هذا الإنسان أن يعمل بمقتضى هذا** التكليف، للوصول إلى النتيجة المرجوّة، وإن لم يصل إلى هذه النتيجة يظلُّ مرتاح البال، لأنّه قام بما عليه من أداء التكليف.

يرتبط التكليف هنا بالعقيدة الدّينيّة للمسلمين، فهو جزء من إيمانهم؛ كالصلاة والصوم والحج. وميزته لدى المسلمين الشيعة، أنَّ تحديده منوط بالفقهاء العدول. بمعنى آخر توجد قيادة محدَّدة بالمواصفات، وهي الّتي توجّه الأفراد والجماعات، وتضبط حركة الأمّة، فلا تبقى من دون إدارة قادرة على منع الانفلات في تفسير النصوص الدّينيّة المرتبطة بالشأن العام، فلا تصبح الفتاوى في قضايا الأفراد والمجتمع والدّولة خاضعة لأمزجة الأشخاص وأهوائهم، بعيدًا عن المستوى العلمي المطلوب، وعن العدالة بما تشمله من تقوى واستقامة وعن الوعي والحكمة والدراية.

تشكّل هذه الميزة الفارق الجوهري بين المدارس الفكريّة الإسلاميّة، وهو ما ينطبق أيضًا على الحركات السياسيّة الإسلاميّة.

يُعتبر هذا الدليل (التكليف الشرعي) عنصرًا حاسمًا بالنسبة للمنتمين إلى المدرسة الّتي تؤمن بمرجعيّة الفقهاء، وهو ما يسري بدرجة أعلى على حزب اللّه لإيمانه بمبدأ ولاية الفقيه، وهو دليل يحتاج إلى شيء من التفصيل.

ولاية الفقيه والدَّولة غير الإسلاميَّة

تتربَّع على رأس الهرم في الفقه الإسلامي الشيعي بعد الغيبة الكبرى للإمام المهدي عليه السلام قاعدة مركزيَّة، وهي مرجعيَّة الفقهاء في المجتمع، ومسمَّاها المتداول المرجعيَّة الدّينيَّة. وهي امتداد في الإيمان الإسلامي الشيعي لفكرة الإمامة نفسها، والَّتي تُعتبر عماد هذا المذهب الإسلامي. وهذه المرجعيَّة ليست وليدة الحقبة التاريخيَّة المعاصرة، ولا نتاج الدَّولة الإسلاميَّة في إيران، فهي ممتدَّة على امتداد حقبة ما بعد عهد الإمامة الظاهرة، وسبقت نشأة الدَّولة الحديثة بقرون واستمرَّت معها.

تُطرح إشكاليَّة هنا حول سلطة المرجعيَّة؛ بما هي الجهة الَّتي تحدّد التكليف في زمن الدَّولة الحديثة، وزمن الأوطان المسيَّجة بقوانينها الخاصَّة.

ألا يعني هذا تعارضًا بين الانتماء إلى وطن ودولة، واتّباع تعاليم خارجيَّة؟ وماذا لو تصادمت هذه التعاليم مع قوانين وتشريعات الدُّول الَّتي يعيش فيها المكلَّفون؟

تنتفي هذه الإشكاليَّة في القضايا الدّينيَّة المتعلّقة بسلوك الأفراد في حياتهم الخاصَّة، لأنَّ قوانين الدُّول لا تتدخَّل في الحياة الخاصَّة للأفراد، وأغلبها بات يُقر بحريَّة الاعتقاد وممارسة الشعائر الدّينيَّة، لكنَّها تظلُّ مطروحة في شؤون الحياة العامَّة السياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة.. إلخ. فكيف يمكن معالجتها؟

إحدى ميزات المرجعيَّة نفسها، أنَّها امتداد لمفهوم الاجتهاد المفتوح؛ حسب الفقه الإسلامي الشيعي، والفكرة الأساسيَّة لهذا المفهوم هي المواءمة بين متطلّبات العصر والقواعد الدّينيَّة، وهذه المواءمة تسمح بتلبية الحاجات الجديدة الَّتي نشأت مع مرور الزمن، وتحافظ في الوقت نفسه على ثوابت الانتماء الدّيني.

تطوَّرت هذه الحاجات تبعًا لتطوُّر حياة المجتمعات نفسها، فقد توزَّع المسلمون على أوطان ودول، وظهرت أنماط متنوّعة من الأنظمة والقوانين الَّتي تُنظّم شؤون تلك المجتمعات. وصار المكلَّفون من المنتمين إلى مدرسة المرجعيَّة الدّينيَّة بحاجة إلى تحديدات لطبيعة التكليف المناط بهم.

جرى اعتماد قواعد أساسيَّة لمعالجة هذه الإشكاليَّة، ومن بينها:

- احترام خصوصيَّات كلّ مجتمع في إطار الدَّولة الناظمة لشؤونه، بخاصَّة في

القضايا الَّتي لا تمس العقيدة، ولا تتعرَّض للقواعد الدّينيَّة الفرديَّة.

- الإسهام من داخل المجتمع نفسه في تطويره نحو الأفضل، وتقديم النموذج الصالح للرقي به.
- التكيُّف مع متطلبات أيِّ مجتمع - وفق ظروف المكان والزمان - في القضايا **العامَّة الَّتي تعود بالنفع على المجتمع نفسه، وهذا ما يساعد على تلافي التصادم بين التكاليف الشرعيَّة والقوانين والتشريعات العامَّة في أيِّ مجتمع.**
- **تحديد طبيعة هذا التكيُّف تعود لأهل البلد، لأنَّهم أدرى بواقعهم، والتطبيقات تكون عادة من خلال وكلاء المرجعيَّة العارفين بهذه الظروف.**

تحدّد المرجعيَّة الخطوط العامَّة. أمَّا أمر التفاصيل، فيُترك لأهل البلد، فهي تعطي العنوان العام للفتوى، وتكون التطبيقات حسب المعطيات على أرض الواقع. فالحكم على الموضوعات، هو حسب المقدّمات المتوفّرة حولها من أهل البلد نفسه.

تتنوَّع هذه الخطوط العامَّة، والَّتي يمكن اعتبارها الكليَّات الحاكمة على حياة المجتمعات، وبعض هذه الكليَّات هي من المشتركات الإنسانيَّة، فلا تختص بالمسلمين وحدهم، ولكنَّها في صلب نظام الشريعة، وهي: الحريَّة، والاستقلال، والعدالة، والكرامة الوطنيَّة.

تُشكّل هذه العناوين الأربعة المدماك الأساس لنشأة الأوطان والدُّول، ومن دونها لا يمكن إطلاق اسم وطن ودولة على أي كيان سياسي، أو جغرافي، سواءٌ كان محكومًا للشريعة الإسلاميَّة، أم لا. الفرق هنا أنَّ ادّعاء تحكيم الشريعة يصبح فارغًا ما لم تتحقَّق هذه الشروط. وبالمقابل فإن السعي لتحقيق هذه الشروط في بلد لا تتوفَّر فيه إمكانيَّة تحكيم الشريعة، هو من صلب مهمَّات المؤمنين بهذه الشريعة، حتَّى لو لم يستطيعوا تطبيقها في نواحي الحياة الأخرى.

واحدة من الكليَّات أيضًا هي عدم ترك المجتمع في حالة فوضى، ويتفرَّع منها احترام القواعد الَّتي تنظّم هذا المجتمع، لمنع وقوع الفوضى، وحفظ النظام العام. فحيث لا تتوفَّر الظروف لتطبيق أحكام القانون الإسلامي، لا يُترك المجتمع من دون ضوابط قانونيَّة، فهناك خيارات أخرى مرتبطة بالصالح العام تُحقّق الحدَّ الأدنى من

انتظام المجتمع، وبالتحديد ما له علاقة بسلامته وأمنه واستقراره وازدهاره وحياته الكريمة.

تُعتبر قضايا الحفاظ على سلامة المجتمع، وتحصينه من الانحراف، ومنع الفوضى، من المصالح العامَّة الَّتي عالجها الفقه الإسلامي الشيعي. فهي في عُرف هذا الفقه مصالح يجب جلبها، وما يقابلها مفاسد يجب دفعها. ومن هنا «لا يجوز الإخلال بالنظام المشروع للبلاد، ومخالفة النظام الراجع إلى إصلاح المجتمع»[1].

الالتزام بموجبات هذا الفقه ليس عملًا اختياريًّا، بل هو في صلب التكوين الثقافي للفرد والجماعة على حدٍّ سواء. ويندرج في هذا السياق كلُّ ما له صلة بالانتظام العام، ومنه تحريم مخالفة القوانين المرتبطة بحياة المجتمع، بخاصَّة ما يرتبط بالأمن الاجتماعي؛ كمخالفة أنظمة السلامة العامَّة، أو التعرُّض للمال العام، سواءٌ كان المجتمع إسلاميًّا، تحكمه دولة لا تطبّق الشريعة، أم كان مجتمعًا متنوّعًا، أم مجتمعًا غير إسلامي فيه أقليَّة مسلمة وقانونه غير إسلامي. وتشدَّد الفقه في تحريم هذه المخالفات مع المهاجرين إلى بلاد غير إسلاميَّة، الَّذين يقيمون فيها بشكل مؤقت، ووضع قواعد للعلاقة بينهم وبين الدُّول الَّتي يهاجرون إليها. فحدَّد (الفقه) ما يجوز وما لا يجوز، ومن بينها عدم جواز أخذ مال الدَّولة بغير القانون[2].

حدَّدت التكاليف الشرعيَّة واجبات الأفراد والجماعات حيال المجتمع والدَّولة على الشكل الآتي:

- وجوب مراعاة مقرَّرات نظام المجتمع، ولو كانت من دولة غير إسلاميَّة[3].
- وجوب مراعاة النظام والقانون[4].

(١) السيد الخوئي، **صراط النجاة**، ج ٦، ص ٣٥٨.

(٢) السيد الخوئي، **م.ن.** ج ٦، ص ٣٥٨.

(٣) الإمام الخامنئي، **أجوبة الاستفتاءات**، ج ٢، ص ١٩٨.

(٤) الإمام الخامنئي، **منتخب الأحكام**، ص ١٩٤.

- وجوب حفظ حقوق الدَّولة في مالها العام، لأنَّ «أموال الدَّولة، ولو كانت غير إسلاميَّة تعتبر ملكًا للدَّولة، ويُتعامل معها معاملة الملك المعلوم مالكه. ويتوقَّف جواز التصرُّف فيها على إذن المسؤول الَّذي بيده أمرُ التصرُّف في هذه الأموال»[1].
- وجوب مراعاة حقوق الآخرين، وإن كانت متعلّقة بغير المسلمين[2].

بناءً على هذه الرؤية المتقدّمة في الفقه الإسلامي حول تملُّك الدَّولة، فإنَّ هناك تكاليف شرعيَّة حدَّدها هذا الفقه بحسب رأي الولي الفقيه على الشكل الآتي:

- **«لا يجوز صرف أموال الدّولة في غير الموارد المحدَّدة قانونًا لها، وبدون إجازة من له الإذن في ذلك.**
- **لا يجوز التهرُّب من دفع الضرائب، والرسوم، وسائر ما تستحقُّه الدَّولة، وفق القانون.**
- لا تجوز الاستفادة، بطرق غير مشروعة، وغير مرخَّصة، من مؤسَّسات المياه، والكهرباء، والغاز، والهاتف، التابعة للدَّولة، حتَّى لو كانت الدَّولة غير إسلاميَّة.
- لا يجوز لعمال الدَّولة، أخذ الأموال، بعنوان الضريبة من النَّاس، زائدًا عمَّا هو مقرَّر قانونًا، و إلَّا كان غصبًا»[3].

يبيّن التدقيق في هذه التكاليف مستواها الراقي، والَّذي يعلو فوق النصوص القانونيَّة التقليديَّة، فهي ترسم مسارًا مستقيمًا لكلّ ملتزم بها، بهدف الحفاظ على الانتظام العام داخل المجتمع، وذلك من خلال الالتزام بقوانين الدَّولة حتَّى لو كانت غير إسلاميَّة، وكان الآخر (المصونة حقوقه) من غير المسلمين. وهو انتظام يدخل في الكليَّات؛ كالالتزام بمقرَّرات نظام المجتمع، ويدخل في الجزئيَّات أيضًا، ومنها ما له

(١) الإمام الخامنئي، **أجوبة الاستفتاءات**، ج٢، ص ٣٢٥.

(٢) الإمام الخامنئي، م.ن. ج٢، ص ٣٢٥.

(٣) الإمام الخامنئي، **منتخب الأحكام**، ص ١٩٤.

علاقة بماليَّة الدَّولة، أو حتَّى في أدق التفاصيل؛ كعدم جواز مخالفة قانون المرور في الشارع وتعليماته[1].

ترتبط هذه التكاليف بالمشترك الإنساني سواءٌ كان المجتمع متنوّعًا، أم كان إسلاميًّا، والدَّولة تحكم بالشريعة الإسلاميَّة، أم بقانون وضعي. فهذه التكاليف الَّتي تفرض التقيُّد بقانون شُرّع من خارج النصِّ الدّيني، لا تمس الإيمان بالعقيدة الدِّينيَّة، بل إنَّ الإيمان بهذه العقيدة دافع للالتزام بهذه التكاليف، لأنَّ من موجبات الإيمان بها، تحقيق الصالح العام من خلال تنظيم شؤون النَّاس. بمعنى آخر وعلى سبيل المثال، ليس هناك نظام سير إسلامي، وآخر غير إسلامي، فكلاهما له علاقة بالمشتركات الاجتماعيَّة مهما كان الانتماء الدّيني.

النصوص الفقهيَّة الواردة أعلاه، والَّتي تشكّل بحدّ ذاتها منظومة قيم متكاملة، ومنهجًا تربويًّا عامًّا، لها قوَّة إلزاميَّة تفوق قوَّة أي مادَّة قانونيَّة، لأنَّ إلزامها يرتبط بالبعد العقائدي الإيماني النابع من داخل التكوين الثقافي للملتزمين بمرجعيَّة الولي الفقيه الدّينيَّة. وهذا الالتزام يوجب احترام نظام المجتمع، والقانون الناظم لحياته، وحفظ مال الدَّولة، وحقوق الآخرين بمعزل عن انتمائهم الدّيني. وقد لا نجد في أغلب التشريعات الحديثة نماذج مشابهة لهذا المستوى من الموانع والحوافز الذاتيَّة، والَّتي لا تحتاج إلى مواد قانونيَّة عقابيَّة للإلزام بها، لأنَّ منشأ هذا الإلزام ينبع من داخل الإنسان، وليس من المؤثّرات الخارجيَّة الَّتي يسعى للتهرُّب منها، أو التحايل عليها حين تسنح له الفرصة بذلك.

مثل هذا الالتزام الداخلي هو المؤدّي إلى تشكُّل مفهوم المواطنة الصالحة، وفق ما حدَّدته المرجعيَّة الدّينيَّة. فلا يكفي تفسير المواطنة الصالحة بعدم التخلُّف عن أداء حقوق الآخرين المشروعة، خوفًا من ردّ الفعل الاجتماعي، وإنَّما «تتحقَّق المواطنة الصالحة، بأن لا يتخلَّف الإنسان عن ذلك بدافع من الشعور الداخلي بالمسؤوليَّة، لأنَّ الخوف من ردّ الفعل الاجتماعي، لو كان وحده هو الأساس لالتزامات المواطنة

(١) الإمام الخامنئي، **منتخب الأحكام**، ص ٣٣٤.

الصالحة في المجتمع، لأمكن التهرُّب من تلك الواجبات في حالات كثيرة، حينما يكون بإمكان الفرد أن يخفي تخلُّفه، أو يفسره تفسيرًا كاذبًا، أو يحمي نفسه من ردّ الفعل الاجتماعي بشكل وآخر، فلا يوجد ضمان في هذه الحالات سوى الشعور الداخلي بالمسؤوليَّة»[1].

روح المواطنة الصالحة هنا أقوى من الروادع القانونيَّة، لكن هذا لا ينفي الحاجة الملحَّة إلى تطبيق تلك الروادع من قبل الجهات القانونيَّة المناط بها هذا الأمر. صحيح أنَّ الإيمان الحقيقي بالإسلام، يفرض سيادة تلك الروح، لكنَّ المواطنة الصالحة لا تعمُّ المجتمع كلَّه. فسيظل هناك من هو غير صالح، أو من ينحرف عن جادَّة الصواب حتَّى لو كان يُظهر الإيمان، أو كان ينتمي إلى الفئة الصالحة، ومن ثمَّ ينحرف. وهؤلاء جميعهم يحتاجون إلى من يردعهم بقوَّة القانون، وإن لم يكن القانون إسلاميًّا، والدَّولة لا تحكم بالشريعة الإسلاميَّة.

قد نجد أفرادًا ينتمون ظاهريًّا إلى المدرسة الفكريَّة ذاتها الَّتي تؤمن بهذه الروح (المواطنة الصالحة)، ومن ثمَّ تشتبه عليهم الأمور، أو ينحرفون لأسباب كثيرة. ويبرّرون هذا الاشتباه، أو الانحراف، بأنَّ القانون غير إسلامي، وبالتالي غير عادل. وهذا تبرير منافٍ للقيم الأخلاقيَّة الإنسانيَّة والدّينيَّة، لما فيه من تعدٍّ على حقوق الآخرين، وزعزعة لبنيان المجتمع، وتعميم للفوضى، وتسييد شريعة الغاب، فضلًا عمَّا يلحقه من تشويه بصورة الدّين. فالانتماء للإسلام؛ يعني الالتزام الذَّاتي بكلّ ما من شأنه تحقيق الصالح العام، وعدم مخالفة نظام المجتمع، أو التعدّي على الحقوق العامَّة والخاصَّة، بل يذهب التشريع الفقهي الإسلامي الشيعي إلى التشدُّد أكثر في الحقوق العامَّة، لأنَّها ملك للجميع، ولا يحقُّ لأحد التفريط بها.

بالمحصّلة هنا، فإنَّ أي خروج عن هذه المبادئ، بذريعة عدم وجود دولة إسلاميَّة، هو خروج عن تعاليم الشريعة وروحها.

يلتزم حزب اللَّه بهذه المبادئ انطلاقًا من إيمانه بالإسلام، وما يحدّده من تكاليف

(١) السيد محمد باقر الصَّدر، **الفتاوى الواضحة**، ص ٥٩٥.

على يد المرجعيَّة الدّينيَّة العليا، والَّتي تمتاز وفق مدرسة ولاية الفقيه، بوضعها إطارًا شاملًا للعلاقة بالدَّولة الَّتي لا تحكم بالشريعة الإسلاميَّة، أو الَّتي تتشكَّل من مجموعات متنوّعة في بلد متنوّع كلبنان مثلًا.

هذا الإطار الشامل، والمبني على رؤية تجديديَّة، هو الَّذي قاد الحزب إلى صياغة مقاربته للعلاقة مع الفئات الأخرى في مجتمع متنوّع، وإلى تحديد الأولويَّات؛ كالتحرير، والحماية، والدفاع، وإلى تثبيت مبادئ؛ كالتعايش والمشاركة، وإلى الدفع به للعمل من داخل منظومة الدَّولة، والالتزام بقانونها العام.

لقد بدأ التزام حزب اللَّه بهذه المبادئ منذ ولادته، ورافق تطوَّره مع الزمن. ففي وثيقته التأسيسيَّة لم يخفِ إيمانه بالإسلام؛ كشريعة يمكن لتحكيمها أن يعالج مشكلات النَّاس، وأنَّه يؤمن بالدَّولة الإسلاميَّة، لكنَّه قدَّمها كفكرة تتحكَّم بتطبيقها ظروف المجتمع، وقدرته على الاختيار، إمَّا عن طريق الاقتناع، وإمَّا عن طريق الوسائل المتعارف عليها؛ كالاستفتاء، وغيره من الطرق المعتمدة في عالم اليوم.

وجد حزب اللَّه أنَّ هذه الظروف الموجودة في لبنان لا تسمح بتطبيق فكرة الدَّولة الإسلاميَّة نتيجة التنوُّع الطائفي والسياسي القائم، ولهذا احتاج إلى العمل بمبادئ أخرى، استمدَّها من الأصول الدّينيَّة الَّتي يستلهم منها فكره، وهي تتلاءم مع طبيعة المجتمع الَّذي يعيش فيه. ومن هذه المبادئ - حسب ما تُقرُّه مدرسة ولاية الفقيه - القبول بالحدود الكيانيَّة للأوطان، والإقرار بالصيغ المنظّمة للدول، والحفاظ على سلامة المجتمع، وحماية حريته واستقلاله، والالتزام بقوانينه العامَّة، والحفاظ على تنوُّعه، والتعايش مع فئاته، وغيرها من المبادئ العامَّة.

قد تُطرح إشكاليَّة إضافيَّة هنا، وهي ماذا لو غيَّرت المرجعيَّة هذه المبادئ؟ وحدَّدت أخرى لا تتناسب مع الانتظام العام في مجتمع متنوّع.

معالجة هذه الإشكاليَّة موجودة في صلب النظريَّة نفسها، فالقواعد الأساسيَّة غير قابلة للتغيير، لأنَّها لا تخضع للمزاجيَّة الشخصيَّة، ولا لتبدُّل الظروف بين ليلة وضحاها. فواحدة من المواصفات المحدّدة للمرجع نفسه، هي عدم التردُّد في الفتوى،

أو التغيير المستمر لها. نحن نتحدث هنا عن ثوابت محلَّ اتفاق الفقهاء، لأنَّ مصدر استنباطها واحد، وهي موجودة في صلب التشريع الإسلامي، وعلى هذا الأساس لا يمكن للمرجع أن يُخلَّ بها، لأنَّه يلتزم بهذه الثوابت. فهي ليست وليدة رأي شخصي، إنَّما متولدة من المصادر الأساسيَّة للتشريع، أي القرآن الكريم وسنَّة النبي محمد ﷺ.

قد تُطرح إشكاليَّة أخرى أيضًا، وهي هل المرجعيَّة واحدة في تحديداتها لطبيعة التكاليف المناطة بالفرد والجماعة؟ ألا توجد مدارس متنوّعة، والثبات أو الحركة في طبيعة التكاليف هي حسب المدرسة الفقهيَّة الَّتي ينتمي إليها المرجع؟

صحيح أنَّ هنالك مدارس متنوّعة في الفقه الإسلامي الشيعي، والدليل على ذلك هو الاختلاف في تحديد حدود ولاية المرجعيَّة هل هي ولاية عامَّة أم خاصَّة، (هذا خارج حدود ما نبحث عنه). وينطبق على تنوُّع تلك المدارس ما له علاقة بالنظرة إلى الفهم العام لسلطة الدَّولة سواءٌ كانت إسلاميَّة أم غير إسلاميَّة. لكنَّ الصحيح أيضًا أنَّ هذا التنوُّع لا يمس جوهر العلاقة داخل منظومة الدَّولة لجهة حفظ سلامة المجتمع، وحقوق الآخرين، سواء كانوا أفرادًا أم جماعات.

نعم توجد فوارق في الثقافة العامَّة اتّجاه فكرة الوطن الضيّق، فهنالك من يجعله على رقعة أرض المسلمين كلّها، وتوجد فوارق اتّجاه فكرة الدَّولة وطبيعة العلاقة معها. لكن ما يميِّز مدرسة ولاية الفقيه من بين المدارس الفقهيَّة الإسلاميَّة، أنَّها لم تلغِ خصوصيَّات الأوطان والنظم العامَّة في الدُّول حتَّى الَّتي لا تحكم بالشريعة الإسلاميَّة، وعملت على وضع القواعد الَّتي توفّق بين سلامة المجتمع والدَّولة، وسلامة عقيدة الجماعة المسلمة وثقافتها الدّينيَّة في الدُّول الَّتي تعيش فيها.

يمكن الاستدلال على بعض هذه القواعد من خلال ما أرساه الإمام الخميني حيال هذه الخصوصيَّات، فهو عندما تحدث عن الوحدة بين المسلمين قَرَنها بطرح فكرة الاتحاد بين الدُّول الإسلاميَّة، ولم يذهب إلى حدّ الدعوة لإلغاء الكيانات الجغرافيَّة، ولا دولها القائمة، وهو ما أشار إليه أيضًا في فتاويه الفقهيَّة عند الحديث عن الدفاع عن الإسلام، فهو لم يلغِ وجود الدُّول المستقلَّة، ومثاله: «إذا خِيفَ على واحدة من

الدُّول الإسلاميَّة من هجمة الأجانب، يجب على جميع الدُّول الإسلاميَّة الدفاع بأيّ وسيلة»[1].

وجدت هذه القواعد الأساسيَّة تطبيقاتها عند حزب اللَّه منذ نشأته، فهو جاء بداية من مشارب ثقافيَّة متنوّعة، فهنالك من كان ينتمي إلى تلك المدارس، ويؤمن بأنَّ حدود الوطن هي مساحة الجغرافية الإسلاميَّة، ولا سلطة لأي نظام لا يطبّق حكم الشريعة، وبقيت هذه الثقافة متشرّبة في الخطاب الإيديولوجي لحقبة من الزمن، وكان مصدرها الانتماءات الفكريَّة المتأثرة بدورها بما استوحته من أفكار منظّري الحركة الإسلاميَّة في بعديها الشيعي والسني، لكنَّ تلك الثقافة ما لبثت أن انصهرت كلُّها في إطار الثقافة العامَّة الَّتي أشاعتها مدرسة ولاية الفقيه، بحيث دفعت الحزب قيادةً وكوادر وجماهير باتّجاه العمل من داخل منظومة الدَّولة اللبنانيَّة. وتلاشت مع الزمن الأفكار المحمَّلة من مرحلة ما قبل ذلك الانصهار. فتطوُّر خطاب حزب اللَّه وأدائه بين مرحلة التأسيس والمراحل اللَّاحقة مرتبط في بعض جوانبه بهذا البعد الفكري.

الاستدلال بالوقائع التاريخيَّة من الطرق المثبِتة للنظريَّة نفسها. فقد حدَّد الولي الفقيه الإمام الخميني في العام ١٩٨٢ التكليف بمقاومة الغزو الإسرائيلي، وبدأت المجموعات الأولى الَّتي شكَّلت حزب اللَّه هذا المسار منذ النشأة الأولى، لأنَّ اجتياح لبنان - آنذاك - كان عدوانًا على الشعب اللبناني. واعتبر حينها أنَّ واجب الشباب اللبناني تأدية هذا التكليف، وليس أي شباب آخر، لأنَّ اللبنانيين هم أهل البلد وأصحاب الأرض. وكان تكليفه للحرس الثوري الَّذي حضر إلى سورية مساعدة الشباب اللبناني بالتدريب والتسليح، ولم يوافق على تولّي الحرس مهمَّة القتال المباشر.

وهكذا سارت العلاقة مع الولي الفقيه على هذا النسق التاريخي، وشهدت تطوُّرًا بين حقبتين:

الأولى: بعد الولادة مباشرة حين كانت الظروف تحتّم التشاور في الخطوط العامَّة، وفي بعض تطبيقاتها. لكنَّ العمل المباشر على الأرض، هو من مهمَّات اللبنانيين.

(١) الإمام الخميني، **تحرير الوسيلة**، ج١، ص٤٨٦.

الثَّانية: بعد نضوج التجربة، وتراكم الخبرة، وتبدُّل الظروف، وانخراط حزب اللَّه في الحياة السياسيَّة أكثر. فصارت مرجعيَّة القرار في لبنان - لكلّ المنضوين تحت عباءة مرجعيَّة الولي الفقيه - بيد شورى حزب اللَّه.

أدَّى هذا التطوُّر بين مرحلتين إلى سلوك حزب اللَّه الطريق المؤدّي إلى العمل من داخل دولة التنوُّع، وتطوير مقارباته حيالها، بما فيها القبول، بحدودها الجغرافيَّة، ونظامها السياسي.

يُستدَّل من السلوك التاريخي لحزب اللَّه على هذا التطوُّر، وثمَّة شواهد كثيرة، ففضلًا عمَّا ورد أعلاه في مرحلة التأسيس، نشير إلى نموذجين أحدهما في العام ١٩٨٤، أي في مرحلة البدايات، والآخر في حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

درجت عادة حزب اللَّه وجمهوره على رفع العلم الإيراني، واعتباره يمثّل العنوان الَّذي تنضوي تحته الجماهير الإسلاميَّة، وحين زار الإمام السيد علي الخامنئي دمشق (العام ١٩٨٤)، وكان حينها رئيسًا للجمهوريَّة، ويشغل موقع ممثّل الولي الفقيه في مجلس الدفاع الأعلى، وهو الموقع الَّذي أتاح له مواكبة عمل حزب اللَّه عن قرب. احتفى حزب اللَّه وجمهوره بالزيارة ورفع الأعلام الإيرانيَّة في المناطق التي يوجد فيها، ورُفع علم كبير على صخرة الروشة، وحين بلغ السيد الخامنئي الأمر عن طريق بعض الوفود الَّتي زارته، سأل وفد حزب اللَّه الَّذي زاره عن الموضوع، وعن علم الصخرة، فأجابه بأنَّ هذا علم دولة الإسلام، ردَّ السيد الخامنئي بالقول: «أشكر عاطفتكم حيال إيران، ولكن لا داعي لرفع علمها» مشيرًا إلى أهميَّة أن يعبّر الحزب عن خصوصيته المقاوِمَة والوطنيَّة، وكانت تلك الإشارة مثار عناية الحزب، فصار لديه علمه ولاحقاً صار يرفع العلم اللبناني.

كانت حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ من الشواهد الكثيرة الدَّالَّة على ترك تقدير الموقف لحزب اللَّه، وعدم التدخل في تفاصيل حركته الميدانيَّة والسياسيَّة. ففي الأيام الأولى للحرب، جمع الولي الفقيه، الإمام السيد علي الخامنئي أركان الدَّولة الإيرانيَّة، وهم الَّذين تعاقبوا على الحكم في إيران منذ انتصار الثورة، (رؤساء الجمهوريَّة: محمود

أحمدي نجاد، الشيخ هاشمي رفسنجاني، السيد محمد خاتمي، ووزراء الخارجية: علي أكبر ولايتي، وكمال خرازي، ومنوشهر متكي، ورئيس مجلس الشورى علي لاريجاني، ووزير الدفاع، ووزير الأمن، وقادة الحرس: رحيم صفوي، محسن رضائي وقائد لواء القدس قاسم سليماني، ومسؤولون آخرون).

جرى في هذا الاجتماع المركزي استعراض الحرب وأهدافها وأبعادها وحجم التحدّي الَّذي يواجهه لبنان ومعه المنطقة.

عبَّر حينها الإمام الخامنئي عن ثقته بقيادة المقاومة وعلى رأسها السيد حسن نصر اللَّه، «لما تمتلكه من كفاءة ولياقة لخوض هذه المواجهة»، وحدَّد دور إيران، «بأنَّ علينا مساعدة الإخوة في لبنان في ما يطلبونه، وحتَّى الحركة الديبلوماسيَّة الإيرانيَّة يجب أن تكون منسَّقة مع الأخوة في لبنان، وإيران يجب أن تكون جاهزة على الصعد كافَّة».

كان تقدير الموقف الميداني والسياسي على عهدة اللبنانيين، بينما دور إيران هو المساعدة في تقوية هذا الموقف، بمعنى آخر فإنَّ القرار هو للمقاومة سواءٌ في الميدان أم في المفاوضات.

يأتي إيراد هذه الشواهد في سياق الاستدلال على دور الولي الفقيه في دفع حزب اللَّه إلى تطوير رؤيته الفكريَّة حيال المجتمع المتنوّع، ومدى تأثيراتها الإيجابيَّة على نظرته للدَّولة وعلاقته بها. وفي تبيان طبيعة العلاقة الَّتي تحكم بين الجانبين (الولي الفقيه والحزب).

يمكن بعد هذا الشرح ببعديه الثقافي والتاريخي تسجيل مجموعة خلاصات منها:

- العلاقة بالوطن كبقعة جغرافيَّة محدَّدة ومساحة إنسانيَّة، ليست علاقة عابرة، إنَّما لها جذورها الدّينيَّة المستمدَّة من عمق الثقافة الَّتي يؤمن بها المنتمون إلى المدرسة العقائديَّة لحزب اللَّه، وقد ترجمها هؤلاء المنتمون من خلال سلوكهم اتّجاه وطنهم، بالتشبُّث به، والدفاع عنه، وحمايته، وهو ما بيَّنته وقائع التاريخ.

- إنَّ أي وطن يحتاج إلى ناظم للعلاقة بين المقيمين على أرضه، وعندما لا يتمكَّن أبناؤه المنتمون إلى هذه المدرسة العقائديَّة من تحكيم الشريعة الإسلاميَّة، فهذا لا يعني ترك وطنهم للفوضى، بل لا بدَّ من قانون يلجأ إليه النَّاس لتنظيم شؤونهم.
- **يؤمن حزب اللَّه انطلاقًا من فهمه للإسلام، ومن المدرسة الفكريَّة الَّتي ينتمي إليها، بطرح آرائه وأفكاره من دون فرض بالقوَّة أو إكراه بالعنف، ويدعو إلى اعتمادها من خلال الاقتناع لأنَّها تحقّق العدالة، وفيها سعادة دارَي الدنيا والآخرة. وانطلاقًا من هذا الفهم فإنَّ حزب اللَّه يؤمن بالعيش الواحد في بلد متنوّع ضمن إطار دولة توفّر الحدَّ الأدنى من حرّيَّة التعبير والاعتقاد، وهو الإيمان نفسه الَّذي يدفعه إلى اعتبار سلامة المجتمع، والانتظام العام للدَّولة** من الأولويَّات الَّتي لا يجوز التهاون بها، أو تعريض هذه السلامة، أو الانتظام العام لأيّ خلل.
- ينبع إيمان حزب اللَّه بالوطن والدَّولة من فهم معنى التكليف لدى الأفراد والجماعات، وحدود تطبيقاته استنادًا إلى الضوابط العامَّة الَّتي يرسمها الفقهاء؛ بما هم المرجعيَّة الدّينيَّة العليا. وهو ما يمكن رصده في مسار الجماعة التاريخيَّة الَّتي ينتمي إليها حزب اللَّه، فقد أقامت بنيانها الفكري على القواعد المستمدَّة من استنباطات الفقهاء للأحكام الشرعيَّة، والَّتي تحدّد مستوى العلاقة مع الشأن العام، وترجمتها في سلوكها الفردي والجماعي في المراحل الَّتي عاشت فيها تحت كنف الدُّول الَّتي حكمت العالم الإسلامي. وظلَّت وفيَّة لأوطانها، وللنظام العام الَّذي عاشت تحت ظلاله، متجاوزة ما كانت تتعرَّض له من ظلم واضطهاد؛ لمصلحة الحفاظ على وحدة أمتها، وقوَّة الدَّولة الَّتي تعيش بين جنباتها، وصولًا إلى تشكُّل الدوَل وفق مفهومها المعاصر ومن بينها لبنان.

الفصل الثَّاني

ظِلال دولة

تطلَّع حزب اللَّه إلى دولة تتلاءم مع طبيعة وطنه وتركيبته، آخذًا بعين الاعتبار وجود شركاء آخرين؛ لهم أفكار ورؤى وانتماءات دينيَّة مختلفة، لكنَّه وجد نفسه أمام دولة يصعب عليها أن تتوافق مع طبيعة الوطن نفسه، فهي لم توجَد من فراغ، بل تأسَّست على قواعد هشَّة، لا تشبه القواعد الَّتي قامت عليها الدُّول الحديثة، فهي وُلدَت بحالة غير طبيعيَّة، زادت السنون المتراكمة من تشوُّهها.

استرجاع النشأة الأولى للبنان هنا ضروريَّة في سياق هذا الكتاب، إذ لا يمكن فصل التراكمات التاريخيَّة عن الحاضر والمستقبل، بخاصَّة عندما يتعلَّق الأمر بالروابط بين الجماعات الاجتماعيَّة فيما بينها، وبينها وبين أوطانها من جهة، والنظم السياسيَّة الَّتي أنشأتها من جهة أخرى. فالعلاقة بين الدَّولة في لبنان ومواطنيها ليست وليدة مرحلة محدَّدة، بل هي وليدة سياق تاريخي تراكمي، أسهم في بلورة هذه العلاقة، وإعطائها أشكالًا متنوّعة.

هل بدَت نشأة الدَّولة في لبنان سويَّة؟

ما هي العوامل المؤثّرة فيها؟ وهل أمكن تأسيس دولة للبنان الوطن والشعب؟

وحدة الأمَّة وحماية دولتها

لبنان – الوطن والدَّولة – هو وليد صيرورة تاريخيَّة تفاعلت مع الزمن، وصولًا إلى تشكُّله في صيغته النهائيَّة؛ ككيان له حدوده الجغرافيَّة، وله شعبه ونظامه السياسي. لم يأتِ هذا التشكُّل بمعزل عمَّا أصاب محيطه الجغرافي من متغيّرات على مدى حقبات زمنيَّة متتالية، وهي متغيّرات تركت تأثيراتها على البنية الاجتماعيَّة والديموغرافيَّة لبلاد الشام، فوُلِدت دوَل وأوطان، حلَّت محلَّ الدَّولة المركزيَّة الَّتي تقاسمتها الدُّول المهيمنة على عالم بداية القرن العشرين.

أسهمت في الوصول إلى هذه الصّيغة النهائيَّة جماعات، وقوى، وشخصيَّات، كان لها أدوارها التاريخيَّة في الأحداث والصراعات والحروب الَّتي عصفت بهذا المحيط الجغرافي للوطن الوليد، قبل أن يستقرَّ على هيئته الأخيرة. ومن بين هذه الجماعات، الجماعة التاريخيَّة الَّتي ينتمي إليها حزب اللَّه، فهي كانت تنتمي جغرافيًّا إلى مناطق متنوّعة، قبل ضمّها إلى دولة جديدة، حملت اسم لبنان، وتنتمي ثقافيًّا إلى عقيدة دينيَّة، لها فهمها لمعنى الانتظام في وطن، ودولة، ونظام سياسي.

حاولت هذه الجماعة الحفاظ على الحدّ الأدنى من تماسك الأمَّة؛ كجماعة واحدة، والدفاع عن المشروع الوحدوي كإطار جامع، وتشكيل دولة مركزيَّة قويَّة، رابطتها مستمدَّة من الانتماء العربي. لكنَّها اصطدمت بوقائع أقوى من طموحاتها، فانحسر المشروع الكبير إلى أوطان وكيانات صغيرة.

العودة إلى السلوك التاريخي اتّجاه الوطن والدَّولة، مدخل ضروري لفهم التراكم الثقافي لدى أي جماعة بشريَّة. فكيف إذا تحوَّل هذا التراكم إلى أحد العناصر المشكّلة للثقافة نفسها، والَّتي تتحكَّم بالسلوك حيال الدَّولة والوطن؛ بمعناهما المعاصر، كما هي حال الجماعة التاريخيَّة الَّتي ينتمي إليها حزب اللَّه.

يمكن تتبُّع الوقائع التاريخيَّة، لاستكشاف طبيعة هذا السلوك، وفهم دوافعه، وتبيان تأثيراته في مرحلته الزمنيَّة وفي المراحل اللَّاحقة.

كان الميل العام لتلك الجماعة المحافظة على النظام العام، وعدم الإخلال به،

بل وحتَّى في ذروة القمع الفكري والسياسي الَّذي مارسته الدُّول والممالك ضدَّها؛ بما فيه حرمانها من أبسط حقوقها، لم تتوانَ عن الانخراط مع الدَّولة نفسها في الدفاع عن وجودها في حال تعرُّضها لخطر خارجي، لأنَّها الجماعة الَّتي كانت على الدوام تَنشد الانضواء تحت ظلّ الدَّولة الواحدة، وتضمّد جراحاتها لمصلحة بقاء الدَّولة قويَّةً ومتماسكة.

شهدت بدايات القرن العشرين مرحلة تفكُّك الدَّولة العثمانيَّة، وبداية نشوء الكيانات المستقلَّة، وهي المرحلة الَّتي أتاحت لأيّ جماعة مقهورة من تلك الدَّولة السعي للتفلُّت من قبضتها، والارتماء في أحضان المشاريع الزاحفة إلى جسد الدَّولة المركزيَّة، أو على الأقل البحث عن البديل الأنسب، وفي أحسن الأحوال التفرُّج على ما كان يصيب تلك الدَّولة.

كانت تلك المرحلة حافلة بالتحوُّلات الديموغرافيَّة والإداريَّة، لكن أغلبها حافظ على وجود صورة دولة مركزيَّة، خضعت لها الولايات المترامية الأطراف. وقد امتزجت فيها الرابطة الوطنيَّة برابطة الأمَّة، لأنَّ مواطني الدَّولة كانوا أمَّة واحدة، بقوميَّات، وأعراق، وأديان متنوّعة. وكان عنوان تلك الرابطة الولاء للدَّولة المركزيَّة؛ بما فيه الولاء لتوجُّهاتها السياسيَّة، وقراراتها الإداريَّة. وعلى الرغم من تحوُّل بعض تلك التوَّجهات إلى إجراءات قاسية ضدَّ فئات أساسيَّة داخل الدَّولة؛ لأسباب طائفيَّة، ومذهبيَّة، وسياسيَّة، فإنَّ السمة الغالبة على مواقف تلك الجماعة، بما فيها مواقف علماء الدّين وأعيان البلاد، كانت الإبقاء على الصلة مع الدَّولة والقبول بحكمها.

لم تتوانَ الدَّولة العثمانيَّة عن ممارسة القمع والقهر، وفرض القيود الفكريَّة والثقافيَّة، وإنهاك مقاطعاتها بالضرائب، لكنَّ الموقف منها لم يصل إلى حدّ تقويض بنيانها، أو فرط عقدها، بل كان في أشدّ الظروف قساوةً، لا يعدو اعتراضًا على والٍ، أو مقاومة تعسُّف حاكم من دون الانقلاب على الدَّولة ومركزيتها. وفي المقابل عند تعرُّض الدَّولة لأيّ تحدٍّ خارجي، يصبح الموقف الغالب على تلك الجماعة

الانتصار لها، والدّفاع عنها، تكريسًا لمبدأ وحدة الأمَّة في مواجهة أعدائها. وهذا ما دأب عليه علماء الدّين المسلمون الشيعة بخاصَّة في العراق، والمناطق الَّتي تشكَّل منها لبنان.

تُظهر الوقائع التاريخيَّة في مطلع القرن العشرين كثيرًا من هذه المواقف لعلماء الدِّين، بعد توالي الغزوات على ولايات الدَّولة العثمانيَّة. فأحد كبار فقهائهم السيد محمدرضا فضل اللَّه، وجد من واجبه المشاركة في التصدّي للغزو الإيطالي لليبيا في العام ١٩١١م، وذلك بإثارة الهمم، والدعوة للقتال ضدَّ الغزاة، لأنَّ في ذلك «الرجحان الدّيني» كما عبَّر حينها. فأطلق صرخة مؤثّرة نثرًا وشعرًا من جبل عامل مخاطبًا بها من بيدهم أزمَّة الأمور من أركان الدَّولة (السلطان، والوزراء، والجنود، وقادة الجيش، والنواب)، بعدما انقسموا ونشب النزاع بينهم[1].

كانت الصرخة العلمائيَّة آنذاك، تلاقي موقف المرجعيَّة الدّينيَّة في النجف الأشرف، والَّتي أفتت بالجهاد ضدَّ ذلك الغزو[2]، وتُنبّه في الوقت نفسه من خطورة تفكُّك الدَّولة بعد قيام المنازعات بين أفرادها وأحزابها. ولم ينظر أولئك العلماء إلى ذلك التفكُّك بعين الرضى، حتَّى في ذروة القمع الَّذي مارسه الولاة العثمانيون ضدَّ مواطنين كثر. إلَّا أنَّ الأحداث المتلاحقة مطلع القرن العشرين، كانت أقوى من قوَّة تلك التحذيرات والتنبيهات. فما أن وضعت الحرب الأولى أوزارها حتَّى تغيَّرت الوضعيَّة السياسيَّة للعالم الإسلامي.

سقطت الدَّولة المركزيَّة أمام الجيوش الأجنبيَّة المحتلَّة، فلاقتها المرجعيَّة في

(١) السيد محمد رضا فضل اللَّه (١٨٦٤ - ١٩١٧م)، عالم وفقيه وأديب وشاعر. درس في جبل عامل ثمَّ في النجف الأشرف، له مواقف مشهودة في الدعوة إلى الإصلاح، وإعطاء الفقيه دوره المركزي في إدارة شؤون الأمَّة. استقرَّ في قانا قرب صور، وتوفي ودُفِن فيها.
مطلع القصيدة:

أثيروها على الطليان حربًا عوانًا تنهب الأرواح نهبا
أثيروها وغى هيجا ضروسًا تشب بحومة الطليان شبّا

راجع: السيد محمد رضا فضل اللَّه، **المجموعة**، ص ١١٥.

(٢) صدرت فتوى المرجعيَّة الدّينيَّة في النجف الأشرف، بضرورة التصدّي للغزو الإيطالي لليبيا، وكان أبرز من تصدَّى لهذا الأمر الملّا كاظم الخراساني.

النجف الأشرف وعلماء جبل عامل بموقف الرفض والتصدّي، وانتفضت تلك المرجعيَّة في ثورة العشرين ضدَّ الاحتلال البريطاني، ولاقتها ثورة جبل عامل وبعلبك ضدَّ الاحتلال الفرنسي. لكنَّ وقائع الأحداث رسمت خريطة جديدة مغايرة لرغبات الثائرين.

تبدَّلت التقسيمات الإداريَّة، ووُضعت حدود جديدة بين المناطق الَّتي كانت تشكّل وحدة إداريَّة أو سكانيَّة، ومن بينها مواطن أولئك العلماء الَّذين ظلُّوا متشبّثين برؤيتهم للرابطة الوطنيَّة، وللعلاقة مع الدَّولة المركزيَّة، استنادًا إلى أولويَّة الوحدة. وحين لم تعد تلك الدَّولة موجودة، صارت الأولويَّة عند هؤلاء العلماء، هي العمل على إيجاد دولة مستقلَّة سيّدة على شعبها، بعيدًا عن سيطرة الاحتلال الأجنبي الَّذي جثم على أرضهم بعد إزالة الدَّولة العثمانيَّة.

كانت الخشية من تغلغل الاحتلال في شرايين الأمَّة وتمزيقها، دافعًا لرفع الصوت عاليًا، والتحرك في اتّجاه بلورة صيغة وحدويَّة، تجمع ما أمكن من جغرافية الدَّولة المنهارة، بهدف الإبقاء على الحدّ الأدنى من وحدة الأمَّة ودولتها المركزيَّة.

أدَّى سقوط الدَّولة العثمانيَّة إلى نشوء وضعيَّة جديدة، سادت فيها نزعة الكيانات السياسيَّة؛ بحدودها الجغرافيَّة وقوانينها وسلطاتها. فبدأ صراع من نوع آخر حول شكل الدَّولة وحدودها، وكيفيَّة الانتماء إليها، وانخرطت في ذلك الصراع جماعات سياسيَّة وطائفيَّة وقوى اجتماعيَّة ونخب ثقافيَّة.

فرض هذا الصراع واقعًا جديدًا لم يكن بمقدور قوى الحراك الاجتماعي الهروب منه، فعلى الرغم من المحاولات الحثيثة للتأثير على التقسيمات الجغرافيَّة لحدود الدُّول الناشئة، أو أن يكون لتلك القوى حريَّة الاختيار في الانضواء تحت لواء أي منها، فإنَّ مصالح الدُّول المنتصرة في الحرب الأولى تغلَّبت على مصالح الشعوب، وخصوصًا سكان الولايات المنتشرة في بلاد الشام؛ كطرابلس وبعلبك وبيروت وجبل عامل. إذ كان أبناء تلك المناطق متمسّكين بالدَّولة العربيَّة ومركزها دمشق، وأبدوا مقاومة لمحاولات تمزيق أواصر وحدتهم الجغرافيَّة والقوميَّة، وأصرُّوا على البقاء

ضمن دولة قويَّة ذات سيادة، بدل التشتُّت في دول طائفيَّة ومذهبيَّة، بخاصَّة بعد قرار أصدرته فرنسا بإنشاء مجموعة دول في سورية: واحدة للمسيحيين، وثانية للعلويين، وثالثة للدروز، ورابعة للسنَّة.

نشأ الاعتراض الشعبي على سياسات الاحتلال الأجنبي لسببين مترابطين، أوَّلهما مبدئي برفض وجود الاحتلال. وثانيهما إدراك خطورة فرز المناطق والسكان على أساس طائفي؛ لما سينتج عنه من تعميق للصراعات الَّتي أنهكت جسد بلاد الشام؛ بفعل التدخُّلات الأوروبيَّة طوال قرن من الزمن. وهي التدخلات الَّتي كانت على الدوام عاملًا مؤجّجًا لهذه الصراعات.

كانت الأماني العربيَّة هي إنشاء دولة على البقعة الجغرافيَّة الشاميَّة؛ بتنوّع سكانها الطائفي والسياسي. صحيح أنَّ الاستعمار الأوروبي استطاع تقاسم الجغرافية العربيَّة بين احتلال فرنسي وآخر بريطاني، لكنَّ هذا الأمر لم يَحُلْ دون استمرار النضال الشعبي من أجل عدم تقسيم البيئة السكانيَّة؛ حسب انتماءاتها الطائفيَّة. إذ كان يكفيها ما أصابها من نزاعات دمويَّة طوال الحقبة الَّتي سبقت سقوط الدَّولة العثمانيَّة.

دولة في حضن الاحتلال

لم يصل النضال إلى تحقيق مبتغاه، أي أن تكون هناك دولة تُشكَّل بإرادة أبنائها، إنَّما بدأت مرحلة فرض الدَّولة بالحدود الَّتي يراها الاحتلال متناسبة مع مصالحه. فأُعيد تقسيم المناطق وفرزها؛ بما فيها المحاذية لجبل لبنان. وصاغت فرنسا آنذاك اقتراحات حول حدود الدَّولة الَّتي تزمع إنشاءها؛ بدعوى أنَّها للمسيحيين؛ بموازاة الدُّول الطائفيَّة الأخرى، وقدَّمتها على شكل اقتراحات أسقطت منها ما لا يناسب مصالحها، وهي كالآتي:

- احتفاظ لبنان بوضعه الحالي في حدود متصرفيَّة ١٨٦١م، وهذا لا يتناسب مع لبنان الَّذي تسعى فرنسا لإقامته، إذ لا بدَّ من مرافئ على البحر المتوسط ومن سهول خصبة كسهل البقاع وسهول صيدا وبيروت وعكار.

- ضمُّ الأراضي المتاخمة له (الشمال، بيروت، جبل عامل وسهل البقاع)، وهذا ما ترتئيه فرنسا كحلٍّ معقول يضمن للجبل المرافئ والأراضي الخصبة.
- ضمُّ الجبل إلى الدَّولة الَّتي تسعى فرنسا إلى إقامتها في سورية، وينال استقلالًا ذاتيًّا.

اختارت فرنسا ما ترتئيه من حدود للدَّولة الجديدة بعد ضمّ الأراضي المتاخمة لجبل لبنان، ولم يكن لسكان المناطق الَّتي ضُمَّت إلى الجغرافية الجديدة أي رأي في تقرير مصيرهم. ولم تجد احتجاجاتهم ومؤتمراتهم أي صدًى لدى أصحاب القرار في باريس ولندن. فالمفاوضات كانت تجري مع نخبة دينيَّة وسياسيَّة من جبل لبنان، ولهذا فإنّ الدَّولة المنشودة لم تتحقَّق، أي الدَّولة المستقلَّة المحرَّرة من الاحتلال. فقد سقطت نواتها في الحملة الفرنسيَّة على جبل عامل، ومن بعده على دمشق[1].

لم تكن تلك الحملة إلَّا جزءًا من التنكيل الفرنسي برافضي خيار تقسيم سورية، والمتمسّكين بخيار الدَّولة العربيَّة. وهو الخيار الَّذي تبنته المناطق المُنتزَعة من سورية، ومن بينها طرابلس وجبل عامل، وبلاد بعلبك الهرمل، بعدما خاضت معركة الدفاع عن حلم الدَّولة العربيَّة، فكان ثمن هذا الخيار باهظًا على المستويات كافَّة.

ارتدَّت هزيمة مشروع الدَّولة الواحدة، وانتصار صيغة الكيانات (فرضها المحتل الفرنسي)، عقابًا جماعيًّا على أهالي المناطق الَّتي رفعت لواء الوحدة. فاتَّخذ هذا العقاب شكل الاجتياح العسكري بدايةً، مستهدفًا المناطق الثائرة في بعلبك الهرمل، وطرابلس، ثمَّ استُكمل بحملتين على جبل عامل بالتحديد، كانتا الأكثر ضررًا على المدى الطويل:

- حملة دمويَّة عسكريَّة على مدنه وقراه، أمعنت في التنكيل بأهالي الجبل، ومن

(١) بدأت هذه الحملة ضدَّ جبل عامل في شهر أيّار/ مايو من العام ١٩٢٠، وأخذت بطريقها كلَّ ما صادفته من بشر وحجر وشجر، وعمدت إلى تدمير الاقتصاد العاملي الهش، فضلًا عن تهجير السكَّان إلى فلسطين، ونفي العلماء وأعيان البلاد، واستكملت الحملة ضدَّ دمشق في تموز/ يوليو من العام نفسه، فسقطت نواة الدَّولة العربيَّة بعد معركة ميسلون.

ثمَّ باقتصاده الهش من خلال الغرامات الباهظة، والَّتي أثقلت كاهل أهاليه ودفعته إلى الوراء لسنوات طويلة.

- حملة الإقصاء السياسي عن المشاركة في بناء الدَّولة الجديدة من خلال تغييبه عن التمثيل في دوائر القرار أو حتَّى في الوظائف العاديَّة.

تبدَّد حلم إقامة الدَّولة العربيَّة في سورية، واستبدل بها الاحتلال الفرنسي مجموعة دوَل، وجرى تحديد الحدود خلافًا حتَّى لرغبات بعض مفاوضيه من جبل لبنان الَّذين لم يرغبوا في ضمّ بعض المناطق تماشيًا مع الرغبة الإنكليزيَّة آنذاك بجعل حدود الدَّولة الصهيونيَّة عند خط الماء في الأوَّلي، أو على الأقل التخلّي عن جنوب الليطاني[1].

لم تتغيَّر معالم الحدود التاريخيَّة فحسب، بل جرى تغيير المعالم الثقافيَّة، بهدف سلخ تلك المناطق عن تاريخها وسلبها هويَّتها، ومن هذه التغييرات تبديل أسماء المناطق، فنُسبت إلى الجهات المحيطة بالمركز. صار جبل عامل لواء لبنان الجنوبي، وطرابلس وعكار لواء الشمال، وظلَّت بيروت على اسمها؛ كعاصمة للدَّولة الجديدة، وحافظ جبل لبنان على اسمه، ليظلَّ وحده يحمل اسم الجبل؛ كاسم تاريخي للبنان.

رسم التقسيم لبلاد الشام خريطة جغرافيَّة جديدة للأراضي الَّتي كانت جزءًا من تلك البلاد. فقُطّعت أوصال المناطق والسكَّان؛ بما فيها العائلات الَّتي تنتمي إلى البلدة ذاتها. أُلحقت قرى من جبل عامل (عُرفت لاحقًا بالقرى السبع)، بالانتداب الإنكليزي، لتكون داخل حدود الكيان الَّذي سيُعطى للحركة الصهيونيَّة. ووُضع خط حدودي مع سورية، أبقى على قرى بقاعيَّة داخل ذلك الخط. ضُمَّت الجغرافية على جانبي الحدود إلى دُوَل، واكتسب السكَّان مع الزمن الجنسيَّة اللبنانيَّة.

(١) كانت مطالب الحركة الصهيونيَّة توسعة حدود الانتداب الإنكليزي على فلسطين حتَّى الأولي قرب صيدا على شاطئ المتوسط، ثمَّ تدرجت تلك المطالب إلى جنوب الليطاني لضمّ تلك المنطقة إلى الوطن القومي لليهود. عارضت فرنسا الفكرة، لكنَّ أصواتًا من جبل لبنان ارتفعت مطالبة بتقليص مساحة لبنان الموعود والتخلي عن جنوب الليطاني.

كان الهدف ضمَّ المرافئ والسهول، لخدمة الدَّولة الناشئة؛ وبدأت السياسة الفرنسيَّة تُطبّق مبدأ الخدمة المذكورة. تُجبى الخيرات إلى المركز، وتُركَّز فيه التَّنمية؛ بما فيها البنية التحتيَّة، والتعليم، والصحَّة، والأنشطة الاقتصاديَّة، بينما لا يقوم المركز بواجبه اتّجاه مناطق الأطراف، وهو ما ولَّد هوَّة واسعة، زادت منها السياسات الَّتي اتَّبعها الاحتلال الفرنسي في فرض الضرائب، وقمع التحركات الشعبيَّة، وشنِّ الحروب العسكريَّة.

أدَّت هذه السياسات إلى وضع فئة كبيرة من مواطني الدَّولة الناشئة خارج التأثير والفاعلية، بل بدت تلك الفئة غائبة كليًّا، فهي تقيم على أرض وطنها، لكنَّها بالنسبة للسُّلطة الحاكمة رعيَّة أجنبيَّة مسلوبة من أبسط الحقوق.

كانت تقاسيم وجه الدَّولة القابعة تحت الاحتلال منفّرة لهذه الفئة المغيَّبة، بحيث صارت تتبدَّى (الدَّولة) في صورٍ متنوّعة الجوانب أبرزها:

- سيطرة عسكريَّة فرنسيَّة على البلاد، واحتلال مباشر بخاصَّة للمناطق الَّتي ضُمَّت إلى جبل لبنان، ومن بينها طرابلس وعكار، وجبل عامل، والبقاع.
- نهب المقدرات الاقتصاديَّة من خلال فرض الضرائب ومصادرة الأملاك.
- تنصيب نخب طائفيَّة، وتسليمها السُّلطة المحليَّة، وهو ما جرَّ معه تمييزًا طائفيًّا داخل جسم الدَّولة الوليدة.
- إنشاء تكتُّلات احتكاريَّة؛ للاقتصاد والمال، وربطها بسلطة الاحتلال ومصالحها.
- ضرب مرتكزات الهويَّة الوطنيَّة؛ بما فيها الهويَّة العربيَّة، ومحاولة فرض الهويَّة الفرنسيَّة، بما فيها اللُّغة الفرنسيَّة؛ باعتبارها لغة الدَّولة، والإعلام، ورجال السُّلطة والمال، والمبادلات التجاريَّة.
- تصنيف المناطق وسكانها إلى درجات، واعتبار بعضها أقليَّة نسبةً إلى شعب الدَّولة الجديدة.

لم يكتفِ الاحتلال برسم هذه الصور، بل أنتج طبقة حاكمة، أسَّست نواة دولة وفق أهوائها ومصالحها، وصبغتها بصبغتها الطائفيَّة الاحتكاريَّة، بل قدَّمتها كدولة تحتل الشعوب الأخرى الَّتي ضُمَّت إلى دولتها الجديدة. فصار السكان الجدد، يشعرون أنَّهم تحت سطوة احتلال أجنبي وآخر محلي. فقد كان هناك احتلال فرنسي مباشر، وإلى جانبه تتشكَّل مؤسَّسات دولة، فهناك رئيس للجمهوريَّة، وحكومة، ومجلس نيابي، وقوى أمن وقضاء. وهي، وإن كانت بمجملها تخضع لقرار الحاكم الفرنسي، إلَّا أنَّها كانت تتصرَّف كدولة قائمة بذاتها، تفرض ضرائبها وأمنها، وتمارس مهامها، وفق قواعد سلوك هي أقرب إلى سلطة احتلال، وليس لسلطة لبنانيَّة تحت الاحتلال، تراعي الحدَّ الأدنى من حقوق شعبها. فلم تنشأ والحال هذه سلطة مسؤولة عن أفراد شعبها، ومعنيَّة بدمجهم في إطار الوطن الواحد، وتحت ظلّ الدَّولة الواحدة.

لم تُعبّر الدَّولة الوليدة بين أحضان الاحتلال عن الصورة الجامعة لألوان الطيف الوطني، بل تماهت مع المحتل، وصار كلاهما يعبّر عن الآخر، ويعكس في سلوكه صورة هذا الآخر. ولذلك ما كان بالإمكان التفريق بين الصورتين، فحين أُطلِقت الرصاصات الأولى ضدَّ الجنود الفرنسيين، كانت هي ذاتها تصيب صورة الدَّولة الناشئة. وهذا ما تكرَّس في عمليَّات التصدّي للاحتلال وإفرازاته، سواءٌ كان تصدّيًا ثقافيًّا، أم اقتصاديًّا، أم عسكريًّا.

التشبُّث بالهويَّة والحقوق

لم يأتِ التشكُّل الأوَّل لهذه الدَّولة وفق رغبات وتطلعات من وُضِعوا تحت كنفها، فهي لم تخضع لاستفتاء شعبي، ولا أُخِذ برأي أهالي المناطق الَّتي أُخضِعت للانتداب. وحين فُرِضت عليهم تلك الدَّولة لم يُبذل أي جهد لإشعارهم أنَّهم مواطنون لهم حقوق وعليهم واجبات، بل تعمَّق الشعور بالقهر والإخضاع بعد الفرز الطائفي والمناطقي بين الفئات المشكّلة للدَّولة الجديدة.

كانت النشأة الأولى على أسس تفاوتيّة بين تلك الفئات، فقد رأى فيها فريق أنَّها خشبة الخلاص، وبدا مستعجلًا في تسليم مقادير الأمور لسلطة أجنبيَّة تحت مسمَّى الانتداب، بينما احتجَّ فريق آخر وفي طليعته أهالي جبل عامل «لأنَّ صكَّ الانتداب الصادر عن عصبة الأمم أضاع الاستقلال»[1].

لم يقتصر الاحتجاج على التنديد الكلامي، فهو زاوج بين التصدّي الميداني المبكّر من خلال العمل المسلَّح، والتصدّي السياسي والثقافي على جبهتين: الحراك التعبوي الجماهيري، والنشاط التربوي التعليمي، وكلاهما تكثَّف مع بداية إلحاق المناطق المتاخمة لجبل لبنان بالمركز، فجاء التحرُّك العلمائي الجماهيري، ليصب في إطار التعبير عن التوجُّهات الشعبيَّة، وهو ما أوصل إلى مؤتمر وادي الحجير المنادي آنذاك بالدَّولة العربيَّة، والرافض للدَّولة الَّتي فرضها المحتل، والمتنبّه إلى مخاطر الفتنة الطائفيَّة في البلاد

أمَّا النشاط التعليمي فركَّز على أمرين:

- مواجهة محاولات استلاب الهويَّة الثقافيَّة.
- النهوض بالتعليم لسدّ الحاجات الوطنيَّة، وإسقاط الذريعة الَّتي سوَّقت لها الدَّولة الناشئة، وهي عدم وجود الكفاءات العلميَّة المؤهَّلة تولّي الوظائف الإداريَّة في الجهاز الحكومي اللبناني.

كان الاهتمام في البداية منصبًّا على منع «فرنسة» المجتمع في ثقافته ولغته، وذلك بالعمل على تعزيز الانتماء إلى الثقافة العربيَّة، ومدخلها الضروري اللُّغة العربيَّة. لقد تماهت فئة محليَّة لبنانيَّة مع الاحتلال الفرنسي، لفرض اللُّغة الفرنسيَّة على الدَّولة الجديدة، وتسييدها على دوائرها، وبالمقابل وجد المدافعون عن الهويَّة العربيَّة في التعليم الوسيلة الفضلى للتصدّي «للفرنسة». وقد استنفر علماء دِين، وأدباء، وشعراء، ورجالات صحافة طاقاتهم في هذا الميدان، وبذلوا جهودًا كبيرة، لإبقاء نجم اللُّغة

(١) **العرفان**، المجلد التاسع، تشرين أوَّل/ أكتوبر، ١٩٢٣، ص ١٨٠.

العربيَّة ساطعًا ومنع طمسها، بخاصَّة بعد خفض درجتها إلى الثَّانية، وتقديم اللُّغة الفرنسيَّة عليها كلُغة البلاد الرسميَّة، ومجاهرة قوى التطرُّف الطائفي آنذاك بالدعوة لشطب اللُّغة العربيَّة من دوائر الدَّولة.

تحوَّلت اللُّغة إلى قضيَّة بحدّ ذاتها، ودخلت في دائرة الصراع الكبير حول الهويَّة الوطنيَّة للدَّولة، في ظلّ المحاولات الَّتي بذلها الاحتلال الفرنسي مع أعوانه من اللبنانيين، لفرض هويَّة مستمدَّة من مفهوم «الفرنسة»، وربط لبنان بتاريخ ما قبل عروبة بلاد الشام، والعودة بالجذور إلى الفينيقيَّة المتَّصلة بعلاقات مع تاريخ أوروبا القديم، وكلُّ ذلك للانسلاخ من الهويَّة العربيَّة ورمزها اللُّغة.

كان المدافعون عن هذه الهويَّة يتسلَّحون بالنشاط التعليمي المكثَّف، ولدينا نماذج بارزة في هذا المجال. فقد حوَّل أحد أعلام الجبل الفقيه العاملي الشيخ موسى مغنيَّة[1]، نشاطه برمَّته إلى تعليم فقه اللُّغة، للعلماء، والأدباء، والشعراء وأهل الصحافة، وجعل من درسه، مدرسة متنقّلة حيث حلَّ في صيدا أو الخيام أو ميس الجبل أو صور، فضلًا عن مدرسته في بنت جبيل ثمَّ في عيناثا، بعد إقفال المدارس العامليَّة. فصار منبره التعليمي المنصَّة المدافعة عن لغة الضَّاد، وأصبح مرجعًا لطلاب العلم، ومقصدًا للراغبين في تعزيز ثقافتهم اللُّغويَّة من رجالات الفكر والأدب والصحافة.

(١) الشيخ موسى مغنيَّة (ت: ١٩٣٨م)، عالم وفقيه ولغوي عاملي، من الجيل المؤسّس لإعادة بعث النهضة العلميَّة والأدبيَّة في جبل عامل في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. درس الشيخ مغنية في المدارس العامليَّة في طيردبا، وصور، وحناويه، وبنت جبيل، وتمسَّك بأولويَّة المحافظة على التعليم في جبل عامل، فلم ينتقل إلى النجف الأشرف، وكان من المساهمين في نهضة التعليم في مدارس بنت جبيل، وشقرا، وعيناثا. كان فقيهًا، ولغويًّا، وشاعرًا، ولُقّب بسيبويه الثاني، وبعد إقفال المدارس الدّينيَّة، حمل الشيخ مغنية لواء التعليم بين العامين ١٩١٦ و١٩٣٨، واهتمَّ بتدريس اللُّغة العربيَّة في ظلّ محاولات طمس هويتها بخاصَّة بين العامين ١٩١٨ و١٩٣٨، اضطر إلى الهجرة عن قريته العام ١٩٢٠ إلى الجوار الفلسطيني، وأُحرقت مكتبات بلدته بما فيها كتبه على يد الاحتلال. عاد بعد أن هدأت الأمور، وبقيَ على مدى عشرين عامًا يواجه فرنسة المجتمع بالتدريس في بيته في عيناثا، أو في مجالس العلم الَّتي أقامها في بنت جبيل، أو حيث حلَّ في القرى العامليَّة (راجع: محمد كامل شعيب، **ديوان البحار**. يوسف فضل اللَّه، **منارة الفقهاء. العرفان** المجلد ١١، أيلول/ سبتمبر، ١٩٢٥).

مثل هذا التصدّي لأمر اللُّغة، نراه لدى الشيخين أحمد رضا[1] وسليمان الظاهر[2] وقد انضمَّا إلى المجمع اللُّغوي في دمشق، أو لدى الشيخ أحمد عارف الزين[3] الَّذي جعل من مجلته العرفان منبرًا للدفاع عن اللُّغة العربيَّة[4].

أمَّا الاتّجاه الثَّاني المتعلّق بالنهوض بالتعليم، فقد كانت المهمَّة فيه صعبة أيضاً؛ لجهة التصدّي لمحاولات تجهيل المجتمع، وتقديمه على غير صورته، وكأنَّه فاقد الأهليَّة لإدارة شؤونه. **وهي ذريعة كانت تُخفي الوجه الحقيقي للدَّولة الناشئة، أي الدَّولة القائمة على عصبيَّة طائفيَّة، كرَّستها الامتيازات الفجَّة الَّتي أقصت فئاتٍ كثيرةً من مواطنيها عن المشاركة في إدارتها؛ بما فيها تولّي الوظائف العامَّة.**

لنا مثال على ذلك ما كان يصيب سكان المناطق الَّتي ضُمَّت إلى الدَّولة الناشئة، إذ حُرموا من أي دور داخل هذه الدَّولة، وبالمقابل أُرهِقوا بالضرائب، ولم تنفع عرائضهم ومطالباتهم في تغيير هذه الصورة، «فالسكان يشكّلون الأكثريَّة، ويكونون من الدرجة

(١) الشيخ أحمد رضا (١٨٧٢ - ١٩٥٣م) عالم باللُّغة والأدب، وشاعر من طلائع العاملين للقضايا القوميَّة والوطنيَّة في بلاد الشام، ومن أعضاء المجمع العلمي العربي. نشأ في النبطيَّة وتعلَّم في جبل عامل، ولما حاول الترك القضاء على روح الدعوة إلى الإصلاح في بلاد العرب (١٩١٥)، ونُصبت المشانق في سورية ولبنان كان الشيخ أحمد رضا من أوائل المعتقلين وحوكم في الديوان العرفي في عاليه، وفي فترة الاحتلال الفرنسي تعرَّض للملاحقة وأوذي من قِبَل المحتلين. عهد إليه المجمع العلمي تصنيف معجم يجمع مفردات اللُّغة قديمها وجديدها، له مؤلفات من بينها معجم متن اللُّغة. (الزركلي، **الأعلام**، ج ١، ص١٢٥).

(٢) الشيخ سليمان ضاهر (١٨٧٣ - ١٩٦٠م) أديب وشاعر ومؤلّف. كان من أعضاء المجمع العلمي العربي، ومن حاملي لواء العربيَّة لغة وقوميَّة، ومن القافلة الأولى بين مسجوني الديوان العرفي في عاليه، وهو أحد مؤسِّسي جمعية المقاصد الخيريَّة الإسلاميَّة، وتولَّى رئاستها فعمل على تطويرها وازدهارها. له مؤلفات عدَّة بخاصَّة في تاريخ جبل عامل وفي اللُّغة العربيَّة (الزركلي، **م. ن.** ج٣، ص ١٣٥).

(٣) الشيخ أحمد عارف الزين (١٨٨٣ - ١٩٦٠م)، كاتب وأديب وصحافي من أهل صيدا بلبنان. أصدر مجلة العرفان، فجريدة باسم جبل عامل، عُطّلت وسُجِن صاحبها. سيق إلى الديوان العرفي في عاليه، ومن ثمَّ أُطلق سراحه. أسهم في عرض القضايا المتعلقة بجبل عامل من خلال العرفان وحمل همَّ قضيَّة بني قومه في حقوقهم السياسيَّة والثقافيَّة (راجع: عمر كحّالة، **معجم المؤلفين**، ج١٣، ص٣٦٠).

(٤) لمزيدٍ حول دفاع **العرفان** عن اللُّغة العربيَّة، راجع: المجلد السادس العددان ٥ و ٦ نيسان/ أبريل ١٩٢٣.

الثَّانية؟ يدفعون ما يقارب نصف واردات بيت المال، ولا يوجد منهم موظَّف قط في العاصمة، لا كبير، ولا صغير. الموظَّفون في لواء لبنان الجنوبي قليلون جدًا، بل عُزل بعضهم لغير سبب، وتتمُّ زيادة الضرائب، زيادةً باهظةً، لا تتحمَّلها حالة البلاد[1].

مضت السنون الأولى على إنشاء الدَّولة، ولم تتغيَّر الوضعيَّة الَّتي فرضها المحتل، أو المنضوون تحت لواء إدارته، ممَّن استقووا به لاحتكار خيرات البلاد، والهيمنة على مقدّرات الدَّولة حتَّى على مستوى الوظائف العاديَّة. الحجَّة الَّتي سوَّق لها الاحتلال هي عدم وجود الكفاءات العلميَّة، ووجود التركيبة الطائفيَّة في البلاد، بينما ردَّ المعترضون بالأرقام والوقائع على حجم المظلوميَّة اللَّاحقة بهم إذ «لم يكن يوجد في جبل عامل، وبعلبك والهرمل، والبقاع، وما إليها، سوى ٢٤ موظفًا، ونفوسها حسب الإحصاء الأخير ١٠٥ آلاف، وعلى التحقيق ١٥٠ ألفًا، بقطع النظر عن الطائفيَّة. ويوجد في هذه البلدان الَّتي تدفع جلَّ الضرائب لحكومة لبنان بل كلَّها، أكثر من مئة متعلّم، يليقون لإشغال الوظائف العامَّة. فهل يجوز أن يكون عليها الغرم ولغيرها الغنم؟»[2].

الإحصاء نفسه كان محلَّ انتقاد واحتجاج من قِبَل مناطق كثيرة، لأنَّه رُتّب على قياس ما يريده الاحتلال الفرنسي وقد «تمَّ على سُنن عجيب، وترتيب غريب»[3].

ترافق رفض الانقياد لسلطة الاحتلال، أو الخضوع لشروطها، مع العمل الدؤوب لتوفير بيئة سياسيَّة وإداريَّة تتلاءم مع تطلُّعات السكان، ومع حقوقهم المشروعة داخل منظومة الدَّولة الجديدة، ما داموا يتحمَّلون الأعباء والتكاليف، بحيث لا يبقى عليهم الغرم، ولغيرهم الغنم.

سجَّلت المحطات التاريخيَّة بين العامين ١٩٢٠ و١٩٤٣ وقفات كثيرة لمواجهة عسف السُّلطة وظلم الاحتلال. أبرزها انتفاضة بنت جبيل في العام ١٩٣٦، والَّتي

(١) **العرفان**، المجلد السابع، العدد الثالث، كانون أوَّل/ ديسمبر ١٩٢١، ص٦٢.

(٢) **العرفان**، المجلد الثامن، العدد السابع، حزيران/ يونيو ١٩٢٣، ص ٧١٦.

(٣) **العرفان**، المجلد السابع، العدد الرابع، كانون الثاني/ يناير، ١٩٢٢.

تزامنت مع محاولة إلحاق لبنان نهائيًّا بفرنسا، وذلك بتكبيله بمعاهدات طويلة الأمد، تُخضعه لسيطرتها العسكريَّة والثقافيَّة، ومن بينها معاهدة العام ١٩٣٦ الَّتي كادت تحوّل لبنان إلى ولاية فرنسيَّة. فقد جعلت المعاهدة الأمن والسياسة الخارجيَّة ملحقين بفرنسا، وجعلت اللُّغة الفرنسيَّة لغة البلاد الرسميَّة.

لم تكن - طيلة هذه المرحلة - النظرة موحَّدة إلى الاحتلال، ولا إلى الصياغات التأسيسيَّة للدَّولة الناشئة، وعلى سبيل المثال، بدَت مقاومة المحتل بالسّلاح تمرُّدًا ليس بنظر الاحتلال فحسب، إنَّما بنظر من يرون فيه خشبة الخلاص.

استقلال بلا سيادة

ظلَّت مناطق واسعة من لبنان الكبير على عنادها إلى حين منح لبنان استقلاله عن فرنسا، ونشوء صيغة جديدة لدولة مستقلَّة. لكن الاستقلال بحدّ ذاته كان نتاج توليفة فرنسيَّة لبنانيَّة، أعادت صياغة معادلة السُّلطة بثنائيَّة وهميَّة، تُغطي امتيازات أُحاديَّة الجانب.

لم تتوفَّر الأرضيَّة الوطنيَّة لدولة مستقلَّة قادرة على حكم نفسها بنفسها؛ لأسباب متنوّعة منها: الافتقاد لنضج وطني كافٍ لبناء هذه الدَّولة، وسيادة العقليَّة ذاتها زمن الاحتلال الفرنسي. إذ حافظت تلك العقليَّة على النهج الاحتكاري في إدارة مؤسَّسات السُّلطة، وفي اعتماد سياسة الإقصاء والعزل لفئات أساسيَّة من مواطني الدَّولة، وبالتحديد لجهة التعاطي مع مواطني الأطراف؛ كملحقين أو تابعين، وليس كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات.

كان لكلٍّ من هؤلاء المواطنين قضيته المرتبطة بالعلاقة مع الدَّولة، ففي بعض مناطق الشمال كعكار، وفي البقاع وبالأخص الشمالي منه، تقدَّمت القضيَّة الاقتصاديَّة - الاجتماعيَّة؛ مثل الحاجة إلى التَّنمية وفرص العمل. وفي الجنوب تصدَّرت الأولويَّات قضيَّتا الحرمان المزمن، والحماية من عدوان إسرائيل وأطماعها الَّتي أطلَّت برأسها قبل الاستقلال.

برز إلى جانب القضايا المطلبيَّة والأمنيَّة؛ قضيَّة لا تقل أهميَّة، ألا وهي المشاركة

في القرار، وهذه القضايا مجتمعة كانت تكشف ضعف بنية الدَّولة، ولذلك سرعان ما بدأت تنهش جسدها الأزمات السياسيَّة والاجتماعيَّة، وظهرت بسرعة عيوب النظام السياسي. فقد دبَّ النزاع على المصالح والحصص، وتداخلت معها مصالح الدُّول الخارجيَّة، وأطماعها المترافقة مع نشوب صراع من نوع آخر على امتداد المنطقة العربيَّة. فقبل أن يتنسَّم لبنان رائحة الاستقلال، كانت تنشأ إلى جواره قضيَّة محوريَّة، تطبع حياة قسم من بنيه، وترافقهم على الدوام، بينما القسم الآخر من الوطن مع دولته يعيش في حالة مغايرة، كأنَّ ما يحدث على حدوده يقع على المقلب الآخر من الكرة الأرضيَّة.

أ- غياب الحماية والرعاية:

تحوَّلت قضيَّة الصراع مع إسرائيل إلى عامل أساسي من العوامل المؤثّرة في الوعي الجماعي لفئة كثيرة من اللبنانيين؛ وبالأخص أبناء الجنوب. فلم يعد بالإمكان فصل الانتماء إلى الوطن، والعلاقة بالدَّولة عن هذا الوعي. بدأ الأمر مبكرًا، وتزامن مع نشوء الدَّولة ذاتها، فالقضيَّة بدأت في الثلاثينيَّات، ورافقت الاستقلال عام ١٩٤٣، ولازمت أجيالًا متعاقبة من دون أن تجد لها الدَّولة حلًّا.

كان المطلب التاريخي لتلك الفئة الشعبيَّة، توفير سبل الحماية والرعاية في مواجهة الخطر الداهم على حدود الوطن وسيادة الدَّولة. لكنَّ المناشدات المتكرّرة لم تجد آذانًا صاغية، ولنا من الشواهد على ذلك كثير، ومن بينها وثيقة تاريخيَّة أواخر الأربعينيَّات تبيّن حال الجنوب، وتعاطي السُّلطة معها. وهي رسالة الإمام السيد عبد الحسين شرف الدّين لرئيس الجمهوريَّة آنذاك بشارة الخوري. وبالمناسبة فصاحب الرسالة نفسه كان أحد القادة الداعين للانضمام إلى الدَّولة العربيَّة، والرافضين لمخطَّط الاحتلال الفرنسي تجزئة بلاد الشام، لكن عندما أُنشئت الدَّولة اللبنانيَّة، وأصبح لها كيانها الخاص تعاطى مع مؤسَّساتها كمواطن لبناني، وكعالم وفقيه ينتمي إليها، ويحمل قضايا مواطنيه إلى مسؤوليها وأوَّلها قضيَّة الحماية والرعاية.

يقول في رسالته:

«وحسبنا الآن نكبة جبل عامل في حدوده المتاحة، ودمائه المباحة، وقراه وقد صيح فيها نهبًا، وأطفاله وقد تأوَّدت رعبًا، وقد استحرَّ به الفتك إلى ما هنالك من هلاك الحرث والزرع. هذا الجبل المرابط يدفع جزية الدم لشذَّاذ الآفاق من كل من لفظته الأرجاء ونبذته السماء، فإن لم يكن من قدرة على الحماية، أفليس من طاقة على الرعاية»[1].

يكشف مثل هذا النص الحال الَّتي كان عليها جبل عامل (الجنوب) بعد عام ١٩٤٨:

- **وضعيَّة القرى الحدوديَّة المُستباحة من قِبَل الجيش الإسرائيلي.**
- خوف السكان ورعبهم جرَّاء أعمال القتل والنهب الَّتي يمارسها الجنود الإسرائيليون.
- عدم توفُّر سبل الحماية للأهالي من قِبَل دولتهم، فضلًا عن غياب الرعاية للمتضرّرين من تلك الممارسات الإسرائيليَّة.

لم يكن الوضع على الحدود من أولويَّات الدَّولة خلال تصاعد هجمات العصابات الصهيونيَّة، فكانت إشاعة واحدة بقرب هجوم تلك العصابات كفيلة بدفع الأهالي إلى الفرار، وغالبًا ما كانت الدَّولة ومؤسَّساتها تسبقهم، بالهرب إلى البراري، والحقول البعيدة عن الحدود. وهذا المشهد محفور في ذاكرة المواطنين خلال التهجير الأوَّل من قرى الحدود في عام النكبة عام ١٩٤٨، ولم تمحُه السنون المتتالية، فهو ظلَّ رفيق دربهم لعقود من الزمن.

كانت أولى الصور المطبوعة عن الدَّولة في تلك الحقبة، هي صورة الدَّولة الَّتي تهرب قبل مواطنيها، وتترك شعبها وأرضها وسيادتها تحت سطوة تلك العصابات.

كان الخطاب الموجَّه إلى السُّلطة العليا في بيروت، تعبيرًا عن حال مأساويَّة

(١) السيد عبد الحسين شرف الدّين، **بغية الراغبين**، ج ٢، ص ٤٧١.

وصلت إليها الأوضاع على الحدود، نتيجة تفاعل كبير لمثل هذه الأحداث بين الأهالي، واضطرارهم إلى رفع الصوت عاليًا لمرجعياتهم. وهو تفاعل أخذ يكوّن حالة شعبيَّة ناقمة على غياب الدَّولة عن تحمُّل مسؤولياتها حيال مواطنيها.

يمكن استخلاص عنوانين رئيسين في تلك المرحلة:

- غياب الدَّولة الحامية، أو على الأقل عدم القدرة على الحماية.
- انعدام الرعاية من قبل الدَّولة.

تغلَّب الشعور بالاستفراد وغياب الحامي على أبناء الجنوب عمومًا ومناطق الحدود خصوصًا، وهو ما دفع إلى المناداة الدائمة بحضور الدَّولة، كقوَّة حامية على المستوى العسكري والأمني في مواجهة الاعتداءات الإسرائيليَّة، وكجهة راعية لمواطنيها في مواجهة آثار تلك الاعتداءات على ممتلكاتهم وأرزاقهم.

لم يصل الصوت المرتفع على طول خط الحدود إلى آذان المسؤولين في مركز القرار الرسمي، وظلَّ صداه يرتجع مزيدًا من اللَّامبالاة، وهو ما زاد من الهوَّة بين الدَّولة ومواطنيها، ومع ذلك فإنَّ الاتّجاه الغالب لدى سكان مناطق الحدود ظلَّ ينحو باتّجاه تعزيز حضور الدَّولة، كحلٍّ ضروري دائم لا تستقيم في مواجهته أي حلول مؤقَّتة أخرى.

ينسجم مثل هذا الاتّجاه مع الفطرة الطبيعيَّة للنَّاس، أي الركون إلى الاستقرار في ظلّ انتظام عام للحياة اليوميَّة؛ بما يسهّل العيش بأمان وطمأنينة. حرمان فئة كثيرة من مواطني الدَّولة من هذا الشعور جعلها في حالة غربة عنها، وهي لا تعرف وجهها المُطَمئِن والحاضن، فالوجوه المعروفة لديها، هي تلك المنفّرة، والَّتي تعكس صورتها السلبيَّة؛ مثل ما تفرضه الدَّولة من ضرائب، أو تتَّخذه من إجراءات لمنفعتها من دون أن تعود بالنفع عليها، بحيث يصبح ضررها أكثر من نفعها.

أحد هذه الوجوه المنفّرة، هو صورة الدَّولة الضعيفة العاجزة أمام عدوّها، الهاربة عند سماع أوَّل طلقة ناريَّة، وبالمقابل القويَّة على مواطنيها، سواءٌ في قمعها لأي حركة شعبيَّة مطلبيَّة، أم في إقفال أبواب المشاركة السياسيَّة، وممارسة التسلُّط والهيمنة على البلاد.

ب- احتكار السُّلطة

تبدَّدت الأدوار الإيجابيَّة للدَّولة على مرأى مواطنيها ومسمعهم الَّذين اضطرتهم ظروفهم الصعبة إلى التدفُّق نحو أطراف العاصمة، وإقامة بيئاتهم الصغيرة في حزام البؤس، لتزداد الصورة الحالكة المطبوعة في أذهانهم سوادًا. فنِعم الدَّولة محصورة بأيدي فئات محدَّدة، وداخل أحياء النُخب الاقتصاديَّة الغارقة في أولويَّات مختلفة، ومنها:

- الثراء الفاحش.
- **الامتيازات السياسيَّة والاقتصاديَّة.**
- التحكُّم في مفاصل الإدارة.
- السيطرة على مقدّرات البلاد.

كان احتكار السُّلطة أحد الوجوه المعبّرة عن مفهوم الاستئثار وغياب المشاركة، بكلّ ما عناه ذلك من حدوث تصدُّعات في جسم الدَّولة والمجتمع، وهذا ما ظهرت نتائجه منذ نشأتها. لكنَّها صارت أكثر وضوحًا في ظلّ تزايد الحراك الحزبي الَّذي نادى بالتغيير، أو على الأقل بالمشاركة.

ملأت الأحزاب الوافدة إلى البيئات الشعبيَّة الفقيرة الفراغ الَّذي سبَّبه غياب التفاعل السياسي الداخلي، والَّذي يولّده عادة تداول السُّلطة من خلال التنافس الانتخابي؛ بما يؤدّي إلى المشاركة في التغيير عن طريق الوسائل الديمقراطيَّة.

لم يوفِّر النظام السياسي اللبناني (نظام الامتيازات الطائفيَّة)، مثل هذا التداول أو التنافس، ولذلك انعدمت المشاركة الحقيقيَّة، فحتَّى المشاركة الهامشيَّة للطوائف المصنَّفة درجة ثانية في السُّلطة، كانت تحتكرها فئة قليلة موالية لمن بيدهم قرار هذه السُّلطة.

لم تكن هناك آليَّات دستوريَّة تسمح بالمشاركة الفاعلة، فالدَّولة مبنيَّة على أُسس احتكاريَّة في السياسة والاقتصاد والإدارة، والنوافذ الدستوريَّة الَّتي يمكن المرور عبرها، كانت تُقفل بفعل الممارسة السلطويَّة للقوى المهيمنة على قرار البلاد والعباد.

ولَّد هذا الاحتكار للسُّلطة، شعورًا متزايدًا عند فئات شعبيَّة كثيرة بالتهميش السياسي، وأُضيف إليه تهميش اقتصادي جرَّاء تحوُّل الاحتكار إلى سمة عامَّة للنظام السياسي.

التفاوت الاقتصادي

أسهم التفاوت الواسع بين المجموعات الاحتكاريَّة سياسيًّا، وإداريًّا، واقتصاديًّا، وبين فئات المجتمع، في تعميق الهوَّة الداخليَّة، وولَّد توتُّرات اجتماعيَّة، فضلًا عن توليده للانقسامات السياسيَّة ولاضطراب العلاقة مع مراكز السُّلطة. ولم تبقَ ازدواجيَّة العلاقة وتفاوتها بين السُّلطة ومواطنيها محصورة بالأطراف، بل تمدَّدت إلى داخل أحياء العاصمة، وعلى ضفافها.

لقد أصابت الطفرة الاقتصاديَّة الَّتي وفَّرتها الثروة النفطيَّة العربيَّة التكتُّلات الحاكمة في العاصمة وجبل لبنان، لكنَّها لم تتحوَّل إلى برامج رسميَّة لمعالجة مشكلات الفئات المحرومة، وبالمقابل وجد كثير من أبناء الريف وخاصَّة الريف الجنوبي في دول الخليج وأفريقيا وبعض دول أميركا الجنوبيَّة، الميدان الاقتصادي القادر على التخفيف من وطأة غربة الدَّولة عنهم، وأخذت تحويلاتهم الماليَّة تصب في مناطقهم من خلال ما تضخُّه من مورد مالي لعائلاتهم. ولكنَّ تشغيل رأس المال في الإنتاج المحلي ظلَّ شبه معدوم، فمناطق سكن تلك العائلات كانت محرومة من مشاريع التَّنمية، أو الأنشطة الاقتصاديَّة الدائمة، فقد استمرَّت تلك الأنشطة مركَّزة في مناطق محدَّدة، ومحصورة بأيدي تكتُّلات اقتصاديَّة، بينما كانت اليد العاملة تُجلب من الريف، ولا تتولَّى إلَّا الأعمال الشاقَّة الَّتي لا توفّر أبسط مقوّمات العيش الكريم.

بقي الاتِّجاه الغالب على النشاط الاقتصادي للوافدين من الأطراف، بخاصَّة الجنوب والبقاع، محصورًا في الحرف البسيطة، أو في العمالة غير المستقرَّة. وقد اتسعت دائرة الهجرة إلى الضواحي من الجنوب مع تزايد الاعتداءات الإسرائيليَّة بعد العام ١٩٦٥، ومن البقاع الَّذي كان يشهد تفاقم الأزمات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة في ظلّ الحرمان من التَّنمية وفرص العمل.

يمكن العودة قليلًا إلى الوراء إلى العام ١٩٤٩، لتبيان ما كانت عليه سياسة الدَّولة مع منطقة البقاع، كما يبيّن لنا نصٌّ تاريخي للإمام السيد عبد الحسين شرف الدّين، وهو يحاول لجم اندفاع السُّلطة آنذاك ضدَّ منطقة الهرمل، وذلك على أثر تجريد حملة ضدَّ العشائر. إذ يخاطب رئيس الجمهوريَّة بشارة الخوري في رسالة بليغة تكشف حالة التمييز بين المناطق فيقول: «في عصر تفتَّحت على نوره العقول والأبصار، واغترف منه لبنان حتَّى غدا قبلة الأنظار، دون أن يصيبهم صيّبٌ من ديمته، أو فاضل من نعمته، بل تُركوا للتخلُّف يحبس عليهم في مكانهم، يتآكلهم الثأر، ويغتالهم الجهل والمرض والفقر حتَّى أصبحوا بين نارين: نار الحكومة الموقَدة، ونار أوضاعهم الموصَدة»[1].

نستطيع استكشاف الحالة الاجتماعيَّة لأهالي البقاع، وبالتحديد البقاع الشمالي من بين طيَّات تلك الرسالة. فالتأسيس لبداية نهوض لبنان العلمي والاقتصادي، لم يتعدَّ حدود المركز، بينما بقيت مناطق الأطراف غائبة عن التَّنمية الاقتصاديَّة، كما كانت حال البقاع الشمالي، فانعدمت فيه فرص العمل ما ولَّد الفقر، وتخلَّت الدَّولة عن مسؤولياتها التربويَّة ما أدَّى إلى تفشّي الأميَّة والجهل مع ما رافقهما من عادات سيّئة وفي طليعتها الثأر. أسهم ذلك كلُّه في تفاقم حالة التخلُّف العام.

ابتعاد الدَّولة عن مواطنيها بهذا الشكل أدَّى إلى الانزواء في عادات خاصَّة، لا تنفتح على ما أصاب لبنان من تفتُّح العقول والأبصار. وحين كانت الدَّولة تحضر بين مواطنيها، لا تكشف إلَّا عن زيِّها العسكري ونيران بنادقها، لتكون المنطقة بين نار الحكومة الموقدة، ونار الأوضاع الموصَدة.

ظهرت الهوَّة الاقتصاديَّة الواسعة بين جهات الوطن: نهوض وازدهار لبعض المناطق ولفئات قليلة، قابلهما أوضاع متردّية لفئات شعبيَّة كثيرة، ومن بينها تلك المقيمة على جناحي الوطن، فئة في الجنوب تنشد حماية الدَّولة ورعايتها في وجه النَّار الإسرائيليَّة، وأخرى في البقاع تتطلَّع إلى إطفاء نار الدَّولة الموقَدة ضدها، ونار حالها الاجتماعيَّة الموصَدة.

(١) السيد عبد الحسين شرف الدّين، **بغية الراغبين**، ج ٢، ص ٤٧٢.

أدَّى غياب التَّنمية الاقتصاديَّة المتوازنة، وحرمان المناطق الريفيَّة من أبسط الخدمات إلى ازدياد الهجرة الداخليَّة، فلم تجد مجموعات كثيرة من تلك الفئات الشعبيَّة سبيلًا سوى الاستمرار في التدفُّق إلى ضواحي العاصمة. فبدأ ينشأ تجمُّع سكاني كبير في الضاحيتين الجنوبيَّة والشرقيَّة، أغلب سكانه من الفئات الفقيرة. أمَّا أصحاب رؤوس الأموال، والَّذين انتعشت أوضاعهم الاقتصاديَّة من المغتربين ففضَّلوا السكن في الأحياء الراقية في بيروت، واستثمار جزء من الرأسمال في التجارة داخل الأسواق الرئيسة.

كان سكن الفئات الشعبيَّة في الضواحي، بينما كانت سوق العمل في العاصمة بيروت، وحافظت الدَّولة على سياستها السابقة، إذ كانت تشيح بنظرها عمَّا يعانيه مواطنوها، فانتقال سكان الأطراف إلى قرب مركز القرار لم يُغيّر من طريقة التعاطي الرسمي مع أبناء الأطراف. ولكن الأمر الَّذي استجدَّ أنَّ هذه الفئات المحرومة أصبحت على تماس مباشر مع المشهد الآخر المرتسم داخل الوطن نفسه، والَّذي يختزن الصور الآتية:

- الامتيازات الخاصَّة.
- الرفاهيَّة الاقتصاديَّة.
- التطوُّر العمراني.
- احتكار السلطات.

فاقم الحرمان المتزايد شعور مجتمع بأكمله بالمظلوميَّة، فزادت الهوَّة بين الدَّولة وفئات كثيرة من مواطنيها. وكانت صورة الدَّولة حينها على صورة السلطات الحاكمة، والمجموعات المحتكِرة للقرار السياسي وخيرات البلاد، لكنَّها الصورة الَّتي تحمل وجهَين متناقضَين: واحد يتمظهر بالتعسُّف من خلال التمييز الاجتماعي والاقتصادي، والامتيازات السياسيَّة. وآخر يتمظهر بالتخلّي عن دور الحامي للبلاد في مواجهة العدوان الإسرائيلي، وفي أحيان كثيرة المتعمّد تلبُّسَ هذا الوجه، وكلا الوجهين انطبع في أذهان تلك الفئات على هيئة الظالم المستبد.

تحوَّلت شعارات مواجهة ظلم السُّلطة إلى عامل استقطاب سريع داخل البيئة الشعبيَّة الناقمة على التفاوت العميق في المجتمع اللبناني، ووجدت في عقول شبَّان الأحياء الناشئة، أو القرى المُهمَلة على جناحي الحدود، الميدان الرحب للتفاعل والتحوُّل إلى عامل استقطاب. صحيح أنَّ هذا التفاوت أصاب الفئات المهمَّشة من أبناء الريف ومن طوائف متنوّعة، لكنَّ غالبية هؤلاء الشبَّان كانت من المسلمين الشيعة، وهم الَّذين سرعان ما انضووا في أحزاب اليسار، أو انضمُّوا لاحقًا إلى المنظمات الفلسطينيَّة.

لئن جاء الانخراط في صفوف اليسار سريعًا، فإنَّ أسبابه كانت مرتبطة بالجانب السياسي، وخصوصًا مواجهة ظلم السُّلطة، وانحرافاتها في القضايا الوطنيَّة وقضايا المنطقة الكبرى وفي طليعتها الصراع مع إسرائيل، ولم يكن لاعتبارات عقائديَّة وفكريَّة. ربَّما أدَّى الانجذاب نحو الشعار السياسي إلى تكوين نخب عقائديَّة وفكريَّة، لكنَّ فئات شعبيَّة كثيرة ظلَّت موالية لعقائدها وأفكارها، ومشدودة نحو إعادة تكوين الدَّولة وفق أولوياتها، أي توفير الحماية والرعاية.

احتاجت تلك الأولويَّات إلى مشاركة حقيقيَّة في قرار الدَّولة وإدارتها، لكنَّ القوى المُحتكِرة للسُّلطة منعت هذه المشاركة، وبقيت متمسّكة بنهج التفرُّد والاستئثار. فبدت الحاجة إلى تغيير هذا النهج من المعابر الضروريَّة للوصول إلى توفير الحماية والرعاية.

حاولت الأحزاب اليساريَّة والقوميَّة أن تملأ الفراغ الَّذي أحدثه غياب الدَّولة في وظيفتيها الحماية والرعاية، فوجدت أفكارُها الأرضيَّةَ الخصبةَ للتمدُّد داخل البيئات الشعبيَّة المهمَّشة من جهة، والمتفاعلة من جهة أخرى مع القضايا القوميَّة الَّتي حملها المدُّ الناصري إلى الجماهير العربيَّة، وفي طليعتها جماهير لبنانيَّة تأثَّرت بتلك الانبعاثة العربيَّة.

تنامى دور الأحزاب اليساريَّة، وحلَّ تدريجًا محلَّ الممثّلين الرسميين لتلك الفئات الشعبيَّة، وصاغت تلك الأحزاب خطابًا تعبويًّا ضدَّ السُّلطة الرسميَّة، وممارساتها في

الداخل وتخاذلها في مواجهة الاعتداءات الإسرائيليَّة، ونتج عن ذلك الخطاب تنامي العداء بين السُّلطة وجمهور شعبي كبير تأثر بالمدّ اليساري.

بقدر ما كان ذلك الخطاب يحاكي المعاناة اليوميَّة للفئات المهمَّشة (التركيز على غياب المشاركة، وكشف فساد النظام وسياساته الاحتكاريَّة)، وهو ما لقي احتضانًا شعبيًّا واسعًا، فإنَّه في المقابل ذهب بعيدًا في طرح قضايا إشكاليَّة، فكريَّة وعقائديَّة، تُناقض عقيدة البيئة الشعبيَّة الَّتي سعى لاجتذابها في معركته ضدَّ السُّلطة.

لقد ظهرت الهوَّة الثقافيَّة والفكريَّة بين فئتين في المجتمع الواحد، وهما العائلات المحافظة في البيئة الإسلاميَّة الشيعيَّة، والحزبيين الجدد. كثيرون فضَّلوا المزاوجة بين انتمائهم الحزبي، وثقافتهم الدّينيَّة، وآخرون حاولوا ردم الهوَّة عنوةً، مستفيدين من تنامي دور القوى الحزبيَّة، وتحالفها مع المنظمات الفلسطينيَّة. وهذا ما أسهم في نقل النزاع إلى داخل البيئة الشعبيَّة الواحدة (وهي الَّتي كانت تتشارك المعاناة ذاتها)، بدل أن يظلَّ مركَّـزًا على مواجهة الظلم الداخلي، وعلى التصدّي للعدوان الإسرائيلي.

بموازاة ظهور بوادر ذلك النزاع، بقيت السُّلطة الرسميَّة على حالها لجهة التنكُّر لفئات كثيرة من شعبها، ولم يتغيَّر نهجها، لا على مستوى توفير سُبُل الحماية، ولا على مستوى فتح الأبواب للمشاركة، أو على الأقل لمعالجة المشكلات البنيويَّة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة.

يمكن القول، إنَّه رافقت نشأة الدَّولة في لبنان إشكاليَّات تاريخيَّة كثيرة، ولأنَّ الرغبة كانت كامنة لدى الفريق الممسك آنذاك بالسُّلطة، بإبقاء الدَّولة على صورة النزعات المناطقيَّة أو الفئويَّة، فإنَّه لم يبذل الجهد المطلوب لتعزيز اللُّحمة الوطنيَّة من جهة، أو لبناء دولة بالمفهوم المعاصر من جهة ثانية.

جاءت النشأة مشوَّهة، وغير قابلة للمعالجة، وزاد من صورتها المختلَّة التصدُّعات الَّتي أصابتها طيلة مرحلة التأسيس، بخاصَّة ما اعتراها من احتكار وهيمنة، وانقسامات، وحروب، وفتن. لم يقتصر الاحتكار على السُّلطة فقط، بل تعدَّاه إلى احتكار التاريخ، والحضارة، والهويَّة اللبنانيَّة. وهي الهويَّة الَّتي صارت مرادفة لحضارة مستولَدة من

خيالات واضعي التاريخ الوطني غير الموحَّد، ولا تُمنح إلَّا لفئاتٍ محدَّدة، وتُحرم منها بقيَّة الجماعات اللبنانيَّة.

تُظهر الوقائع التاريخيَّة حجم الهوَّة الَّتي فصلت بين غالبيَّة اللبنانيين ودولتهم، وكيف كان سكَّان الأرياف بخاصَّة في الجنوب والبقاع وعكار ينشدون وجود الدَّولة، ولكنَّ السلطات المتعاقبة لا تريهم إلّا وجهًا بشعًا لهذه الدَّولة.

لم تجد جماعات كثيرة موقعًا لها في تركيبة الدَّولة المبنيَّة على الامتيازات والاحتكار، وعلى الرغم من مطالباتها الدائمة بالمشاركة، أو بالاحتضان من قِبَل السلطات المتعاقبة، فإنَّها لم تلق إلَّا الصدَّ والتنكُّر للحقوق، فضلًا عن تخلّي الدَّولة عن أبسط واجباتها؛ كتوفير سبل الحماية لسيادتها، ورعاية شعبها.

الفصل الثَّالث

الدَّولة المفقودة

يظلُّ البحث عن الدَّولة في بلد مثل لبنان عمليَّة شاقَّة وصعبة، وحين العثور عليها، لا تبدو سليمة أو معافاة، بل مصابة بعاهات كثيرة بفعل الولادة غير الطبيعيَّة، وتراكم مجموعة عوامل مؤثّرة، منها ما له علاقة ببنية الدَّولة الداخليَّة، ومنها ما له علاقة بالتدخُّلات الخارجيَّة. ولطالما اجتمعت تلك العوامل، لتمنع قيام الدَّولة الحقيقيَّة.

أصاب الخلل تلك البنية في مراحل التأسيس الأولى، وبقيَ يرافق الدَّولة على مدى سنوات عمرها. وكلَّما مرَّ عليها الزمن، صار من الصعب إصلاحُ الخلل، أو على الأقل الحدُّ من آثاره السلبيَّة.

تسبَّب تراكم الخلل في تنامي حدَّة الاختلافات الجوهريَّة بين اللبنانيين حول علاقتهم بدولتهم، ونظرتهم إلى دورها وطبيعة الانتماء إليها. وجرَّ الاختلاف تباينات كثيرة حول مفاهيم أساسيَّة، كالهويَّة الوطنيَّة الجامعة لمواطني الدَّولة، ومعنى السيادة والاستقلال، والعدالة الاجتماعيَّة بين فئات الشعب، والحدود الفاصلة بين صورة السُّلطة وصورة الدَّولة، وتحديد العدو والصديق، وموقع الدَّولة ودورها في القضايا

الوطنيَّة والقوميَّة، والتزاماتها الأخلاقيَّة اتّجاه قضايا الحريَّة والعدالة، والانتصار لقضايا الشعوب المظلومة.

أصابت هذه الاختلافات جسم الدَّولة بالوهن، فلم تستطع احتضان شعبها الواحد، وقسَّمت السلطات المتعاقبة هذا الشعب إلى طوائف متمايزة في الحقوق والواجبات. وهو ما ترك ندوبًا بارزة في هذا الجسم الضعيف، وولَّد مشاعر متناقضة حيال العلاقة بها، والانتماء إلى منظومتها القانونيَّة والسياسيَّة، أو اكتساب هويتها الوطنيَّة.

نزاع الهويَّات

يرتبط اكتساب أي جماعة متآلفة لهويَّتها الوطنيَّة بمجموعة عوامل، منها، العلاقة بالأرض، والعلاقات الإنسانيَّة، ومنظومة القيَم المشتركة، والتاريخ، والتراث، واللُّغة، وسواها من العوامل الَّتي تتراكم مع الزمن. وقد تكون الحال اللُّبنانيَّة فريدة في تحديد العناصر المشكّلة لهذه الهويَّة، إذ شهدت نقاشًا فكريًّا وسياسيًّا حادًّا على مدى حقبات طويلة، فصارت كلُّ جماعة تصبغ هذه الهويَّة بصبغتها الذاتيَّة، استنادًا إلى تفسيرها لأصول لبنان التاريخيَّة والحضاريَّة.

تضافرت عوامل متنوّعة في التنازع بين اللبنانيين على مفهوم الهويَّة الوطنيَّة الجامعة، أبرزها:

- عدم تقديم هذه الهويَّة كإطار جامع للجماعات الَّتي انضوت في الدَّولة الوليدة، بل بقيت لسنوات طويلة وكأنَّها امتياز يضاف إلى الامتيازات الَّتي مُنِحت لفئة لبنانيَّة على حساب الفئات الأخرى. وقد تسبَّب الاختلاف حول الهويَّة الوطنيَّة في اختلافات حول التاريخ والحضارة، وتحديد طبيعة المصالح، والعلاقات الداخليَّة والخارجيَّة.
- انجذاب الجماعات المؤلّفة لشعب الدَّولة اللبنانيَّة إلى هويَّاتها الطائفيَّة والتاريخيَّة، أكثر من انجذابها إلى هويَّة وطنيَّة جامعة. قد تكون العوامل التاريخيَّة والطائفيَّة مساهمة في هذا الانجذاب، لكنَّ العامل الأساسي هو

عدم سعي الدَّولة، بما هي كيان سياسي جامع لفئات الشعب، إلى دمج هذه الجماعات في هويَّة وطنيَّة موحَّدة.

- حِرصُ الفئة الحاكمة على إبقاء التفاوت بين فئات الشعب، وعدم صياغة هذه الهويَّة بمفاهيم واحدة. لا في تكوُّنها التاريخي، ولا في دلالتها على الانتماء إلى وطن واحد.
- **عدم الاتفاق بين اللبنانيين على تاريخ وطني موحَّد، فصار لكلّ جماعة تاريخها الوطني، تُقدّمه في سياق تأريخها للطائفة الَّتي تنتمي إليها.**

لم تكن الجماعة التاريخيَّة الَّتي ينتمي إليها حزب اللَّه تُعطي هذا النقاش في المراحل التأسيسيَّة الأولى للبنان حيّزًا من اهتمامها؛ لأسباب كثيرة، منها تمسُّكها بهويتها الَّتي تدمج بين البعدَين الوطني والدّيني، وترتقي بهما إلى مصاف الهويَّة الواحدة، فغلب عليها الانتماء إلى الهويَّة الإسلاميَّة الجامعة، أو الانتماء إلى الجغرافية بما هي مجموع العلاقات الإنسانيَّة، وهذا ما نلاحظه بانتساب أفرادها إلى أوطانهم، فنحن نرى في كتب التاريخ أسماء كالعاملي والمشغري والبعلبكي والكركي وغيرها.

ساهم غياب الدَّولة عن رعاية الاندماج بين مواطنيها، أو القيام بدورها في جذبهم إلى حضنها، في اتساع الهوَّة، ليس فقط بينها وبين فئات شعبها، بل بين فئات الشعب نفسه. وعلى المقلب الآخر، فإنَّ غياب العدالة الاجتماعيَّة، ومنع المشاركة في القرار السياسي، جرّا توليد الأفكار النقيضة الَّتي تحملها قوى اجتماعيَّة، رفعت لواء التغيير الجذري. وأصبحت في صراع مع السُّلطة الحاكمة، وعملت على جذب المؤيّدين، بخاصَّة من الفئات المهمَّشة، وأكثر ما وجدت مناصرين لها بين صفوف الشباب.

كان هذا هو المسار الطبيعي للحالة اللبنانيَّة، فبموازاة سيطرة أصحاب النهج الطائفي، وتحالف قوى رأس المال على الدَّولة، انتشرت أفكار ثوريَّة للتغيير في السياسة والاقتصاد والثقافة، ووجدت بيئة شعبيَّة متحفزَّة لهذا التغيير.

المشاركة الممنوعة

برزت ظواهر العمل الجماهيري، والأطر الحزبيَّة في المدن والأرياف، وهي الأطر الَّتي استفادت من غياب العدالة الاجتماعيَّة، والتوازن السياسي الداخلي، ومن بين هذه الظواهر - الَّتي كان لليسار اللبناني حيّزه الواسع فيها - ظهرت في منتصف الستينيّات من القرن العشرين بوادر نشاط ديني بأوجه سياسيَّة على يد علماء دِين، ومجموعات شبابيَّة، وهو النشاط الَّذي طرح قضيَّة الحفاظ على الهويَّة الدّينيَّة، وتظهيرها من خلال مكوّناتها الثقافيَّة، ومواجهة آثار التحوُّلات الَّتي وفدت مع الأفكار السياسيَّة والاجتماعيَّة الَّتي تغلغلت في البيئات الشعبيَّة لهؤلاء العلماء.

أدَّى أئمة القرى وعلماؤها دورًا أساسيًّا في الإبقاء على الصلة المتينة بالروابط الدّينيَّة، وكان ذلك في ذروة الاندفاع الحزبي نحو النشاط السياسي ولاحقًا العسكري، حيث شهدت الحركة الثقافيَّة الإسلاميَّة نموًّا متزايدًا على يد هؤلاء العلماء الَّذين كانوا ينتشرون في الجنوب، والبقاع، وبيروت وضواحيها.

برزت أمام هؤلاء العلماء تحدّيات ثقافيَّة وفكريَّة جديدة، ولهذا لم يعد دور عالم الدّين مقتصرًا على شرح الأحكام الفقهيَّة، والإجابة عن أسئلة المستفتين في مسائل الحلال والحرام، إنَّما تبوّأت الموضوعات الفكريَّة والنظريات الفلسفيَّة، والأحداث السياسيَّة صدارة الاهتمام، وهو ما ولَّد حراكًا فكريًّا داخل البيئات الشعبيَّة. وعزَّز هذا الحراك عودة علماء دِين لبنانيين من مدينتي النجف الأشرف العراقيَّة وقُمْ الإيرانيَّة، ومباشرتهم لنشاط دِيني - ثقافي في مراكز الثقل الشعبيَّة في ضواحي بيروت، أو في قرى وبلدات الجنوب والبقاع[1].

لقد توزَّع النشاط العلمائي في اتّجاهين:

- نشاط دِيني اجتماعي بتوجُّهات سياسيَّة، قاده الإمام السيد موسى الصَّدر.
- نشاط دِيني ثقافي بتوجُّهات اجتماعيَّة ومؤسَّساتيَّة، برز فيه العلاَّمة السيد محمد حسين فضل اللَّه والعلاَّمة الشيخ محمد مهدي شمس الدِّين.

(١) حسن فضل اللَّه، **حرب الإرادات**، ص ٤٠ .

أسهمت أفكار كلٍّ من السيد فضل اللّه والشيخ شمس الدّين في ضخ مفاهيم جديدة في ثقافة الجيل الشبابي الصاعد، فصاغ السيد فضل اللّه تلك الأفكار في خطاب شعبي، ونشاط مسجدي، وكتابات حول العمل الإسلامي، والحوار مع الآخر، وطوَّرها لاحقًا نحو العلاقة بالدَّولة والمشاركة فيها. فهو ممَّن شجَّعوا على تلك المشاركة، ونظَّروا لها فكريًّا ودينيًّا، وكان لآرائه تأثير كبير على الموقف الإسلامي الشيعي من الدَّولة في مجتمع متنوِّع. بينما ذهب الشيخ شمس الدّين إلى صياغات حول دور الأمَّة، والعلاقات داخل المجتمع المتنوّع.

أمَّا الإمام الصَّدر فعمل في الميدان الشعبي على استقطاب جمهور عريض من الطائفة الإسلاميَّة الشيعيَّة، فضلًا عن نخب ثقافيَّة لبنانيَّة من طوائف أخرى. وتركَّز جهده على استنهاض بيئة شعبيَّة؛ تتفاعل داخلها الأسئلة الكبيرة عن الموقع الداخلي في التركيبة الوطنيَّة، والدور الَّذي يمكن أن تؤدّيه في رسم مستقبلها السياسي في ظلّ حالة تهميش على المستوى الوطني، وتشتُّت طاقاتها بين أطر سياسيَّة وفكريَّة متنوّعة.

أ- حِراك الإمام الصَّدر:

تمحورت حركة الإمام الصَّدر حول مجموعة عناوين أبرزها:

- العداء لإسرائيل، ومقاومة عدوانها على لبنان، بخاصَّة على مناطق الحدود. والعمل على توفير مستلزمات الصمود في مواجهتها.
- تبنّي القضيَّة الفلسطينيَّة كقضيَّة محوريَّة للأمَّة.
- المشاركة في القرار من داخل السُّلطة اللبنانيَّة، وإعطاء دور للطائفة الإسلاميَّة الشيعيَّة في الدَّولة، والحد من الامتيازات الفئويَّة والخاصَّه داخل تركيبة النظام.
- التركيز على الهويَّة الوطنيَّة اللبنانيَّة لأبناء طائفته، وعدم ترك هذا الأمر محلَّ التباس، أو حكرًا على ممثِّليها في السُّلطة، ودفع الطائفة إلى التمسُّك بهذه الهويَّة.

- رفع الحرمان عن المناطق المحرومة.

كانت مواجهة الحرمان وما يختزنه من مظلوميَّة جماعيَّة، هي العنوان الأساس للقضيَّة الجذَّابة الَّتي رفعها الإمام الصَّدر، وتضرب هذه القضيَّة جذورها عميقًا في الثقافة الدّينيَّة، إذ تنتمي إلى «ثقافة عاشوراء»، أو «المدرسة الحسينيَّة»، نسبة إلى ثورة ثالث أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، وسبط النبي محمَّد ﷺ الإمام الحسين عليه السلام **الَّذي خاض معركته الخالدة في التاريخ الإسلامي، واستشهد مع عائلته وأصحابه في كربلاء، كي يصون دِين جدِّه، ويحمي الإسلام من الانحراف، ويجعل من مظلوميَّته المشعل الوضَّاء الَّذي يهتدي به الثوار والمصلحون على امتداد الزمان.**

صار الإمام الحسين عنوانًا دائمًا للمظلوميَّة، فهو الشهيد المظلوم الَّذي تحوَّل إلى ملهم لكلّ ثورة على ظالم، ولكلّ رافض للانحراف والعدوان، يستلهم أتباعه التجربة الكربلائيَّة، وينحازون إلى صفوف الثائرين على الظلم أيًّا يكن مصدره وهويَّته.

حمل الإمام الصَّدر وهو سليل الإمام الشهيد المظلوم، هذه المظلوميَّة المتمثّلة بالغبن والحرمان الداخلي، وبالعدوان الإسرائيلي الدائم على الجنوب، وجعل منها عنوانًا لحركته التغييريَّة/ الإصلاحيَّة. وبدأ العمل من أجل انتزاع حقوق الفئات المهمَّشة، والدفاع عن الأرض الجنوبيَّة المُستباحة.

بدا الطريق طويلًا لتحقيق هدف التغيير، فهو كان يحتاج إلى وسائل متنوّعة من بينها الحراك السياسي والشعبي لرفع الظلم الداخلي. وتقوية الدَّولة أو اعتماد الحراك المسلَّح لرفع الظلم الخارجي المتمثِّل بالعدوان الإسرائيلي.

كانت رمزيَّة الإمام الصَّدر في الوجدان الشعبي قادرة على تحريك الشعور الجمعي للالتحاق بحركته التغييريَّة، فاستقطب الاتّجاهات الفكريَّة المتنوّعة، وصارت المفاهيم تتلاقى مع ما هو مُختزَن في الثقافة الدّينيَّة، إذ لا انفصام هنا بين شخصيَّة القائد الدّينيَّة وحركته الاجتماعيَّة.

العمل لانتزاع الحقوق كان يتطلب المشاركة في قرار السُّلطة وهذا بدوره يتطلَّب

الدخول إلى جسم الدَّولة، فالإقصاء والتهميش بلغا حدًّا لم يعد بالإمكان احتماله، وهو تهميش مزمن عمره من عمر الدَّولة.

العودة إلى الوقائع والأرقام تبيّن طبيعة هذا التهميش من جهة، والذرائع الَّتي كانت تُساق لتبرير التمييز الطائفي من جهة ثانية. فبعد أكثر من أربعين سنة من رفع الصوت الجنوبي والبقاعي احتجاجًا على التهميش والإقصاء عن المشاركة في الوظائف العامَّة، وبعد سوق حجَّة عدم وجود الكفاءات العلميَّة، (كما مرَّ معنا في بدايات تأسيس لبنان)، عاد الصوت ذاته ليحتج، والمفارقة أنَّ الذريعة ذاتها سيقت لتبرير التهميش. «فالطائفة الشيعيَّة هي الوحيدة في لبنان الَّتي لم تنل حقوقها عبر قاعدة ٦ و ٦ مكرَّر، ويحلو لبعضهم أن يدَّعي افتقار الشيعة للكفاءات العلميَّة المطلوبة تبريرًا لسبب الحيف مع العلم أنَّه قُدّمت إحصاءات أخرى تثبت إمكانيَّة ملء الشواغر بأصحاب الكفاءات العلميَّة من حملة الشهادات الجامعيَّة المطلوبة عند الشيعة[1]، ومع ذلك بقيت الطائفة الشيعيَّة محرومة من الوظائف المهمة في الدَّولة. «ففي الفئة الأولى تُحرم الطائفة من ٦٠٪ منها مع العلم أنَّها لا تستلم أي مركز حسَّاس من مراكز الفئة الأولى، ومن قادة قوى الأمن والمحافظين. وفي الفئة الثَّانية بلغت نسبة الحرمان ٦٣٪. أمَّا الفئة الثَّالثة ففيها مأساة كبرى، لأنَّها لا تتمتّع سوى بـ١٢٪، وتُحرم من ٨٨٪ من الحقوق الَّتي كرَّسها لها القانون، واستُحقَّت بموجب كفاءات أبنائها»[2].

مضت السنون ولم تتغيَّر الحال، ووقَّع نواب الطائفة ووزراؤها على تعهُّد بالاستقالة، إذا لم تُلبَّ المطالب خلال أربعة أشهر، انتهت في أواخر العام ١٩٧٣، ولم تستجب الحكومة، فعبَّر المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى عن المرارة على طريقته بالقول: «وكان واضحًا أنَّ الأقدام حفيت، والأقلام تخَّت، والأصوات بُحَّت. وكان واضحًا أنَّ الآذان بقيت مسدودة والعيون مقفلة وخصوصًا الذوق. وكان أكثر وضوحًا أنَّ الحقوق لا تؤخذ بالشكاوى، وأنَّ المُطالِب بها يجب أولًا أن يقوم

(١) الإمام السيد موسى الصدر، مؤتمر صحافي، آب/ أغسطس، ١٩٦٦ (راجع كتيب حقوق الطائفة للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، ص ٧).

(٢) المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، **حقوق الطائفة**، ص ٢٧.

بواجباته. الواجبات ليست دومًا في دفع الضرائب، وتوفير المداخيل والمحاصيل والمساهمة في التثمير والتعمير. قد تكون الواجبات في الرفض والانكفاء، أو في ترك الحكم، أو في الإضراب والتظاهر... وبكلمة قد تكون الواجبات في الامتناع عن تقديم الواجبات»[1].

ب- بوادر النهوض:

كان رفع الصوت عاليًا جزءًا من حراك الإمام الصَّدر الَّذي تمكَّن من إعادة الوزن للفئة الشعبيَّة الَّتي يمثّلها على مساحة حركته السياسيَّة والاجتماعيَّة، وحاول أن يصوغ لتلك الحركة عناوين وطنيَّة، ويبعدها عن الدائرة الطائفيَّة، فقد أخرج الإمام تلك الفئة من دائرة الأرقام إلى فاعلية القرار، واتَّجه بها نحو مسارَين متوازيين هما:

المسار الأوَّل: تكريس مفهوم مقاومة إسرائيل، واعتبارها العدو الأوحد لما تمثّله من شرٍّ مطلق، وكان لهذا المسار متطلباته الفكريَّة والسياسيَّة والعسكريَّة، ومنها الاستمرار في احتضان القضيَّة الفلسطينيَّة، ورفض التصادم مع القوى الفلسطينيَّة المسلَّحة في لبنان، والعمل على إنشاء جناح عسكري لبناني يتولَّى الدفاع عن منطقة الحدود، فوُلِدت لهذه الغاية أفواج المقاومة اللبنانيَّة «أمل».

المسار الثَّاني: العمل على تكريس الحق بالمشاركة، واستحضار الدَّولة للقيام بدورها، وتحمُّل مسؤولياتها اتّجاه شعبها، لتوفير مستلزمات الصمود من خلال مؤسَّساتها الإنمائيَّة لرفع الحرمان اللَّاحق بالفئات المهمَّشة.

اصطدم الإمام الصَّدر بواقع النظام السياسي المرير، وما أفرزه من سلطة تحتكر قرار الدَّولة وخيراتها، ولا تبالي بما يصيب شعبها، وغير مستعدَّة لمعالجة الخلل في تركيبتها، أو في أدائها.

لم يحل تعنت السُّلطة وإدارة ظهرها لهذه المطالب دون بقاء الإمام الصَّدر على خياره بضرورة جذب الدَّولة إلى أحضان جمهوره، وهو المدرك لحجم الهوَّة بينها

(١) المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، **حقوق الطائفة**، ص ٣٨.

وبين هذا الجمهور. وهي هوَّة ناشئة عن عوامل تاريخيَّة؛ ليس أقلُّها طبيعة تشكُّل الكيان اللبناني، وعدم قدرة الفئات الحاكمة على دمج المناطق المُلحقَة في عام ١٩٢٠ بالدَّولة الجديدة، بل والإصرار على إبقائه دمجًا جغرافيًّا ليس إلَّا.

ترافق مسعى رفع الغبن السياسي والاجتماعي عن تلك الفئة الشعبيَّة مع العمل على تعزيز التواصل مع بقيَّة فئات المجتمع اللبناني تحت شعار تكريس العيش المشترك والتمسُّك بالتنوُّع اللبناني، وأنَّ إلغاء الامتيازات الطائفيَّة لا يتنافى مع هذا التعايش في الوطن الواحد وضمن الدَّولة الواحدة. فزاوج الإمام الصَّدر بين حركته المطلبيَّة لإنصاف المحرومين أيًّا يكن انتماؤهم الطائفي والمناطقي، وتعزيز أواصر التلاقي الوطني، فتحرَّك على خطين، واحد شعبي لاستنهاض النَّاس، وآخر سياسي فكري من خلال محاضراته ولقاءاته بالمرجعيَّات الإسلاميَّة والمسيحيَّة لتأكيد الوحدة الوطنيَّة.

جـ - انبعاث ثقافي:

كانت تتشكَّل داخل البيئة ذاتها الَّتي يتحرَّك فيها الإمام الصَّدر مجموعات ثقافيَّة إسلاميَّة متأثّرة بالمناخ الإسلامي العام، والَّذي أخذ بالانبعاث ثقافيًّا وفكريًّا على يد علماء دين، ضخُّوا آراءهم في كتب ومؤلفات، تناولت المجتمع والدَّولة، والتحدّيات الَّتي تواجهها الأمَّة، وحاولوا من خلالها إحداث تغييرات في الاتّجاهات الثقافيَّة والسياسيَّة لدى المجتمع الإسلامي. ومن بين هؤلاء العلماء برز السيد محمد باقر الصَّدر المرجع الإسلامي العراقي؛ نسيب الإمام الصَّدر (ابن عائلته وزوج شقيقته)، فقد كانت تعاليم هذا المرجع تنساب بين طلابه في العراق، وتتغلغل داخل عقول الشبَّان في المساجد، وحلقات الدرس الخاصَّة الَّتي كانت تقام في النوادي والمنازل. تأثَّر جيل من الطلبة اللبنانيين في النجف الأشرف بهذه الأفكار، وأخذ ينقلها معه إلى لبنان، بالتوازي مع الحراك الشعبي الَّذي قاده الإمام الصَّدر.

لم تكن تلك البيئة تحمل رؤية واحدة حيال الانضواء في صيغة الدَّولة، فقد كانت تنشأ إلى جانب الإمام الصَّدر مجموعات تغلّب خطابها الدّيني والتثقيف التعبوي على

ما عداه، وهي الَّتي كانت متأثّرة بالأفكار الإسلاميَّة الَّتي ضختها الحركات السياسيَّة الإسلاميَّة على يد مفكّريها من علماء ونخب من الشيعة والسنَّة. وهي الأفكار الَّتي نادت بالتغيير الجذري في المجتمعات الإسلاميَّة، بما فيه التغيير على مستوى التقسيمات الجغرافيَّة، ورفض ما أفرزته مرحلة الاستعمار، وإعادة النظر بالدول الَّتي أنشأها.

تنامى حضور هذه المجموعات مع بروز حزب الدعوة الإسلاميَّة العراقي المنشأ، **والمتفرّع إلى لبنان على يد علماء دِين لبنانيين، حملوا معهم توجُّهات هذا الحزب، وشكَّلوا خلاياه الأولى داخل المجموعات الثقافيَّة المسجديَّة.**

تمكَّن حزب الدعوة من زرع أعضائه داخل الأطر الموجودة في المناطق الإسلاميَّة الشيعيَّة في الأحياء والمساجد. وكان أسلوبه التمدُّد كخلايا سريَّة ضمن أطر أخرى لها واجهة دينيَّة، أو يمكن أن تتقبَّل أفكاره، لذلك اختار بدايةً لجان المساجد، أو الشبَّان في الأحياء الشعبيَّة، حيث كان ينتقي المهيَّئين لتلقّي التثقيف الدّيني والتعبئة السياسيَّة، ومن ثمَّ اعتمادهم كنخبة طليعيَّة، وبعدها الانطلاق نحو الدور السياسي الفاعل، ومنه الدور المؤثّر داخل السُّلطة.

استطاع حزب الدعوة تأطير نخب علمائيَّة وشبابيَّة، ومن ثمَّ تشكيل جناح فكري على امتداد مساحة الانتشار الإسلامي الشيعي، وسرَّب كثيرًا من هذه النخب إلى داخل التشكيل الَّذي أنشأه الإمام الصَّدر، وهو تنظيم حركة أمل، فارتبط عدد من الإسلاميين الشيعة بحزب الدعوة، وفضَّل آخرون تشكيل أطرهم الخاصَّة، أو البقاء تحت عباءة الإمام الصَّدر.

أدَّى الانتماء إلى حزب الدعوة أو التأثُّر بأفكاره في بدايات عمله إلى التركيز على البعد الاستراتيجي للتغيير، أكثر من الانخراط في القضايا السياسيَّة الآنيَّة، بما فيها تلك الَّتي رفعها الإمام الصَّدر، وإلى تغليب الخطاب الثقافي الدّيني على الخطاب السياسي المرحلي، ولذلك تمَّ الابتعاد عن الأحداث السياسيَّة الطارئة، وتشرَّبت كوادره ثقافة هذا البعد الاستراتيجي، ومن خلالها رفض الاعتراف بالانظمة القائمة، والحدود الجغرافيَّة لبلدان العالم الإسلامي.

برزت في هذه المرحلة تشكيلات كثيرة، وتصاعد نشاطها في بداية العام ١٩٧٠، كاللّجان الثقافيَّة، والتجمعات الشبابيَّة في الجنوب والبقاع، وأحياء الضاحية الجنوبيَّة، واتحاد الطلبة المسلمين، والَّذي صار يُختصر بكلمة «الاتحاد»، لاستيعاب الطلاب وتأطيرهم في الأنشطة الثقافية. فجمع «الاتحاد» في صفوفه مجموعة من الكوادر الطلابيَّة، وتحوَّل مقره في الغبيري في ضاحية بيروت الجنوبيَّة إلى مركز لحراك، تخطَّى الميدان الثقافي إلى الميدان السياسي، بخاصَّة أنَّ الجامعات في لبنان وفي طليعتها الجامعة اللبنانيَّة كانت ميدانًا لصراعات فكريَّة، وسياسيَّة، وتحركات مطلبيَّة، فوجد الطلاب الإسلاميون أنفسهم في صلب القضايا الوطنيَّة، وأسهم نشاطهم الطلَّابي في انخراطهم التدريجي في الشؤون العامَّة؛ بما فيها تلك المرتبطة بمؤسَّسات الدَّولة.

بقيت حركة أمل التشكيل الأبرز بين هذه المجموعات، ولهذا انضمَّت إلى صفوفها الاتّجاهات الإسلاميَّة الموجودة آنذاك، وغلب على خطابها الطابع الوطني المستمدُّ من الهويَّة الإسلاميَّة الَّتي صاغها الإمام الصَّدر؛ للتوفيق بين هذه الهويَّة والانتماء الوطني؛ كونهما لا يتعارضان. وكان ينشط إلى جانب الإمام الصَّدر الدكتور مصطفى شمران القيادي البارز في الثورة الإسلاميَّة في إيران (صار بعد انتصار الثورة الإسلاميَّة وزيرًا للدفاع، واستشهد في الحرب العراقيَّة الإيرانيَّة). لقد أثَّر شمران تأثيرًا مباشرًا في استقطاب العديد من الكوادر الثقافيَّة الّتي ارتبطت به، وبدأت تتعرَّف عن قرب على الحراك الثوري في إيران، ومهَّدت الطريق لإقامة تواصل مع بعض قيادات الثورة في إيران، والَّتي كان الإمام الصَّدر قد وفَّر لها مكانًا آمنًا في لبنان.

يمكن هنا الحديث عن اتّجاهين هما:

- الاتّجاه نحو النهوض الاجتماعي ثم السياسي، فالمقاوم، وقد سار فيه الإمام الصَّدر، ومن عناوينه البارزة البحث عن الدَّولة المفقودة، واستجلابها إلى البيئة الشعبيَّة الَّتي يمثّلها الإمام، وهذا اتّجاه الأكثريَّة الشعبيَّة، وكان الأقوى فاعليَّة على المستوى السياسي.

- الاتّجاه التعبوي الدعوتي، وقد سلكه حزب الدعوة، ومجموعات ثقافيَّة في المساجد والأحياء والمناطق اللبنانيَّة.

اشترك هذان الاتّجاهان في الصراعات الداخليَّة في ذروة الانقسام الداخلي اللبناني، وحملا السّلاح جنبًا إلى جنب لمواجهة خصومهما المشتركين[1].

رباط على جبهتين

كانت تلك المرحلة مليئة بالأحداث والصراعات والتحوُّلات، وكلُّها تتم من دون الشعور بوجود دولة، لأنَّ ما كان قائمًا سلطة تتحكَّم في مقدّرات الدَّولة، وتنافى أغلب سلوكها مع مفهوم الدَّولة ومبادئها الأساسيَّة، ومنها، الحفاظ على السيادة، والدفاع عن الاستقلال، وخدمة مواطنيها وفق مبادئ العدالة والمساواة، وتنمية مناطقها بالتوازن، وتطبيق قوانينها.

لم يكن غياب هذه المبادئ مقتصرًا على مرحلة واحدة من عمر الدَّولة اللبنانيَّة، بل يمكن اعتباره العنوان الملازم لأغلب السلطات الَّتي تعاقبت على قرارها. وهذا الغياب قابله تطبيقات مغايرة لتلك القواعد كالظلم الداخلي والتمييز الطائفي، والتخلي عن المسؤوليات في الدفاع عن السيادة والاستقلال، ولذلك لم تدخل مثل هذه الدَّولة في اهتمامات تلك المجموعات الإسلاميَّة، ولا في بنيانها الفكري. لكنَّ تأثيرها السياسي والميداني كان ضعيفًا، ولم يرقَ إلى مستوى التأثير على سياسات الدَّولة وتوجُّهاتها.

كانت الدَّولة تتهاوى على وقع حرب أهليَّة دامية (١٩٧٥ - ١٩٧٦)، بينما تعرَّضت مناطق الحدود الجنوبية لتغيُّرات متسارعة، جرَّاء تصاعد الاعتداءات الإسرائيليَّة من جهة، وتغلغل اليد الإسرائيليَّة إلى القرى الحدوديَّة، وإقامة روابط علاقة مع قوى محليَّة من جهة أخرى، وبالمقابل كانت مجموعات المقاومة الأولى الَّتي أنشأها الإمام الصَّدر تحاول مواجهة تلك التغيُّرات بالانخراط في عمل المقاومة، وظلَّت

(١) كان هذا الصراع يتَّخذ شكل اشتباكات مسلَّحة مع أنصار النظام العراقي البعثي في أحياء الضاحية الجنوبيَّة وقرى جنوبيَّة، وتشترك فيه حركة أمل ومجموعات الدعوة المنضوية داخلها، فالغطاء الرسمي لها هو حركة أمل والانتماء الحزبي للدعوة.

ترابط على خط الحدود كسواها من القوى الفلسطينيَّة واللبنانيَّة إلى أن وقع الاجتياح الإسرائيلي في العام ١٩٧٨.

وقفت «سلطة الدَّولة» آنذاك ضدَّ الدَّولة نفسها عندما قرَّرت التخلي عن سيادتها على أرضها، وإلحاقها بدولة عدوَّة، وجعلت هذا الإلحاق بواسطة صيغة أمنيَّة شرَّعت من خلالها وجود جيشين؛ واحد بإمرة الاحتلال، وآخر بإمرة السُّلطة المركزيَّة، وذلك حين عمدت تلك السُّلطة إلى إنشاء ما عُرف بجيش لبنان الحر في الشريط الحدودي الجنوبي، بقيادة سعد حداد، بقرار رسمي صدر بمذكرة عن القيادة المركزيَّة في بيروت.

استُدعي حداد إلى مركز القيادة، وأبلغه قائد الجيش آنذاك حنا سعيد بضرورة الانتقال إلى مرجعيون؛ للإشراف على التشكيل الجديد (حلَّ أنطوان لحد في العام ١٩٨٤ بدلًا من حداد بناءً على قرار السُّلطة ذاتها).

بقي الإمام الصَّدر مواظبًا على الدعوة إلى إعادة الاعتبار للدَّولة الجامعة لأبنائها، والتمسُّك بالعيش المشترك، والسّلم الأهلي، والتواصل والحوار، ولم تبدّل الوقائع العسكريَّة والسياسيَّة من هذه المواقف، وهو بموازاة توجهاته ضدَّ الحرب الأهليَّة، بقي على تمسُّكه بشعار الدفاع عن الجنوب، وحمايته، والتدرُّب على السّلاح من أجل مقاومة إسرائيل، بعدما أطلق شعاره الشهير «السّلاح زينة الرجال». لقد صار هذا الصوت أكثر تأثيرًا مع الالتفاف الشعبي حول طروحاته، وتنامي قوَّة حركة أمل، ومعها مجموعات إسلاميَّة صغيرة منتشرة في الأحياء الشعبيَّة في بيروت والضاحية.

كان حراك الإمام الصَّدر يتسارع على جبهتين:

- التخفيف من وطأة الحرب الأهليَّة.
- جذب الأنظار نحو الخطر الإسرائيلي على لبنان، واعتباره المسبّب الرئيس للحرب.

كان الهم الطاغي على الإمام أخذ النَّاس باتّجاه ذاك الخطر، وتثقيف جمهوره على مقاومته، وتأصيل فكرة العداء لإسرائيل؛ باعتبارها «الشر المطلق»، وتجريم أي تعامل معها، وتوصيفه بأنه «حرام».

أعطى الإمام الصَّدر لهذا المعنى بعده الدّيني، بتحريم أي تعامل مع إسرائيل، ولم تكن حركة الإمام بمنأى عن الاستهداف السياسي والأمني، وظلَّت عيون محليَّة وإقليميَّة ترصد نشاطه المتنامي إلى حين قرار إخفائه خلال زيارته لليبيا في العام ١٩٧٨.

أرخى إخفاء الإمام ظلاله على جمهوره والمؤسَّسات الَّتي أنشأها من جهتين:

- **الفراغ في القيادة، لما كان يمثّله من حالة استثنائيَّة، وكاريزما خاصَّة.**
- **الانبعاث الشعبي حيال مظلوميَّة الإخفاء، وما رتَّبه ذلك من تكتُّل شعبي بمضمون سياسي حمل شعارات الإمام.**

لم يجد هذا التكتُّل الشعبي دولة تدافع عن قائده، فهي وإن كانت في حالة ضعف، لكنَّ بنيانها الرسمي كان موجودًا. ومع ذلك لم تبادر إلى خطوات عمليَّة، وهو ما زاد من اتساع الهوَّة بين سلطات تلك الدَّولة وجمهور الإمام المغيَّب.

استُعيدت الأدبيَّات الشيعيَّة عن المظلوميَّة والقهر، وقادت حركة أمل هذه الانبعاثة الجديدة، وصارت تبحث عمَّن يعوّض هذا التجاهل الرسمي والاستهتار العربي، وتعمل على إثارة القضيَّة أنَّى أمكنها ذلك، فوجدت بعد سنة من يؤازرها على المستوى الإقليمي، حين تمكَّن الإمام الخميني من قيادة الثورة الإسلاميَّة في إيران إلى الانتصار، ومن ثمَّ إنشاء دولة إسلاميَّة، تعتمد خطابًا ثوريًّا يستمدُّ أدبيَّاته من المخزون الثقافي ذاته للشيعة اللبنانيين، أي المظلوميَّة، ومحاربة الظالمين والطغاة، فاستلهمت المجموعات الشبابيَّة الإسلاميَّة اللبنانيَّة هذا الخطاب، واعتبرت الثورة وإمامَها سندًا قويًّا يعزّز حضورها الشعبي على ضوء الاندفاعة الشعبيَّة الَّتي حقَّقها الانتصار الإيراني.

بدأ التمايز يظهر داخل صفوف البيئة الواحدة، ودبَّ الخلاف حول طريقة إدارة تلك المرحلة، وموقع القوى الإسلاميَّة الشيعيَّة في النزاعات المحليَّة والإقليميَّة الَّتي نشبت بخاصَّة بين سورية من جهة ومنظمة التحرير الفلسطينيَّة وحلفائها من الأحزاب اليساريَّة من جهة أخرى. وجدت حركة أمل نفسها في قلب هذه الصراعات، ولكنَّها رفضت الانضواء في مشاريع السلطات المحليَّة الَّتي أنشأتها الأحزاب اليساريَّة،

وحافظت على خطاب العودة إلى فكرة الدَّولة والدفاع عن مؤسَّساتها، وعلى خطٍّ موازٍ صارت خلايا حزب الدعوة أكثر نشاطًا ووضوحًا في التعبير عن حضورها، ودفعت الروابط مع قادة الثورة في إيران باتّجاه بلورة آراء جديدة تميل نحو استقلاليَّة عن حركة أمل أو حزب الدعوة الأم، ويمكن تحديد أواخر العام ١٩٧٩ كمرحلة تعزيز هذا الاتّجاه الاستقلالي، وحدث ذلك عندما قرَّر الفرع اللبناني لحزب الدعوة الانفصال عن الحزب الأم، والارتباط المباشر بالإمام الخميني.

نمت طيلة المرحلة الممتدَّة من انتصار الثورة إلى الاجتياح الإسرائيلي (١٩٧٩ - ١٩٨٢) مجموعات ثقافيَّة وعسكريَّة مستقلَّة منها:

- **اللِّجان الإسلاميَّة المساندة للثورة، وهي تجمع شبابي وعلمائي انتشر في بعض الأحياء والمناطق.**
- المجموعات العسكريَّة المستقلَّة، وقد برزت كقوَّة مقاتلة تستظلُّ أحيانًا بغطاء حركة أمل، أو تقوم بنشاطٍ مستقلٍّ، وأغلب نزاعها المسلَّح كان مع حزب البعث العراقي، أو الجماعات الموالية لنظام صدام حسين في العراق.
- لجان المساجد في أحياء الضاحية وبيروت.

كان هذا النمو يتم في ظلّ تآكل وجود الدَّولة إلى حدّ التلاشي، فقد حلَّت محلَّ سلطتها سلطاتُ الأحزاب والميليشيات اللبنانيَّة والفصائل الفلسطينيَّة المسلَّحة.

غابت الدَّولة عمدًا أو غُيّبت، والنتيجة كانت واحدة، وهي أنَّ القوى المسيطرة على الأرض ملأت الفراغ، واحتلَّت محلَّها.

ولادة في الميدان

كان الرابط الجامع بين تلك المجموعات الثقافيَّة والعلمائيَّة والعسكريَّة، اتّباع النَّهج الجديد الَّذي حدَّده الإمام الخميني، والانضواء تحت ولايته على الأمَّة، وعلى الرغم من قوَّة هذا الرابط، إلا أنَّه لم يظهر تشكيل موحَّد يُنظّم تلك المجموعات، أو يؤطِّرها في إطار سياسي، أو عسكري واحد، بل بقيت كلُّ مجموعة على استقلاليتها،

ولها صلاتها المباشرة بالثورة في إيران. وظلّت على هذه الحال حتّى حزيران عام ١٩٨٢ تاريخ الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وهو المحطّة المفصليّة في عمل تلك المجموعات. فاندفع بعضها لمقاتلة الجيش الإسرائيلي قبل تبلور صيغة محدّدة لهذا القتال، ومن دون انتظار التشكيل التنظيمي، أو الإطار السياسي المنتظم، إذ كانت الاستجابة فوريّة لفتوى الإمام الخميني بمقاومة الغزو الإسرائيلي من دون انتظار أي ترتيبات مسبقة سياسيّة أو تنظيميّة.

بدأت المقاومة المسلّحة كقوّة مقاتلة، انضمّت إليها مجموعات متفرقة، وهي المجموعات الّتي كانت موجـودة في الأحياء والقرى، وأخذت تتلقّى الدّعم بالسّلاح والتدريب من الحرس الثوري الإيراني الّذي وصل إلى سورية، ومن ثمّ إلى سهل البقاع اللبناني.

لم تندمج المجموعات العسكريّة والأمنيّة ضمن تشكيل مركزي دفعةً واحدة، فبعضها فضّل البقاء على استقلاليته، وبعضها الآخر بدأ ينشأ على وقع الأحداث، ويتّخذ لنفسه موقعًا متمايزًا عن المجموعات الأخرى، ويدير أنشطته من دون الارتباط بتشكيلات المقاومة المركزيّة، ويوجّه نشاطه ضدّ سيطرة القوات المتعدّدة الجنسيّات على بيروت، ومن ثمّ يندفع نحو مواجهة واسعة مع النفوذ الغربي في لبنان.

حدث أمران متلازمان ميّزا مرحلة الاجتياح وهما: سقوط هيكل الدّولة بيد المحتل الإسرائيلي، وبداية مقاومة مسلّحة من جهات متنوّعة، ومن بينها الأحزاب اليساريّة اللبنانيّة، والفصائل الفلسطينيّة، فضلاً عن مجموعات حركة أمل المنتشرة في القرى والمدن المستهدفة بالغزو. وكانت تلك الأحزاب تستفيد من بنيتها العسكريّة، ومن انتشارها الواسع داخل الأراضي اللبنانيّة.

فرضت الوقائع العسكريّة نفسها على القوى المقاوِمة للغزو؛ بما فيها المجموعات العسكريّة الإسلاميّة المؤمنة بولاية الفقيه، فأخذت تتوحّد تحت عنوان مشترك هو مقاومة الغزو الإسرائيلي، لتتّخذ لها اسم المقاومة الإسلاميّة، وكانت قد بدأت عملها العسكري قبل أن تؤسّس هيكليّة متكاملة، أي لم تنتظر الإطار المنظّم، أو تتشكّل

كحزب له فرع عسكري، كما هي حال بقيَّة الأحزاب الَّتي انخرطت في المقاومة، وكان لها هيكلها المنظّم. لقد نشأ الحزب بأُطره المتنوّعة بالتزامن مع بداية العمل العسكري، وكان الهدف من تشكيل تلك الأُطر تلبية حاجات المقاومة.

قد تكون إحدى ميزات حزب اللَّه أنَّه لم يولد على النمط التقليدي المعروف لنشأة الأحزاب، فلا يمكن إسقاط النظريَّات التقليديَّة حول نشأة الأحزاب على المقاومة، فتلك النظريَّات تُطبَّق على الأحزاب الَّتي تولد بالشكل المتعارف عليه من تشكُّل الهيئات المؤسّسة وصياغتها الأفكار التأسيسيَّة، وإعداد الهيكليَّات، وتنظيم الاستقطاب، وإعداد البرامج السياسيَّة... إلخ.

لم تكن نشأة حزب اللَّه على هذا النمط؛ صحيح أنَّه يحمل اسم حزب بما هو المصطلح المتداول، لكن هذا لا يعني أنَّ نشأته تشابه ما هو متعارف عليه لدى بقية الأحزاب. فهو وُلِد في الميدان، وبدأ كمقاومة مسلَّحة ضدَّ الاحتلال، ولذلك لا يمكن البحث عن هذه النشأة خارج هذا الإطار، ووضعها في سياق التفاعلات الفكريَّة والسياسيَّة الَّتي عصفت بالساحة الإسلاميَّة قبل الاجتياح بسنوات طويلة؛ نعم لم تكن هذه الولادة مفصولة عن البيئة الشعبيَّة، ولا عن ثقافتها وانتمائها التاريخي، وربما يقع الالتباس في الخلط بين وجود الفكر المحرّك للحزب، ووجود الإطار السياسي لهذا الفكر، فالفكر كان موجودًا قبل الاجتياح الإسرائيلي في العام ١٩٨٢، وكانت هناك اعتداءات إسرائيليَّة على لبنان، ومن بينها اجتياح العام ١٩٧٨، ومع ذلك لم يتبلور هذا الفكر لإنشاء حزب مثل حزب اللَّه، ولا مقاومة كالتي أطلقها في العام ١٩٨٢. لقد أدَّت التغيُّرات السياسيَّة والثقافيَّة والوقائع الميدانيَّة دورها في هذا المجال، وأسهمت جميعها في تأسيس المقاومة الإسلاميَّة[١].

لم تكن فكرة المقاومة من نتاج حزب اللَّه، فهي كانت موجودة وسبق أن أطلقها الإمام الصَّدر، وكانت تتفاعل داخل البيئة الشعبيَّة لحزب اللَّه، وذلك من خلال المشاركة الفاعلة للطلائع الأولى في حركة أمل بقيادة مصطفى شمران. كما أنَّها

(١) راجع، حسن فضل اللَّه، **حرب الارادات**، ص٨٣-٨٤.

كانت موجودة لدى بعض الأحزاب والفصائل الفلسطينيَّة، لكنَّ تلك المقاومة كانت لها أُطرها الحزبيَّة، فهي تأسَّست كأحزاب تمارس عملًا سياسيًّا وشاركت لاحقًا في العمل المسلَّح، أمَّا بالنسبة لحزب اللَّه فالأمر مختلف كليًّا، فولادته في الميدان كمقاومة مسلَّحة أعطته ميزات مغايرة عن تلك الأحزاب، فهو عمل طوال المراحل الأولى كمقاومة ولم تكن لديه مهام أساسيَّة خارج هذا الدور.

لم تتح الولادة العسكريَّة صياغة برنامج سياسي حيال قضايا السُّلطة والدَّولة، لأنَّ الهم الطاغي على الجيل المؤسّس كان استنهاض الفئة الشعبيَّة المُحبَطة من الاجتياح الإسرائيلي، ومواجهة النتائج العسكريَّة، والسياسيَّة، وحتَّى النفسيَّة الَّتي ألقت بظلالها على لبنان، فقد طغى النشاط الميداني في مواجهة جيش الاحتلال على ما عداه منذ انطلاقة الرصاصات الأولى في حزيران/ يونيو عام ١٩٨٢، وإلى ما بعد العمليَّة الاستشهاديَّة الأولى الَّتي نفَّذها الاستشهادي أحمد قصير في صور في تشرين الثَّاني/ نوفمبر من العام ذاته، ولذلك ظلَّ التركيز منصبًّا على الميدان، أمَّا الإطار السياسي، والَّذي بدأ البحث فيه بموازاة النشاط الميداني، فاحتاج إلى بعض الوقت لبلورة صيغته التنظيميَّة، قبل أن يستقر على صورة قيادة جماعيَّة من خلال شورى القرار.

عقدت الشورى اجتماعها الأوَّل في ٢٤ كانون الثَّاني/ يناير عام ١٩٨٣، وصاغت الخطوط العريضة لسياساتها العامَّة، وصلاحياتها، وآليَّات عملها «بما هي المرجعيَّة الصالحة لقيادة العمل الإسلامي في لبنان، وإلزاميَّة قراراتها، والتأكيد على المحافظة على سريَّة عملها»[1]. وبعد ثلاثة أيام عقدت اجتماعها الثَّاني، وحدَّدت فيه المبادئ العامَّة ومنها:

«- استبعاد روح العمل الحزبي الضيّق، والاعتماد على جماهيريَّة العمل الإسلامي.

- ضرورة وجود واجهة سياسيَّة تعلن الموقف السياسي والشرعي المطلوب.

- تنظيم العمل من خلال تشكيل لجان بحسب الضرورة في المجالات

(١) محضر الجلسة الأولى لشورى حزب اللَّه، ٢٤ كانون الثاني/ يناير، العام ١٩٨٣.

المختلفة، وفصل لجنة الأمن والجهاز العسكري عن سائر اللجان، وجعل علاقتها مباشرة مع الشورى»[1].

تمَّ إقرار الهيكليَّة التنظيميَّة بناءً على هذه المبادئ، وجرى تشكيل اللَّجنة الجهاديَّة (المعلومات، الرصد، التجهيزات، العمليات)، وتشكيل هيئة العلماء، واللِّجان المركزيَّة (سياسيَّة، ثقافيَّة، إعلاميَّة، ماليَّة، اجتماعيَّة، دراسات وتخطيط، شؤون المساجد، التعبئة، المتابعة والتنسيق).

صيغت الهيكليَّة التنظيميَّة الأولى لتلبية حاجات مرحلة الانطلاقة، ولرفد العمل الميداني، بما يتطلَّبه شعبيًّا ومعنويًّا، واتَّخذ النشاط السياسي موقعه بحسب حاجات الميدان، ومن بينها ضرورة وجود تيار حزب اللَّه الَّذي يحمل مشروع المقاومة، وهو ما استوجب تزخيم التواصل الشعبي، ولهذا تمَّت صياغة خطاب سياسي يشرح طبيعة هذا المشروع، ويقدّمه للجماهير، وفق ما أرسته الشورى أواسط العام ١٩٨٣.

تزامنت الولادة العسكريَّة، والسياسيَّة مع ولادة سلطة جديدة، غلَّفت الدَّولة بغلافها على وقع النتائج السياسيَّة، والعسكريَّة للاجتياح الإسرائيلي، وهي السُّلطة الَّتي بدأت تُرسّخ بنيانها السياسي، والأمني على قواعد حزبيَّة ضيقة. وبمقدار ما كانت تضع يدها على مقدرات البلاد، كانت تتآكل معها فكرة الدَّولة الجامعة لأطياف مجتمعها.

... وولادة تحت الاحتلال

أدَّى الاجتياح الإسرائيلي إلى تقويض مقوّمات السيادة الوطنيَّة، وتذويب ما بقي من سلطة رمزيَّة للدَّولة، وصيَّر مؤسَّساتها على صورة النظام الحاكم، وذابت الفواصل والتمايزات، وساد اتّجاه أُحادي في التعاطي مع الشعب، وقد صار شعوبًا على يد السُّلطة الناشئة في أحضان الاحتلال؛ شعب له دولة ممسوكة من الاحتلال، وآخر متروك من دولته تحت وطأة الاحتلال. أمَّا الأرض فقُسّمت بحسب موقعها من السُّلطة، أرض الدَّولة الغالية الخاضعة لسلطاتها، وأرض صنَّفتها متمرّدة لأنَّها خارج هذه السيطرة، وأخرى رخيصة يمكن إلحاقها بدولة الاحتلال.

(١) محضر الجلسة الثانية لشورى حزب اللَّه، ٢٧ كانون الثاني/ يناير، العام ١٩٨٣.

توزَّعت الجغرافية اللبنانيَّة بين منطقتين: واحدة خضعت لاحتلال إسرائيلي، وثانية لسيطرة سورية.

وفَّر الاحتلال الإسرائيلي الفرصة لقيام حكم أُحادي الجانب، استمدَّ قوَّته من قوَّة الاحتلال نفسه، ومن سيطرة قوَّة متعدّدة الجنسيَّات، بقيادة أميركيَّة على بيروت. ولأنَّ السُّلطة صبغت الدَّولة بصبغتها، فإنَّ النظرة إليهما صارت واحدة، فبدت الدَّولة والحال هذه كأنَّها ملحقة باحتلال إسرائيلي، وخاضعة لسيطرة أميركيَّة.

أبصرت المقاومة الإسلاميَّة النور، لترى صورة الدَّولة على هذه الحال، كامتداد لمشروع خارجي تقوده إسرائيل والولايات المتَّحدة من دون أن تكلّف السُّلطة المهيمنة على مقدرات الدَّولة نفسها عناء تبديد هذه الصورة أو تغييرها، بل كانت تُفاخر بها، وتقدّم نفسها كمرآة لتلك الصورة، سواءٌ من خلال دمغ الدَّولة بهويَّة حزبيَّة، أم من خلال التعاون الكامل مع الإدارة الأميركية.

كانت الولادة المسلَّحة للمقاومة الإسلاميَّة على نقيض ولادة السُّلطة السياسيَّة، فجاء الصعود السياسي لحزب اللَّه بموازاة صعود تلك السُّلطة، وكونهما على حدَّي نقيض، فقد تصادما على المستويات كافَّة، فغلَب على خطاب حزب اللَّه نظرة سلبيَّة حيال سلطة تلك الدَّولة، ولم يعتبرها تمثّل اللبنانيين، بل لم يجد فيها سلطة شرعيَّة لأنَّها تأسَّست على وقع احتلال إسرائيلي. وبالمقابل تعاطت معه السُّلطة كفصيلٍ خارجي، فجرى توصيفه بأنَّه قوَّة إيرانيَّة تقيم على الأرض اللبنانيَّة. استعادت السُّلطة حينها الخطاب التاريخي حيال من تمثّلهم المقاومة، للتشكيك بانتمائهم إلى الوطن والدَّولة، وتصوير المقاومة وكأنَّها أداة خارجيَّة تعمل لصالح دوَل وليس لصالح الدَّولة اللبنانيَّة.

بمقدار ما كانت السُّلطة تقدّم الدَّولة ككيان أُحادي الاتّجاه، لا يتسع للفئات الشعبيَّة كافَّة، كان خطاب حزب اللَّه ينحو باتّجاه رفض تلك الدَّولة، وطرح أفكار تغييريَّة، تحاكي مرحلته السياسيَّة والأمنيَّة، لأنَّها مرحلة حملت عنوانين متلازمين،

وهما فرض صورة الدَّولة بالمواصفات الأميركيَّة والإسرائيليَّة، ومحاولة فرض تغييرات جوهريَّة على المنطقة ككُل بالاستفادة من زخم الغزو. لقد وجد حزب اللَّه نفسه في قلب مواجهة تعدَّت الحيّز الجغرافي اللبناني، فصاغ خطابه الثوري وفق حاجات هذه المواجهة، ليكون على مستوى الأمَّة ككُل.

شهدت مرحلة الولادة الأولى لحزب اللَّه تزخيمًا لهذا الخطاب، وهي المرحلة الَّتي طغى فيها خطاب لبناني عصبوي، غابت فيه المعاني الوطنيَّة الجامعة، وحلَّت محلَّه الطروحات الفئويَّة والطائفيَّة. وقد استعاض عنها حزب اللَّه بطرح أوسع من الإطار الطائفي أو القطري، فغلَّب على أدبياته الخطاب الإسلامي الوحدوي الاستنهاضي الرافض للصيغ القطريَّة، والمتطلِّع إلى ما هو أبعد من الجغرافية اللبنانيَّة.

لم يكن الانقسام بين سلطة ومقاومة فحسب، بل بين نهجين متناقضين لكلّ منهما أرضيته وقواه السياسيَّة، وخطابه المستمد من أدبياته الَّتي تسوّق لخياره. كانت وجهة خطاب السُّلطة وفريقها اعتبار المقاومة خيارًا جنونيًّا لا شرعيَّة له، ولا يمثّل وجهة النظر اللبنانيَّة الَّتي تتبناها. أمَّا وجهة خطاب المقاومة، فهي عدم الاعتراف بتلك السُّلطة، وتعبئة الجمهور على رفض أحكامها، أو القبول بوجودها، وإيجاد أخرى بديلة تتلاءم مع مقتضيات الصراع مع الاحتلال، لأنَّ السُّلطة من منظار ذلك الخطاب لم تكن إلَّا أحد إفرازات ذلك الاحتلال، أو على الأقل من النتائج السياسيَّة المباشرة للاجتياح، ويجب أن ترحل معه.

العودة إلى الوقائع آنذاك تُظهر حال السُّلطة، وفي أي موضع وضعت فيه الدَّولة ومؤسَّساتها، كما تبيّن تلك الوقائع طبيعة الصراع ونتائجه الميدانيَّة والسياسيَّة.

أبرز الوقائع:

- تَغلغُل المستشارين الأميركيين داخل المؤسَّسات الرسميَّة، وفرض الجيش الإسرائيلي رقابته على السُّلطة الناشئة، وإحكام سيطرته على تخوم العاصمة، تؤازره القوَّة المتعدّدة الجنسيَّات في تشديد الرقابة والسيطرة على أحياء

العاصمة. فيما كان مكتب التنسيق الإسرائيلي في شرق العاصمة يعمل كسفارة.

- تصعيد حملة الاعتقالات في الضاحية الجنوبيَّة على وقع أي عمليَّة ضدَّ الاحتلال على مشارف العاصمة.
- إجراء مفاوضات مع إسرائيل برعاية أميركيَّة وصولًا إلى توقيع اتفاق ١٧ أيّار[١].
- **اندلاع مواجهة شعبيَّة ضدَّ ممارسات السُّلطة تطوَّرت إلى مواجهة عسكريَّة[٢].**

أدَّت المواجهة طوال سنتين إلى إلحاق هزيمة بالمشروع السياسي الَّذي أنتجه الاجتياح الإسرائيلي، وهذا ما أدَّى إلى تحوُّلات كبرى، أبرزها:

- انحسار سيطرة السُّلطة.
- انسحاب القوات المتعدِّدة الجنسيَّات من بيروت بعد تفجير مقرَّي المارينز والفرنسيين في ٢٣ تشرين الأوَّل/ أكتوبر ١٩٨٣.
- الانسحابات الإسرائيليَّة المتتالية على وقع ضربات المقاومة.

فرض انهيار المشروع السياسي للاجتياح إحداث تغييرات في بنية السُّلطة، لكن من دون إحداث تحوُّل جوهري في بنية الدَّولة الَّتي ظلَّت محكومة بصيغة هشَّة، لا توفّر التوازن داخل تركيبتها الطائفيَّة. لقد جرى الاتفاق على تشارك سياسي داخل

(١) أخضع الاتفاق لبنان للهيمنة الإسرائيليَّة، فرفضته أغلبية اللبنانيين وعارضته القوى الحليفة لسورية، وتصدَّى له حزب اللَّه من خلال الهيئات العلمائيَّة باعتصام في مسجد الإمام الرضا عليه السلام، في بئر العبد في الضاحية الجنوبيَّة لبيروت، وتحوَّل إلى مواجهة مع السُّلطة استُشهد فيها من المعتصمين الشاب محمد نجدي.

(٢) بدأت المواجهات الشعبيَّة في حي الرمل العالي على طريق المطار عندما حاولت السُّلطة هدم مسجد الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله، ثمَّ تمدَّدت في فترات متفاوتة إلى أحياء في الضاحية وبيروت، وتطوَّرت في آب/ أغسطس ١٩٨٣ إلى صدام مسلَّح واسع جعل الضاحية الجنوبية خارج نفوذ السُّلطة، بعد إخراجها منها على يد حركة أمل ومجموعات حزب اللَّه الأولى، وبعدها جرت المعركة الفاصلة في ٦ شباط ١٩٨٤، ففقدت السُّلطة السيطرة على بيروت ومناطق واسعة من الجبل، وحدث التغيير الأوَّل في معادلة السُّلطة لجهة كفّ يدها عن مناطق لبنانية واسعة.

الحكومة، بعد تلك التحوُّلات، لكنَّه لم يرقَ إلى الاتفاق على إعادة تشكيل الدَّولة، أو على الأقل إنتاج مؤسَّسات النظام، فخلَّف الاختلاف فراغًا داخل تلك المؤسَّسات، وترك البلد مشرَّعًا على صراعات في كلّ الاتّجاهات.

سلطات متناثرة

انشطرت «الدَّولة» إلى دول تتنازع خيراتها قوى محليَّة، وتتوزَّع ولاءاتها على دول خارجيَّة، **وانقسمت معها الجغرافية اللبنانيَّة إلى مناطق متنازعة. وهو الانقسام الَّذي أصاب مؤسَّسات الدَّولة الأمنيَّة، والسياسيَّة، والإداريَّة. غابت صورة الدَّولة المركزيَّة، لتحلَّ محلَّها صور القوى المحليَّة، وسلطاتها الأمنيَّة، وإداراتها المدنيَّة.**

لم يبقَ من صورة الدَّولة المركزيَّة سوى العملة الموحَّدة (سرعان ما انهارت قيمتها جراء سياسات السُّلطة الحاكمة، ومن بينها الهدر والفساد، ومشتريات السّلاح الباهظ التكاليف لمقاتلة شعب الدَّولة، ودفع ثمن الذخيرة الَّتي استخدمتها البوارج الأميركيَّة ضدَّ اللبنانيين)، والعلم المشظَّى. ولكن لكلّ سلطة أعلامها المنتشرة على المؤسَّسات الرسميَّة.

تمَّ تقاسم الوظائف والثروات، وتوزَّعت إمرة القوى الأمنيَّة بحسب نفوذ الأفرقاء على الأرض. وعلى الجانب الآخر كان الجيش الإسرائيلي يحاول تثبيت سيطرته الأمنيَّة والعسكريَّة على الشريط الحدودي المحتل، ويعمل على إلحاقه بدورته الاقتصاديَّة والحياتيَّة.

ترافق انهيار مؤسَّسات الدَّولة مع انهيار الأمن، فاندلع صراع مسلَّح بين المناطق المتنازعة، أو داخلها، وترك خلفه مزيدًا من الانهيارات داخل الوطن والدَّولة على حدٍّ سواء[1].

(١) اندلع صراع مسلَّح بين حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي وأحزاب الحركة الوطنية في بيروت بين العامين ١٩٨٥ و١٩٨٧، وكان الهدف من المواجهة الأخيرة إخراج أمل من الشطر الغربي لبيروت، فسارعت القوات السورية إلى إعادة بسط سلطتها على المنطقة. اندلع صراع على الجانب الآخر بين الجيش بقيادة ميشال عون والقوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع، وفي تلك الصراعات كانت الحصيلة خسائر بشريَّة وماديَّة باهظة.

لم تفلح المحاولات السياسيَّة لإيجاد مخارج للأزمة الداخليَّة، وأغلبها لم يحظَ بتوافق إقليمي دولي؛ طرفاه سورية والولايات المتَّحدة. فتساقطت تلك المحاولات الواحدة تلو الأخرى، ولم يُكتب لها النجاح[1].

ارتدَّ فشل محاولات تسوية الأزمة على الأرض مزيدًا من الاستنزاف الأمني والاقتصادي، فصارت خطوط التماس بين المناطق أو داخلها، كأنَّها حدود الدُّول المتصارعة، أمَّا مال الدَّولة فصار نهبًا لأطماع القوى المهيمنة على المقدرات العامَّة.

أدَّى كلُّ ذلك إلى انهيارات متتالية: الأمن في قبضة قادة الشوارع والأحياء، العملة الوطنيَّة تراجعت قيمتها ما أثقل كاهل المواطن العادي، مؤسَّسات الدَّولة في شلل تام، ولم يبقَ إلا اسمها أو على الأقل صورتها، لكنها في مخيلة المواطنين ليست إلَّا صورة وهميَّة أو خيالًا لدولة.

لم تكن الوقائع المستجدَّة مدرجة في حسابات حزب اللَّه الأمنيَّة، أو الاقتصاديَّة. فهو مقاومة ضدَّ الاحتلال، وليس سلطة محليَّة، أو جهة سياسيَّة تتحمَّل مسؤوليَّات، تتجاوز دوره كمقاومة. صحيح أنَّه التفت مبكرًا إلى الجانب الاجتماعي، ولكن في حدود ما يترتَّب على عمل المقاومة؛ كرعاية أسر الشهداء، والأسرى، والجرحى، أو تقديم خدمات صحيَّة، وتعليميَّة في حدودها الممكنة، والمساعدة في إعادة ترميم المنازل المتضرّرة من الاعتداءات الإسرائيليَّة، والاهتمام بالمهجرين جرَّاء تلك الاعتداءات. أمَّا وجوده العسكري خارج خطوط الجبهة مع الجيش الإسرائيلي، فهو لتأمين مستلزمات عمل المقاومة، أو لحماية مراكزها وقياداتها، وليس لخوض قتال داخلي، وفي مقابل ذلك كلّه، فإنَّه كان معنيًّا بحاجات جمهور مقاومته، وبما يُرسم على المستوى السياسي لبلده؛ لما لذلك من صلة مباشرة بمشروعه المقاوم.

تعامل الحزب مع هذه الوقائع بما يتطلَّبه كل موضوع. ففي الشأن الاجتماعي

(١) بدأت تلك المحاولات في مؤتمري جنيف ولوزان بعد حرب الجبل وانتفاضة ٦ شباط ١٩٨٤، ثمَّ لقاءات بكفيا، وصولًا إلى الاتفاق الثلاثي في عام ١٩٨٥ بين حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانيَّة برعاية سورية، لكنَّ تلك المؤتمرات والاتفاقات كلّها، لم تنتج حلًا، وسقطت جرَّاء تشابك المصالح، وعدم وجود توافق أميركي سوري على مضمونها وتوقيتها.

- المعيشي تحرَّك باتّجاه إيجاد معالجات مرحليَّة، لكنَّه رفض طروحات إقامة إدارة مدنيَّة مستقلَّة، أو فرض جباية ماليَّة لتوفير الحاجات الضروريَّة للسكان[1]. وفي الشأن الأمني بقي خارج إطار الصراعات المسلَّحة، أو الترتيبات الأمنيَّة الحزبيَّة، ولم يجد مبرّرًا للتراشق عبر خطوط التماس، وفضَّل الوجود الدفاعي بحدود ما يلزم لحماية المناطق الَّتي يتمركز فيها، وحافظ على شعاره وهو تسخير الإمكانات والطاقات كلّها لمواجهة إسرائيل.

يرتبط مثل هذا التوجُّه بالسياسة العامَّة الَّتي خطَّها حزب اللَّه استنادًا إلى مبدأين أساسيين هما:

- **دور المقاومة هو العمل على تحرير الأرض، وحماية الوطن والشعب من** الاحتلال الإسرائيلي.
- حزب اللَّه ليس سلطة على النَّاس، والمقاومة لا تطرح نفسها بديلًا عن الدَّولة ومؤسَّساتها.

هذا التوجُّه مرده إلى النهج الَّذي تبنّاه الحزب بعد تأسيسه بفترة وجيزة، ومن ثوابته:

- عدم التحوُّل إلى سلطة أمنيَّة أو مدنيَّة، والإبقاء على مؤسَّسات الدَّولة كمرجعيَّة لمعالجة مشاكل مواطنيها.
- عدم الانجرار إلى أي قتال داخلي، وحين يُفرض عليه مثل هذا القتال، فعليه إنهاؤه بسرعة، إمَّا بتلافيه حتَّى لو اضطرَّ إلى تقديم تنازلات؛ لا تمس مسلَّماته، وفي طليعتها المقاومة ضدَّ إسرائيل، وإمَّا بحسمه الميداني، إذا كان يمس مقاومته.

حدَّد حزب اللَّه هاتين الثابتتين (التصدّي لأي استهداف لهذه المقاومة، وتجنُّب الصراعات الداخليَّة المسلَّحة) منذ العام ١٩٨٣ حين أقرَّت شورى حزب اللَّه مبدأ

(١) مثال ذلك تكليفه بدءًا من العام ١٩٨٨ مؤسَّسة جهاد البناء جمع النفايات من أحياء الضاحية الجنوبية ولاحقاً توزيع خزانات مياه الشفة جرّاء غياب الدَّولة عن القيام بهذه المهام.

تجنُّب أي صراع داخلي واتَّخذت قرارًا في ذلك التاريخ نصَّ على الآتي: «العمل ما بوسعنا على تلافي أي صدام مسلَّح، ومعالجة الاستفزازات بالوسائل السياسيَّة والجماهيريَّة بالقدر الممكن». وهذا ما سمح بإبقاء الجهد العسكري ضدَّ الاحتلال الإسرائيلي، وبالمحافظة على الهدوء في مناطق انتشار حزب اللَّه.

بالخلاصة انغرست صورة الدَّولة في ذهن حزب اللَّه وفق ما رآه في بدايات انطلاقته، وكانت هذه الصورة على شكل «الظالم المستبد»، فيها الظلم والتعسُّف، والتمييز، والارتهان للخارج، ولم يجد فيها الحضن الدافئ الَّذي يأوي إليه لمواجهة الأخطار، أو لتحقيق الطموحات.

استمدَّت الدَّولة صورتها من صورة الاحتلال، أو من صورة القوَّة المتعدّدة الجنسيَّات الَّتي رافقت الاحتلال في سيطرته على بيروت، وهي بالمحصّلة صورة عسكريَّة تفرض إرادتها القهريَّة على مواطنيها، بل تشبه ما هو محفور في الذاكرة عن الدَّولة الَّتي أنشأها الاحتلال الفرنسي، وصارت رديفته في فرض سلطة احتلالها على شعبها.

تشكَّل الوعي الجماعي لفئة كثيرة من الشعب الَّذي تحكمه الدَّولة على هذه الخلفيَّة التاريخيَّة، والَّتي أعاد استحضارها في ذروة المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي والسُّلطة الناشئة على وقع اجتياحه.

أدَّى جنوح السلطات المتعاقبة نحو فرض صورتها على صورة الدَّولة إلى نفور من هذه الدَّولة، والبحث عمَّا يعوّض في أحضان الجماعات السياسيَّة، أو الطوائف.

الغياب يولِّد الفراغ، والفراغ بحاجة لمن يشغله، هكذا صار دور القوى السياسيَّة والطوائف أقوى من دور الدَّولة المفقودة، وبالمقابل كانت المقاومة ضدَّ الاحتلال تحجز مساحة لمفاهيمها وخطابها، وفي طليعة أدبياتها إزالة الاحتلال عن الأرض، وإزالة إفرازاته عن السُّلطة.

الفصل الرَّابع

الدَّولة المعطَّلة

لم تجد فكرة الدَّولة منتصف الثمانينيَّات، مساحة واسعة في الخطاب السياسي اللبناني، فباستثناء بعض الطروحات الَّتي أصرَّ أصحابها (قوى سياسيَّة وشخصيَّات وطنيَّة) على التمسُّك بفكرة الدَّولة الواحدة، هيمنت فكرة الدويلات الطائفيَّة والحزبيَّة على ذلك الخطاب، وتفشَّت في الجسم اللبناني. وانزوت بعض الأفكار الوطنيَّة الجامعة حول العودة إلى الدَّولة المركزيَّة القويَّة، وسادت نزعة الاستقلاليَّة الذاتيَّة لكلّ جماعة في حدود دولتها. فانتشرت أفكار القوى السياسيَّة حول التقسيم والفَدْرَلَة وأمن المجتمعات الخاصَّة، وسقطت محاولات إعادة جمع تلك الدُّويلات في دولة واحدة.

اصطدمت الحلول السياسيَّة المؤقَّتة بجدار صلب من المعارضات المحليَّة المستقوية بعلاقات خارجيَّة، وهي الحلول الَّتي كانت تحاول بناء سلطة تتقاسم فيها الطوائف الصلاحيَّات من دون أن ترتقي إلى مصاف بناء دولة حقيقيَّة ترتكز على قواعد صلبة، ولكنَّ انحسار المشروع الإسرائيلي إلى حدود ضيّقة، والحاجة الإقليميَّة الدَّوليَّة إلى تبريد السخونة اللبنانيَّة، أسهما في استعادة فكرة بناء مؤسَّسات الدَّولة على وقع تغييرات بنيويَّة في لبنان والإقليم، وأبرز هذه التغييرات هي:

- فشل الأهداف السياسيَّة للغزو الإسرائيلي العام ١٩٨٢.
- الاضطرار الدَّولي مجدَّدًا إلى إعادة تلزيم لبنان إلى سورية.

بقي حزب اللَّه خارج معادلة البحث عن تلك الحلول، وظلَّ محافظًا على خطابه الحادّ المناوئ للسُّلطة حتَّى بعد شراكتها مع القوى الحليفة لسورية، وإن بوتيرة مختلفة، وتقدَّم خطابه المقاوم على ما عداه من أولويَّات.

الحلول المؤجَّلة

انتهج حزب اللَّه سياسة داخليَّة حيال الأزمة اللبنانيَّة قبل الطائف زاوجت بين بعدين هما:

- الاعتراض على الحلول السياسيَّة المؤقَّتة، لأنَّها غير مجدية.
- تسهيل الحلول الأمنيَّة.

كانت هذه السياسة تستند إلى ثابتة رئيسة، وهي وجود ترابط بين الحل الفعلي للأزمة الداخليَّة وإزالة العامل الإسرائيلي المؤثّر في هذه الأزمة، لاقتناعه أنَّ من بين الأسباب الأساسيَّة للأزمة في لبنان دخول هذا العامل بقوَّة على تفاصيلها، ولهذا اعتقد الحزب أنَّ إزالته من الحالة اللبنانيَّة كفيل بفتح الطريق أمام إيجاد الحلول السياسيَّة المناسبة، والَّتي تتلاءم مع نظرته إلى دور لبنان، وموقعه على خريطة الصراع مع إسرائيل. أمَّا الحلول الأخرى، فلم تكن سوى محاولة لتحسين ظروف كل فريق. «لأنَّ الفريق المسلم يريد استثمار المتغيّرات على الأرض لصالح تدعيم وجوده داخل مؤسَّسات الدَّولة، والفريق المسيحي لا يريد تقديم تنازلات»[1].

انطلق حزب اللَّه في تأكيده على أولويَّة إزالة العامل الإسرائيلي من الفرضيَّة الآتية:

- بقاء العامل الإسرائيلي موجودًا أو مؤثّرًا، يؤدّي إلى تهديد دائم لبنية لبنان السياسيَّة والأمنيَّة والاقتصاديَّة.

(١) من بيان صادر عن حزب اللَّه، ولمزيدٍ عن موقف حزب اللَّه من الحلول للأزمة الداخلية، راجع: حسن فضل اللَّه، **الخيار الآخر**، ص ٥٠.

- يسبّب هذا العامل النزاعات والفتن المحليَّة، ويمنع الاستقرار، ويعيق إيجاد حلول عادلة، ومن بينها إنشاء دولة بإرادة أبنائها.

استكمالًا لهذه الفرضيَّة، فإنَّ العامل الإسرائيلي هو جزء من عامل دولي، وبالتحديد أميركي، يريد من لبنان أن يكون بلدًا ملحقًا بمنظومة المصالح الأميركيَّة في المنطقة، ويستقوي هذا العامل بأدوات داخليَّة لبنانيَّة لتنفيذ مخطَّطاته ومآربه، ولذلك **فإنَّ إضعاف العامل الإسرائيلي، أو إلغاءه، وكفَّ اليد الأميركية، يؤدّيان إلى فتح الباب أمام المعالجات لحلٍّ دائم، بحيث يصبح لبنان قادرًا على حكم نفسه بنفسه. ومن ضمن هذه الفرضيَّة، فإنَّ الوجود السوري في لبنان له اعتباراته المصلحيَّة المرتبطة بالنفوذ السوري في المنطقة، لكنَّه يتأثَّر بهذين العاملين الإسرائيلي والأميركي، ولذلك** لا بدَّ من مقاربته انطلاقًا من الحاجات المتبادلة بعيدًا عن إقحام سورية في التفاصيل الداخليَّة. ولهذا يجب أن يبدأ حل الأزمة اللبنانيَّة المستعصية وفق فرضيَّة تطهير المسار من العوائق، وهذا ما يستوجب إزالة العوامل المعطّلة، وفي مقدَّمها الاحتلال الإسرائيلي، ومن غير الممكن تحقيق هدف إزالة العامل الإسرائيلي المعيق لحل الأزمة اللبنانيَّة من دون فتح الطريق أمام المقاومة المتصاعدة عسكريًّا وشعبيًّا وسياسيًّا.

بناءً على هذه الفرضيَّة جرت مواكبة تصعيد العمل المقاوم بصياغة مقاربات سياسيَّة تأخذ بعين الاعتبار المتغيّرات الميدانيَّة الَّتي فرضتها المقاومة على الأرض، وتركت تأثيراتها على الاحتلال من جهة، وعلى السُّلطة السياسيَّة في بيروت من جهة أخرى، ومن بين هذه المقاربات، ما صاغته قيادة حزب اللَّه أواسط العام ١٩٨٤ من رؤية، بقيت طي الكتمان، وشكَّلت المدخل للرسالة المفتوحة الأولى الَّتي أُعلنت في شباط عام ١٩٨٥. تكمن أهميَّة تلك الصياغات في كونها تكشف عن أنماط تفكير حزب اللَّه في مراحل عمله الأولى، اتّجاه التعاطي مع النظام السياسي في لبنان.

حدَّدت تلك المقاربة المبادئ الأساسيَّة الَّتي ينبغي لحزب اللَّه اعتمادها في تلك المرحلة، واستندت إلى قراءة تاريخيَّة للأزمة الداخليَّة، والتشكُّلات السياسيَّة لدول المنطقة بما فيها لبنان.

أبرز تلك المبادئ:

- «تحرير لبنان من العدو الإسرائيلي ومنع أي نفوذ استعماري.
- حفظ لبنان من مؤامرة التقسيم والتفتيت، ومحاربة كلّ شكل من أشكال الكيانات الطائفيَّة.
- الشعب اللبناني هو من يُقرّر مصيره من خلال استفتاء عام حر ومباشر، يُحدّد فيه شكل النظام الَّذي يريده.
- **يعتمد النظام السياسي اللبناني الَّذي سيولد بإرادة الشعب على سياسة داخليَّة عادلة وكريمة من دون تمييز أو امتياز، وسياسة خارجيَّة عزيزة، تجعل الوطن خارج دائرة النفوذ والتبعيَّة للاستعمار، وتضعه ضمن خريطة الدُّول المُستضعَفة لمواجهة قوى الاستكبار العالمي.**
- إنَّ على هذا النظام اعتماد سياسة دفاعيَّة جديدة، تكفل بناء الجيش على أساس جديد تهيئ له (السياسة الدفاعيَّة)، القيام بمهمة مقاتلة العدو، والدفاع عن الأرض وكرامة الأُمَّة، وتضمن عدم استخدامه في قهر الشعب».

حاولت هذه المقاربة الجديدة حينها، التأسيس لنظرة متطوّرة للنظام السياسي في لبنان من دون الاكتفاء برفض كلّ ما يمتُّ إليه بصلة، وهكذا ظهرت لأوَّل مرَّة مبادئ قابلة للحياة مع الفئات اللبنانيَّة الأخرى، بما تشمله تلك المبادئ من تحديد وظائف الدَّولة السياسيَّة والعسكريَّة، ومحورها الأساسي تحرير لبنان، وحمايته، وعدم تبعيته للخارج، وفتح الباب أمام إمكانيَّة بناء مؤسَّساته من جديد.

مهَّد الجهد المقاوم (تحرير أجزاء كبيرة من الأرض، وحصر الاحتلال في الشريط الحدودي)، الطريق لإمكانيَّة إعادة بناء هذه المؤسَّسات، لأنَّ إضعاف هذين العاملين (الإسرائيلي والأميركي)، قلَّص من قدرتهما على التحكُّم، أو على الأقل التفرُّد بإدارة الأزمة في لبنان. لكن على الرغم من إبعاد إسرائيل عن مسرح التأثير السياسي المباشر، فإنَّ العامل الأميركي ظلَّ محافظًا على وجود مؤثّر، وإن من موقع الشراكة مع سورية.

لم يحن أوان تلك الشراكة، إلَّا بعد تجارب مريرة، تعطَّلت فيها لغة الدَّولة الواحدة، وحلَّت محلَّها لغات الدوَل المتنافرة على الأرض اللبنانيَّة.

اتفاق الطائف

أسفر التقاطع الأميركي السوري عن إنجاز «اتفاق الطائف»، وجاءت التوليفة على الطريقة المعتادة، تمَّ وضع الصّيغة النهائيَّة بترتيب سعودي أميركي مع سورية، ومن ثمَّ جرى تلزيمها تطبيق الاتفاق. قضى ذلك الترتيب بجمع من تبقَّى من نواب العام ١٩٧٢ في مدينة الطائف السعوديَّة، لإقرار الاتفاق على شكل وثيقة وفاق وطني، **تُوقِف الحرب، وتُعيد ترميم مؤسَّسات الدَّولة المنهارة.**

لم تكن تلك الصّيغة إلَّا ترجمة لبنانيَّة، لالتقاء مصالح مجموعة من الدُّول على ضرورة إعادة تنظيم شؤون البيت اللبناني؛ بما يضمن استقرارًا نسبيًّا، ولا يبقي الأمور معلَّقة على صراعات مسلَّحة استنزفت الطاقات المحليَّة، ولم تعد مفيدة لمسرح الأحداث الإقليمي.

صارت التهدئة في لبنان ضروريَّة لتهيئة ذلك المسرح للأحداث الآتية، ومن بينها ما كان يتفاعل في الخليج بين العراق والكويت، والَّذي انتهى بغزو نظام صدام حسين الكويت، ومن ثمَّ حرب الخليج الثَّانية، وما أعقبها من تحضيرات لمؤتمر المفاوضات العربيَّة الإسرائيليَّة في مدريد. فقد كان الاعتقاد الأميركي آنذاك أنَّ المؤتمر، فضلًا عن وظائفه الإقليميَّة المرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي والقضيَّة الفلسطينيَّة، يفتح الباب أمام قبول سوري بممارسة ضغط على المقاومة في لبنان لوقف أنشطتها، أو للحدّ من تنامي قوَّتها. فترتيب البيت اللبناني وفق ذلك الاعتقاد، كان يستدعي إعادة نظر سوريَّة بدور المقاومة في لبنان.

جرى إقرار «الطائف» برعاية عربيَّة - أميركيَّة، ثمَّ بدأ التسويق له في لبنان. فنشأت معارضة في شطرَي العاصمة، ولكلٍّ منها منطلقاتها ووسائلها. ففي الجانب الإسلامي صدرت مواقف تعتبر الوثيقة ناقصة. وفي الجانب المسيحي قاد ميشال عون معارضة شديدة للاتفاق، ورفض الخضوع لشروطه، ما دفع بخصومه إلى فرض حصار سياسي واقتصادي عليه، فلم يجد متنفَّسًا سوى الخطوط الَّتي يوجد عليها حزب اللَّه في

الضاحية الجنوبيَّة، فسمح الحزب بمرور المواد الغذائيَّة والطبيَّة، وبانتقال الحالات المرضيّة الصعبة، وبرفض إشعال خطوط التماس في وجه الجيش.

كان هذا الاشتعال ملتهبًا في خطوط التماس الداخليَّة بين الجيش والقوات، أفضى في نهاية المطاف إلى سيطرة سورية على قصر الرئاسة في بعبدا، بعد عمليَّة عسكريَّة نفَّذها الجيش السوري في ١٣ تشرين الأوَّل/ أكتوبر عام ١٩٩٠، وتمَّ فرض تطبيق «الطائف» وفق التفسير السوري.

سمح «الطائف» بإعادة تركيب مؤسَّسات الدَّولة بصيغة جديدة، لكنَّه لم ينجح في إنتاج الدَّولة الَّتي كانت تطمح إليها غالبيَّة اللبنانيين، ومن بينهم حزب اللَّه.

لم تكن دوافع معارضة حزب اللَّه للصيغة الإقليميَّة الدوليَّة مشابهة لغيرها من الاعتراضات السياسيَّة الداخليَّة، فهي جاءت نتاج قراءة لطبيعة تلك التسوية، وأهدافها لدى كلٍّ من سورية والولايات المتَّحدة الأميركيَّة، ولانعكاساتها على الدَّولة الجديدة ومواطنيها. فسجَّل اعتراضات مبدئيَّة على الصّيغة الَّتي أرساها «الطائف»، إذ لم يجد بين طيَّات الاتفاق ما يبشّر بولادة دولة تُلبّي طموحات مواطنيها، وتجعلهم يديرون شؤونهم استنادًا إلى آليَّات الاختيار الحر لنظامهم السياسي ولممثّليهم في السُّلطة.

لم يطوّر الدستور الجديد هذا النظام السياسي، بقدر ما نقل الصلاحيَّات من فئة إلى أخرى، وأبقى على كلّ المشكلات البنيويَّة داخل الدَّولة، وفي طليعتها البنية الطائفيَّة غير القادرة على إنتاج دولة بمعناها المتعارف.

وجد حزب اللَّه نفسه أمام معادلة «سلطة»، تكرّس الطائفيَّة بدل أن تلغيها، أو على الأقل تخفّف منها، أو حتَّى تعمل على الاستفادة من غنى التنوُّع، كي يسهم في تأدية دور إيجابي في بناء الدَّولة، وليس في تعميق الانقسام البنيوي في داخلها.

لم تعطِ تلك المعادلة مواطني الدَّولة صلاحيَّة أن يكونوا شركاء فعليين في مؤسَّساتها، أو أن يكون لهم دور حقيقي في رسم صورتها الآتية على صهوة قرار خارجي أعاد إنتاج هذه المؤسَّسات من دون أن يتمكَّن من إنتاج دولة، وهو القرار الَّذي جعل اتفاق الطائف مزروعًا بالألغام، ويحتاج إلى من يرعى حركة الخلافات

السياسيَّة اللبنانيَّة بينها، وهكذا تمَّ البقاء في الدائرة التاريخيَّة نفسها، أي الحاجة إلى من يرعى التطبيق، والراعي هو دائمًا جهة خارجيَّة.

لم يطرح الحزب صيغة متكاملة لشكل النظام الَّذي كان يريده، لأنه كان يُدرك أنَّ التركيبة اللبنانيَّة المتنوّعة، لا توفّر الظروف الموضوعيَّة لتطبيق رؤيته في الحكم، إنَّما قدَّم أفكارًا عامَّة استمدَّها من مبادئه الفكريَّة، ومن منظومة القيَم الَّتي يؤمن بها، **وأبرزها: الشراكة الفاعلة في إدارة البلاد، وتحقيق العدالة الاجتماعيَّة على المستوى الداخلي، والسيادة الكاملة على القرار الوطني، والتزام قضيَّة الصراع مع إسرائيل. ومنها أيضًا أنَّ ما تُقرّرة أغلبيَّة الشعب، هو الحل الأمثل للأزمة اللبنانيَّة.** كانت تطلُّعات حزب اللَّه إيجاد نظام سياسي يلغي الصّيغة الطائفيَّة، ويُعطي دورًا مركزيًّا للشعب في اختيار النظام المقبل.

حدَّد الطائف آليَّة الحل عبر السير باتّجاهين، واحد أمني، وآخر سياسي، وقد تطلَّب هذا الحل القيام بخطوات كثيرة منها:

- إنهاء حال الحرب.
- إقرار الإصلاحات الدستوريَّة.
- إعادة تشكيل مؤسَّسات النظام.
- حلُّ الميليشيات.
- إعادة إعمار ما هدَّمته الحرب.

ترافق السعي لإعادة إحياء السُّلطة السياسيَّة الموحَّدة مع السعي لمعالجة الانشطار الأمني الحاصل في البلد، وذلك بتفاهم داخلي ورعاية سوريَّة.

اعتمد هذا التفاهم سياسة المقايضة وقوامها: تخلي الميليشيات عن دورها الأمني الخاص مقابل الاندماج في المؤسَّسات الأمنيَّة الرسميَّة، وأخذ حصتها داخل السُّلطة السياسيَّة وداخل الإدارة.

أتاح قرار حلّ الميليشيات دخول العناصر المسلَّحة المتنازعة إلى بنية المؤسَّسات

الأمنيَّة، وسمح هذا القرار بالبدء بتفكيك البنية العسكريَّة فوق الأرض من دون تفكيك قواعدها تحت الأرض.

«الطائف» وميثاقيَّة المقاومة

ارتبطت الخطوات المحليَّة «لاتفاق الطائف» بالعوامل الداخليَّة للأزمة، أمَّا العامل الخارجي المتمثّل بالاحتلال الإسرائيلي فكانت المقاربة عامَّة. إذ إنَّ **بسط سلطة الدَّولة، وتحرير أراضيها كما ورد في الاتفاق، «باتخاذ كافَّة الإجراءات اللَّازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانيَّة من الاحتلال الإسرائيلي»، عنى في ما عناه حقَّ لبنان في مقاومة العدو، كون المقاومة أحد الإجراءات اللَّازمة للتحرير.**

سمح هذا التفسير بعدم الغوص كثيرًا في الاجتهادات حيال هذا النص، لأنَّ الترجمة العمليَّة جاءت في البيان الوزاري لحكومة «الطائف» الأولى، والَّذي اعتُمد كجزء من وثيقة الوفاق الوطني في كتاب واحد، وصار ذلك الكتاب هو الوثيقة الرسميَّة للجمهوريَّة الجديدة.

فسَّر البيان معنى تلك الإجراءات، فأورد نصًّا صريحًا حول دور المقاومة، جاء فيه أَنَّ «الحكومة لن تدَّخر وسعًا في العمل على تحرير الأرض من الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي بكلّ الوسائل المتاحة ولا سيما دعم المقاومة الباسلة».

تحوَّل هذا النص إلى قاعدة قانونيَّة ثابتة في بيانات الحكومات المتعاقبة «بعد الطائف»، مكرّسًا البعد الميثاقي للمقاومة، باعتبارها صارت من مسلَّمات وثيقة الوفاق الوطني، والَّتي بدورها هي الوعاء الَّذي حوى الدستور الجديد.

تستمدُّ البيانات الوزاريَّة اللبنانيَّة صياغاتها في القضايا الوطنيَّة الأساسيَّة، (تحرير الأرض، وحماية الوطن، والعلاقات مع سورية، وبناء الدَّولة.. إلخ) من نصوص الدستور، فهو مرجعها الأعلى، بل تلك البيانات هي الترجمة المباشرة لهذا الدستور. ولذلك صارت هذه القضايا الوطنيَّة، وفي طليعتها قضيَّة المقاومة ضدَّ الاحتلال، جزءًا لا يتجزأ من قواعد الميثاق الوطني.

درج العرف في البيانات الوزاريَّة على التركيز على أولويَّة التحرير بالوسائل كافَّة، بما فيها المقاومة، وتثبيت حق لبنان، حكومة وشعبًا، في التصدّي للاحتلال، والدفاع عن أرضه وحمايتها. وقد وردت هذه الثابتة الوطنيَّة بصيغ متنوّعة وفي حكومات ما بعد «الطائف» كلّها، ونالت على أساسها ثقة المجالس النيابيَّة المتعاقبة.

نجد من الضروري هنا (ومن خارج التسلسل الزمني لمسار العلاقة مع الدَّولة) **التوقُّف عند موضوع ميثاقيَّة المقاومة حسب اتفاق الطائف، واستنادًا إلى ما كرَّسته الممارسة القانونيَّة من خلال البيانات الوزاريَّة للحكومات المتعاقبة.**

أ- المقاومة في البيانات الوزاريَّة:

يمكن تقسيم الأدوار الَّتي مرَّت بها السُّلطة السياسيَّة بعد «الطائف» إلى دورَين وفي كلّ دور مراحل متنوّعة:

- الدور الأوَّل: الرعاية السوريَّة:

في هذا الدور مراحل ثلاث:

- سلطة ما قبل أوَّل انتخابات (١٩٩٠ - ١٩٩٢): تشكَّلت السُّلطة السياسيَّة من المجلس النيابي المنتخب عام ١٩٧٢، والَّذي أقرَّ وثيقة الوفاق الوطني، وسبق ومَدَّد لنفسه عشرين سنة بسبب الحرب الأهليَّة، واستكمل عديده وفق «الطائف» بالتعيين. تمَّ تأليف ثلاث حكومات في هذه المرحلة في عهد رئيس الجمهوريَّة إلياس الهراوي برئاسة كلٍّ من سليم الحص، رشيد الصلح، عمر كرامي. وشاركت فيها القوى السياسيَّة الَّتي وافقت على «الطائف، ولم يشارك فيها حزب اللَّه، ونالت هذه الحكومات ثقة المجلس النيابي.

أقرَّت البيانات الوزاريَّة «حقَّ الشعب اللبناني في المقاومة الوطنيَّة المشروعة استنادًا إلى شرعة الأمم المتَّحدة»، «وحقَّ لبنان حكومة وشعبًا في التصدّي للاحتلال، والعمل لتحرير أرضه بكلّ الوسائل المتاحة استنادًا إلى ميثاق الأمم المتَّحدة وشرعة حقوق الإنسان».

- مرحلة ما بعد الانتخابات وحتّى التحرير (١٩٩٢ - ٢٠٠٠). تشكّلت السُّلطة من مجلسين نيابيين مُنتخَبَين، ومن أربع حكومات في عهد رئيسي الجمهوريَّة إلياس الهراوي وإميل لحود. ثلاث برئاسة رفيق الحريري، وواحدة برئاسة سليم الحص.

أقرَّت البيانات الوزاريَّة لهذه الحكومات الثلاث، الحقَّ بالمقاومة كأولويَّة وطنيَّة، فأوردت الحكومة الأولى للحريري بعد انتخابات ١٩٩٢ «**أنَّ أولويتها تحرير الأرض من المحتل، والحكومة تتمسَّك بحقّ لبنان حكومةً وشعبًا في التصدّي للاحتلال الإسرائيلي، والعمل لتحرير الأرض بكلّ الوسائل، استنادًا إلى ميثاق الأمم المتَّحدة، وشرعة حقوق الإنسان**»، وتكرَّر النص في بيان الحكومة الثَّانية، وفي الحكومة الثَّالثة بعد انتخابات العام ١٩٩٦، جدَّد بيانها الوزاري التأكيد على هذا الحق. «تأكيد حقّنا بمقاومة الاحتلال بكلّ الوسائل المشروعة، وهو الأمر الَّذي سنبقى نعتبره في أولويَّة الأولويَّات... لبنان ما زال يتعرَّض للعدوان الإسرائيلي، وهو في مواجهة ذلك يصرُّ على حقّه في مقاومة الاحتلال». هذا الحق التزمته حكومة الرئيس الحص عام ١٩٩٨، وزادت عليه تأكيدها على «دعم المقاومة الناشطة ضدَّ الاحتلال الإسرائيلي».

- مرحلة ما بعد التحرير (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥): تشكَّلت السُّلطة السياسيَّة من مجلس نيابي مُنتخَب، ومن ثلاث حكومات، اثنتان برئاسة رفيق الحريري وثالثة برئاسة عمر كرامي.

جاءت البيانات الوزاريَّة على نسق مشابه لمرحلة ما قبل التحرير، لكن بصياغات مختلفة، لجهة التأكيد على ضرورة استكمال تحرير مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، والتمسُّك بالحقّ المشروع في المقاومة لتحرير كامل الأرض. ميزة هذا الالتزام أنَّه بقي مستمرًّا بعد إنجاز تحرير معظم الأراضي اللبنانيَّة.

انطلق البيان الوزاري لحكومة الحريري عام ٢٠٠٠ من «أهم الإنجازات الوطنيَّة في تاريخ لبنان، وهو انتصار المقاومة، مقاومة كلّ اللبنانيين للعدوان والاحتلال

الإسرائيلي... وأحد أهم أهدافها (الحكومة) الحفاظ على إنجاز المقاومة، والعمل على تثميره». جدَّد البيان الوزاري لحكومة الحريري في العام ٢٠٠٣ هذا الالتزام بالتأكيد على «الحقّ المشروع في المقاومة حتَّى تحرير كامل الأرض... وعلى استكمال تحرير ما تبقَّى من أرض محتلَّة» وتجديد الإشارة إلى «انتصار لبنان ومقاومته الوطنيَّة على إسرائيل».

كرَّر البيان الوزاري لحكومة كرامي في العام ٢٠٠٤ التمسُّك بهذا الحق الوطني، «واعتماد المقاومة لمواجهة العدوان وتحرير الأرض».

خلال هذا الدور الَّذي استمرَّ طيلة خمسة عشر عامًا، تشكَّلت سلطات الدَّولة من هيئات كثيرة، بما فيها الحكومات المتعاقبة، ولم تسجل أي مشاركة لحزب اللَّه في هذه الحكومات، ومع ذلك فإنَّ بياناتها الوزاريَّة أقرَّت المشروعيَّة الدستوريَّة للمقاومة.

- الدور الثَّاني: بعد الانسحاب السوري:

نشأت سلطة جديدة بعد هذا الانسحاب مرَّت بمراحل متنوّعة:

- تشكَّلت حكومة الانتخابات في العام ٢٠٠٥ برئاسة نجيب ميقاتي. اعتمد البيان الوزاري على نصٍّ واضح وصريح وفيه: «الحق المشروع في مقاومة الاحتلال... المقاومة اللبنانيَّة وسلاحها تعبير صادق وطبيعي عن الحق الوطني للشعب اللبناني في الدفاع عن أرضه وكرامته في مواجهة الاعتداءات والتهديدات والأطماع الإسرائيليَّة من أجل استكمال تحرير الأرض اللبنانيَّة».
- مرحلة ما بعد انتخابات ٢٠٠٥: تشكَّلت السُّلطة السياسيَّة من مجلس نيابي جديد وحكومة برئاسة فؤاد السنيورة واعتبرت بيانها الوزاري «بيان الحفاظ على مقاومتنا الباسلة» وكرَّرت النص ذاته للحكومة الَّتي سبقتها أي: المقاومة وسلاحها تعبير صادق وطبيعي عن الحق الوطني.. إلخ.
- مرحلة ما بعد اتفاق الدوحة: تشكَّلت حكومة برئاسة فؤاد السنيورة في العام ٢٠٠٨ في عهد الرئيس ميشال سليمان والتزمت في بيانها الوزاري بالآتي «حق لبنان، بشعبه وجيشه ومقاومته في تحرير واسترجاع مزارع شبعا وتلال

كفرشوبا والجزء اللبناني من قرية الغجر، والدفاع عن لبنان في مواجهة أي اعتداء، والتمسُّك بحقّه في مياهه، وذلك بكافة الوسائل المشروعة».

- مرحلة ما بعد انتخابات ٢٠٠٩: تشكَّلت السُّلطة السياسيَّة من مجلس نيابي جديد، ومن حكومتين واحدة برئاسة سعد الحريري، وهي حكومة وحدة وطنيَّة، وثانية برئاسة نجيب ميقاتي، اعتمدتا النصَّ ذاته الَّذي سبق وأُقرَّ في حكومة ما بعد اتفاق الدوحة، والمرتكز على معادلة «الشعب والجيش والمقاومة».
- مرحلة ما بعد التمديد للمجلس النيابي في العام ٢٠١٣، والَّتي شهدت انقسامًا حادًّا حول القضايا الداخليَّة، وحول الموقف من الصراع الَّذي نشب في سورية، ودور حزب اللَّه ومعارضيه في هذه الصراع، وبعد مخاض عسير تشكَّلت حكومة تشاركيَّة بين طرفَي الخلاف برئاسة تمَّام سلام، وسقطت مقولة عدم القبول بسلاح المقاومة، أو مشاركتها على طاولة مجلس الوزراء، ونصَّ البيان الوزاري مجدَّدًا «بحق المواطنين اللبنانيين في المقاومة ضدَّ الاحتلال الإسرائيلي لتحرير الأرض وردّ الاعتداءات». ونالت الحكومة ثقة المجلس النيابي على أساس هذا البيان.

ب- المقاومة والشرعيَّة الدستوريَّة:

تبيّن المراجعة السريعة لطبيعة السلطات الَّتي نشأت بعد الطائف، وفي مراحلها كلِّها، أنَّها تشكَّلت من القوى السياسيَّة الموجودة في لبنان بتلاوينها الطائفيَّة والسياسيَّة كافَّة، وتعاقب عليها ثلاثة رؤساء للجمهورية، وستة مجالس نيابيَّة وثمانية رؤساء للحكومة، وعشرات الوزراء من الطوائف والمذاهب والأحزاب والشخصيَّات المستقلَّة، وهؤلاء جميعًا يمثّلون الشعب اللبناني بطوائفه ومذاهبه وفئاته الشعبيَّة على مدى أكثر من أربعة وعشرين عامًا، وهي فترة زمنيَّة طويلة تعاقب عليها أكثر من جيل ناخب، وقد أقرُّوا بالحق في المقاومة من أجل التحرير والدفاع والحماية.

لم يتم الاقتصار على الأبعاد المحليَّة لتكريس هذا الحق بالمقاومة، بل عمدت السلطات المتعاقبة إلى تثبيته في المحافل الدوليَّة والإقليميَّة، فصار بند المقاومة من الثوابت في مقرَّرات القمم العربيَّة والإسلاميَّة، وفي الخطاب الرسمي اللبناني في الأمم المتَّحدة والمؤتمرات الدوليَّة.

إذا كان العرف أحد مصادر القانون، بما فيه القانون الأساسي للدَّولة، وإذا كانت الدساتير تكتسب مشروعيَّتها من موافقة الشعب عليها، فإنَّ قضيَّة المقاومة، وعلى ضوء هذا المسار التاريخي، بمراحله الدستوريَّة والقانونيَّة والشعبيَّة، قد تكرَّست كعرف دستوري يسمو فوق النصوص الدستوريَّة المكتوبة، وتحوَّلت بفعل الممارسة القانونيَّة طيلة هذا المدى الزمني إلى بند ميثاقي، اكتسبت فيه مشروعيَّة دستوريَّة، تتماهى مع مشروعيَّة الدستور نفسه، فضلًا عن مشروعيتها المستمدَّة من القيم الأخلاقيَّة والإنسانيَّة والدّينيَّة، ومن الأعراف والمواثيق الدوليَّة (حق الدفاع عن النفس، وتحرير الأرض).

لم يعد نزع هذه الميثاقيَّة المتولّدة من المشروعيَّة الدستوريَّة - القانونيَّة الَّتي أقرَّها «الطائف»، أمرًا متيسّرًا، ولا هو خاضع لتبدُّل المواقف والعلاقات داخل التركيبة الداخليَّة، ولا يسري عليها ما يسري على الموضوعات المتحرّكة في سياسات الدَّولة، فكما أن حدود الدَّولة وسيادتها والعيش المشترك بين أبنائها، وطبيعة النظام الديموقراطي، وسواها من الثوابت الوطنيَّة، لا تخضع للتبديل مع تغيُّر السُّلطة، فإنَّ حماية البلد من التهديد الوجودي الَّذي تشكّله إسرائيل، والحق المشروع بالمقاومة، لا يتبدّلان مع تبدُّل السُّلطة.

انطلاقًا من هذا الثابت الوطني، والَّذي بدأ مع أوَّل حكومة بعد «الطائف»، لم يسرِ قرار حلّ الميليشيات على حزب اللَّه، لأنّه كان خارج التصنيف المُعتمَد للميليشيات، ولذلك لم يخضع لشروط الدمج داخل المؤسَّسات الأمنيَّة الرسميَّة، واحتفظ بسلاحه وتشكيلاته العسكريَّة كمقاومة ضدَّ الاحتلال.

خطوات نحو الدَّولة

كان الاعتقاد السائد لدى صنَّاع «الطائف» أنَّ الموافقة السوريَّة تزيل الاعتراضات في الشطر الإسلامي من البلاد، ولهذا ظنُّوا أن لا حاجة لبذل جهدٍ لإقناع أيٍّ من الأفرقاء في هذا الشطر بالتسوية الجديدة. فالأصوات الإسلاميَّة الَّتي علت في البداية ما لبثت أن تراجعت، وأخذت القوى المحليَّة ترتّب أوضاعها بما يلائم المرحلة الجديدة، بخاصَّة بعد الالتزام بشراكة الطوائف الأساسيَّة في التوقيع على المراسيم الحكوميَّة: الموارنة من خلال رئيس الجمهوريَّة، السنَّة من خلال رئيس الحكومة، الشيعة من خلال وزير الماليَّة. ثُبّت هذا العرف بعد التوافق عليه في الطائف، قبل أن يتمَّ الانقلاب عليه لاحقًا[1].

أ- عودة المؤسَّسات:

ظلَّ حزب اللَّه ملتزمًا انتقاد مضمون «الاتّفاق»، وفي الوقت نفسه ميَّز بين الشقّ الأمني والشقّ السياسي، وقد أظهر الحزب مرونة وتسهيلًا في الشقّ الأوَّل، وقدَّم ملاحظاته واعتراضاته على الشقّ الثَّاني، وكانت اللَّجنة العربيَّة المولجة أمر التسويق للاتفاق قد أهملت التواصل مع حزب اللَّه، ظنًّا منها أنَّ سورية تتكفَّل بمعالجة اعتراضاته.

حمل حزب اللَّه هواجسه واعتراضاته إلى دمشق، علَّه يجد آذانًا صاغية لصوته المطالب بدولة تقوم ركيزتها على مفهوم المواطنة، وليس مفهوم الطائفة (كرَّسه «الطائف»)، وتطوير الصّيغة، ودفعها نحو فكرة الدَّولة القويَّة المرتكزة على قواعد وطنيَّة منها:

- اعتماد الاختيار الشعبي الحر بعيدًا عن المحاصصات الطائفيَّة.
- إعطاء الفئات الشعبيَّة موقعها ودورها كجماعة وطنيَّة واحدة، فلا تستمدُّ قيمتها من انتمائها الطائفي، إنَّما من ولائها الوطني.

(١) جرى الانقلاب على صيغة توزيع الحقائب في أوَّل حكومة شكَّلها رفيق الحريري في العام ١٩٩٢، عندما سمَّى نفسه وزيرًا للمالية، ووسَّط سورية لتمرير هذا التبديل. وبذلك تمَّ تغيير الصّيغة المتَّفق عليها في الطائف لجهة تمثيل الطوائف الأساسيَّة في التوقيع على المراسيم.

كانت الفكرة السائدة عند حزب اللّه حينها، هي ضرورة إلغاء الطائفيَّة السياسيَّة، بما يؤدّي إلى تغيير جوهري في بنية النظام، لكن ظروفها لم تنضج، ولهذا كانت هنالك حاجة لخطوة ما إلى الإمام.

أبدى الحزب في دمشق استعداده للتعاطي مع الاتفاق كأمر واقع، يساعد على إخراج لبنان من الحرب الأهلية، ويؤسّس لتطوير سلمي للنظام السياسي، ولكنَّ **ما سمعه في دمشق عن اتفاق الطائف ثبَّت لديه صوابية وجهة نظره بدل أن يعدّلها، فالجواب السوري كان اعتبار الاتفاق انتصارًا تاريخيًّا أعاد رسم الخريطة السياسيَّة** اللبنانيَّة، بما يتفق مع وجهة النظر السوريَّة للصراع في لبنان والمنطقة.

لم يمضِ وقت قصير على مباشرة اللَّجنة العربيَّة عملها حتَّى أدركت ضرورة فتح قناة اتصال مباشرة مع الحزب، لأنَّ الاكتفاء بالتخاطب عن بعد لم يثمر.

سمع ممثّل اللَّجنة الأخضر الإبراهيمي موقف الحزب وملخَّصه: «المعالجات للأزمة تنطلق من أسس خاطئة، حتَّى وثيقة الطائف لم تجلب السلام بل أجَّجت الحروب كما يحصل في بيروت الشرقية (حرب عون - جعجع)، ولماذا يتمُّ وضع صيغة للحل على يد دول أخرى تتحكَّم باللبنانيين؟ ولماذا لا يقوم اللبنانيون، وبحريَّة باختيار شكل نظامهم؟».

جاء ردُّ الإبراهيمي بدفاع عن «الطائف» وأنَّه لم يأت إلى لبنان لإشعال حروب، والمسعى الأساسي هو «ترميم المؤسَّسات وإبقاء لبنان قادرًا على الوجود، وأنتم طرف قوي وليس هيّنًا، ولم أكن مطَّلعًا على موقف الحزب ولم يبلغني أحد به»، وعلى سبيل المناورة أبدى استعداده لترك المهمَّة والتوقُّف عن العمل[1].

لم يبدِّل هذا التواصل من الموقف المعترض على الوثيقة وإصلاحاتها، لأنَّ الإصلاح لم يرقَ إلى حدِّ التغيير الجدّي الَّذي يسمح بإعطاء الشعب خيارات أوسع

(١) عقد الاجتماع مع الأخضر الإبراهيمي في ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٠ في مقر المكتب السياسي، وسمع الإبراهيمي شرحًا مفصّلًا لملاحظات حزب اللّه على الوثيقة، وفي الوقت ذاته الاستعداد لتسهيل الحل الأمني.

في الاختيار، وفي المقابل فإنَّ إنهاء حال الحرب وإعادة الإعمار، ورسم سياسات الدَّولة بعيدًا عن العامل الإسرائيلي، هي من الإنجازات الَّتي أعقبت تحرير أجزاء واسعة من الأراضي اللبنانيَّة، وأدَّت إلى إضعاف ذلك العامل في التأثير على تلك السياسات.

فرَّق حزب اللَّه بين الملاحظات الاعتراضيَّة على النهج المُعتمَد في الإصلاحات، والقبول بالنتائج الَّتي أفضى إليها «الطائف»، لجهة إعادة تشكيل مؤسَّسات الدَّولة، وهذا ما سمح له بالتفكير في طبيعة مشاركته في هذه المؤسَّسات، ولذلك لم يقرن الاعتراض بموقف ميداني معطّل، بل أبقاه في إطار الملاحظات السياسيَّة. فهدفه لم يكن تعطيل التسوية، بقدر ما كان يبحث عن الأفضل، ومن بين الأسباب الَّتي دفعت حزب اللَّه إلى هذه المقاربة ظهور إيجابيَّات ملموسة في التغيير الجزئي، ومنها:

- الإقرار بمشروعيَّة المقاومة في ميثاق الدَّولة الجديد.
- إعادة بناء مؤسَّسات الدَّولة، ولو بالحدّ الأدنى من الإصلاح، ويرتكز هذا البناء على معادلة داخليَّة - إقليميَّة، لا تستند إلى التأثير السياسي للعامل الإسرائيلي. فالجهد الَّذي بذلته المقاومة كان يهدف إلى إخراج إسرائيل عسكريًّا وأمنيًّا من لبنان، ومنعها من التأثير فيه سياسيًّا.

سهَّل حزب اللَّه إعادة بناء تلك المؤسَّسات من خلال التعاون الكامل لبسط سلطتها الأمنيَّة والقانونيَّة، وهو ما حرص عليه حين باشرت الحكومة الأولى المنبثقة عن «الطائف» تنفيذ خططها الأمنيَّة، بدءًا من بيروت الكبرى. فقد طرحت الحكومة خطَّة للتعاون مع حزب اللَّه بشأن إمساك الجيش بالأمن، بمساعدة القوات السوريَّة، على أن تكون بيروت الكبرى هي المرحلة الأساسيَّة.

جرى نقاش تأسيسي لحدود العلاقة بين الحكومة والمقاومة، ركيزته التسهيل المتبادل، على قاعدة التعاون، مع محافظة كلّ طرف على دوره. جاء الطرح من حزب اللَّه أبعد من تنفيذ خطَّة أمنيَّة محدودة، إذ أثار مصير بقية المناطق، والمدى الزمني

لمعالجة وضع الميليشيات خارج حدود بيروت، ولماذا لا تكون هناك خطة شاملة في لبنان بحيث يشعر الجميع بالأمان؟

كان الردُّ الرسمي أنَّ تنفيذ خطَّة واسعة في لبنان كلّه صعب، لأنَّ ذلك يُضعف الجيش الَّذي لا يملك إمكانات، فعرض الحزب أن «يبدأ الجيش الانتشار في الضاحية من يوم غد، ولن تكون هناك أي مشكلة، لأنَّ حزب اللَّه لا تعنيه خطوط التماس»، بالمقابل فإنَّ دور مقاومته وحمايتها يحتاج إلى ترتيب خاص. تمَّ تقديم عرض من الحكومة بدمج عناصر الحماية للشخصيَّات والمراكز بالقوى الأمنيَّة الرسميَّة.

لم يكن حزب اللَّه يرغب في تقديم أي إشارة توحي بتماثله مع بقيَّة الميليشيات الَّتي أقرَّ «الطائف» بضرورة حلّها، فقدَّمت الحكومة حينها اقتراحًا بإقامة مربَّع أمني تحمي فيه المقاومة نفسَها بنفسِها. تمَّ الاتفاق على هذا الاقتراح الَّذي فتح الباب أمام تعاون دائم مع القوى الأمنيَّة الرسميَّة، وتكرَّست بذلك الاتفاق صيغة علاقة تنسيقيَّة عبر وحدة خاصَّة أنشأها الحزب هي لجنة التنسيق والارتباط[1].

صارت الدَّولة بصورتها الجديدة مألوفة لدى حزب اللَّه، فالضاحية الَّتي بقيت من العام ١٩٨٣ خارج نطاق مناطق انتشار الجيش أو القوى الأمنيَّة، استرجعت سلطة الدَّولة الَّتي امتدَّت إلى مناطق الجنوب. لتبدأ مرحلة جديدة عنوانها تعاون الدَّولة بأجهزتها الأمنيَّة والقضائيَّة مع المقاومة من دون أي تعارض بين الجانبين، لأنَّ كلًّا منهما يقوم بوظائفه ومهامه.

ب- الخطاب:

لم يرقَ مثل هذا التعاون إلى المستوى السياسي، فقد بقيت علاقة التنسيق منخفضة، قبل أن يقرَّ حزب اللَّه في مؤتمره الثَّاني سلسلة خطوات انفتاحيَّة ومدروسة نحو السُّلطة السياسيَّة، لكن لم تصل حينها إلى حدّ المشاركة في تلك السُّلطة.

(١) شكَّلت الحكومة لجنة وزارية ضمَّت وزيري الدفاع والزراعة آنذاك ألبير منصور ومحسن دلول، وكانت مهمتها إجراء الاتصالات اللَّازمة لتطبيق خطَّة انتشار الجيش وحلّ الميليشيات. اجتمعت اللجنة بقيادة حزب اللَّه في ١٩ تشرين الأوَّل/ أكتوبر ١٩٩٠ في مقر المكتب السياسي، وجرى الاتفاق حينها على ترتيب العلاقة بين الجانبين على قاعدة التعاون الدائم.

وُضعت البنود الأولى لهذه الخطوات في المؤتمر الأوَّل الَّذي عقده حزب اللَّه في العام ١٩٨٩، واستندت إلى مبدأ الاختيار الشعبي، كوسيلة للتغيير في السُّلطة، ثمَّ تمَّ تثبيتها في المؤتمر الثَّاني في العام ١٩٩١، وتضمَّنت فصلًا عن استكمال تحرير الجنوب، والعمل على إلغاء الطائفيَّة السياسيَّة، وإقامة نظام على أساس الاختيار الشعبي، والانفتاح السياسي على الأطراف اللبنانيَّة، وترسيخ مبدأ الوحدة الإسلاميَّة والتماسك الشيعي.

جرى تظهير هذه البنود من خلال الحراك السياسي والاجتماعي الَّذي قاده الأمين العام لحزب اللَّه آنذاك السيد عباس الموسوي، فحمل لواء الانفتاح السياسي على الحكومة، والقوى السياسيَّة، والفئات الشعبيَّة. وصار مشهد اللّقاءات في مقرّ الحكومة مألوفاً وإطلاق خطاب تصالحي معها، يشقُّ طريقه إلى أدبيَّات حزب اللَّه بعد قطيعة طويلة معها.

حدَّد حزب اللَّه عنوانين أساسيين للتعاطي مع الحكومة في بدايات ما بعد «الطائف»، وهما مواجهة إسرائيل، ومعالجة قضايا النَّاس؛ لأنَّ هناك مقياسين تُقاس بهما العلاقة مع الحكومة، كما حدَّد السيد الموسوي وهما:

- الدفاع عن الوطن أمام الاعتداءات الإسرائيليَّة.
- تحقيق مصالح النَّاس ومعالجة شؤونهم الاجتماعيَّة[1].

كان كلا الأمرين جزءًا من الخطاب الدائم لحزب اللَّه قبل «الطائف»، لكنَّه لم يكن يضعهما ضمن مهمَّات الدَّولة، أو يقيس علاقته بها على أساسهما؛ لأنَّ تلك الدَّولة لم تكن موجودة سابقًا في خطابه، فهي كانت خارج إطار اهتمامه.

تغيَّرت المقاربة بعد «الطائف»، وصار حزب اللَّه يُحمّل الدَّولة مسؤوليَّات حيال قضيَّة الصراع مع إسرائيل، أو على الأقل بات يؤمن بدور ما لها. فالدَّولة الجديدة لم تعد نتاج الاحتلال الإسرائيلي، ولا هي مرتبطة بمشروعه السياسي، بل تحوَّلت إلى

(١) جرى هذا التحديد على لسان السيد عباس الموسوي في نهاية العام ١٩٩١، ولكنَّه وجد أنَّ الحكومة لم تقم بدورها في هذين الموضوعين. (راجع: **الكلمات القصار**، للسيد عباس الموسوي، ص ١٧٠).

دولة قابلة للحياة والتطوُّر، وعلى خطّ موازٍ بدأت القضيَّة الاجتماعيَّة تشقُّ طريقها في مقاربات الحزب، وهذه المرَّة ليس من زاوية مسؤوليَّاته عن جمهور مقاومته، إنَّما من زاوية تحميل مؤسَّسات الدَّولة مسؤولياتها حيال مواطنيها.

أحدثت العودة إلى مؤسَّسات الدَّولة تحوُّلات جوهريَّة في استراتيجيَّات القوى المحليَّة، فانتقل النفوذ من الشارع إلى داخل هذه المؤسَّسات، وجرى تقاسم الوظائف العامَّة، وتوزَّعت الحصص على الأفرقاء المحليين الَّذين عملوا تحت مظلَّة الرعاية السوريَّة.

تغيَّر الأداء والخطاب، واستُحدثت أدبيَّات جديدة، عنوانها الانضواء تحت سقف الدَّولة الواحدة. لكنَّها الدَّولة الَّتي أُعيد تركيب سلطتها من دون إشراك حزب اللَّه فيها، وهو الَّذي نأى بنفسه عن الانخراط في قواها الأمنيَّة، أو في بُنيتِها السياسيَّة والإداريَّة؛ باستثناء ما هو مُنتخَب من الشعب. وبالمقابل بدأ يقدّم مقاربة جديدة لعلاقته بهذه الدَّولة، سواءٌ على مستوى الخطاب السياسي، أم على مستوى الأداء العملي.

سبق لحزب اللَّه أن راكم خطابًا تغييريًّا حيال هذه الدَّولة، وواكب مرحلة تأسيسه بين العامين ١٩٨٢ و١٩٨٩ بأدبيَّات ثوريَّة حول عناوين متنوّعة، كعلاقة الحزب بالدَّولة والأمَّة، وقضايا الصراع الكبرى في المنطقة، وكان لهذا الخطاب منطلقاته وأسبابه، ومن بينها الأوضاع الَّتي واكبت مرحلة التأسيس. كانت تلك المرحلة مليئة بالصراعات المحليَّة والإقليميَّة، وقد اتَّسم خلالها خطاب القوى اللبنانيَّة بأدبيَّات مستوحاة من مشاريعها السياسيَّة، وطموحاتها المحليَّة، ونظرتها الخاصَّة للأوضاع القائمة حينها، وكانت الدَّولة المُختزَلة بالسُّلطة، تُعتبر فريقًا من أفرقاء النزاع المحلي والإقليمي، بل هي امتداد لاحتلالٍ معادٍ، وفق رؤية كثيرين في لبنان.

كان خطاب حزب اللَّه آنذاك وليد مرحلته السياسيَّة والعسكريَّة، كما هو حال خطاب القوى اللبنانيَّة الأخرى، والَّتي كانت تستحضر أدبيَّاتها الخاصَّة عن التقسيم والفدراليَّة، والأمن الذاتي، والمجتمع الخاص، والإدارة المدنيَّة، وغيرها من أدبيَّات الخطاب السياسي لقوى الحرب اللبنانيَّة.

يؤخذ على حزب اللّه في تلك المرحلة، أنّه كان ينحو في خطابه السياسي نحو التغيير الجذري، وربط لبنان بمفهوم الأمّة الواحدة ودولتها الإسلاميّة المركزيّة، وعدم مقاربته لمفهوم الدّولة الوطنيّة بجغرافيتها اللبنانيّة، لكنّ هذا المأخذ يطال الخطاب السياسي اللبناني برمّته في ظلّ الفرقة بين اللبنانيين، وعدم وجود ناظم للعلاقة فيما بينهم، أو مشتركات تحت سقف الدّولة الجامعة، أو مسلّمات وطنيّة متّفق عليها.

لقد اتّخذ خطاب الحزب أشكالًا متنوّعة، وساق تعبيرات من نتاج مرحلته، **وإنْ كانت أسسه حافظت على مبادئ رئيسة أبرزها: أنّ لبنان هو بلد موحّد قائم على التماسك والقوّة، ففي ذروة اندفاع القوى المحليّة لإنشاء سلطاتها على حساب سلطة الدّولة كانت دعوة حزب اللّه إلى إيجاد «مشروع بناء متكامل لبناء بلد يقوم على أُسُس** العدالة والرحمة والتعايش السليم»[1].

يمكن هنا الحديث عن انتقال حزب اللّه من طور التأسيس إلى طور التركيز في بنيته التنظيميّة، وعلاقاته السياسيّة، وخطابه نحو الآخر، وهو ما ينسحب على علاقته بالسُّلطة ومؤسّساتها، وتعاطيه مع فكرة الدّولة. وهذا الانتقال ليس أُحادي الجانب بل يشمل الدّولة نفسها، فبمقدار ما كان الحزب يتقدّم أشواطًا إلى الأمام في مقارباته السياسيّة، كانت الدّولة بدورها تلبس ثوبًا جديدًا، لا يشبه ما كانت عليه سابقًا.

يمثل العام ١٩٨٩ تاريخًا أساسيًّا، ففيه جرى اتفاق الطائف، وخلاله عُقِد المؤتمر الأوّل للحزب الّذي حدّد طرق التعاطي مع الآخرين بمن فيهم الدّولة.

هل بتنا منذ ذلك التاريخ أمام مرحلة جديدة وخطاب مغاير؟

بالإمكان القول إنّ مرحلة جديدة بدأت في مسيرة حزب اللّه، وانعكست على خطابه اتّجاه موضوعات مثل الدّولة، ومؤسّساتها، والقوى السياسيّة المحليّة، والعلاقات الداخليّة، فهذا الخطاب تغيّر عمّا كان عليه قبل «الطائف»، ولذلك لا يمكن المقارنة بينهما، أو تحديد مواقف الحزب من تلك الموضوعات بناءً على

(١) جاءت هذه الدعوة على لسان السيد عباس الموسوي في العام ١٩٨٧ (راجع: **الكلمات القصار**، للسيد عباس الموسوي، ص ١٧٠).

خطاب مرحلة ما قبل العام ١٩٨٩، وهذا لا يسري على الحزب وحده، إنَّما يطال القوى اللبنانيَّة كلَّها، والَّتي كان لها خطابها المغاير لما ساد بعد حقبة عودة مؤسَّسات الدَّولة.

ميّز حزب اللَّه في العلاقة مع تلك المؤسَّسات بين نوعين:

- الأوَّل: الخاضع للتعيين المباشر بإرادة سياسيَّة تمثّلها الشراكة المعقودة بين **فريق لبناني مع آخر سوري.**
- **الثَّاني: المُنتخَب مباشرة من الشعب، وفيه تعبير عن الحد الأدنى من الإرادة الشعبيَّة.**

اختار حزب اللَّه النوع الثَّاني، فكانت مشاركته في أوَّل انتخابات نيابيَّة، وبعدها الانتخابات البلديَّة، وبقي على مسافة من المشاركة في السُّلطة التنفيذيَّة. وبالمقابل لم تكن الإدارة السوريَّة بعد «الطائف» راغبة في هذه المشاركة، وكانت تبرّر موقفها بضرورة ابتعاد الحزب عن الملفات الداخليَّة، لأنَّها تتعارض مع دوره المقاوم، وحينما كان النقاش مع هذه الإدارة يقترب من فكرة المشاركة في مؤسَّسات الدَّولة، كانت الذريعة الأخرى أنَّها فاسدة، ولا ينبغي للحزب تلويث يديه فيها. لم يحل استبعاد حزب اللَّه عن إدارة الدَّولة، بينه وبين الإسهام بفاعليَّة في تمكينها من بناء مؤسَّساتها، فلم يتوانَ عن تقديم التسهيلات المطلوبة، ابتداءً من الضاحية إلى الجنوب وصولًا إلى معقل انطلاقته في البقاع.

كانت هذه التسهيلات جزءًا من الاستراتيجيَّة الجديدة الَّتي حكمت توجُّهات الحزب بعد الانتقال من مرحلة البناء الداخلي إلى مرحلة الانفتاح السياسي، والشراكة من داخل الدَّولة، لكنَّها شراكة بقيت قاصرة عن التأثير في إعادة بناء الدَّولة وفق المعايير الَّتي حدَّدها الحزب، ومنها على المستوى الداخلي:

- حشد الطاقات الوطنيَّة لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي.
- السيادة على القرار الوطني.

- اعتماد الاختيار الشعبي الحر.
- إقرار قانون انتخاب يؤمّن عدالة التمثيل.
- تحقيق العدالة الاجتماعيَّة.
- إبعاد سورية عن تفاصيل الإدارة الداخليَّة لشؤون البلاد.

ملاقاة سورية ومصادمتها

تُعتبر العلاقة مع سورية من الإشكاليَّات الَّتي واجهت حزب اللَّه، فقد خضعت الدَّولة الناشئة على أساس تطبيق «الطائف» لإشراف إدارة سوريَّة كاملة، وأسهم أداء الأفرقاء اللبنانيين في تحكيمها بالمفاصل والتفاصيل الداخليَّة، فوُلِدت مؤسَّسات هذه الدَّولة على يد القابلة السوريَّة، وترعرعت بين أحضانها، وتحوَّلت إلى أداة طيّعة بيد قلَّة من المسؤولين السوريين، فتقدَّمت مصالحهم في أحيان كثيرة على مصلحة سورية نفسها، فضلًا عن المصلحة اللبنانيَّة.

تلاقى الحزب مع سورية في الهدف المركزي، أي التصدّي لإسرائيل، لكنَّه اختلف معها في كثير من التفاصيل اللبنانيَّة، وتصادم معها في بعض الأحيان، فهو لم يكن على وئام مع السياسة الَّتي انتهجها الفريق السوري لإدارة الملف اللبناني، وسبق له أن دفع ثمنًا من حياة عناصره عندما عاودت سورية فرض سيطرتها العسكرية على بيروت في العام ١٩٨٧، واستهدفت حينها أحد معاقله في بيروت في الحادثة المعروفة بحادثة فتح اللَّه (نسبة إلى الشارع الَّذي وقعت فيه)، وهي على قساوتها لم تدفع الحزب إلى تغيير مساره المقاوم، فرفض استدراجه إلى مواجهة تخدم إسرائيل وأميركا (كما أورد في بيانه حول الحادثة حينها)، وجاء ردُّه بتظاهرة شعبيَّة حاشدة شيَّع فيها الشهداء، وعمل على لملمة جراحه، كي لا يحوّل أي رد انتقامي إلى تصادم يحرفه عن مساره الأساسي.

تأسَّست خصومة مبيَّتة على وقع الدَّم الَّذي سال في بيروت، وظلَّت ترافق الطرفين طيلة حقبة التعايش على المساحة الجغرافيَّة والسياسيَّة الواحدة. لم يقتصر

انعدام الوئام على هذه الحادثة الأمنيَّة، إنَّما تعدَّاه إلى الشأن السياسي عندما جرى إقصاؤه عن أي بحث في الحلول للأزمة الداخليَّة، أو إشراكه في تركيبة الدَّولة بعد إنجاز التسوية السياسيَّة.

أدرك حزب اللَّه أنَّ مقاومته تحتاج إلى علاقة مع سورية متمايزة عن تلك الَّتي أنشأتها القوى والأحزاب اللبنانيَّة، لكنَّه حافظ على مسافة بينه وبين السياسة السوريَّة، فهدفه كان تسخير مثل هذه العلاقة لمصلحة مقاومته، ومن دون أن تحمّله تبعات السلوك الداخلي لفريق الإدارة السوريَّة اللبنانيَّة المشترك.

أُعطيت سورية صلاحيات واسعة بإرادة المسؤولين اللبنانيين، وضجَّت الصالونات السياسيَّة بروايات وحكايا عن تبرُّع هؤلاء المسؤولين في إقحام سورية بالملفات الداخليَّة، بما فيها القضايا الشخصيَّة، والعائليَّة، والعلاقات البينيَّة بين هؤلاء المسؤولين، فضلًا عن الموضوعات الأساسيَّة، كتفسير الدستور واقتراح قوانين الانتخابات حتَّى سُمّي أحدها بقانون كنعان[1]، كذلك صلاحيَّة تعيين الرؤساء وتشكيل الحكومات، وتعيين كبار موظفي الدَّولة، بمن فيهم قادة الأجهزة الأمنيَّة، ورؤساء السُّلطة القضائيَّة، وإجراء المناقلات بين الموظفين. وكان كلُّ ذلك يتمُّ برضى الحكومات المتعاقبة، ورضوخ غالبيَّة الفئة السياسيَّة الحاكمة، بحيث أدَّت هذه السياسة طيلة عقد ونيّف من الزمن إلى تحوُّل الإدارة السوريَّة إلى سلطة مطلقة الصلاحيَّة، بمعزل عن الدَّولة ومؤسَّساتها ودستورها.

كانت صورة الدَّولة على شكل صورة السُّلطة الوليدة، وتماهت معها إلى حدّ ذوبان الفوارق والفواصل. صورة ملوَّنة بألوان رعاتها الممسكين بكلّ تفاصيلها. فلم يكن هناك هامش كبير أمام قوى السُّلطة في اتخاذ القرارات الأساسيَّة، بمعزل عن هؤلاء الرعاة، صنَّاع الإدارة السياسيَّة والأمنيَّة والاقتصاديَّة.

مرَّة جديدة تحوَّلت الدَّولة إلى مجرد إطار يغلّف الصورة المهشَّمة الَّتي تبارى

(١) نسبةً إلى غازي كنعان رئيس جهاز الأمن والاستطلاع الَّذي كان خلال تسعينيّات القرن العشرين الحاكم الفعلي للبنان.

رسَّاموها المحليُّون في تنازع ما بداخلها، وتلوين خطوطها على صورتهم، ما سمح لهم باستجلاب المنافع الخاصَّة والفئويَّة، ولو أدَّى ذلك إلى تسليم الأوراق والمفاتيح بأكملها إلى الراعي السوري، أكثر ممَّا كان يتوقَّع أو يرغب أحيانًا.

حلَّت في أغلب مؤسَّسات الدَّولة إدارة سوريَّة بوجوه لبنانيَّة، ولئن حُمّلت هذه الإدارة مساوئ مرحلة بأكملها، فإنَّ التدقيق في الأداء والممارسة، يكشف حقيقة المسؤوليَّة اللبنانيَّة أيضًا، بل إنَّ هذه المسؤوليَّة تتجاوز بكثير الأداء السوري، فقد **عُقدت شراكة بين طرفين واحد سوري وآخر لبناني أدارت الوضع اللبناني، وسمحت بالتدخُّل في تفاصيل إدارة الدَّولة وسياستها المحليَّة فضلًا عن الخارجيَّة.**

تحكَّمت قيادات سوريَّة بالقرار، واستجلبت لنفسها منافع جمَّة، بما فيها ثروات طائلة، واستولت جهات لبنانيَّة على مقدَّرات الدَّولة، وبموازاة هذه المنافع، أمسك الرئيس السوري حافظ الأسد بالقضايا الاستراتيجيَّة، وفي مقدَّمها ملف الصراع مع إسرائيل، والسياسة الخارجيَّة، تاركًا هامشًا كبيرًا في الملعب المحلي لكلا الفريقين، فاستغلَّا الأمر لتقاسم مغانم الدَّولة وخيراتها.

وجد حزب اللَّه نفسه خارج الملعب المحلي، فدوره في ذلك الملعب اقتصر على ما يتَّصل بالملفات الاستراتيجيَّة حصرًا. لم يحجز الحزب موقعًا داخل صورة الدَّولة المهشَّمة، بل فضَّل البقاء خارجها، وبالمقدار ذاته كان فريق الإدارة السوريَّة يريده خارجها، كي لا ينافس على المغانم الكثيرة، أو كي لا يفرض صورته الخاصَّة داخل الإطار الجامع لتلاوين القوى المحليَّة، وحين كان يحاول إيجاد مساحة له، أو تقديم صورته، كان نصيبه الصدَّ والمنع، تارةً بحجة أنَّ دوره محصور بالمقاومة، وطورًا كي لا يتلوَّث.

كان حزب اللَّه مدركًا أنَّ الأمر لا علاقة له بالغيرة على صورته، ولا على مقاومته، بقدر ما هي سياسة الإقصاء المتعمَّدة من الفريق السوري، وبعض شركائه اللبنانيين لحسابات منفعة ذلك الفريق، أو نتيجة خشية الشركاء المحليين من غضب الولايات المتَّحدة الأميركيَّة المعادية لحزب اللَّه.

بقيت صلة حزب اللَّه بالقيادة السوريَّة العليا محصورة في موضوع المقاومة ضدَّ

الاحتلال الإسرائيلي، واقتصرت علاقته مع إدارة الملف السوري على محاولة تفكيك الألغام السياسيَّة الَّتي كانت تعترض طريق هذه المقاومة.

كانت الصلة بالرئيس حافظ الأسد تتمُّ بدايةً مباشرة، أو عبر نجله باسل الَّذي وفَّر قناة اتّصال مباشر بوالده، وقد أتاحت نقل وجهة نظر الحزب بعيدًا عن الممر الإجباري لإدارة الملف اللبناني، وبعد وفاة باسل الأسد، تحوَّلت تلك القناة إلى بشار الأسد، وتوطَّدت العلاقة بين الطرفين وانتقلت إلى طور جديد مع تسلمه لرئاسة البلاد.

سمح مرور علاقة حزب اللَّه بالقيادة السوريَّة عبر القناتين المباشرتين، بتلافي مشكلات كثيرة اعترضت سبيل المقاومة في ذروة مواجهتها الاحتلال الإسرائيلي للبنان. لكن في محطَّات كثيرة كانت إدارة الملف اللبناني في دمشق شريكة بزرع الألغام في طريق المقاومة.

أفخاخ في الطريق

يمكن العودة إلى الوقائع المباشرة، وإلى النهج الَّذي اعتمده الفريق السوري – اللبناني حيال المقاومة ومحاولاته الدائمة للإيقاع بها، وفي المقابل حرص المقاومة على جعل إنجازاتها تصبُّ في مصلحة تقوية الدَّولة، وأبرز هذه الوقائع هي: الحربان اللَّتان شنتهما إسرائيل على لبنان قبل إنجاز التحرير في العام ٢٠٠٠.

أ- تموز/يوليو ١٩٩٣:

تحت وطأة الغارات الإسرائيليَّة والهجمات على قرى الجنوب المتاخمة للشريط الحدودي المحتل آنذاك، كان الفريق اللبناني السوري، يحاول إيجاد معادلة جديدة على طرفي خط المواجهة داخل الأراضي اللبنانيَّة، وكان العنوان الجذَّاب نشر الجيش على خط التماس مع العدو، بما يحول دون قدرة المقاومة على مواصلة نشاطها ضدَّ الاحتلال، لأنَّ عليها أن تعبر من مناطق وجود الجيش المخوَّل بعد انتشاره اتِّخاذ التدابير كافَّة لمنع الوجود المسلَّح.

اتَّخذت الحكومة القرار، وأمرت الجيش بتنفيذه، بكلّ ما عناه من إمكانيَّة التصادم

مع المقاومة. جرى تسويق القرار باعتباره منسَّقًا مع القيادة السوريَّة العليا. وتنبَّه قائد الجيش آنذاك إميل لحود، واستفسر من المسؤولين عن مدى التنسيق مع سورية، بينما كان حزب اللَّه يتواصل عبر باسل الأسد مع والده الَّذي تدخَّل شخصيًّا وغيَّر الاتّجاه نحو إبقاء الوضع على ما هو عليه من تنسيق بين الجيش والمقاومة، وتثبيت معادلة جديدة في الصراع مع الاحتلال عنوانها تفاهم تموز/ يوليو[1].

ب- نيسان/أبريل ١٩٩٦:

تكرَّر المشهد في نيسان ١٩٩٦. تحت وطأة عدوان إسرائيلي واسع، كان على حزب اللَّه أن يواجه هجومًا سياسيًّا على تصدّيه لذلك العدوان، بدعوى جرّ لبنان إلى مواجهة خاسرة. الطرف الأساسي في هذا الهجوم ليس إلَّا فريق الإدارة السوريَّة.

لم يَرُقْ للفريق السوري اللبناني المشترك خوض المقاومة لهذه المواجهة، فرفض غازي كنعان سياسة الحزب في الرد على الهجمات الإسرائيليَّة، واصطدم بقراره بالمواجهة، ومارس تهويلًا نفسيًّا حول المدى الَّذي سيبلغه ردَّ الفعل الإسرائيلي. «فهل الحزب يريد لسورية أن تخوض الحرب في حمص، لأنَّ إسرائيل ستصل إلى هناك». ردَّ الحزب بمحاولة إعطاء جرعة معنويات بأنَّ المقاومة تواجه ببسالة، ولا إمكانيَّة لتقدّم العدوّ. دفع موقف كنعان إلى ترحيل التواصل إلى العاصمة دمشق، ولكنَّ عبد الحليم خدام ذهب أبعد من ذلك، بعدما وجه اللَّوم إلى حزب اللَّه حيال ما يجري وقال في جلسة مع الحزب: «ماذا يعتقد نفسه السيد نصر اللَّه حتَّى يخوض هذه الحرب؟ هل يريد أن يكون أبو عمار ثاني؟ وعليكم من جانبكم وقف إطلاق النَّار»؟ كان ردُّ الحزب أنَّ المقاومة لا تتشبَّه بأحد، فهي تقاتل في الميدان وتصمد، وقادرة على المواجهة. أصرَّ ذلك الفريق على وقف النَّار، وإيقاف التصدّي للعدو، وهو ما عاد وكرَّره وزير الخارجيَّة فاروق الشرع بعد مراجعته بالأمر. ولمَّا وجد حزب اللَّه الأبواب تقفل بوجهه من الفريق السوري المولج الملف اللبناني، فتح قناة اتصاله الخاص بالرئيس السوري حافظ الأسد عبر نجله بشَّار، وأبلغه أنَّ أي وقف أُحادي

(١) لمزيدٍ من التفاصيل راجع: حسن فضل اللَّه، **حرب الإرادات**، ص ١٧٣.

لإطلاق النَّار سيؤدّي إلى فرض إسرائيل لشروطها على لبنان وسورية، وكان ردُّ الرئيس بداية عبر أسئلة حول المدى الزمني لقدرة المقاومة على الصمود. «كم يوم، وكم شهر» فجاء الجواب أنَّ المدى مفتوح، وبناءً على هذا التشخيص طلب الرئيس الأسد من المسؤولين السوريين الكفَّ عن الضغط على المقاومة لوقف النَّار من طرف واحد، ولم يتم الاكتفاء برفع الضغط السياسي، بل جرى العمل على توريد الصواريخ، ولكن عن طريق الجبهة الشعبية القيادة العامَّة بقيادة أحمد جبريل[1].

لم ييأس ذلك الفريق من ممارسة الضغوط، بعد إحباط محاولة فرض وقف النَّار. فقد حرَّك شركاءه في بيروت للاحتجاج على استبعادهم من المفاوضات، ولكن لم يكن بمقدورهم المجاهرة ضدَّ الرئيس حافظ الأسد، فصبُّوا جام تصريحاتهم على رفض تفرُّد المقاومة بالتفاوض بدلًا عنهم.

كان الفريق السوري اللبناني ميَّالًا إلى تحميل المقاومة المسؤوليَّة، ومن ثمَّ تكتيل موقف رسمي لبناني ضدَّها، ولما وصل الأمر إلى الرئيس الأسد نحَّى قائد فريق الهجوم عبد الحليم خدام جانبًا عن الملف، وأوكله إلى الشرع. أدَّت تنحية خدام إلى استبعاد الفريق اللبناني عن إدارة المفاوضات في دمشق والَّتي أفضت إلى تفاهم نيسان/ أبريل.

قاد الأسد بنفسه المفاوضات مع الأميركيين بمشاركة روسيَّة، إيرانيَّة وفرنسيَّة، وحضرت المقاومة كطرف معني مباشرة، وعلى رأسها الأمين العام لحزب اللَّه السيد حسن نصر اللَّه[2]. دفع هذا الاستبعاد إلى همس رسمي لبناني يعترض على دور المقاومة في التفاوض أو التوقيع على أي تفاهم، وبلغ هذا الهمس مسامع الرئيس الأسد الَّذي فضَّل إنجاز التفاهم بعيدًا عن حسابات فريق اللعبة المحليَّة اللبنانيَّة - السوريَّة.

(١) جرت هذه الوقائع بين المسؤولين السوريين ومعاون الأمين العام لحزب اللَّه السيد حسن نصر اللَّه، حسين الخليل، فقد أوفده السيد نصر اللَّه للبحث مع هؤلاء المسؤولين في الوضعين الميداني والسياسي، وكانت النتيجة محاولة فرض الضغوط على المقاومة قبل أن يتدخَّل الرئيس حافظ الأسد شخصيًّا لتغيير الموقف.

(٢) تسنَّى للمؤلِّف أن يكون مواكبًا عن قرب لمرحلة المفاوضات مع وفد حزب اللَّه برئاسة السيد نصر اللَّه، وعضوية معاونه حسين الخليل، وقد بقيَ الوفد سبعة أيام في دمشق لإنجاز تفاهم يحصّن صمود المقاومة في الميدان.

ظلَّ حزب اللَّه حريصًا على قيام الدَّولة بدورها الطبيعي، لأنَّه من جهة كان يرفض أن يوقِّع على أيِّ تفاهم مع الجانب الإسرائيلي، ومن جهة ثانية كان يريد تلافي أي انقسام داخلي حول دور المقاومة. تكفَّل الرئيس الأسد باستيعاب الموقف الرسمي اللبناني في الأيَّام الأولى للحرب، وَوَضَعه على سكَّة الرؤية السوريَّة لإدارة المفاوضات السياسيَّة، وهو ما أدَّى إلى تعديل اللهجة المعلنة لذلك الخطاب، بعدما كادت المواقف الأوليَّة تُضعف الجبهة الداخليَّة. وبدأ الرئيس الأسد يضع المسؤولين اللبنانيين في صورة ما يحصل، وإشراك السلطة اللبنانيَّة في بعض الاتصالات تحت سقف الثوابت الَّتي تحفظ دور المقاومة. لكنَّه احتفظ بإدارة المفاوضات، وبمتابعة تفاصيلها، فالبنود الحرفيَّة للتفاهم صيغت من قِبَل الوفدين السوري والأميركي، بعد الأخذ بالملاحظات الَّتي قدَّمها حزب اللَّه حول المضمون، لتتلاءم مع رؤية المقاومة ومصلحة لبنان. وتُرك الإخراج للحكومة اللبنانيَّة في الإعلان عن صيغة التفاهم.

لم تكن لدى حزب اللَّه الرغبة في الإعلان عن وجود وفد المقاومة في دمشق، أو في تغطية لقاءاته بالإعلام حتَّى لا يثير أي حساسية لدى السُّلطة الرسميَّة، ولكن نتيجة القيام بخطوات منفردة من قِبَل كاتب هذه السطور، تمَّ الإعلان عن نشاط الوفد في دمشق، وبثّ صوره، وأخباره، ودوره في صياغة بنود التفاهم وتحقيق هذا الإنجاز[1].

كانت حسابات حزب اللَّه مغايرة للحسابات الَّتي تراود السُّلطة في بيروت. فما كان يهمُّه هو منع إسرائيل من تحقيق أي من أهدافها العسكريَّة والسياسيَّة، وتحصين بلده في مواجهة عدوانها من خلال فرض معادلة حماية المدنيين. فلم يكن يُعير اهتمامًا للشكليَّات، ولا يعتبر نفسه في حالة منافسة مع الحكومة. لقد ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، وهو وضع الإنجاز بتصرُّف الدولة لتستفيد منه، لكنَّه لم يعثر على هذه

(١) امتنع السيد نصر اللَّه في ختام مرحلة التفاوض عن الحديث عن التفاهم وإنجازه حتَّى عصر يوم الجمعة ٢٦ نيسان، حين بادرتُ (المؤلّف) للاتصال بقناة المنار وأدليتُ بمعطيات عن التفاوض. وأثناء الحديث على الهواء، أعطيت الهاتف للسيد نصر اللَّه، ليتحدث عن مجريات المفاوضات والتفاهم، وأعلن «السيد» التوصُّل إلى التفاهم، ووقف إطلاق النار فجر اليوم التالي، وأحال الأمر إلى الحكومة، وكانت الساعة الرابعة والنصف في حين أن الإعلان سيتم السادسة مساءً في كلّ من بيروت وتل أبيب. ولكن عند سؤال رئيس الحكومة رفيق الحريري أثناء الإعلان عن وقف النار حول إبلاغ المقاومة بالتوقيت، أجاب: «أعتقد أنَّهم يشاهدون التلفزيون الآن» في الوقت الَّذي كانت فيه التفاصيل كلها بحوزة المقاومة، باعتبارها شريكًا فعليًّا في إنجاز التفاهم.

الدولة القادرة على توظيف مثل هذا الربح الوطني، فكلُّ ما وجده، هو سلطة لم يكن بعضها يرى في المقاومة إلَّا مشكلة، مع ذلك ترك الميدان لهذه السُّلطة كي تستفيد، وفضَّل عدم الدخول معها في سجال، أو التسابق معها على التبنّي الأُحادي للإنجاز، بل وساعدها في خطابه السياسي، لاستجلابها إلى دور سياسي وديبلوماسي يسهم في تعزيز قوَّة لبنان في مواجهة إسرائيل. وغلَّب في ذلك الخطاب لغة التضامن الوطني، بعدما تجلَّت صورته في الميدان الشعبي، وفي الكثير من المواقف السياسيَّة الوطنيَّة، **وهي اللُّغة الَّتي وجدها مفيدة في إظهار التماسك الداخلي، وفي ردم الفجوات مع الحكومة بما يُساعد في الدفع نحو تعاون مستقبلي معها في مثل هذه القضايا.**

شكَّل تفاهم نيسان أحد الإنجازات الوطنيَّة، فهو وَضَعَ لبنان في مصاف الدُّول المهابة الجانب القادرة على حماية مدنييها، وأسقط الذريعة الإسرائيليَّة بدور «الحزام الأمني» في حماية المستوطنات الشماليَّة. فقد أحال التفاهم أيَّ مسٍّ بالمدنيين إلى تفاهم ترعى احترام تطبيقه لجنة دوليَّة، وقد أسقط التفاهم من يد إسرائيل أحد أهم أسلحة الضغط على اللبنانيين، وهو استهداف المدنيين بعد أيِّ عمليَّة تستهدف جنودها في لبنان. وبالمقابل أبقى على حقِّ المقاومة في العمل لتحرير الأرض والدفاع عنها.

أسقطت حرب نيسان نظرية الحزام الأمني الحامي للمستوطنات الشماليَّة، وعمَّقت الخلاف الداخلي الإسرائيلي حول جدوى البقاء في لبنان، وهذا ما فرض لاحقًا على إسرائيل الانسحاب من داخل الشريط الحدودي.

داخل تركيبة الدَّولة

ظلَّت رغبة المقاومة الأساسيَّة في تقديم صورة جامعة للمواجهة مع الاحتلال وتذويب التباينات. لكنَّ مشكلتها الدائمة كانت اصطدامها بواقع مغاير لهذه الرغبة. فالنظرة إلى الخطر الإسرائيلي، وما يرتّبه الاحتلال من وقائع ليست واحدة، ومنسوب تحسُّس هذا الخطر ليس متساويًا بين الأفرقاء اللبنانيين. إذ بمقدار ما كانت المقاومة حريصة على إعطاء تلك المواجهة بعدها الوطني، كان هناك من لديه حرصٌ موازٍ على حصر المشكلة بين المقاومة وإسرائيل، وليس بين لبنان وإسرائيل.

تنبَّهت المقاومة إلى هذه المعادلة مبكرًا، ففضلًا عن علاقتها الاستراتيجيَّة بالرئيس الأسد، وما وفَّره لها من مظلَّة حماية، ومن قدرة على إزالة الألغام والمعوّقات من طريقها، صار عليها أن تجد مواطئ قدم لها في تركيبة الدَّولة انطلاقًا من بعدين أساسيين هما:

- إيجاد صوت مؤثّر يعبّر عن المقاومة من داخل منظومة الدَّولة.
- توفير بيئة سياسيَّة - إنمائيَّة لجمهور واسع بدأ يلح على المقاومة لتأمين مقوّمات صموده.

اختار حزب اللَّه الحل الوسط بين حلول كثيرة وضعها على طاولة التشريح، ومنها: الانخراط الفاعل في مؤسَّسات الدَّولة، والمنافسة الجديَّة على المواقع الإداريَّة، والاشتراك في الحكومة.

لم يلجأ إلى أي من هذه الحلول، وبقي على موقفه بتغليب المشاركة في المؤسَّسات المُنتخَبة من الشعب، باعتبارها تقع ضمن دائرة الاختيار الشعبي[1]، وفي اعتقاده أنَّ البقاء في هذه الدائرة لا يحمّله وزر السُّلطة، ويجنّبه الدخول في لعبتها.

لم تكن الحدود الفاصلة بين الانخراط في الدَّولة، والابتعاد عن السُّلطة واضحة المعالم، لأنَّها بدت في لبنان حدودًا وهميَّة. فأدوات السُّلطة أسهمت في إزالة تلك الحدود، ولم يعد ممكنًا التمييز بين المشاركة في الدَّولة، والاشتراك في السُّلطة.

تكمن الصعوبة في التمييز بين ما هو خاضع للإرادة الشعبيَّة وعنوانها الانتخابات، وما هو خاضع للعبة المصالح وعنوانها المحاصصة بين قوى السُّلطة، ومردُّ هذه الصعوبة هو انعدام الفوارق بينهما في بلد مثل لبنان، فالقوى النافذة تتدخَّل في الإرادة الشعبيَّة من خلال قوانين الانتخابات، والسُّلطة الناتجة عن الانتخابات لا تعكس الإرادة الشعبيَّة الحقيقيَّة. إذ كان يتم تشكيل تلك السُّلطة، ومن خلالها مؤسَّسات

(١) في وثيقته التأسيسية الأولى الصادرة عام ١٩٨٥ دعا حزب اللَّه إلى اعتماد الاختيار الشعبي لتحديد طبيعة النظام السياسي الَّذي يريده اللبنانيون.

الدَّولة، بإرادة الفريق اللبناني - السوري المشترك، بمعزل عن خيارات الناخبين، والَّتي كانت دائمًا محكومة بالقانون الانتخابي، المفصَّل على قياس مصالح ذلك الفريق.

بقيت المقاومة على مسافة من أداء ذلك الفريق اللبناني السوري المشترك، بل كانت على خلاف بيّن مع سياساته، ولم تقبل السكوت عن ممارساته، واتَّخذت موقفًا معارضًا لنهجه الاقتصادي والإداري إلى حدّ التصادم السياسي والإعلامي معه، وجعلت من المجلس النيابي المنبر المعبّر عن هذا الاتّجاه. وهي اعتمدت طوال تلك المرحلة (١٩٩٢ - ٢٠٠٠) **طريقتين قد تبدوان متناقضتين في الظاهر لكنهما متكاملتان في الجوهر:**

- رفع مستوى الاعتراض السياسي - الإعلامي، وتبني المطالب الشعبيَّة، والتصدّي لمحاولات تخلّي الدَّولة عن مسؤولياتها الرعائيَّة.
- الانضواء تحت سقف الدَّولة، بما هي كيان سياسي له مؤسَّساته الناظمة للعلاقة بين السُّلطة والنَّاس، وهي الدَّولة الواقعة تحت الرعاية السوريَّة، وقد وفَّر فيها الرئيس حافظ الأسد مظلَّة التبنّي للمقاومة.

كان على المقاومة أن تسير بين حقل ألغام، تحت سقف هذه الدَّولة المنقسمة على نفسها حول الخيارات الاستراتيجيَّة، والمتنازعة بين مؤسَّساتها على إدارة شؤون البلاد، والمتنافسة على الخيرات الَّتي تدرُّها تلك المؤسَّسات. وهي على تناقضاتها تحت رعاية سوريَّة كاملة.

تطلَّب السير بين هذه الألغام المزاوجة بين حاجات المقاومة لإنجاز التحرير وتأمين الحماية من جهة، ومن جهة أخرى تلبية حاجات النَّاس من حولها، ومطالبتهم الدائمة بضرورة إصلاح حال الدَّولة، ومكافحة ما يعتريها من فساد.

يمكن هنا تسجيل محصّلة أساسيَّة، وهي أنَّ جهد المقاومة أثمر على مستويَّات عديدة، واستفادت منه جهات ودوَل، ومن أبرز هذه الاستفادات تمكُّن الدَّولة اللبنانيَّة من إعادة بناء مؤسَّساتها، لكنَّه كان بناءً هشًّا، بسبب سيطرة فكرة الاستحواذ على المنافع الخاصَّة على حساب المنفعة العامَّة. تمَّ بناء سلطة، ولم يتم بناء الدَّولة المنشودة،

فتعطَّلت الدَّولة، وأُفرغ الدستور من محتواه، وحلَّت محلَّه أعراف أهل السُّلطة في إدارة شؤون الدَّولة، بينما بقيت قضيَّة الدفاع عن لبنان وحمايته، وكأنَّها قضيَّة فريق ليس إلَّا. جلُّ ما قامت به السلطات الناشئة بفعل التسوية الإقليميَّة الدوليَّة لأزمة النظام أنَّها تبنَّت المقاومة كثابتة وطنيَّة في ميثاقها الوطني المولود من رحم اتفاق الطائف.

الفصل الخامس

دُوَل على الدَّولة

أثمرت سنوات الجهد والتعب والصمود والتضحيات وسيل الدماء في مواجهة الغزو والحروب الإسرائيليَّة طوال ثمانية عشر عامًا (١٩٨٢ - ٢٠٠٠)، تحقيق أحد أبرز أهداف المقاومة، وهو تحرير القسم الأكبر من الجنوب والبقاع الغربي، وإزالة جيش الاحتلال وعملائه من البلدات والقرى الَّتي بقيت اثنين وعشرين عامًا تحت الاحتلال (١٩٧٨ - ٢٠٠٠).

قدَّمت المقاومة التحرير كإنجاز لبناني لاستقلال تاريخي، يمكن التأسيس عليه لإعادة صياغة الأولويَّات الوطنيَّة؛ بما فيها الإسهام في بناء دولة حقيقيَّة مستقلَّة ذات سيادة على أرضها وسمائها وبحرها. تفهَّمت السُّلطة حينها الحدث وحاولت مواكبته، لكنَّ بنية الدَّولة لم تكن قادرة على استيعاب هذه القفزة النوعيَّة، فهي غير مهيَّأة، ولا تمتلك القدرة على استيعاب تحوُّل بهذا المستوى.

أدركت المقاومة منذ اللَّحظة الأولى أنَّ الجرعة الزائدة قد ترتدُّ عكسيًّا، فسارعت إلى تشجيع مؤسَّسات الدَّولة على تلقُّف فرصة التحرير، والقيام بمهامها داخل المنطقة المحرَّرة، واستثمار الحدث لتعزيز مكانتها الإقليميَّة والدوليَّة، والاستفادة من

الزَّخم المعنوي الَّذي وفَّرته وقائع التحرير، سواءٌ في إلحاق هزيمة بالاحتلال وإجباره على الانسحاب (من دون الحصول على أي مكاسب أمنيَّة، أو سياسيَّة)، أم في الرقيّ الأخلاقي لعمليَّة التحرير والَّذي أظهر المقاومة كما هي على تلك الصورة المشرقة الَّتي تُباهي بها العالم.

مظلَّة المقاومة

اندفعت المقاومة في أيَّار/ مايو من العام ٢٠٠٠ مع جمهورها لتحرير الشريط الحدودي المحتل، والَّذي توّج في الخامس والعشرين من أيَّار/ مايو بإعلانه عيدًا للمقاومة والتحرير[١].

أنجزت المقاومة تحرير الجزء الأكبر من الجنوب في ظلّ سلطة رسميَّة غير متعارضة مع خيارها، فإدارة الدَّولة حينها كانت أقرب إلى خطاب المقاومة، لذلك سارعت إلى تبنّي التحرير، والدفع به قُدُمًا ليكون حدثًا وطنيًّا، فلم يكن مستغرَبًا أن تُرفع صور لرئيس الجمهوريَّة، أو يجد رئيس الحكومة ترحيبًا حارًّا، أو يتمَّ التعاون الفاعل مع الجيش كي يتسلَّم زمام الأمور، أو أن تعمد المقاومة إلى تأكيد مرجعيَّة الدَّولة في اليوم الأوَّل للتحرير[٢].

تمكَّنت المقاومة من تحقيق واحد من أهم أهدافها، وأنجزت تحريرًا تاريخيًّا، ومشى النَّاس معها في ظاهرة غير مألوفة في عمليَّة تحرير أرض من احتلال بمناقبيَّة أخلاقيَّة رفيعة.

قدَّمت المقاومة صورة مشرقة عن هويَّتها وثقافتها من خلال أدائها الميداني، وسلوكها السياسي، وموقف جمهورها، وقدَّمت نفسها كما هي من دون تكلُّف أو تصنُّع. فانضباط العناصر قد يكون مفهومًا لالتزامهم بتعليمات مشدَّدة، ولكنَّ انضباط

(١) لمزيدٍ من التفصيل حول التحرير ووقائعه راجع: حسن فضل اللَّه كتاب: **سقوط الوهم**.

(٢) كان رئيس الجمهورية آنذاك إميل لحود ورئيس الحكومة سليم الحص، وقد حظيا باستقبالات شعبيَّة في المناطق الَّتي جالا فيها، ووجد المواطنون خطابهما منسجماً مع خطاب المقاومة.

الجمهور كان أكثر دلالة على الثقافة العامَّة، والحسّ الوطني، وفهم ما كان يُخطّط له قادة الاحتلال، وأظهر هذا الجمهور التزامًا بالثقافة الَّتي ينتمي إليها، وبخطاب القيادة وإدارتها المباشرة.

بيَّنت الوقائع الميدانيَّة تنبُّه المقاومة المبكّر للمحاولات الإسرائيليَّة ضرب التعايش في الجنوب خلال عمليَّة التحرير، لذلك عمدت إلى ترتيب العمليَّة بسلاسة، وهي الَّتي كانت تواكب الخطوات لحظةً بلحظة، بإدارة مركزيَّة في بيروت، بدأت منذ اللَّحظات الأولى توجّه التعليمات لقيادة المنطقة الَّتي تحرّك النَّاس، ومن خلال قيادة ميدانيَّة على الأرض[1].

بدَّدَت المقاومة من خلال إدارتها لعمليَّة التحرير، والمناقبيَّة الأخلاقيَّة لعناصرها وجمهورها، رهانات الاحتلال على حدوث ارتكابات ضدَّ بعض المجموعات السكانيَّة وبخاصَّة في القرى المسيحيَّة في المنطقة، وتبدَّدت مع تلك الرهانات توقعات دول وجهات كثيرة، وربَّما تمنيَّات لخصومها بأن يأتي التحرير على صورة ما كان يسود في وقائع مشابهة، وهو ما فرض الاحترام والتقدير من أعلى هيئة دوليَّة، ونقله الأمين العام للأمم المتَّحدة كوفي عنان بعد زيارته الأمين العام لحزب اللَّه السيد حسن نصر اللَّه، وهو الأمر ذاته الَّذي حدا بفرنسا إلى التعبير عن تقديرها العالي، فأوفدت سفيرها في بيروت، إلى مقرّ الأمين العام لحزب اللَّه، وعبَّر له عن الدهشة لما حدث لأنَّ فرنسا نفسها، بحسب تعبيره، «لم تستطع أن تقدّم صورة مماثلة، فهي بعد تحريرها من النازيَّة، أعدم مقاوموها عشرة آلاف عميل للاحتلال».

(١) توجَّه الحاج عماد مغنية، وكان القائد العسكري للمقاومة مع قيادات في المقاومة إلى الشريط الحدودي للإشراف على حسن سير عمليَّة التحرير، وتولّى بنفسه تطبيق السياسات الَّتي وُضعت لحماية القرى، وتثبيت العيش الواحد، وكان جنود الاحتلال لا يزالون في مواقعهم. وصل الحاج مغنية وقيادات الصف الأوَّل في المقاومة إلى قرب موقع بلاط على الحدود، وكانت نيتهم الصعود، ثمَّ عدلوا عن ذلك لتأخُّر الوقت. أما في موقع بلاط فتوجَّهت مجموعة من المقاومين لاستطلاعه وتحريره، ولكنَّ جنود العدو كانوا في الجزء الفلسطيني منه، ولأنَّه كان يمتد من الأراضي اللبنانية إلى الأراضي الفلسطينية، واشتبكوا مع المقاومين وقضى عدد منهم في ذلك الموقع، وقُدّر لتلك المجموعة القيادية العليا في المقاومة أن لا تكون هي أوَّل من يدخل الموقع، وتقع في ذلك الاشتباك.

يُضاف إلى هذا الأمر المحوري في عمليَّة التحرير، أمران أساسيَّان آخران ميَّزا تلك اللَّحظة التاريخيَّة، بتحديد من المقاومة نفسها:

- السُّلطة هي للدَّولة. المقاومة تُحرّر الأرض، لكنها لا تمارس أي سلطة مدنيَّة أو أمنيَّة عليها.
- الدَّولة هي الَّتي تحدّد أرضها، فهي المعنيَّة بحدود الوطن، وحيث تقول الدَّولة **إنَّ هذه الأرض لبنانيَّة، تصبح المقاومة معنيَّة بتحريرها.**

جاء هذا التحديد في أوج وهج المقاومة، وبعد ساعات من الحدث التاريخي، وعلى مسمع جمهورها العريض في خطاب التحرير في بنت جبيل، والَّذي حدَّد استراتيجيَّة المقاومة، وعلاقتها بالأرض والدَّولة وفلسطين[1].

لم تدفع استثنائيَّة الحدث إلى سلوك الطريق المعتاد لقوى التحرير، أي الإمساك بالسُّلطة، ولم تتبنَّ قوى المقاومة القاعدة المتداولة «من يُحرّر فهو من يحكم»، والَّتي جرى تطبيقها في أغلب الحالات المشابهة، كما هي الحال في فرنسا بعد الحرب العالميَّة الثَّانية، وفي دول أوروبيَّة كثيرة. لكنَّ المقاومة كانت تنظر إلى نفسها على أنَّها مقاومة وليست سلطة، أو جهة تبحث عن سلطة. فقد نشأت واستمرَّت كنتيجة طبيعيَّة لمسبّبات منها: وجود الاحتلال، وتهديداته الدائمة للبنان، وأطماعه في أرضه وثرواته، وهذه الأسباب لم يزلها التحرير، فقد كانت قبل احتلال الأرض وتستمر بعده. وفي الوقت نفسه لم تكن المقاومة في وارد استثمار إنجازها داخل تركيبة الدَّولة بزيادة فاعليَّتها ونفوذها، أو الحصول على مكاسب سياسيَّة.

كان همُّ المقاومة توفير الحماية للأرض الَّتي حرَّرتها، وأن تقوم الدَّولة بمسؤولياتها اتّجاه النَّاس الَّذين تركتهم منذ نشأتها تحت وطأة العدوان والاحتلال، من دون أن تكون لديها النيَّة أحيانًا، والقدرة أحيانًا أخرى على حمايتهم، أو تحريرهم من هذا الاحتلال.

(١) راجع خطاب التحرير للأمين العام لحزب اللَّه السيد حسن نصر اللَّه، السفير، ٢٧ أيّار/ مايو، العام ٢٠٠٠.

بقدر ما كان التحرير إنجازًا وطنيًّا يُعتدُّ به، كانت المخاطر المحدِقة بالمقاومة تزداد، والخشية عليها تدفعها إلى البحث عن صِيَغ للتلاقي الوطني على أسُس وثوابت توفّر الحماية الدائمة للبنان، وتُعطي فرصة جديدة لإعادة النهوض ببلدها من خلال دولة قادرة على الاستفادة من زخم التحرير.

دفعت قوى المقاومة الدَّولة إلى القيام بخطوات متلازمة، وهي:

- **إنشاء قوَّة أمنيَّة مشتركة من الجيش وقوى الأمن الداخلي لاستلام السُّلطة الأمنيَّة في المنطقة المحرَّرة، وبسط سلطة الدَّولة عليها.**
- إنجاز انتخابات بلديَّة في القرى المحرَّرة بعد ثلاثة أشهر من التحرير حرصًا من حزب اللَّه وحركة أمل على التَّنمية وعودة عجلة الحياة الطبيعيَّة إلى هذه القرى.
- العمل على انتزاع دور للدَّولة لتوفير الرعاية من خلال مشاريع التَّنمية، وكان هذا الدور قد بدأ تدريجًا في منتصف العام ١٩٨٤، إذ اتاح وجود رئيس حركة أمل نبيه بري في الحكومة، ولاحقًا على رأس المجلس النيابي في استفادة الجنوب من كثير من المشاريع المموَّلة من الدَّولة، أو من الصناديق العربيَّة والدوليَّة، والَّتي أُوكل أمر تنفيذ أغلبها إلى مجلس الجنوب، كمؤسَّسة معنيَّة بالتَّنمية، وبالتخفيف من أضرار الاعتداءات الإسرائيليَّة.

صارت المقاومة مظلَّة الحماية، وهو ما ترجمته بإرساء معادلة توازن الردع في وجه سطوة القوَّة الإسرائيليَّة، وسمح هذا التوازن باطمئنان نفسي للسكان في المناطق الحدوديَّة، فاستعادوا نشاطهم العمراني على تخوم الحدود، وهو ما لم يكن متاحًا منذ العام ١٩٤٨، لكنَّه لم يترافق مع رعاية إنمائيَّة رسميَّة بحجم الحرمان المزمن. وعلى الرغم من الاجتماعات والقرارات والوعود، فإنَّ السّمة العامَّة بقيت عدم التعاطي مع المنطقة كحالة استثنائيَّة، غابت عنها الدَّولة كلَّ هذا الزَّمن المديد.

لئن كان الإنجاز الوطني هو عادة من موارد تشكُّل الإجماع، بخاصَّة عندما يتعلَّق بالاستقلال الفعلي، والسيادة الحقيقيَّة. لكن في بلد مثل لبنان كلُّ شيء قابل للاختزال

داخل التناقضات الداخليَّة. إذ بقدر ما كانت قوى المقاومة حريصة على تقديم هذا الإنجاز على صورة الوطن الجامع، كان هناك من ينظر إليه بقلق، خشية استفادة قوى التحرير من الاندفاعة المعنويَّة الكبيرة لتحقيق مكاسب سياسيَّة في المعادلة الداخليَّة. وبالمقابل كانت هذه القوى تحاول تلافي تحسُّس شركائها من تعاظم قوَّتها، وحضورها المادي والمعنوي، فنأت بنفسها عن الاستحواذ على مكاسب سياسيَّة داخل معادلة السُّلطة، وإن أتاح التحرير التخفُّف من العبء اليومي لعمل المقاومة، وسمح لها بإعطاء حيّز من جهدها لأولويَّات داخليَّة.

كان التحرير مدخل حزب اللَّه إلى تلك الأولويَّات، فطرح مقاربة متطوّرة لعلاقته بمؤسَّسات الدَّولة، تقوم على مشاركة فاعلة في إدارتها، وبدأ نقاشًا داخليًّا حول حدود تلك المشاركة، أفضى إلى رسم استراتيجيَّة جديدة، ترتكز على عنوانين متلازمين:

- الاستمرار في الجهد المقاوم، لاستكمال تحرير ما تبقَّى من أرض محتلة في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، وحماية الأرض الَّتي تمَّ تحريرها، فضلًا عن تحرير الأسرى الَّذين بقوا في سجون الاحتلال الإسرائيلي.
- الانتقال إلى مرحلة المشاركة في مؤسَّسات الدَّولة، وعدم الاكتفاء بالمؤسَّسات المُنتخَبة من الشعب (المجلس النيابي، والبلديات)، وهي المشاركة الَّتي تسمح بالجمع بين ركني معادلة وطنيَّة، وكلاهما من مسؤوليَّة الدَّولة، أي الحماية والرعاية. وعلى الرغم ممَّا انتُزع من مشاريع تنمويَّة، فإنَّ الرعاية المستمرَّة صارت أكثر إلحاحًا، وتحوَّلت إلى مطلب شعبي ضاغط، ولم يعد الجمهور يقتنع بحصر دور حزب اللَّه بالمقاومة في مواجهة إسرائيل، بل أراد توسعته ليشمل أدوارًا في إدارة شؤون البلاد من خلال تقديم نموذجه داخل السُّلطة.

كانت هذه الأدوار تشمل إعطاء أولويَّة لإصلاح مؤسَّسات الدَّولة، ومعالجة الخلل الَّذي أحدثته الشراكة اللبنانيَّة السوريَّة في إدارة شأن الدَّولة الاقتصادي والمالي، وما اعترى هذا الشأن من فساد.

بدأ حزب اللّه الخطوة الأولى بالبحث عن المعالجة في مركز القرار في دمشق، بطرح الموضوع جديًّا على الرئيس السوري بشار الأسد بعد استلامه السُّلطة، ودعوته للقيام بخطوات تخفّف من سطوة اليد السوريَّة في الملفات الداخليَّة، وفي طليعتها الملفات الماليَّة والاقتصاديَّة.

تطلَّب الاهتمام بهذه الأولويَّة، تثبيت البند الأوَّل، أي توفير سبل الحماية على طول خط الحدود الجنوبيَّة، وترافقت مع حماية استراتيجيَّة للأمن الوطني. وكانت المقاومة قد كرَّست مفهومًا لهذه الحماية، يقوم على احترام القيمة الإنسانيَّة للمواطن اللبناني، ورفض تركه رهينة القوَّة العسكريَّة الإسرائيليَّة، بل إنَّ كرامته وعنفوانه غير قابلين للمسّ والإساءة، ولذلك وضعت نصب أعينها تحرير الأسرى اللبنانيين من المعتقلات الإسرائيليَّة[1].

ارتكز مفهوم الحماية على توفير مظلَّة أمان للسيادة الوطنيَّة بأبعاد ثلاثة:

- حماية المواطن فلا يبقى عرضةً للاعتداء على حياته، أو كرامته من خلال الخطف على الحدود، أو الإبقاء عليه رهينة الاعتقال، وهذا لا يتوفَّر إلَّا بجعل الجانب الإسرائيلي يدفع ثمنًا باهظًا عندما يستهدف اللبنانيين.
- حماية الأرض من خلال التصدّي لأي اعتداء على الحدود.
- العمل على توفير سبل الحماية للأجواء الوطنيَّة والمياه الإقليميَّة، ولو من خلال التوازن حتَّى في «جدار الصوت»، فمقابل تحليق الطائرات الإسرائيليَّة فوق لبنان، كانت أصوات المضادَّات الأرضيَّة تدوّي فوق مستوطنات الشمال.

ازدادت ثقة المواطن بوطنه، وإمكانات مقاومته، فلم يعد يخشى التجول على خط الحدود، ولا زراعة حقله، أو إعمار بيته قرب السياج، وانقلب المشهد التقليدي

(١) عمدت المقاومة إلى تنفيذ عمليات أسر للجنود الإسرائيليين لمبادلتهم بالمعتقلين اللبنانيين، كانت أولاها بعد التحرير في تشرين الأوَّل/ أكتوبر العام ٢٠٠٠ بأسر جنديين إسرائيليين، ثمَّ استدراج الحنان تنباوم، وإنجاز عمليَّة تبادل واسعة في ٢٩ كانون الثاني/ يناير العام ٢٠٠٤.

المطبوع في الذاكرة الجنوبيَّة، وصار الخوف على الجانب الآخر من الحدود، ولم يعد لبنان الوطن الصغير دولة مستباحة من قِبَل الجيش الإسرائيلي، ولا هو سهل المنال من فرقة موسيقيَّة، وفق ترويج الدعاية الإسرائيليَّة. وصار هذا الوطن الصغير بلدًا مُهاب الجانب يُحسب له ألف حساب في معادلة الصراع مع إسرائيل، وحدث ذلك كلُّه بفضل ما أرسته المقاومة من توازن ردع على جانبي الحدود، والَّذي استند إلى عاملَين أساسيَّين:

- **عقيدة المقاومة (الفكر، الثقافة)، وما أرسته هذه العقيدة من قواعد، كالثبات، والإخلاص، والجرأة، والاستعداد للتضحيَّة، والدراية، والحكمة.** وهذه القواعد كلُّها أسهمت في نجاح المقاومة في خوض مواجهاتها مع عدوها، وكذلك ساهمت في التفاف جماهيري حولها.
- الإمكانات الماديَّة (العدَّة والعتاد)، وتطوير هذه الإمكانات التسليحيَّة، وتحويلها إلى أحد عناصر التوازن.

لم تستطع الحروب النفسيَّة ومحاولات تشويه الصورة تهديد العقيدة القتاليَّة، وأخفقت حروب ما قبل التحرير في تدمير بنية المقاومة العسكريَّة، ولم تتمكَّن كلُّ جهود دول غربيَّة وعربيَّة وأطراف محليَّة من جرّ المقاومة إلى أي صدام داخلي.

عملت المقاومة بما لديها من وسائل وسبل لتوفير الحد الأقصى من الحماية المعنويَّة والماديَّة للبنان، وذلك من خلال إقفال الأبواب الَّتي ينفذ منها الجانب الإسرائيلي لتهديد السيادة الوطنيَّة. وبموازاة ذلك عملت على سدّ المنافذ السياسيَّة أمام إسرائيل في لبنان، وكان خطاب المقاومة يستنهض الشعب الفلسطيني على وقع الإنجازات الَّتي حقَّقتها في لبنان، وهو ما زاد من منسوب القلق الإسرائيلي على الجبهتين اللبنانيَّة والفلسطينيَّة.

مظلَّة الدوَل

أدَّى فشل الخيارات السياسيَّة والعسكريَّة في مواجهة المقاومة إلى التفتيش عن

بدائل، بعدما ضاقت إسرائيل ذرعًا بتنامي قدرات حزب اللّه، وبدوره المتزايد في دعم الانتفاضة الفلسطينيَّة الَّتي اندلعت عقب التحرير، وبتضييق هامش المناورة أمامها لجهة مدّ اليد إلى الأراضي اللبنانيَّة.

لم يكن بوسع إسرائيل تغيير المعادلة بقوَّة جيشها، خشية التورُّط مجدَّدًا في مواجهة المقاومة في لبنان، فلجأت إلى خيار أقل كلفة، وأكثر ربحًا على المدى الاستراتيجي. **تغيير «المعادلة الداخليَّة اللبنانيَّة»، بإعادة رسم توازناتها من خلال إخراج سورية من لبنان، وهذا يسمح بتغيير السُّلطة السياسيَّة، وطرح شعار نزع سلاح حزب اللّه بعد تصنيفه كميليشيا وليس مقاومة.**

المدخل لكلّ ذلك وضع لبنان تحت مظلَّة قرار دولي، فصدر القرار ١٥٥٩ في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٤ عن مجلس الأمن الدولي على وقع متغيّرات داخليَّة سوريَّة ولبنانيَّة، وكان الهدف وضع قرار الدَّولة اللبنانيَّة بيد الدُّول المسيطرة على مجلس الأمن، ومن خلاله البدء بعمليَّة انتقال تدريجي إلى معادلة مغايرة ترتكز على الآتي:

- فكّ التحالف الاستراتيجي بين لبنان وسورية.
- تجريد المقاومة من المظلَّة الوطنيَّة.
- إحداث انقسام داخلي حول خيار المقاومة كوسيلة للتحرير والحماية.
- إيجاد شرخ سياسي وشعبي يُغرق المقاومة في خلافات داخليَّة.

بدأت مرحلة جديدة عنوانها نقل القرار المُمْسِك بالدَّولة من دمشق إلى عواصم الدوَل المُمْسِكة بمجلس الأمن، في الوقت الَّذي انفكَّ فيه التحالف الَّذي نشأ بين فريق الإدارة السوريَّة وحلفائه اللبنانيين، بعدما نحَّى الرئيس السوري بشار الأسد ذلك الفريق، ولم يعد معتمده في لبنان.

تدخَّل القرار الدولي في صلب القضايا الأساسيَّة للدَّولة، ومنها:

- انتخاب رئيس الجمهوريَّة، بما هو رمز سلطة الدَّولة ووحدتها.

- نزع سلاح المقاومة بما هو عنصر القوَّة والتوازن في مواجهة سطوة القوَّة الإسرائيليَّة.

يؤدّي النجاح في هذا التدخُّل إلى سلب الدَّولة أهم ركيزتين من ركائز قرارها السيادي، وهما:

- سيادتها الوطنيَّة على سلطاتها الدستوريَّة.
- قوَّتها الحامية لأمنها الوطني والقومي.

صارت الدَّولة أمام تحوُّل جديد، فقد أتاح القرار فرصة أمام الدُّول المعادية لسورية، وأمام القوى المحليَّة اللبنانيَّة المناوئة لها، لمدّ يدها إلى مؤسَّسات السُّلطة، بما فيها انتخاب الرئيس وإجراء الانتخابات النيابية، وكلاهما كان في عهدة سورية.

أحدث هذا التحوُّل انقسامًا داخليًّا، وأدَّى نشوء التجمعات السياسيَّة على ضفتي الانقسام إلى اهتزاز صورة الدَّولة الواحدة، فبدت مرَّة أخرى ضحيَّة سلوك أبنائها، ولم تعد لهذه الدَّولة أي أرضيَّة ثابتة تستند إليها؛ فقد صارت مؤسَّساتها عرضة للتشكيك من فريق من اللبنانيين، وهدفًا لتدخُّل دولي مباشر استفاد من الانقسامات الَّتي بدأت تتهدَّد جسدها الخائر.

طريق الشراكة

تفاعُل التناقضات بين القوى السياسيَّة، وغياب الحوار الجاد، من المؤثّرات المباشرة في التباعد الَّذي أصاب اللبنانيين خلال مرحلة مدّ اليد الدوليَّة المباشرة إلى مقوّمات سيادتهم. دفعت هذه المعضلة قوى محليَّة إلى البحث عن حلول تخفّف من وطأتها على لبنان.

وجدت المقاومة نفسها محاصرة بحجم تحدّيات محليَّة وخارجيَّة، فقد صار الجيش الأميركي على حدود سورية، وكان على رأس جدول الأعمال الأميركي، في مرحلة ما بعد غزو العراق، مطلب واحد هو نزع سلاح المقاومة. وفي المحيط

الإقليمي بدأ الداء المذهبي يتفشّى في المنطقة العربيَّة، بعدما نجحت سياسة التفرقة الأميركيَّة في زرع بذوره، وتحويل التحريض إلى أحد أخطر الأسلحة المهدّدة لمشروع المقاومة ليس في لبنان فحسب، وإنَّما على امتداد المنطقة المحيطة به.

الحلول المذكورة هي في حوار يضع أُسُس الشراكة بين الفئات اللبنانيَّة. فتحت المقاومة أبوابها للقاءات مع هذه الفئات، فحضر الفريق المسيحي المعارض لسورية بهواجسه، وطرحها على أمين عام حزب اللَّه السيد حسن نصر اللَّه، وسمع هواجس مماثلة حيال مرحلة سيادة خطاب التعصُّب والانزواء، وما يمكن أن يتركه من نتائج سلبيَّة على التنوُّع اللبناني، «فحينها لن يستطيع المسيحيون أن يذهبوا إلى كنائسهم والمسلمون إلى مساجدهم وحسينياتهم، لأنَّهم سيكونون عرضة للاستهداف من قبل أولئك الَّذين يكفّرون من لا يخضع لأفكارهم» وضرورة الخروج من هذه الحال إلى صياغة علاقة صحيحة بين اللبنانيين، تستند إلى تفاهم وطني عام يحمي التنوُّع والوحدة والاستقلال[1].

استُتبع هذا الحوار، بمحاولة وضع ركيزة صلبة لأيّ تفاهم وطني، وذلك عبر حوار استراتيجي جمع السيد نصر اللَّه بالرئيس رفيق الحريري أواخر العام ٢٠٠٤. وكان عنوانه عقد شراكة كاملة، تُفضي إلى إنتاج سلطة وطنيَّة، تتوافر فيها عوامل الاستقرار الداخلي.

أبدى الحريري رغبته الشديدة في عقد شراكة مع حزب اللَّه، ووجد المدخل لهذه الشراكة تحييد المقاومة بالكامل عن أي نقاش من خلال تثبيت مجموعة أُسس منها:

- احتفاظ المقاومة بقوَّتها، سلاحًا وتنظيمًا حتَّى إنجاز تسوية للصراع مع إسرائيل، وحينها إمَّا توافق المقاومة على صيغة حل لوضعها، وإمَّا يتخلَّى عن مسؤولياته الرسميَّة، ولا يمس هذه المقاومة.

(١) بدأ هذا الحوار أواخر العام ٢٠٠٤ بلقاءات عقدها الأمين العام لحزب اللَّه السيد حسن نصر اللَّه مع وفد من لقاء قرنة شهوان المعارض لسورية، وطلب الوفد حينها إبقاء اللقاءات سريَّة، وناقش فكرة التفاوض حول حدود العلاقة مع سورية، وإمكانية بناء علاقات جديدة معها، وصياغة تفاهم على حدود دورها في لبنان، وشرح السيد نصر اللَّه أهمية العلاقة مع سورية لحماية التنوُّع اللبناني في ظلّ انتشار ظواهر التكفير في المنطقة.

- اتفاق شامل على تركيبة السُّلطة بما فيها المجلس النيابي، والحكومة، ورئاسة الجمهوريَّة.
- شراكة كاملة مع حزب اللَّه في هذه السُّلطة بتمثيل حقيقي ووازن.

كان باعتقاد الحريري أنَّه يمكن الانطلاق من هذه الشراكة للمواءمة بين إنتاج سلطة لبنانيَّة يدير شؤونها، وبقاء المقاومة على سلاحها، لذلك حاول طمأنة المقاومة، كمدخل ضروري لإعادة بناء تلك السُّلطة.

عبَّر الحريري في سياق هذه الحوارات عن رؤيته للأوزان والأحجام اللبنانيَّة، والَّتي صارت في وضعيَّة تساعده على إنتاج السُّلطة بمعايير جديدة، لكن شرط التوافق مع حزب اللَّه. «لأنَّ هناك تقلُّصًا للحضور المسيحي، والعلاقة الجيدة مع وليد جنبلاط تساعد على استيعابه، أمَّا سورية فتنسحب إلى البقاع، ويمكن تأمين مصالحها ولا حاجة لها بالدخول في التفاصيل اللبنانيَّة، وبالنسبة إلى الدور الشيعي يُمكن لحزب اللَّه أن يأخذه بالكامل»[1].

حدَّد الحوار على مدى أكثر من خمسة أشهر مرتكزات العلاقة وأُسُس الشراكة، وبلغ مستوىً متقدّمًا إلى حدود البحث في الدور الإقليمي للبنان «انطلاقًا من موقع الرجلين على خارطة المنطقة، وعلاقاتهما الإقليميَّة والدوليَّة، وما يمكن له من تأدية دور فعَّال خارج إطار الحدود اللبنانيَّة»، وفق ما كان يطمح الحريري. وكان الحوار يضع الإطار العام للمرحلة المستقبليَّة، ويحتاج إلى بعض الوقت لبلورة الصيغ المتَّفق عليها، ولكنَّ الحريري اغتيل قبل أن تُستكمل جلسات الحوار، وتصل إلى عقد اتفاق شامل.

حاولت المقاومة تلافي الانقسام الداخلي، وإبعاد الاغتيال عن الاستثمار السياسي،

(١) قدَّم الحريري أسماء لرئاسة المجلس النيابي صنَّفها بأنَّها مستقلَّة، وبعد رفض السيد نصر اللَّه، عَرَض الحريري أن يتولَّى حزب اللَّه تقديم مرشّح غير الرئيس نبيه برّي، أو ترشيح أحد أعضاء كتلته لرئاسة المجلس النيابي، وعندما أصرَّ السيد نصر اللَّه على رفض أي طرح يمس بالرئيس برّي ردَّ الحريري: «لا مانع لديَّ حتَّى أن تسمّي النائب علي عمار لرئاسة المجلس» (في إشارة إلى أنَّه، رغم معارضة عمار الشديدة للحريري وتصدّيه له في المجلس والشارع، فهو مستعد للقبول به)، وكان موقف السيد دائمًا رفض المسّ بموقع الرئيس بري.

ولكنَّ الإرادات الدوليَّة كانت الأكثر تأثيرًا على الإرادات المحليَّة، فجرى الانسياق وراء حملة تحريض ضدَّ سورية ووجودها في لبنان. ولم تسلم المقاومة وجمهورها من هذا التحريض، فوجدت نفسها بين نارين: نار تستهدف حليفها الاستراتيجي، ونار مذهبيَّة يُسعّر أوارها خطاب تحريضي مذهبي يهدِّد البنيان اللبناني بأكمله.

سارت المقاومة بين خطَّي النَّار، فهي تريد حماية حليفها، أو على الأقل التخفيف من خسائره، وعدم إخراجه من لبنان بطريقة لا تليق بالتضحيات الَّتي قدَّمها لمساعدته[1]، وبالمقابل أرادت منع أي صدام مذهبي حرصًا على وحدة المسلمين، ووحدة بلدها. كان همُّ المقاومة حماية مشروعها الاستراتيجي في مواجهة إسرائيل، والعمل على منع انزلاق بلدها إلى فتنة داخليَّة، وفي المقابل كان همُّ قوى دوليَّة ومحليَّة كيفيَّة الاستيلاء على السُّلطة في بيروت بعد إخراج سورية من لبنان.

وجد الرئيس السوري بشار الأسد نفسه محاصرًا بضغوط دوليَّة وبسيل الاتهامات، فاتَّخذ قرار الانسحاب من لبنان، ولم يوافق على عروض محليَّة وإقليميَّة بالانسحاب إلى البقاع، كما ينصُّ اتفاق الطائف، وأصرَّ على الخروج الكامل من لبنان، تاركًا هذا البلد يتخبَّط بخلافاته وصراعاته الَّتي لم تكن سورية بعيدة عن تفاصيلها في السابق.

السُّلطة مقابل المقاومة

أدَّى الخروج السوري من لبنان، والدخول الدَّولي المباشر إلى تبدُّل في التوازنات المحليَّة، وإلى تصاعد خطاب مذهبي وطائفي، لم تسلم منه المقاومة وجمهورها، فحاولت تخطِّيه بالتخفيف من الخسائر ما أمكن، وإن اضطرَّها ذلك إلى تقديم تنازلات لحساب توافقات محليَّة تحد من تغلغل الخطاب المذهبي في البيئات الشعبيَّة، وتسهم في تبريد مناخَي التوتُّر والتعصُّب الطائفيين اللَّذين أخذا بالانتشار على مساحة الجغرافية اللبنانيَّة.

(١) دعت القوى الحليفة لسورية وعلى رأسها حزب اللَّه إلى مسيرة شكر لسورية، ورفعت أيضًا شعار نريد الحقيقة في الثامن من آذار/ مارس ٢٠٠٥، وملأت تلك المسيرة ساحات بيروت. أُطلق على المشاركين قوى ٨ آذار، يقابلهم قوى ١٤ آذار نسبة إلى القوى الَّتي شاركت في مسيرة كبيرة بمناسبة مرور شهر على اغتيال الحريري.

دخل لبنان في دائرة التهديد والفرص في آن واحد.

التهديد تمظهر بعاملين:

- حجم التدخُّل الدولي.
- حدَّة الانقسام السياسي ولاحقًا الشعبي.

أمَّا الفرص فظهرت من خلال توفُّر الإمكانيَّات المحليَّة لصوْغ العلاقات بين اللبنانيين على أُسُس جديدة من دون رعاية أو وصاية خارجيَّة، وسمحت هذه الفرص بإمكانيَّة تلاقٍ لبناني/ لبناني لبناء دولة على قواعد وطنيَّة عنوانها الجامع، أولويَّة المصلحة اللبنانيَّة بعيدًا عن الارتهان إلى المصالح الخارجيَّة.

ضاعت تباعًا تلك الفرص لبناء سلطه وطنيَّة تدير الدَّولة بمعزل عن المؤثّرات الخارجيَّة، وكانت تلك المؤثّرات أقوى من خيارات القوى المحليَّة، فقد انكشفت الدَّولة أمام نهم الدُّول الآتية بمشاريعها وأهدافها المرتبطة بمصالحها في المنطقة، ومن بينها استرضاء إسرائيل بطروحات تتعلَّق بالمقاومة وسلاحها.

احتلَّت دولتان المسرح المحلي في ظلّ الغياب السوري، وهما الولايات المتَّحدة الأميركيَّة وفرنسا، ودخلت السعوديَّة كلاعب مباشر، ووجدت تلك الدُّول حضنًا محليًّا سريع الانعطاف نحو تقبُّل فكرة الانتقال من سلطة الرعاية السوريَّة إلى سلطة الدُّول بمسمَّى أقل حرجًا وهو سلطة «المجتمع الدولي».

كانت الخطوة الأساسيَّة المطلوبة لفرض السيطرة الجديدة على الدَّولة والوطن هي التخلُّص من سلاح المقاومة، ولأنَّ مصادمته كانت مكلفة في مرحلة هضم نتائج إخراج سورية، جرى طرح مقايضته بالشراكة في السُّلطة.

تبلورت الفكرة في دوائر القرار الفرنسي، وأبلغها الرئيس الفرنسي جاك شيراك للرئيس الإيراني السيد محمد خاتمي، وتضمَّنت مقايضة بين السُّلطة والسّلاح. وبحسب شيراك: «فرنسا والولايات المتَّحدة تريدان نزع سلاح حزب اللَّه، ولكنْ هناك اختلاف في الأسلوب، فالفرق مع أميركا هو في الأسلوب، الأميركيون يفكّرون

بعضلاتهم، بينما فرنسا تفكّر بعقلها، ولذلك رأينا أن نفتح أبواب السُّلطة أمام حزب اللَّه، فإذا ذاق طعمها، فسيشعر مع الوقت أنَّ السّلاح عبء عليه، وهو سيقول في النهاية تعالوا خذوا السّلاح».

كان المدخل لهذا الإغراء تشجيع الشراكة في الانتخابات وإجراءها في موعدها، ولأجل ذلك حمل سعد الحريري وريث الحلف مع شيراك عرض الشراكة في السُّلطة في مواقعها المتنوّعة. «أخذ الحصَّة الوزاريَّة والإداريَّة الكاملة، وإعادة النظر في رئاسة مجلس النواب، واختيار أي اسم من حزب اللَّه، وإذا كان هناك مانع شرعي (دِيني) يتم اختيار اسم آخر من خارج كتلته». وحين رفض السيد نصر اللَّه العرض، أثار الحريري إشكاليَّة مواقف كلٍّ من الولايات المتَّحدة وفرنسا والسعوديَّة ومصر، «وماذا سيقول لهم في حال الرفض، فهم يريدون التغيير في رئاسة المجلس ولا يمانعون أبدًا تولّي أحد من حزب اللَّه هذه الرئاسة»، لكنَّ الموقف الحاسم الَّذي سمعه الحريري هو «أنَّ الرئيس بري هو مرشَّحنا الوحيد، ونرفض أي مسٍّ بموقع رئيس المجلس»[1].

سبق لحزب اللَّه أن رفض مثل هذه العروض الإغرائيَّة في ذروة انتصار المقاومة في العام ٢٠٠٠. ففي ظلّ الوجود السوري في لبنان، قُدّمت له مغريات ماليَّة وسياسيَّة كبيرة، بما فيها الدور المركزي في السُّلطة مع الاحتفاظ بسلاحه، شرط تخليه عن مشروعه المقاوم، وتقديم ضمانات أمنيَّة لإسرائيل بطريقة غير مباشرة. وجاءت هذه العروض من مصدر واحد هو الولايات المتَّحدة الأميركيَّة.

حمل العرض الأوَّل مسؤول ياباني، وفيه استعداد لتمويل مشاريع بنيويَّة بمليارات الدولارات في مناطق انتشار حزب اللَّه، وتقديم مساعدات ماليَّة سخيَّة لبيئته الشعبيَّة، وتأدية الحزب لدور سياسي محوري في لبنان، ورفعه عن لائحة الإرهاب الأميركيَّة، وفتح الأبواب الغربيَّة أمامه.

(١) حمل سعد الحريري قبل انتخاب رئيس للمجلس النيابي في العام ٢٠٠٥ عرضًا للأمين العام لحزب اللَّه السيد حسن نصر اللَّه تضمَّن ما سبق أن قدَّمه حول الشراكة الكاملة، وأصرَّ على التغيير في رئاسة المجلس النيابي، وطلب تسمية محمد رعد أو محمد فنيش ولا مانع من علي عمار، رغم تصدِّيه في المجلس لوالده، وخلال النقاش طرح تسمية نائب من كتلة الرئيس بري، إذا كان هناك مانع ديني عند حزب اللَّه في تولّي رئاسة المجلس.

العرض الثّاني جاء مواربةً من نائب الرئيس الأميركي حينها ديك تشيني عبر أحد أصدقائه الّذي عرض تقديمات ماليَّة سخيَّة ودورًا مركزيًّا في السُّلطة.

كان الجواب حينها أنَّ المقاومة ليست للمتاجرة، ولا هي وسيلة لتحقيق مكاسب في السُّلطة، إنَّما لها دور مركزي في تحرير لبنان، والدفاع عنه وحمايته من العدوان الإسرائيلي. وتكرَّر الجواب نفسه في العام ٢٠٠٥، وبصيغة حاسمة: «حزب اللَّه لن يتخلَّى عن المقاومة مهما كانت العروض والمغريات».

تكمن معضلة أصحاب العروض المتكرّرة في عدم فهمهم لثقافة حزب اللَّه، كحركة إيمانيَّة جهاديَّة تلتزم واجبًا وطنيًّا، وهو مقاومة إسرائيل، وعدم فهمهم لدوره، وتطلُّعاته، ونظرته إلى السُّلطة، ولذلك جرى التعاطي معه بحساب المنفعة على قياس بقيَّة الأحزاب الطامحة إلى الوصول إلى الحكم. وقد يكون طموح أي حزب سياسي هو الوصول إلى السُّلطة، والاستحواذ على المناصب العليا فيها، وهو طموح مشروع في سياق العمليَّة التنافسيَّة الديموقراطيَّة، وهذا ينطبق على الأحزاب داخل الطوائف اللبنانيَّة الطامحة إلى تمثيل طوائفها داخل تركيبة السُّلطة، ولذلك توهَّم أصحاب العروض الإغرائيَّة أنَّ المناصب العليا في الدَّولة هي الطموح الأعلى بالنسبة إلى حزب اللَّه، وأنَّ مسار أي حزب لا بدَّ أن يوصله في النهاية إلى نعيم تلك المناصب، وهو بذلك يكون قد تمكَّن من تحقيق تطلُّعاته بالانتقال إلى جنَّة السُّلطة، ولكنَّ هذه القاعدة المتداولة في الحياة السياسيَّة لا تسري بالصّيغة ذاتها على حزب اللَّه، لأنَّه لم يصغ مشروعه على أساس احتكار السُّلطة، أو الاستحواذ عليها، فجنته الحقيقيَّة في مكان آخر لا يقع على وجه المعمورة.

تفاهمات لبناء الشراكة

اختار حزب اللَّه بعد الخروج السوري طريقًا وسطًا بين العروض الدوليَّة والمحليَّة، وحاول السير بين الألغام لتلافي الصدام الداخلي، وفي الوقت نفسه تجويف الأهداف الخفيَّة للعروض المطروحة أمامه ومنها:

- المسُّ بسلاح المقاومة.

- تقويض الوحدة المتينة داخل البيئة الشعبيَّة الَّتي تتحرَّك فيها المقاومة، وعنوانها الجامع حزب اللَّه وحركة أمل.

أ- تلافي الانقسام

ترافق التنبُّه لهذه المخاطر مع سعي حزب اللَّه لتلافي مشهد الانقسام السني الشيعي، والَّذي بدأ بالارتسام على وقع توظيف اغتيال الحريري، فسارع إلى العمل **على بناء شراكة داخل الدَّولة تحت شعار «التفاهم الوطني». وهي الشراكة الَّتي صيغت** بين عدد من القوى السياسيَّة، وعُرِفت باسم التحالف الرباعي[1].

كان التفاهم شفهيًّا ركيزته الثِّقة المتبادلة، لكنَّه كان مسندًا بموافقة المملكة العربيَّة السعوديَّة، فقد سعت تلك الدَّولة للقيام بدور مباشر في إدارة الأزمة اللبنانيَّة بعد الانسحاب السوري، وكان حزب اللَّه يحاول إبقاء الجسور مفتوحة معها لما لها من تأثير إقليمي ينعكس على العلاقات الإسلاميَّة - الإسلاميَّة، ومحلّي من خلال التأثير في بيئة سياسيَّة وشعبيَّة في لبنان، وما يمكن أن يؤدِّيه هذا التأثير من تعزيز أواصر العلاقة بين الفئات اللبنانيَّة بخاصَّة لجهة تخفيف حال التشنُّج في البلاد في ظلّ انتشار غلواء التطرُّف. فشبح الفتنة المذهبيَّة كان يطل برأسه، وكان هاجس حزب اللَّه الخشية من تمكُّن اللعبة المخابراتيَّة الدوليَّة من الاستفادة من ذلك التشنُّج للدفع بهذه الفتنة لتصبح أمرًا واقعًا.

كانت السعوديَّة قادرة على تأدية دور مؤثّر في لجم خطاب التطرُّف، فمصدر أفكاره موجود بقوَّة في البيئة السعوديَّة نفسها. وفضلًا عن هذا الاعتبار الأساسي، فإنَّ حزب اللَّه كان مدركًا أيضًا أن لا مجال لتحصين التفاهم من دون دعم السعوديَّة، وهي الراعي المباشر لفريق أساسي في هذا التفاهم. وبالمقابل كانت المملكة تريد ترتيب انتقال سهل للسُّلطة، لتعود إليها منفردة ومن دون الشريك السوري ومن بوابة

(١) عُقِد تحالف عُرِف باسم التحالف الرباعي نسبة إلى الأحزاب الأربعة الَّتي انضوت داخله وهي: حزب اللَّه وحركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي وتيار المستقبل. جرى الاتفاق في نيسان/ أبريل من العام ٢٠٠٥ على خوض الانتخابات معًا تحت عناوين وطنيَّة مشتركة، وفي مقدمتها حماية المقاومة والشراكة في الملفات الداخليَّة.

الانتخابات النيابيَّة، وعينها ترقب بقلق الزحف البرتقالي القادم على وقع خطاب سياسي تغييري للعماد ميشال عون. وهو قلق أبداه صراحةً سفيرها آنذاك في بيروت خلال مرحلة إنجاز التحالف الرباعي، «فهي لا تريد أي دور للعماد عون في التركيبة الجديدة»، بسبب الخصومة القديمة معه، وعمرها من عمر اتفاق الطائف[1].

صارت الدَّولة في عهدة تحالف قوى صاغ تفاهمًا سياسيًا، كان من ثماره التحالف الانتخابي، وهو التحالف الَّذي مكَّن السُّلطة الجديدة من الإمساك بمؤسَّسات الدَّولة بعدما صارت أكثريَّة في المجلس النيابي، ومن ثمَّ في الحكومة.

كانت رؤية الحزب تستند إلى أهميَّة الاتفاق، وليس إلى نوعيَّة الأشخاص. فبنود التفاهم هي الَّتي تحكم العلاقة بين مكوّنات السُّلطة، ولقد عَدَّ التفاهم الداخلي الصِّيغة الفضلى في مرحلة تدخُّل الدوَل في شؤون الدَّولة، وغياب الراعي السوري، وحاول إخضاع المرحلة لتجربة الإدارة اللبنانيَّة بعيدًا عن الإرادات الخارجيَّة.

لم تتم مقاربة التشكيلة الجديدة للسُّلطة من زاوية الحصول على شراكة دستوريَّة، وهي الَّتي لا تتوفَّر إلَّا بالثلث الضامن داخل الحكومة، فقد اعتبر حزب اللَّه التفاهم السياسي هو الضمانة، ولذلك لم يجرِ صوْغ التفاهم ببنود خطيَّة، أو بترتيبات دستوريَّة داخل الحكومة، وهو ما ساد خلال مرحلة البحث في اسم الرئيس المكلَّف، أو في نوعيَّة الحقائب، أو في عدد الوزراء. ومثال على ذلك حين عرض سعد الحريري تولّي فؤاد السنيورة لرئاسة الحكومة، وافق الحزب، بعدما حضر السنيورة إلى مقرّ الأمانة العامَّة في حارة حريك، وجدَّد التزامه بما التزم به الحريري، بل ذهب أبعد من ذلك في تقديم نفسه كقومي مؤمن بالمقاومة وخياراتها. ولم تكن وظيفة السنيورة في تلك المرحلة وفق الحريري نفسه «سوى تأدية مهمَّة محدَّدة، فهو شخص أتولَّى تعيينه والقرار لي».

(١) تدخَّلت السعوديَّة آنذاك بقوَّة لرعاية الاتفاق، وفي أحد اجتماعات سفيرها عبد العزيز خوجة بالأمين العام لحزب اللَّه السيد حسن نصر اللَّه قبل انتخابات أيَّار/ مايو ٢٠٠٥، أصرَّ على ضرورة التشدُّد في تطبيق الاتفاق خلال الانتخابات «كي لا يتمكَّن ميشال عون من تحقيق أي نتائج تقلب موازين القوى، لأنَّ عون بالنسبة للسعوديَّة خط أحمر لا مكان له في التركيبة الجديدة».

كان التفاهم السياسي مبنيًّا على الالتزامات الَّتي جدَّد الحريري الابن التمسُّك بها كاستمرار لما التزم به الأب، وتعهَّد الرئيس المكلَّف تطبيقها، وفي مقدمتها بندان أساسيَّان هما:

- حماية المقاومة.
- التفاهم على القرارات الأساسيَّة قبل طرحها على طاولة مجلس الوزراء.

جرى تقديم التفاهم السياسي كإطار جديد للشراكة، ولم يُقيَّد بالشراكة الدستوريَّة الملزمة. لاقتناع ركني التحالف الرباعي، حزب اللَّه وحركة أمل، بضرورة الإسراع في تطويق مناخ الفتنة الشيعيَّة السنيَّة الَّذي خيَّم على لبنان، حتَّى لو كان ذلك على حساب الخلل العددي داخل الحكومة. فقد كانا يتحرَّكان بين حدَّين هما: تلافي الصدام الداخلي، وبناء ثقة مع الشركاء الآخرين تمهّد لبناء الدَّولة، وهما المدركان في الوقت ذاته أنَّ النظام السياسي قائم على توازن طائفي، يمنع تحكُّم أي فريق أو طائفة بالسُّلطة.

يمكن الحديث هنا عن طور جديد في التاريخ السياسي لحزب اللَّه، فهو انتقل رسميًّا إلى مرحلة الشراكة في السُّلطة التنفيذيَّة، وجاء القرار على ضوء متغيّرات سياسيَّة أساسيَّة في لبنان، وتحكَّمت فيه عوامل كثيرة، لكن أهمَّها جلب المصالح، ودفع المفاسد.

يُعتبر هذان العاملان من العوامل المؤثّرة في الثقافة العامَّة لحزب اللَّه، ويرتبطان بأيّ مقاربة للشأن العام. فالحزب يقيس سلوكه على أساس جلب المصلحة العامة، ولو على حساب مصالحه، وبالمقدار ذاته دفع المفاسد.

أفصح قرار المشاركة في السُّلطة عن تطوُّر مفصلي في نظرة الحزب إلى طبيعة دوره في لبنان: الوطن الَّذي يقيم على أرضه، وبذل أغلى التضحيات في سبيل تحريره، والدَّولة الَّتي يطبّق دستورها وقوانينها. فإذا كانت المشاركة في المجلس النيابي من قَبل أعفته من تحمل مسؤوليَّات إدارة البلاد، وأتاحت له البقاء في صفوف المعارضة، أو مراقبة الأداء من دون أعباء، فإنَّ الانتقال إلى موقع السُّلطة التنفيذيَّة فرض عليه مسؤوليَّات جديدة، وحمَّله تبعات كان متحرّرًا منها في السابق.

كانت تلك المشاركة تحت عنوان حماية المقاومة، (فثبّتها في البيان الوزاري

للحكومة)، لكنَّها بحد ذاتها كانت خطوة إضافيَّة للانخراط في تركيبة الدَّولة وسلطاتها التنفيذيَّة. فمثل هذه المشاركة جعلت منه شريكًا في إدارة الدَّولة على الأقل في الملفات الَّتي تُطرح على طاولة مجلس الوزراء، ولهذا صار معنيًّا بصوْغ موقف أو تقديم رؤية حيال سياسات الدَّولة.

لم يستطع الفريق الَّذي تحكَّم بقرار الحكومة الاستفادة من هذه الإضافة الاستثنائيَّة، ولم يلتقط أهميَّة اللَّحظة التاريخيَّة الَّتي سنحت له للإسهام في بناء سلطة على قاعدة الشراكة الَّتي تفتح الباب لإعادة بناء الدَّولة، فهو قد تسلَّم عمليًّا إدارة شؤون السُّلطة، وكان يمكن له أن يُعزّز مناخ الثِّقة الداخليَّة، بخاصَّة في ظلّ التوافق مع فريقين أساسيين لا مجال من دونهما لبناء السُّلطة، وإدارة الدَّولة، ولكنه ضيَّع هذه الفرصة على لبنان، واعتمد سياسة التحكُّم في الدَّولة، بدل المشاركة في حكم الدَّولة.

لم يشكّل الدستور أو البيان الوزاري للحكومة، وهو ميثاقها الَّذي على أساسه نالت ثقة المجلس النيابي، حاجزًا مانعًا أمام السلوك الأُحادي لفريق أمسك بالسُّلطة، فلم يراعِ شروط التوازن، ومندرجات التفاهم السياسي، وكانت مبرّراته الاستناد إلى منطق الأكثريَّة العدديَّة داخل الحكومة الَّذي يقرّر في الموضوعات الصغيرة والكبيرة. وأخلَّ بمبدأ التفاهم الوطني المستند إلى صيغة لبنان نفسه القائمة على مفهوم التوافق، وبدأ يمارس سياسة إدارة أُحاديَّة، بدءًا من محاولة تفكيك بنية أجهزة الدَّولة لتصفية حساب سياسي مع خصومه.

كان من المفترض أن تتغيَّر الأمور بعد الانسحاب السوري من لبنان، وما أفرزه من تغيُّرات في بنية الأجهزة الأمنيَّة والقضائيَّة، لكن لم تشفع هذه التغيُّرات في إعادة الاعتبار لأجهزة الدَّولة، لأنَّ فريقًا لبنانيًّا عمل على تدويل الأمن والقضاء، لتحقيق مكتسبات سياسيَّة، وكان عليه بالمقابل أن يقدّم فاتورة حساب للدُّول الَّتي ساعدته وعلى رأس هذه الفاتورة إخراج لبنان نهائيًّا من موقعه كدولة معادية لإسرائيل، وضمُّه إلى ما أطلقت عليه الولايات المتَّحدة الأميركيَّة تسمية محور الاعتدال العربي. وكان

الوصول إلى هذا الهدف بحاجة إلى تحقيق أمرين متلازمين هما: إضعاف سورية، ومحاصرة المقاومة وحلفائها تمهيدًا للقضاء عليها.

لم يكن بمقدور الفريق الَّذي تحكَّم في السُّلطة تحقيق هذين الأمرين من دون الاعتماد على قوَّة دفع خارجيَّة، فوجد في التحقيق الدولي باغتيال الرئيس رفيق الحريري وسيلة من وسائل هذه القوَّة.

سيقت في البداية ذريعة وجود ما سُمّيَ «نظام الوصاية»، وأنَّ السُّلطة القضائيَّة وأجهزة الأمن خاضعة لموالين للنظام في سورية، ولا يمكن لهما أن يجريا تحقيقًا عادلًا، ولكنَّ هذه الذريعة بقيت هي نفسها بعد تحكُّم ذلك الفريق في قرار القضاء والأمن. وظلَّ على إصراره بوضع سيادة الدَّولة تحت سلطة لجنة تحقيق دوليَّة، وعمد من خلالها إلى تصفية حسابات سياسيَّة مع أجهزة الأمن الرسميَّة ومع القضاء، وإلى فتح أسرار الدَّولة أمام تلك اللَّجنة، والَّتي بنت قراراتها استنادًا إلى شهود زور صُنعوا لحساب القضيَّة[1].

حاول فريق المقاومة تلافي الانزلاق إلى مواجهة على خلفيَّة ما مارسته لجنة التحقيق الدوليَّة بالتواطؤ مع مشغّليها المحليين والدوليين، وفي الوقت نفسه العمل على العودة إلى التفاهمات الَّتي بنى عليها شراكته في السُّلطة، ولكنَّه كان يصطدم على الدوام بسياسة الاستهداف لمقاومته، ومن قِبَل السُّلطة الآتية بأصوات جمهوره، فقد تعاطت تلك السُّلطة مع القضايا المرتبطة بالمقاومة انطلاقًا من فهمها، وليس من رؤية الدَّولة ومصالحها العليا، فعملت على النيل من كلّ ما يمت إلى المقاومة بصلة، وذلك في سياق اعتماد منهجيَّة تغيير تدريجي للمعالم والأدبيَّات الرسميَّة الَّتي تكرّس المقاومة وطنيًّا لتمهيد الأجواء للنيل من سلاحها. ومن بين الخطوات الَّتي اتَّخذها رئيس الحكومة آنذاك إلغاء التعطيل الرسمي في عيد المقاومة والتحرير في ٢٥ أيَّار/

(١) بدأت أولى خطوات تصفية الحساب السياسي باعتقال الضباط الأربعة وهم قادة الأجهزة الأمنيَّة الرسميَّة (اللِّواء جميل السيد، اللِّواء علي الحاج، العميد ريمون عازار، العميد مصطفى حمدان). أبلغ فريق الحريري الأمني حزب اللَّه أنَّ «هناك أدلَّة صلبة تُثبت تورُّط الضباط في الاغتيال، وستُفاجأون بها». لكنَّ تلك الأدلَّة لم تكن سوى جزءٍ من عملية تضليل وشهادات زور من تصنيع محلِّي بالتواطؤ مع اللَّجنة الدُّوليَّة، وأعقب الاعتقال مناقلات في الجسم القضائي للتحكُّم بأحكامه.

مايو، والسعي لشطب العبارة التقليديَّة وهي «دعم حق لبنان في المقاومة لتحرير أرضه»، والَّتي ترد في مقرَّرات القمة العربيَّة، وغيرها من الاستهدافات السياسيَّة والإداريَّة والإعلاميَّة[1].

نشب الخلاف على سياسات السُّلطة في الجزئيَّات والكليَّات، وكثير منها تغاضى عنه فريق المقاومة لمصلحة المحافظة على استقرار عام. وحين بدأ التسلُّل من الجزئيَّات إلى الكليَّات تعرَّضت الصّيغة القائمة للاهتزاز، وبدت المقاومة ملاحقة في تفاصيلها كلِّها، وعرضة للاستهداف المعنوي والسياسي، فضلًا عن محاولة الاستئثار بالملفات الداخليَّة، باعتبارها حكرًا على أصحاب منطق الأكثريَّة العدديَّة داخل الحكومة. وحين الاعتراض على هذا النهج الاستئثاري، كان يُشهر سيف التصويت العددي.

عودٌ على بدء، أُسقط مبدأ الشراكة وحلَّ مكانه التفرُّد، ولم تفلح الحوارات الثنائيَّة، ولا المحاولات المتكرّرة لاستعادة هذا المبدأ، أو للإيفاء بالوعود والعهود الَّتي قُطِعت قبل انتخابات العام ٢٠٠٥[2].

ب- تلاقٍ وطني

عمل حزب اللَّه، وبموازاة إنجاز التحالف الرباعي، على التأسيس لتفاهم أوسع على المستوى الوطني من خلال فتح قنوات اتصال في اتّجاهات متنوّعة، بدأها مع العماد ميشال عون في باريس، وكانت المبادرة برسالة شفهيَّة من الأمين العام لحزب

(١) شهدت المشاركة اللبنانيَّة في القمَّة العربيَّة في الخرطوم في آذار/ مارس ٢٠٠٦، سابقة غير مألوفة في تاريخ المشاركات اللبنانيَّة، فقد حضر رئيس الحكومة فؤاد السنيورة القمة خلافًا لقرار مجلس الوزراء الَّذي شكَّل الوفد برئاسة رئيس الجمهوريَّة إميل لحود، وساجله آنذاك حول العبارة المتعلقة بالمقاومة على مرأى الوفود العربيَّة وسمعها.

(٢) أبرز هذه المحاولات لإحياء مضمون التفاهم ما جرى في الرياض أواخر العام ٢٠٠٥. فقد عُقِد اتفاق بين ممثلين عن حزب اللَّه وحركة أمل (حسين الخليل وعلي حسن خليل)، وسعد الحريري وبمشاركة مستشاره مصطفى ناصر، وبتأييد كامل من الملك السعودي ووزير خارجيته وفقَ ما نقل الحريري للمشاركين في توقيع الاتفاق. حدَّد الاتفاق آليَّة العلاقة داخل الحكومة، فنصَّ على التفاهم المسبق على القرارات الأساسيَّة، وإعادة التأكيد على حماية المقاومة. حاول حزب اللَّه وحركة أمل تحويل التحالف الرباعي الشفهي إلى نصّ مكتوب، لكنَّ رئيس الحكومة فؤاد السنيورة نقض توقيع الحريري، وانتقده بشدّة على توقيعه رافضًا الفكرة من أساسها.

اللّه عن النظرة إلى العلاقة معه سواءٌ كان خصمًا أم حليفًا انتخابيًّا، «فكلاهما يتمَّان بشرف مع شخصيَّة مثله»، وكانت هذه هي الرسالة السياسيَّة الأولى بين الرجلين. فتح النقاش مع العماد عون الطريق لإمكانيَّة تفاهم تحوَّل لاحقًا إلى تحالف سياسي متين[1].

نشأت شراكة جديدة على جناحَي الوطن، فتفاهم حزب اللّه والتيار الوطني الحر ولَّد ظروفًا مؤاتية لمصالحات وطنيَّة أوسع من تلك الَّتي نشأت على ضفاف التحالف الرباعي.

وجدت فكرة الدَّولة الجامعة مساحة واسعة بين بنود التفاهم، فتقدَّم حزب اللّه خطوات إلى الأمام ليلاقي شريكه الجديد، وظهرت أدبيَّات جديدة في خطابه الوطني لم تكن متداولة على نطاق واسع، وتحوَّلت إلى مفردات دائمة في خطابه حيال الأولويَّات الداخليَّة.

فتح التفاهم الطريق لتلاقٍ إسلامي مسيحي على قواعد بناء دولة تحضن جميع أبنائها؛ دولة مستندة إلى مبدأ العيش الواحد بين مكوّناتها من مسلمين ومسيحيين، والَّتي يتمُّ المحافظة فيها على التوازن بين الطوائف، واحترام خصوصيَّات كلٍّ منها من ضمن الصّيغة اللبنانيَّة الفريدة.

بدل أن يتم التعاطي مع مثل هذا التفاهم من منظار المصلحة الوطنيَّة، وجد فيه الفريق الممسك بالسُّلطة تهديدًا لأُحاديته في إدارة البلاد، لأنَّ المآل الطبيعي للتفاهم، هو التحوُّل إلى تحالف داخل الدَّولة، وهي الَّتي كانت تئن من سياسة التفرُّد والاستئثار.

كانت المنهجيَّة المعتمَدة من ذلك الفريق تهدف في النهاية إلى إنجاح الخطَّة الفرنسيَّة الَّتي سبق لشيراك أن عرضها أمام السيد خاتمي، والخطَّة تعتمد سياسة الإغراء بالسُّلطة، ومن ثمَّ الإغراق في نعمها على مدى عام كامل، ويتمُّ خلاله تجميد

(١) نقلتُ هذه الرسالة للعماد عون في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥، حين التقيته في باريس، وكان هذا اللّقاء أوَّل اتّصال رسمي مباشر معه، وجرى حوار طويل. قدَّم عون صورة لم تكن معروفة عنه لدى حزب اللّه وجمهوره، وعكس بعضًا من جوانبها في إطلالته آنذاك على شاشة المنار، وأطلق موقفًا واضحًا بأنَّه سيكون إلى جانب المقاومة إذا تعرَّضت لأي اعتداء أميركي أو إسرائيلي.

وظيفة السّلاح تمهيدًا لسحبه. ومن ضمن عوامل نجاح الخطَّة الالتزامات الَّتي قدَّمها فريق ١٤ آذار لاستيعاب موضوع السّلاح، لكنَّ مرور الوقت من دون نجاحها، أدَّى إلى توتُّر ذلك الفريق وانكشاف بعض أوراقه خلال الحوار الوطني الَّذي عُقِد في المجلس النيابي، بناءً على دعوة رئيسه نبيه بري. وكان الحوار بحدّ ذاته فرصة جديدة للبنانيين لإعادة الاتفاق على أُسس بناء دولتهم، فهو جمع القوى الأساسيَّة داخل السُّلطة وخارجها.

جـ - نُذر المخاطر

شارك حزب اللَّه بشخص أمينه العام في جلسات الحوار، وقدَّم رؤيته للاستراتيجيَّة الدفاعيَّة، وتصوُّراته للقضايا الداخليَّة (الاتفاق على مبدأ تشكيل المحكمة الدوليَّة وإحالة التفاصيل للنقاش، ورفض إسقاط رئيس الجمهوريَّة إميل لحود)، وحدَّد موقفه من ملفَّي السّلاح الفلسطيني خارج المخيمات، والعلاقات مع سورية.

كان المدخل الطبيعي لمعالجة الملفات المطروحة على طاولة الحوار هو البدء «ببناء الدَّولة بشراكة حقيقيَّة، وهي الدَّولة القويَّة القادرة والعادلة والمُطمئِنة للجميع» كما طرح السيد نصر اللَّه. أمَّا السِّلاح الفلسطيني فيعالج بالحوار الفلسطيني - اللبناني من خلال الحكومة.

كانت الدعوات لإسقاط النظام في سورية تتردَّد على ألسنة أفرقاء لبنانيين، فتمَّت مقاربة هذا الملف من زاوية المخاطر المحدقة بلبنان، وفق القراءة الَّتي قدَّمها السيد نصر اللَّه على طاولة الحوار، وفيها: «حزب اللَّه لم يستفد من سورية على الصعيد الداخلي (وزراء، نواب، مشاريع، أموال... إلخ)، وبالعكس كان لديه مشاكل معها. لكن هذا لم يؤثّر على علاقته الاستراتيجيَّة بها، لأنَّها علاقة ضروريَّة في الصراع مع إسرائيل. نحن ضدَّ استهداف سورية لإسقاط نظامها، لأنَّ البديل فيها هو الفوضى والحرب الأهليَّة، والتقسيم، وهذا خطر على لبنان. انظروا إلى ما يجري في العراق،

وهو يعنينا، فبعد حادثة سامراء (تفجير مقامي الإمامين العسكريين)، بذلنا جهدًا كبيرًا لضبط الوضع، الأمر ذاته ينسحب على استهداف سورية ونظامها، فانعكاساته خطيرة على لبنان»[1].

أمَّا الاستراتيجيَّة الدفاعيَّة، فتنطلق وفق ما قدَّمه السيد نصر اللَّه من الاتفاق على تحديد العدو (إسرائيل)، وأنَّه خطر دائم، وتهديد مستمر بأشكالٍ متنوّعة، ولذلك فهذه الاستراتيجيَّة يجب أن تكون كاملة (عسكريَّة، أمنيَّة، اقتصاديَّة، ديبلوماسيَّة، إعلاميَّة... إلخ)، ومن عواملها المُساعِدة التعبئة الشعبيَّة والاستقرار الداخلي. ولأنَّ لبنان غير قادر على تسليح جيشه ليوازي الجيش الإسرائيلي (قلَّة الإمكانات، وعدم السماح الدولي بالتسليح)، فإنَّ جبه هذا التهديد يتطلَّب إيجاد صيغة مشتركة تستفيد من الهامش الموجود بين الدَّولة والشعب، وهي صيغة التنسيق بين الجيش والمقاومة الشعبيَّة، ولهذه المقاومة ميزات كثيرة، منها مرونتها، وسريَّتها، وعدم تموضعها المكشوف، بخلاف الجيش النظامي... إلخ.

تستند هذه الاستراتيجيَّة إلى معادلة الحماية من خلال قوَّة الردع (استهداف العمق الإسرائيلي بالصواريخ، وعدم قدرة العدو على وقفها، فسلاح الجوّ لا يحسم المعركة، والغزو البرّي مكلف جدًّا جدًّا)، ويمكن لهذه المعادلة أن تستفيد من الجهد السياسي، لكن الخيارات السياسيَّة وحدها لا تحمي، وفي هذا المجال فإن المقاومة والدَّولة تتفهّم إحداهما الأخرى[2].

قدَّم فريق ١٤ آذار استراتيجيَّة مقابِلَة، أبرز نقاطها:

- «نشر قوَّة دوليَّة قوامها ١٥ ألف جندي، بقرار يصدر عن مجلس الأمن، وتحت الفصل السَّابع، وأن تكون مهمتها قتاليَّة.
- فرض رقابة دوليَّة جويَّة وبحريَّة.

(١) ورد هذا الموقف على لسان السيد حسن نصر اللَّه في جلسة الحوار الأولى في المجلس النيابي، ٢ آذار/ مارس ٢٠٠٦.

(٢) قدَّم السيد نصر اللَّه تصوُّره للاستراتيجيَّة الدفاعيَّة في جلسة الحوار الوطني في ٢٦ أيَّار/ مايو ٢٠٠٦.

- نشر قوّة قتاليّة من الجيش اللبناني، ومهامها من الليطاني حتّى الحدود الدوليّة.
- سلاح الصواريخ لا يمنع الاعتداء، وإسرائيل وجدت طريقة لضربه.
- طلب مساعدة اقتصاديّة ضخمة تصل إلى ١٥ مليار دولار بدل الصواريخ»[١].

ترافق تقديم هذه الصّيغة مع حديث مقدّميها عن «تحليلات بأنّ إسرائيل تحضّر لضربة أكبر من السابق، ولاستهداف الصواريخ، سواءٌ كان هناك ذرائع أم لا».

أثناء ذلك النّقاش تنبّه العماد ميشال عون الآتي من تفاهم حديث مع حزب اللّه إلى الحركة الدائمة باتّجاه باريس، فأسرَّ للسيد حسن نصر اللّه على هامش إحدى جلسات الحوار بما لديه من معطيات وقراءته لهذا الإلحاح، بالقول: «لقد بدأ وقت فريق ١٤ آذار ينتهي، الجماعة ملتزمون بحل موضوع السّلاح خلال سنة، وحينما دخلتم إلى الحكومة كان بنيتهم إيجاد هذا الحل، إذا لم نصل إلى نتيجة خلال هذه الجلسات، ويئسوا من موضوع السّلاح فستُشنُّ عليكم الحرب»[٢].

النَّهم للسلطة

سقطت خطَّة إغراق السّلاح في الفخ الإغرائي، والّتي كانت حاضرة في ذهن حزب اللّه، بعدما وصلت إليه عن طريق السيد خاتمي. وأدَّى هذا السقوط إلى تحوُّل في أداء المنخرطين في الخطَّة من الاستيعاب إلى المناكفة داخل منظومة الدَّولة. أسهم سلوك الفريق الممسك بالسُّلطة، إلى نفور أُحادي في البداية ثمَّ صار متبادلًا.

لقد تنكَّر ذلك الفريق لتحالفاته والتزاماته مع فريق المقاومة، واعتقد أنَّها فرصته المؤاتية لتكوين سلطته، وليس سلطة الدَّولة. وقد يكون لميول الفرد وارتباطاته أوقناعاته تأثير في سلوك هذا المنحى أو ذاك، ولكنَّ انحدار السُّلطة إلى التفرُّد - آنذاك

(١) تقدَّم فريق قوى ١٤ آذار بهذه الاستراتيجيَّة «الّتي توصَّل إليها بعد نقاش داخلي» في جلسة الحوار في ٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦.

(٢) أبلغ العماد ميشال عون هذه المعطيات للسيد حسن نصر اللّه على هامش جلسة الحوار في المجلس النيابي بتاريخ ٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦.

- كان نهجًا عامًّا تداخل فيه المحلي بالإقليمي والدولي. فسياسة تصفية الحساب مع سورية لم تتوقف عبر البوابة اللبنانيَّة حتَّى بعد الانسحاب السوري، ومحاولة نصب الكمائن للمقاومة للإيقاع بها لم تغب عن بال الممسكين الجدد بإدارة الملف اللبناني، بدءًا من دوائر القرار الأميركي إلى بعض العواصم الأوروبيَّة، وصولًا إلى دوائر عربيَّة لا يروقها بقاء المقاومة على حالها.

انقلب ذلك الفريق على العهود والتفاهمات الَّتي جرى إقرارها قبل الانتخابات النيابيَّة، وجرَّ معه محاولة انقلاب على المعادلة الراسخة في تاريخ لبنان، معادلة قائمة على شراكة الفئات اللبنانيَّة كافَّة في بنية الدَّولة، سواءٌ كانت داخل السُّلطة أم خارجها، وهو ما حاول حزب اللَّه تكريسه في مرحلة البحث عن التفاهمات الوطنيَّة، وذلك بإرساء قاعدة سياسيَّة جديدة تستند إلى مبدأ تعزيز التفاهمات الوطنيَّة، وتغليب لغة الحوار، وتوسعة مساحة التلاقي الداخلي.

يمكن القول هنا إنَّ محاولة الإيفاء بالتعهُّدات للخارج بشأن السّلاح، والجنوح الحاد نحو الاستئثار والهيمنة، أوقعا فريق السُّلطة الوليدة في شرك الاستعجال. فهو لم يتعاطَ مع شركائه إلَّا كمجرّد عدد يخضع لغلبة التصويت داخل الحكومة، وليس كشريك تمَّ التحالف معه، وعلى وقع أصواته في صناديق الاقتراع وصل ذلك الفريق إلى هذه السُّلطة.

الاستئثار والهيمنة مفردتان تردَّدتا في تاريخ الأزمة اللبنانيَّة، وكانتا دائمًا سببًا لاستيلاد الأزمات، وقد بدتا مغريتين للآتين إلى سلطة الدَّولة بِنَهَمٍ غير مسبوق. لم يكن المعيار الحاكم على أداء هذه السُّلطة الاحتكام إلى الرؤية المنبثقة من مصالح الدَّولة ككيان متكامل، فالمعيار هو رؤية الجهات السياسيَّة الَّتي أمسكت بقرار هذه الدَّولة. ولقد تحكَّمت المعادلة التقليديَّة اللبنانيَّة في السُّلطة الجديدة، وهي أنَّ من يمسك بالقرار يعمل على تغيير قواعد التعاطي مع القضايا المصيريَّة للوطن والدَّولة على حدٍّ سواء، ولكنَّ هذا التغيير لا يستند إلى ثوابت محدَّدة، إنَّما إلى التوجُّهات الأُحاديَّة لتلك الجهات.

قد تكون هذه إشكاليَّة تاريخيَّة مرتبطة ببنية الدَّولة وتركيبتها، أو بعدم القدرة على إنتاج دولة لها مرتكزات وثوابت، (لا تتغيَّر مع كل سلطة)، بل بعدم الاتفاق الوطني على هذه الدَّولة، لأنَّ تفسير تلك الثوابت كان يخضع لحسابات كل مرحلة، ولمصالح الجهات النافذة داخل الدَّولة وخياراتها الداخليَّة وارتباطاتها الخارجيَّة

لم يُلتقط الحرص الَّذي أظهرته المقاومة لإعادة إنتاج رؤية وطنيَّة موحَّدة حيال الدَّولة، والأخطار المحدِقة بها، بل جرى التعامل معه كأنَّه حالة ضعف في لحظة الخروج السوري، وما أعقبه من متغيّرات. وبدل المسارعة إلى ملاقاته لإعادة تكوين سلطة وطنيَّة تدير المرحلة الجديدة، استُغلَّت تلك المتغيّرات لالتهام السُّلطة وإشباع ذلك النَهَم.

بالمحصّلة، تنوَّعت العوامل المؤثّرة في التوجُّهات الَّتي حكمت المسار الَّذي سلكه حزب اللَّه في مرحلة التحوُّلات اللبنانيَّة، ولئن بدأت هذه التوجُّهات بعد التحرير، فإنَّها صارت مع الوقت من ضروريَّات حماية المقاومة من جهة، وتحقيق تطلُّعات جمهوره من جهة أخرى. وكان العامل الأكثر تأثيرًا هو الاستهداف المباشر الَّذي تعرَّضت له المقاومة، ما جعلها مضطرَّة للانخراط أكثر في تركيبة السُّلطة كأحد الخيارات الضروريَّة للدفاع عن وجودها.

لقد نُصِبت مقولة الشراكة الكاملة داخل السُّلطة كفخ إغرائي في إطار مشروع دولي لنزع سلاحها، ومع ذلك لم يتحمَّل الفريق الَّذي أمسك بالسُّلطة الحدَّ الأدنى من هذه الشراكة المنصوص عنها في الدستور والميثاق. ومن جهة حزب اللَّه فإنَّ من بين أهداف مشاركته في السُّلطة، كان حماية المقاومة وسلاحها، وتكريس هذه الحماية من ضمن الصّيغة الدستوريَّة الَّتي تبنَّت المقاومة كثابتة وطنيَّة منذ توقيع اتفاق الطائف.

أدَّى فشل مشروع إسقاط السّلاح في الفخ الإغرائي، أو تحويله إلى عبء على أصحابه ليصدأ في مخازنه، إلى التفتيش عن بدائل. وكانت قد سقطت الرهانات المحليَّة، وأخفق مكر السياسات الدوليَّة في دفع حزب اللَّه إلى خيارات تدميريَّة لمشروعه، بما فيها الإيهام بتوليته على قرار الدَّولة في لبنان. وكانت المهلة المعطاة

للقوى المحليَّة لاستيعاب حزب اللَّه في لعبة السُّلطة هي سنة كاملة، ولكنَّ تلك السنة انتهت من دون القدرة على ابتلاع السّلاح داخل أزقَّة إدارات الحكومة ومشاريعها. فكلُّ ما كان يريده حزب اللَّه داخل السُّلطة هو الشراكة لمنع استهداف مقاومته من جهة، ولتمثيل خيارات النَّاس من جهة أخرى، لكن عدم توفُّر البدائل السياسيَّة لاحتواء المقاومة تمهيدًا للقضاء عليها، دفع باتّجاه اللُّجوء إلى الخيار العسكري.

كان خيار القوى المعادية للمقاومة مرَّة أخرى اعتماد أسلوب الحرب العسكريَّة وأداتها إسرائيل، علَّ ذلك ينهي مشكلة تلك القوى مع حزب اللَّه وسلاحه، ويعيد صياغة الشرق الأوسط الجديد. وبلغ هذا الطموح مبلغه لدى المراهنين على الحرب، بحيث كان هدفهم نقل لبنان الدَّولة والوطن إلى موقع جديد على خريطة الشرق الأوسط المزمع إعادة تشكيله.

الفصل السَّادس

دوَل على المقاومة
(حرب تموز ٢٠٠٦)

تسهم الحروب ضدَّ الدُّول عادة في رأب الصدع الداخلي، ولملمة الجراح، وتذويب الخلافات بين الفئات السياسيَّة والشعبيَّة، وقد تكون هذه هي الحال الطبيعيَّة عندما تتعرَّض أيُّ دولة لعدوان خارجي، فالعدوان يُخفِت صوت الخلاف الداخلي، ويُضيّق الفجوات، ويصبح العنوان الأوَّل هو جمع الطاقات كلّها في سبيل الدفاع عن الدَّولة والوطن.

لم يكن لبنان مساء ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ بهذه الحال الطبيعيَّة، فبدل تناسي الخلافات، وتأجيل وجهات النظر المتباينة، والحسابات الحزبيَّة الضيّقة، استُحْضِرت عناوين الانقسام حول الخيارات الاستراتيجيَّة، ورُمِيت بوجه المقاومة.

تُعتبر حرب تموز/ يوليو من العام ٢٠٠٦ مفصلًا تاريخيًّا في لبنان والمنطقة لأنَّها أوجدت تحوُّلًا استراتيجيًّا لمصلحة المقاومة في الصراع مع العدو. وهي من المحطَّات المؤثّرة في تطوُّر علاقة حزب اللَّه بشركائه من الحلفاء والمناوئين، وبشراكته داخل الدَّولة. فالحرب وقعت على خلفيَّة نشاطه المقاوم المرتبط بعمليَّة

تحرير الأسرى اللبنانيين من السجون الإسرائيليَّة، ونشبت في لحظة الانقسام الداخلي حول ملفات كثيرة من بينها كيفيَّة إدارة الدَّولة، وفي ذروة تصادم عنيف على الجبهة الفلسطينيَّة بين المقاومة والاحتلال الإسرائيلي في غزَّة، ما جعل الحرب تقع في سياق التحوُّلات الكبرى الَّتي كانت تُرسم للمنطقة.

لأهميَّة الحدث وتأثيره على هذه التحوُّلات، وبالأخص في لبنان، نفرد له فصلًا مستقلًّا، نطلُّ من خلاله على الوقائع كمسار تاريخي لتطوُّر نظرة حزب اللَّه إلى الدَّولة، وفهمه لأدوارها خلال الصراعات الَّتي تخوضها ضدَّ أعدائها.

لا نخوض هنا في المسار العسكري للحرب، كما نحاول الابتعاد عن التوثيق للمراحل السياسيَّة، إلَّا بالمقدار الَّذي يُفيد وجهة البحث المرتبطة بفكرة الدَّولة وموقعها في مرحلة العدوان الخارجي على كيانها السياسي والجغرافي.

الحرب المعجَّلة

جاءت الحرب في سياق محاولة الولايات المتَّحدة الأميركيَّة فرض معادلة جديدة في المنطقة، بإعادة صياغة موازين القوى فيها و«كانت لدى إسرائيل الفرصة في تنفيذ ضربة قويَّة لحزب اللَّه وداعميه في إيران وسورية، ولكنَّها أساءت التعامل مع هذه الفرصة»، كما عبَّر الرئيس الأميركي جورج بوش في مذكّراته. وبحسب ما أورد فإنَّه «حاول كسب الوقت لإسرائيل بغرض إضعاف قوَّة حزب اللَّه، وإلحاق ضرر به وبداعميه بشكل كبير»[1]، وهي الحرب الَّتي «أصرَّ نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني على ترك الفرصة لإسرائيل كي تقضي على حزب اللَّه»[2]. لقد افترض بوش وإدارته أنَّها لحظته ليحقّق إنجازًا عسكريًّا بواسطة الجيش الإسرائيلي، يمهّد الطريق لاستهداف سورية وإيران، و«لولادة الشرق الأوسط» وفق التوصيف الَّذي اعتمدته وزيرة الخارجيَّة الأميركيَّة. وهي «كانت تنفيذًا لخطَّة وضعتها إسرائيل لمهاجمة حزب

(١) راجع: جورج بوش، **قرارات مصيريَّة**، ص٥٤٨.

(٢) راجع: جورج بوش، **م. ن.** ص ٥٤٩.

اللّه بمشاركة مسؤولين من إدارة بوش قبل خطف الجنديين»[١]. وهي نفسها الحرب الّتي كان يفترض مخطّطوها أنّها لن تتوقّف إلّا بعد تحقّق واحد من شرطين: إمّا سحق حزب اللّه، وإمّا استسلامه ونزع سلاحه، وفق ما حدّدت الإدارة الأميركيّة خلال التفاوض على وقف إطلاق النّار في مجلس الأمن.

أ- الأهداف الثلاثة:

سلك الجانب الإسرائيلي في البداية المسار المتوقّع: محاولة استنقاذ الأسيرين، والقيام بعمليات محدّدة للضغط على مجموعة أهداف، استنفذها طيلة يوم ١٢ تموز/ يوليو حتّى ساعات المساء، وردّت المقاومة على أهداف منتقاة، ولم يكن في نيّتها تصعيد الموقف ما دام السقف الموضوع للعمليّة هو تبادل الأسرى.

كانت المجموعة الإسرائيليّة الحاكمة جديدة (رئيس الوزراء إيهود أولمرت، ووزير حربه عمير بيرتس)، وتحضيراتها لم تُستكمل لتنفيذ حرب واسعة، فهي كانت تُعد العدّة للأشهر القادمة. وفق سيناريو رسمت استراتيجياته الدوائر الأميركيّة والإسرائيليّة، لإحداث تغيير جوهري في معادلة المنطقة، وفق الآتي:

- ضرب حركات المقاومة في فلسطين عسكريًّا وسياسيًّا.
- شن حرب مباغتة على حزب اللّه في لبنان.
- شن حرب على سورية للقضاء على نظام الرئيس السوري بشار الأسد، بحجّة تزويد المقاومة بالسّلاح وبخاصّة الصواريخ، ودعم «الإرهاب»[٢].

تمّ تأجيل الحرب على الجبهة الفلسطينيّة بعد تشكيل حركة حماس لحكومة جديدة. ولكن إدارة بوش وجدت الفرصة مؤاتية بعد وقوع عمليّة أسر الجنديين

(١) وردت هذه الإشارات في الصحافة الأميركيّة خلال الحرب، أبرز من كتب عنها سيمور هرش، وأوردها محمد حسنين هيكل في الصحافة العربيّة.

(٢) رُسِم هذا السيناريو ليؤمّن للرئيس الأميركي جورج بوش انتصاراً سياسيًّا وتاريخيًّا، وأفصح عن بعض عناصره السفير الأميركي في الأمم المتحدة جون بولتون في جلسة مجلس الأمن في ١٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، ومنها «نزع سلاح حزب اللّه ومحاسبته، لن يكون كافيًا من دون محاسبة سورية وإيران».

على الحدود اللبنانيَّة، ما دامت العمليات العسكريَّة صارت أمرًا واقعًا، وطلبت من الحكومة الإسرائيليَّة استغلال الحادث على الحدود، وتنفيذ خطَّة الخريف.

استعجلت الولايات المتَّحدة شنَّ الحرب تمهيدًا للخطوة التالية، أي استهداف سورية وإيران، على ضوء صورة الانتصار الَّذي سيحقّقه بوش من البوابة اللبنانيَّة.

ب- الرسالة المفتاح:

كانت إيران تجد نفسها معنيَّة بهذه المواجهة من موقعها الداعم لحركات المقاومة من جهة، وكونها مُستهدَفة بهذا المخطَّط، لكنَّ قرارها المركزي كان توظيف إمكانياتها لمصلحة لبنان والمقاومة، «والصعد كافَّة» الَّتي حدَّدها الولي الفقيه[1]، هي: السّلاح، المال، والحراك الديبلوماسي، وهي المعطيات المتوافرة لدى الدَّولة الإيرانيَّة على المستويات كافَّة.

واحد من هذه المعطيات حملته رسالة شفهيَّة عاجلة من الإمام السيد علي الخامنئي خلال الأيام الأولى للحرب، نقلها اللواء قاسم سليماني، وأبلغها للسيد نصر اللَّه، وفيها:

«أسأل اللَّه تعالى أن يحفظكم ويوفّقكم ويأخذ بأيديكم وينصركم إن شاء اللَّه.

توكَّلوا على اللَّه تعالى، وإن شاء اللَّه سيذيقكم طعم النصر في الدُّنيا، ورضا ذاته المقدَّسة، وأنا أدعو لكم بالنصر دائمًا.

سلامي للأخوة فردًا فردًا. ستكون هذه الحرب قاسية، لكن اتَّكلوا على اللَّه، وعليكم الصمود. لدينا يقين تام بانتصار المقاومة، بل أكثر من ذلك، هذه المقاومة ستنتصر وتتحوَّل إلى قوَّة إقليميَّة، وما توفَّر من معطيات (خلال الحرب) أنَّ العدو كان يعدُّ لها لتتم في أوائل الخريف، وكان الإسرائيليون بالاتفاق مع الأميركيين سيبادرون من دون سبب أو ذريعة بالاعتماد على عنصر المفاجأة لشن هذه الحرب. إسرائيل

(١) راجع الفصل الأوَّل من هذا الكتاب، ص٤٢.

كان لديها خطَّة وقرار لضرب المقاومة في لبنان، وكانت تُعد لذلك، وكانت تريد أن تفاجئكم بالحرب، وكان مخطَّطًا أن يقوم سلاح الجو الإسرائيلي بضرب الأهداف كلَّها خلال ساعات، وبعدها ينفذ العدو عمليَّة بريَّة ويحتل قسمًا من الجنوب، ويضربكم في مختلف المدن، ثمَّ يكمل عمله للقضاء على حزب اللَّه. وما كان لهذه الحرب أن تقف عند هذه الحدود، إنَّما هدفها تغيير المنطقة، ولكن الَّذي حصل من خلال عمليَّة أسر الجنديين أنَّ حزب اللَّه، من حيث يعلم أو لا يعلم، أفقد الخطَّة الإسرائيليَّة عامل المفاجأة، وأجهض مشروع الحرب المُعد لأوائل الخريف، فلقد فرضتم عليهم (إسرائيل وأميركا) التوقيت، وما كانوا يريدون القيام به في وقت هم يختارونه، يقومون به الآن، وهذا ما أفقد العدو عنصر المفاجأة، وهذا كان من ألطاف اللَّه عزَّ وجل الخفيَّة بكم.

الحرب لم تكن بسبب الجنديين، إنَّما كانت جزءًا من مشروع محضَّر، ولمَّا أخذتم الجنديين عجَّل الأميركيون والإسرائيليون في الحرب قبل أن يُكملا استعدادهما عدَّةً وعتادًا، ووجدوا أنَّهم متورّطون، وفقدوا عنصر المفاجأة، وبذلك دفع اللَّه عنكم وعن لبنان وعن المنطقة ما كان أكبر بكثير.

لقد صمد حزب اللَّه حتَّى الآن عشرة أيام في الوقت الَّذي هُزِمت فيه الدُّول العربيَّة خلال ثلاثة أيام. هذا نصر جيد، لكن يجب أن تواصلوا العمل، ما تريده إسرائيل من القضاء على المقاومة لن يتحقَّق إن شاء اللَّه. العدو قلق، ومشكلته كبيرة، وليست أقل من مشكلتكم، بل هي أكبر. لقد أصبحتم أسطورة في العالم، وعليكم أن تقفوا وتُثبتوا للعالم أنَّ حسابات أميركا وإسرائيل كانت خاطئة.

حربكم هذه حرب مصيريَّة، وهي تشبه معركة الخندق، وكانت حينها حربًا قاسية وصعبة، وبلغت فيها القلوب الحناجر، وقال المنافقون: فلنعد إلى بيوتنا، أين هو النصر الإلهي الَّذي يعدنا به محمد ﷺ؟ ولكن اللَّه تعالى نصر المؤمنين بعد أن ثبتوا وصبروا.

نحن معكم وسندعمكم في كلّ شيء ولا تقلقوا، المهم أن تصبروا وتثبتوا في وجه هذا العدو مع التأكيد على الاهتمام الكبير بالنَّاس، لأنَّهم يريدون عزل النَّاس عنكم. إذا وفَّق اللَّه للنصر ستصبحون قوة لا تقف في وجهها قوة».

تضمنَّت هذه الرسالة نقاطًا كثيرة منها:

- المعطيات حول التحضيرات الإسرائيليَّة والأميركيَّة لمباغتة المقاومة - قيادة وكوادر ومراكز ومنشآت - وتوجيه ضربة قاصمة تنهي المقاومة وتغيّر وجه المنطقة.
- عمليَّة الأسر دفعت عن المقاومة ولبنان ما هو أعظم.
- الحاجة إلى الثبات والصمود، وحتميَّة انتصار المقاومة.
- تحقُّق النصر سيعقبه تحوُّل المقاومة إلى قوَّة إقليميَّة.

كانت هذه الرسالة تُعبّر عن قراءة الإمام الخامنئي لمجريات الحرب ونتائجها، بناءً على ما لديه من وقائع منظورة وغير منظورة، واستُكْمِلت عمليًّا ببذل ما يمكن من مساعدة على الصعد كافَّة، بما فيها ما تحتاجه المقاومة لاحتواء النتائج الإنسانيَّة للحرب، وذلك من خلال المساعدة الماليَّة الفوريَّة، بخاصَّة بعدما لمس حزب اللَّه أنَّ هنالك من سيعمد إلى الضغط عليه من زاوية ملف الخسائر الاقتصاديَّة.

لم يكن هذا الملف سوى أحد الملفات الَّتي أُثيرت في وجه المقاومة منذ اللَّحظة الأولى لاندلاع الحرب. لقد بدأت العمليَّات العسكريَّة ضدَّ لبنان، وبدأت معها في لبنان عمليَّات سياسيَّة على صُعُدٍ كثيرة، غابت فيها صورة التلاحم الوطني السياسي في مواجهة العدوان الخارجي، وغابت معها صورة الدَّولة الموحَّدة.

سباق النيران

تنوَّعت أسباب عدم الانتظام الطبيعي لمسار الدَّولة في لبنان، وكان جوهرها تغليب هويَّة فريق في السُّلطة الحاكمة على الهويَّة الوطنيَّة للدَّولة، وكان يُفترض أنَّ صيغة دولة ما بعد «الطائف» قد حسمتها لمصلحة مجموعة مسلَّمات وطنيَّة من بينها العداء لإسرائيل، وأولويَّة حماية لبنان من أطماعها.

عاد الصراع إلى العناوين ذاتها: الموقف من إسرائيل، وكيفيَّة مواجهة عدوانها على لبنان، ولكنَّ التغيُّر الَّذي أصابه هو تبدُّل الأفرقاء. فصار هناك فريقان داخل السُّلطة وخارجها، ولكلٍّ منهما رؤيته لهذه المواجهة.

انفجار الصراع بهذا الشكل مردُّه إلى أنَّ أحد هذين الفريقين وجد الفرصة مؤاتية من أجل حسم وجهة نظره وتغليبها، ما دام فريق المقاومة مشغولًا بالمواجهة على الجبهة. سارع ذلك الفريق إلى ممارسة ضغوطه، مستفيدًا من عنف الهجوم العسكري الإسرائيلي، والغطاء الدولي - الإقليمي بقيادة الولايات المتَّحدة الأميركية.

كان الاعتقاد السائد لدى مناوئي المقاومة في الداخل وامتداداتهم الخارجيَّة، أنَّ اللَّحظة مؤاتية لإخراج المقاومة من العباءة الوطنيَّة، وتحميلها مسؤوليَّة الحرب، ومن ثمَّ تصفية حسابٍ محلي وإقليمي تراكم على مدى سنوات الإنجازات الَّتي حقَّقها المقاومون.

تسابقت نيران الحرب الإسرائيليَّة ضدَّ لبنان مع نيران حرب سياسيَّة محليَّة وإقليميَّة، لتحقيق إنجاز سياسي يقلب المعادلة القائمة في لبنان. عاود حزب اللَّه تكرار المحاولة، وإن كان في قرارة نفسه يدرك أنَّ السياسة ذاتها الَّتي رافقت الحروب الإسرائيليَّة ضدَّ لبنان، ستُطل بعناوين مشابهة، كتحميل المقاومة المسؤوليَّة، والعمل لتدفيعها ثمن «المغامرة»، وفق التسمية الَّتي اعتمدها خطاب رسمي عربي أو مواقف سياسيَّة لبنانيَّة[1].

كان هدف المحاولة المكرَّرة إيجاد غطاء وطني عام للمواجهة مع إسرائيل، أو على الأقل تلافي مشهد الانقسام اللبناني، كي لا يتسلَّل منه الهجوم الإسرائيلي، ويستهدف الحصانة الداخليَّة، فيساعده ذلك في إحداث خرق في الجدار اللبناني.

يوفّر عادة مثل هذا الغطاء الوطني حماية للجسم اللبناني، فيظهر واحدًا في

(١) حمَّلت السعوديَّة، في اليوم الثاني للعدوان، المقاومة مسؤوليَّة ما حصل ووصفته بالمغامرة غير المحسوبة، واستخدم الرئيس المصري حينها حسني مبارك، وملك الأردن عبداللَّه الثاني عبارات مشابهة، فوصفوا عملية المقاومة بأنَّها مغامرات، وأعمال تصعيديَّة غير مسؤولة. وتردَّد صدى الموقف السعودي على لسان سعد الحريري باتهام المقاومة بالقيام بمغامرة.

مواجهة حرب شرسة. إذ أمام دولة عدوَّة وفق التصنيف الرسمي اللبناني، لا بدَّ من موقف وطني جامع، تستظلُّ به الدَّولة، والقوى السياسيَّة، والشرائح الشعبيَّة.

اعتمدت المقاومة سياسة التغاضي عن حملات التشكيك والاتّهامات، وفضَّلت إبقاء المشهد اللبناني واحدًا وغير منقسم، وحاولت التركيز على الجبهة العسكريَّة، بموازاة تحصين الجبهة الداخليَّة ببعدَيها الشعبي (جمهور المقاومة وحلفائها)، والسياسي (الدَّولة والقوى السياسيَّة). وربَّما لم يستوعب مناوئوها في الداخل أنَّ مثل هذا التحصين حاجة وطنيَّة أكثر منه حاجة مباشرة للمقاومة، ففي لحظات تهديد الأوطان، تتغلَّب الاعتبارات الاستراتيجيَّة والوطنيَّة على التفاصيل الداخليَّة، وتصبح الهويَّة الوطنيَّة غالبة على الهويَّات الحزبيَّة والطائفيَّة والمناطقيَّة. ولكن في الحالة اللبنانيَّة، وفي ذروة الحرب، ظلّت الغلبة للهويَّات الفئويَّة.

ظنَّ الفريق المناوئ للمقاومة في لبنان أنَّ حرصها على مشهد الوحدة تعبير عن مأزق، أو أنَّ حالًا من الوهن قد أصابتها، وتوهَّم أنَّ لحظته قد حانت لاستفرادها من خلال إظهار التمايز عنها، وتعميق الانقسام حول مشروعيتها، ومن ثمَّ محاصرتها سياسيًّا، وشعبيًّا، ووطنيًّا.

كانت إدارة السُّلطة الرسميَّة بيد فريق سياسي، لم يلتقط أهميَّة اللَّحظة الوطنيَّة، فعمد إلى تغليب خياراته على خيار الدَّولة الطبيعي في تحمُّل المسؤوليَّة التاريخيَّة. فلم يكتفِ ذلك الفريق داخل الحكومة بالتنصُّل من أي مسؤوليَّة، أو برفض توفير مظلَّة وطنيَّة جامعة لمواجهة الحرب، بل مارس حربًا نفسيَّة على المقاومة، وحاول التأسيس على وقائع الحرب، لتحقيق أحد أهدافه، وهو نزع سلاح المقاومة، وعمد إلى تقديم موقف الدَّولة على صورة موقفه السياسي.

كانت وقائع اليوم الأوَّل كفيلة بكشف المسار الَّذي سيسلكه الفريق الممسك بقرار السُّلطة، فبموازاة حرص حزب اللَّه على وضع العمليَّة في سياقها الطبيعي لتحرير الأسرى اللبنانيين من السجون الإسرائيليَّة، كان هناك فريق داخل السُّلطة يتنكَّر لقضيَّة الأسرى، باعتبارها قضيَّة منسيَّة، ويرفض المبدأ من أساسه. وتعاطى معها من منظار

رؤيته كفريق، وليس رؤية الدَّولة، وهي الدَّولة نفسها الَّتي رحبَّت بعمليَّة استدراج الضابط الإسرائيلي الحنان تننباوم إلى بيروت. فحين وضع حزب اللَّه آنذاك السُّلطة الرسميَّة في صورة العمليَّة، ردَّت بالترحيب كما عبَّر رئيس الجمهوريَّة إميل لحود، لما في ذلك من فتح الأبواب أمام تحرير الأسرى اللبنانيين من السجون الإسرائيليَّة. الفرق بين الزمنين، هو الفرق بين سلطتين، وإن كانت الدَّولة واحدة، والقضيَّة واحدة، ويُفترض أن يكون الموقف المعبّر عن مصالح الدَّولة ومواطنيها واحدًا، أي فتح الأبواب لاستنقاذ مواطنين لبنانيين.

بدأ ذلك المسار بعد ساعات على تنفيذ عمليَّة الأسر، فحين أُبلغ رئيس الحكومة بتفاصيلها، ردَّ بتحميل المقاومة المسؤوليَّة الكاملة عن النتائج، وأنَّ لبنان سيدمَّر كما هي الحال في غزَّة، واستكمل موقفه داخل مجلس الوزراء في يوم العمليَّة بالتنكُّر لقضيَّة الأسرى. إذ «لا يكفي إقناع أنفسنا، ولكن إقناع العالم من حولنا، فلدينا أسرى منذ ٣٠ سنة، فهل اضطررنا اليوم إلى حلّ القضيَّة. وموضوع المعتقلين مرَّ عليه ٣٠ سنة، وقد أخذنا القضيَّة اللبنانيَّة وأدخلناها في القضيَّة الفلسطينيَّة، وبقضيَّة المحتجزين في غزة والضفّة»[١].

ترافق هذا التنكُّر مع ممارسة التهويل على المقاومة، بحيث لم تُترك مفردة من مفرداته إلَّا واستُخْدِمت. فقد كان الخطاب المباشر الموجَّه إلى المقاومة يعتمد على تثبيط العزائم، وجرت صياغته بلغة متشابهة: «إسرائيل ستمسح لبنان وتدمّره، وستفعل بكم كما فعلت بغزَّة، وهناك سيناريو كامل لهجمة إسرائيليّة لتدمير كلّ شيء، وما عليكم إلَّا تسليم الأسيرين للحكومة لتلافي ما هو أعظم»[٢].

لم يختلف التعاطي داخل الحكومة عمَّا ساد خارجها، فقد انتفت الفواصل بين ما هو سياسي تُعبّر عنه القوى الحزبيَّة، وما هو رسمي تعبّر عنه الحكومة، وجرت

(١) رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، محضر جلسة مجلس الوزراء، ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

(٢) أبلغ هذه المواقف رئيس الحكومة فؤاد السنيورة خلال اللقاء مع معاون الأمين العام لحزب اللَّه حسين الخليل في اليوم الأوَّل للعدوان، وكذلك سمعها من النائب سعد الحريري، وذلك من خلال الاتّصالات الهاتفيَّة معه، والَّتي كانت تطالب بتسليم الأسيرين للحكومة، وتحمّل المقاومة مسؤوليَّة الحرب.

في مداولات مجلس الوزراء محاولة حثيثة لعزل وجهة نظر المقاومة، وحصارها، وفرض الشروط عليها. «فإسرائيل تبحث عن انتصار، وهذا الانتصار لن يكون إلَّا عن طريق الانتقام، وليس لديهم أي خيار إلَّا القيام بعمليات انتقاميَّة. غزَّة مُسحت»[1]. وحين جوبه هذا المنطق، بأنَّ هناك عدوانًا والمقاومة تتصدَّى له، كان الرد بأنَّ الظروف تغيَّرت عن العامين ١٩٩٣، و ١٩٩٦ في إشارة إلى انتصارات المقاومة على العدوانين الإسرائيليين آنذاك. «لأنَّ الدنيا من حولنا تغيَّرت.. تخطينا الخط الأزرق.. البلد منهك، وأدخلنا البلد في أتون، وفي مخاطر غير محسوبة»[2].

لم يتم الاكتفاء بتحميل المقاومة وزر بدء الحرب، وما يُمكن أن ينتج عنها، ولا التنصُّل من المسؤوليَّة، بل جرت محاولة لصوْغ بيان الحكومة في اليوم الأوَّل للعدوان بلغة تساوي بين الفعل وردّ الفعل، وتلا رئيس الحكومة داخل الجلسة نصَّه، وفيه «لم تكن الحكومة على علم بما جرى ويجري، ولم توافق على ما جرى ويجري على الحدود الدولية، وتستنكر بشدَّة ردَّات الفعل الإسرائيليَّة، وتبدي الحكومة استعدادها للتفاوض عبر الأمم المتَّحدة».

لقد جرى طرح عناوين ثلاثة:

- عدم موافقة الحكومة على العمليَّة.
- استنكار ردّ الفعل الإسرائيلي.
- استلام ملف التفاوض عبر الأمم المتَّحدة عبر طرف ثالث.

كانت هذه العناوين الثلاثة تحمل في طيَّاتها تحميل المقاومة المسؤوليَّة، ووضع العدوان في سياق ردّ الفعل، بينما حاول فريقها الوزاري التركيز على أهميَّة الحفاظ على تماسك الحكومة، وتحصين الوحدة الوطنيَّة، وإجهاض أي مسعى لإدانة المقاومة. فردَّ بضرورة التفريق بين عدم المعرفة، وعدم الموافقة بما تعنيه من موقف سياسي فيه إدانة للمقاومة، وباستهجان شديد لمحاولة تصوير العدوان بأنَّه ردُّ فعلٍ تتم مواجهته بالاستنكار، وبطرح أسئلة حول معنى التفاوض وحول ماذا؟

(١) رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، محضر جلسة مجلس الوزراء، ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

(٢) رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، محضر جلسة مجلس الوزراء، ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

كانت الذريعة الَّتي سيقت لتبرير هذا الاستهداف المباشر للمقاومة بأنَّ العالم يتَّصل برئيس الحكومة، «ويطلب استنكار هذا الاعتداء، يريدون to condemn فالجماعة يريدون من لبنان أن يدين ويستنكر، وأن يُعيد الأسرى، ونقطة على السطر»[١].

النقطة على السطر هي شروط الحل الآتية على صهوة فرض حصريَّة السّلاح بيد الدَّولة، ونزعه من المقاومة، ومسمَّاه الرسمي بسط سلطة الدَّولة على الحدود. بدت العبارات برَّاقة، لكنَّها تستبطن مندرجات القرار ١٥٥٩ والَّذي أدرجته إسرائيل في سياق الأهداف المتوخَّاة من حربها.

أُشهر في وجه المقاومة سلاح التصويت (على قاعدة وجود الأكثريَّة المقرّرة)، لاتّخاذ قرار الحصريَّة، والمباشرة بتنفيذه على خط الحدود في الجنوب. صيغت عبارات القرار في اليوم الثَّاني للعدوان بطريقة تؤدّي حكمًا إلى وقوع صدام داخلي، لما تضمَّنه من فرض نزع سلاح المقاومة وهي لا تزال في ميدان المواجهة، ومن وضع الجيش اللبناني وجهًا لوجه في مواجهة المقاومة، وهو الَّذي كان يتعرَّض للقصف الإسرائيلي. ردَّت المقاومة بأنَّ «هذا الموضوع يتوقف عليه مدى تلاحم الحكومة، وسيوصل إلى خلاف كبير في البلد، وهو ليس خاضعًا لمنطق الأكثرية والأقلية»[٢].

شارك رئيس الجمهوريَّة المقاومة في وجهة نظرها، وقدَّم رؤيته المبنيَّة على تجربته في قيادة الجيش، لأنَّ فرض الحصريَّة بذريعة التشدُّد في بسط سلطة الدَّولة يفتح المجال أمام مشكلة كبيرة في البلد، بخاصَّة في ظلّ استحالة وضع الجيش بطريقة مكشوفة في مواجهة العدو من دون القوَّة الرادعة للمقاومة، وتمسَّك الرئيس بضرورة التفاهم الداخلي، «لأنَّ أي خلاف سيكون أقوى من المدافع الإسرائيليَّة. أمَّا المقاومة وعلى الرغم ممَّا فعله العدو فلم يتغلَّب عليها وعلينا، فهل يمكن أن نقوم نحن بتسليمهم هذا السّلاح ونعلق سويًّا»[٣]، ووافق الرئيس على طرح المقاومة بالتأجيل، لأنَّه هو غير راضٍ أيضًا، وإلَّا فسيرفع الجلسة لمنع التصويت.

(١) رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، محضر جلسة مجلس الوزراء، ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

(٢) وزير حزب اللَّه محمد فنيش، محضر جلسة مجلس الوزراء، ١٣ تموز/ يوليو، ٢٠٠٦.

(٣) رئيس الجمهورية إميل لحود، محضر جلسة مجلس الوزراء، ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

لم يكن هذا التوجُّه (نزع السّلاح) مفصولًا عن السياق العام للطروحات الَّتي انهالت على لبنان، فصارت الحكومة ميدانًا لتلقي شروط الحل الممكنة إسرائيليًّا وأميركيًّا، وبعضها وفق توصيف رئيسها «ما يُسمَّى نصائح تُوَجَّه إلينا من سفراء الدُّول الكبرى، وكذلك من سفراء الدُّول العربيَّة لما هو المفروض القيام به»[1]، ونقلَ مناخات عن ترهيب أميركي إسرائيلي يتطلَّب الإسراع في التجاوب مع تلك النصائح «فالجو عند الإسرائيليين يساعدهم الأميركيون والأوروبيون بأنَّ لإسرائيل الحق بالدفاع عن النفس، وتحت هذه الحجج نتعرَّض للقصف يوميًّا قيامًا وقعودًا»[2]. ومن بين الطروحات المعروضة في هذا الجو استسلام المقاومة بدعوى أنَّها من مستلزمات الحل المقبول إسرائيليًّا وفق ما أفضت إليه الاتصالات الدوليَّة برئيس الحكومة، لأنَّ «شروط إسرائيل هي تسليم الجنديين، وانسحاب حزب اللَّه إلى ما فوق الليطاني»[3].

حاول حزب اللَّه شدَّ العزيمة السياسيَّة للحكومة بالتأكيد على صلابة الموقف الميداني. لأنَّ «المرحلة تحتاج إلى إدارة مرحلة صراع سياسي، والوضع الميداني لا يسمح لإسرائيل بوضع الشروط. هي لديها القدرة على القصف ولدينا القدرة أيضًا، عندنا خسائر وعندها خسائر، والحل بوقف إطلاق نار، ومن ثمَّ التبادل، ومن دون ذلك لا يحلم أحد بإطلاق الأسيرين»[4].

لم تتوفَّر هذه الإرادة السياسيَّة، وحلَّت محلَّها لُغة تحطيم الإرادة الوطنيَّة، ومن مفرداتها في مناقشات الحكومة أنَّ: «هناك الدمار والانهيار الاقتصادي.. وحرق الموسم السياحي.. وتزايد أعداد القتلى والجرحى غير المحتمل..وما يجري انتحار

(١) رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، محضر جلسة مجلس الوزراء، ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

(٢) رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، محضر جلسة مجلس الوزراء، ١٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

(٣) رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، محضر جلسة مجلس الوزراء، ١٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

(٤) وزير حزب اللَّه محمد فنيش، محضر جلسة مجلس الوزراء، ١٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

جماعي.. وهناك الفوضى العارمة..وتوريط البلد.. وإلى أين تقودنا المقاومة.. ووضعنا الكارثي.. وأرضنا المحروقة...إلخ»[١].

لم يُكتفَ بهذا القدر من الضغط النفسي، بل تعدَّاه إلى رفض حتَّى التعزية بشهداء المقاومة، أو مجرد ذكر اسمها في بيانات الحكومة حين تناول الشهداء وتضحيات اللبنانيين، وجرى طرح ملف النازحين إلى بعض المناطق، «وما قد يثيره من فوضى، والمدى الزمني لبقائهم، وضرورة نشر الجيش في بيروت لطمأنة النَّاس، والاحتجاج على قبول هبة هي عبارة عن مستشفى ميداني في بيروت لأنَّ ذلك قد يثير القلق من وجوده، وكأنَّ العاصمة ستضرب، وإثارة موضوع نقل السّلاح للمقاومة،... إلخ»[٢].

تمظهرت الدَّولة مرَّة أخرى على شكل السُّلطة القائمة، ولكنَّها كانت سلطة منقسمة على نفسها حيال العدوان على الدَّولة والوطن. وبمقدار حرص المقاومة على إظهار وحدة الموقف اللبناني باعتباره أحد ركائز الصمود، كانت أطراف في السُّلطة حريصة على التمايز، وتصوير الحرب وكأنَّها بين طرف يحمل هويَّة لبنانيَّة، وينفّذ «أجندة خارجيَّة»، ودولة خارجيَّة، ولا علاقة للدَّولة اللبنانيَّة بها، وتصرَّفت هذه الأطراف على قاعدة أنَّ الحرب بين طرفين خارجيين أحدهما المقاومة.

جرت الوقائع الميدانيَّة على وقع هذا الانقسام داخل مؤسَّسات الدَّولة، وشهدت هذه المؤسَّسات صراعًا صامتًا، وأحيانًا كثيرة صاخبًا بين طرفين متناقضين هما:

- فريق ١٤ آذار الممسِك بإدارة الحكومة، والمدعوم من قوى دوليَّة، وعلى رأسها الولايات المتَّحدة الأميركيَّة، وحلفاؤها على امتداد العالم، وفي مقدَّمهم دول أوروبيَّة وعربيَّة.
- فريق المقاومة، داخل الحكومة معزَّزًا بموقف رئيس الجمهوريَّة العماد إميل لحود الَّذي كان يرأس جلسات مجلس الوزراء، ويدير النقاش لما فيه

(١) وردت هذه التوصيفات على لسان وزراء فريق ١٤ آذار خلال جلسات الحكومة منذ اليوم الأوَّل للعدوان، وبخاصَّة في جلسة ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

(٢) أثيرت هذه الموضوعات في وجه ممثلي المقاومة في الحكومة في جلسة ٢٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

مصلحة المقاومة. وهذا الفريق أمسك بالوضع الميداني، وتقدَّم على الأرض في مواجهة العدوان الإسرائيلي، وأُحيط بدعم حلفائه اللبنانيين من خارج الحكومة، وبتأييد سوري، وإيراني وبعض الدُّول الأخرى، وبالتفاف شعبي لبناني، وعربي/ إسلامي.

لم تتحقَّق رغبة المقاومة في إخفاء هذا الصراع، وانكشفت الدَّولة ومؤسَّساتها (في أوَّل اختبار بعد الخروج السوري من لبنان) على انقسام عميق حول الخيارات الاستراتيجيَّة، وكشفت الحرب الوجوه المخبَّأة حيال قضيَّة الصراع مع إسرائيل، وكيفيَّة التعاطي مع عدوانها على لبنان، وتبدَّلت المواقف وتغيَّرت الاتّجاهات، وصارت الأدبيَّات السياسيَّة تعبّر عن نفسها من دون موارية كما كان يجري في زمن الوجود السوري.

غابت الهويَّة الوطنيَّة الجامعة للدَّولة في مواجهة الخطر الخارجي، وافتقدت حتَّى روحيَّة دستورها وميثاقها الوطني، بل صارت على صورة جماعاتها السياسيَّة المتنافرة، وسادت روحيَّة كلّ جماعة ومصالحها.

تحت الفصل السَّابع

اعتمد الفريق المناوئ للمقاومة على مبدأ تسييد الدوَل على الدَّولة من خلال الاتّكاء على موقف دولي ضاغط، يستفيد من سطوة القوَّة الإسرائيليَّة لفرض الشروط على المقاومة وحلفائها، وكان هدفه الاستفادة من الحرب الإسرائيليَّة لتغيير المعادلة المحليَّة والإقليميَّة.

رُسمت خطط كثيرة لاغتنام فرصة الحرب، وتحويلها إلى مفصل تاريخي يقلب تلك المعادلة، ويعيد تأسيس لبنان على مرتكزات خالية من أي دور للمقاومة وجمهورها، والفرضيَّة المطروحة استبطنت الآتي:

تدمّر الحرب الإسرائيليَّة بنية المقاومة، وتضرب مقوّمات بيئتها الحاضنة الاقتصاديَّة والعمرانيَّة، ويؤدّي هذا التدمير إلى إضعاف تلك المقاومة، وجعلها

غير قادرة على مواجهة الضغوط المتزايدة بعد تحميلها مسؤوليَّة الحرب ونتائجها، والنتيجة تكون انهيارها ومن ثمَّ استسلامها.

نجاح تلك الفرضيَّة يعتمد على آلة التدمير الإسرائيليَّة الَّتي تمهّد الأرض للذراع الدوليَّة المتمثلة بقوَّة متعدّدة الجنسيات وفق الآليَّة الآتية:

- تُفَوَّض تلك القوَّة من مجلس الأمن بقرار يصدر تحت الفصل السَّابع.
- يُتيح القرار استخدام القوَّة لبسط سيطرة المتعدّدة الجنسيَّات على مناطق وجود المقاومة بخاصَّة في الجنوب.
- يكون دور الجيش ملحقًا بهذه القوَّة من خلال تحديد قواعد الاشتباك، والصلاحيات المناطة بكلّ جهة، وتكون الأوسع للمتعدّدة.
- يسمح تطبيق الفرضيَّة المذكورة، بوضع منطقة جنوب الليطاني تحت سلطة دوليَّة، ويخرجها من سلطة الدَّولة الأمنيَّة، وتوسَّع مهام هذه السُّلطة لتشمل الحدود مع سورية، وكذلك المطار والمرفأ لمنع نقل السّلاح إلى المقاومة.

لا يقتصر الأمر على هذا الحد، ففي الوقت الَّذي تحتل القوَّة الدوليَّة جنوب الليطاني، يُفرض على اللبنانيين سحب مقاتليهم من المنطقة ونزع سلاحهم بالكامل، ولا يعود المهجَّرون إليها، إلَّا بعد التثبُّت من تنفيذ هذه البنود.

إنَّ التدقيق في الطروحات الَّتي قُدّمت خلال المفاوضات لوقف الحرب، سواءٌ من جهات خارجيَّة (وفد الأمم المتَّحدة، دول أوروبيَّة، وزيرة الخارجيَّة الأميركيَّة كوندوليزا رايس)، أم محليَّة لبنانيَّة (رئيس الحكومة فؤاد السنيورة ونقاطه السبع، النائب سعد الحريري)، يبيّن أنَّها كانت تتقاطع، أو منسَّقة، أو موحى بها من مصدر واحد، هو الولايات المتَّحدة والهدف منها، هو إلغاء وجود المقاومة، ومن خلال تحقيق هذا الهدف يتم تغيير الهويَّة السياسيَّة للبنان، ولو عن طريق سيطرة دوليَّة عليه. بمعنى آخر تكرار تجربة الاجتياح الإسرائيلي في العام ١٩٨٢ لإحداث مثل هذا التحوُّل.

تكرَّرت في تلك الطروحات كلّها، عناوين ثلاثة:

- انسحاب حزب اللَّه من جنوب الليطاني.
- نشر قوَّة متعدّدة الجنسيَّات في جنوب الليطاني، ومن ثمَّ في شماله، والسيطرة على المعابر الحدوديَّة مع سورية، والمطار والمرفأ.
- عودة المهجَّرين لا تتم إلَّا بعد التأكُّد من تنفيذ البندين الواردين أعلاه.

كان يمكن لنجاح هذه الطروحات أن يتيح إعادة تشكيل موازين القوى في لبنان، ومن ثمَّ تشكيل الدَّولة على الصورة الَّتي يرتئيها فريق ١٤ آذار، وحلفاؤه في الخارج.

اعتمد أصحاب هذه الطروحات على قوَّة الدفع الَّتي توفّرها النَّار الإسرائيليَّة، القادرة على إملاء بنود القرار الدولي، والَّذي صيغت أحرفه الأولى مع بدايات الحرب، وكان المسرح الدولي/ الإقليمي مهيَّأً لمثل هذه الوضعيَّة، بفعل السياسة الَّتي اعتمدها الرئيس الأميركي جورج بوش لفرض معادلة «الشرق الأوسط الجديد».

وضع بوش الحرب في سياق «الفرصة المتاحة لتغيير أوسع في المنطقة»، ولذلك رفضت إدارته أي بحث في وقف إطلاق النَّار قبل تحقيق أهداف الحرب وحدَّد شروط الحل الَّتي حاول فرضها من خلال تمريرها بلغات لبنانيّة وعربيَّة ودوليَّة، وهي كالآتي:

- «تمكين حكومة لبنان من ممارسة سلطاتها الكاملة على أراضيها.
- نزع سلاح الميليشيات في لبنان.
- وقف تدفق الأسلحة غير القانونيَّة.
- انتشار قوات الأمن اللبنانيَّة في جميع أنحاء البلاد.
- إرسال قوات متعدّدة الجنسيَّات فاعلة إلى لبنان وبشكل سريع (قبل وقف النَّار).

- وجود القوات المتعدّدة هو الَّذي يسهِّل عودة النازحين»[١].

الهدف المركزي من هذه الشروط هو إخراج حزب اللَّه من لبنان كما تمَّ إخراج سورية[٢].

بناءً على هذه الأهداف يمكن النظر إلى ما اختزنته مرحلة الحرب من تفاصيل كثيرة تظل شاهدًا على حجم التباين في النظرة إلى المصالح الوطنيَّة، وكيف بدت الدَّولة ومعها الوطن معلَّقَين على حبال المراهنات على متغيّرات تفرضها الحرب، وعلى محاولة رسم صورة الدَّولة استنادًا إلى نتائجها.

لم يكن المسرح اللبناني بعيدًا عن مناخ إقليمي - دولي تشكَّل بداية بسحابة الدخان الكثيف للغارات الجويَّة الإسرائيليَّة، والَّتي رافقتها سحب محليَّة لبنانيَّة تكمل هذا المناخ، وتلاقيه بطروحات سياسيَّة عابرة للمحيطات، وأُولاها تزيين فكرة القوَّة المتعدّدة الجنسيَّات كضمانة لوقف الحرب، وتسويقها كفكرة لبنانيَّة.

كان ردُّ المقاومة سريعًا برفض أيّ بحث في الفكرة، وإبلاغ من راجعه بهذا الشأن أنَّه سيتعامل معها كقوَّة احتلال[٣]، وفي ذروة المعارك تكرَّرت المحاولة، وهذه المرَّة على قاعدة البحث مواربةً في صيغة دولة ما بعد الحرب، فتمَّ طرح نقاط الحل على الشكل الآتي:

- «يجب أن تكون القوات الدوليَّة قادرة على ردع إسرائيل خصوصًا إذا انسحبت من مزارع شبعا، وهذا يحتاج إلى تنسيق مع المقاومة، وهذه الفكرة مقبولة وتضمن الاستقرار للمستقبل.
- الحصول على ضمانات بعدم إطلاق الصواريخ على إسرائيل.
- تسليم السِّلاح وخاصَّة الصواريخ ومنصاتها للجيش اللبناني بعد انتهاء الحرب

(١) أورد الرئيس الأميركي جورج بوش هذه الشروط في حديثه الإذاعي الأسبوعي في ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

(٢) حدَّد هذا الهدف الرئيس الأميركي جورج بوش (السفير، ١٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٦).

(٣) كان أوَّل من حمل هذا الاقتراح النائب سعد الحريري، وقد أرسله من الخارج بواسطة رئيس فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي اللواء وسام الحسن وسلَّمه إلى معاون الأمين العام لحزب اللَّه حسين الخليل، وقد لقيَ رفضًا قاطعًا من الحزب.

على أن يبقى الأمر سريًّا، ويمكن الاتفاق على الصّيغة المناسبة ثنائيًّا بمعزل عن قناة التفاوض المعتمدة.

- الاستعانة بالقوّة المتعدّدة الجنسيّات، ونشرها على الحدود مع سورية، لمنع نقل السّلاح عبرها إلى لبنان.
- الحصول على جواب واضح وصريح حول الموقف من مشروع الدَّولة وحمايتها ودعمها، فهل المقاومة معه؟ أم مع مشروع خارجي؟ وهذا الموقف قبل وقف النَّار وبعده.
- صيغة العلاقة مع حزب اللَّه بعد الحرب وحدود التعاون مع فريق سعد الحريري.
- اتخاذ موقف واضح من ملف المحكمة الدوليَّة لأنَّ سورية تريد تخريب هذا الأمر وتفيد المعلومات أنَّها تحضّر بعض الاغتيالات في ظل انشغال الأجهزة الأمنيَّة.

كان جواب حزب اللَّه:

- التفاوض حول وقف الحرب يتم حصرًا من خلال الرئيس نبيه بري، فهو القناة المخوَّلة للنقاش مع الحكومة والأميركيين، وهو محل تأييد واحترام من قِبَل حزب اللَّه.
- تسليم السّلاح أو الصواريخ أمر غير وارد كليًّا.
- لبنان ليس كوسوفو وطرح القوات الرادعة لإسرائيل أو لغيرها، مهما كانت العبارة، لا يمكن أن نقبله، وهو مجازفة كبيرة بالبلد، وهذا الطرح يبعد عن البلد الاستقرار الداخلي والخارجي، وهو مشروع فتنة، وهذا الأمر خارج النقاش، وهو مطلب أميركي/ إسرائيلي. أمَّا الحل فهو بالجيش اللبناني، وهو جيش وطني، كما أنَّ اليونيفل موجودة.
- في موضوع الصواريخ نحن نستخدمها للرد وللدفاع. اذا أوقفت إسرائيل قصف لبنان والمدنيين، يتوقف حزب اللَّه عن الرد بالصواريخ.

- سلاح المقاومة شأن داخلي لبناني محض، ويُناقَش على طاولة الحوار من ضمن الاستراتيجيَّة الدفاعيَّة، ولا دخل للمجتمع الدولي فيه، ولا لإسرائيل وأميركا.
- رفض مجرد السؤال عن موقف الحزب من مشروع الدَّولة، لأنَّنا الشركاء الحقيقيون. فحزب اللَّه وعلى رأسه سماحة السيد نصر اللَّه اشتغل بقلبه وعقله من أجل حماية مشروع الدَّولة.
- موضوع المحكمة ليس للنقاش الآن، لأنَّنا غير قادرين على التفكير بمحكمة دوليَّة، وبعد الحرب لكلّ حادث حديث.
- الاستعداد للتعاون الكامل في المرحلة المقبلة كما كانت الحال قبل العدوان»[1].

كان هذا الطرح مؤلَّفًا من أربعة عناوين وهي:

- القوات الدوليَّة.
- السّلاح.
- مشروع الدَّولة.
- المحكمة الدوليَّة.

جرى انتقاء هذه العناوين في ذروة الحرب، وكلُّها كانت مرتبطة بالخيارات المستقبليَّة للبنان، بحيث يؤدّي انتزاع التنازلات من حزب اللَّه تحت وطأة الحرب إلى فرض وقائع جديدة على التركيبة الداخليَّة.

كانت أصداء هذه الطروحات تتردَّد في مناقشات الحكومة لتأخذ طابع القرار الرسمي الملزم، والصّيغة الملتبسة هي بتعديل مهام اليونيفل، ومحاولة إلزام مجلس الوزراء بتبني الصِّيغة الَّتي وردت في النقاط السبع في روما، لأنَّ القوَّة الدوليَّة، وفق

(١) قدَّم هذا العرض النائب سعد الحريري عن طريق رئيس فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي حينها وسام الحسن، فأوفده في ٢٩ تموز/ يوليو للقاء معاون الأمين العام لحزب اللَّه حسين الخليل، وجرى بينهما النقاش الوارد أعلاه حول سبل إنهاء الحرب ومرحلة ما بعدها.

ما طرح وزراء ١٤ آذار/ مارس «هي لحماية البلد... ولتثبيت الأمن والاستقرار». وقد جرى ربط عودة النازحين بالقبول بهذه القوّة وبعد انتشارها، وهو ما لقيَ صدًّا قويًّا من وزراء حزب اللّه وحركة أمل[١].

كان اعتراض فريق المقاومة الوزاري على تجاوز ما يتمُّ الاتفاق عليه في مجلس الوزراء، ومحاولة الاستحصال على موافقة لاحقة، كما هي الحال مع مؤتمر روما. وبالمقابل كان فريق ١٤ آذار مصرًّا على تحصيل تنازلات من المقاومة على الخطوات الأُحاديَّة الَّتي يلجأ إليها، أمَّا وسيلة التهديد المعتمدة في وجه المقاومة فهي التلويح بتعطيل التوافق، فجرى الإصرار على أمرين وهما: «تبني خطاب روما، أو يذهب صاحبه إلى البيت»، ورفض «شرط أنَّ عودة النازحين غير مرتبطة بموضوع اليونيفل»[٢].

ترافق إخفاق التسويق المحلي للمتعدّدة الجنسيَّات مع محاولات لتقديمها بصورة غير مستفزَّة عن طريق الأمم المتَّحدة، ولكن مع التدرُّج التنازلي حول طبيعة هذه القوَّة «لأنَّ الإدارة الأميركيَّة تريد قوَّة دوليَّة مستقلَّة في قرارها عن اليونيفل، ولم يعد الشرط اللَّازم أن تكون هذه القوَّة المشكَّلة بقرار من مجلس الأمن تحت الفصل السَّابع، وهو ما قبل به الأميركيون والإسرائيليون، لكن رئيس الحكومة اللبنانيَّة لا يزال مصرًّا على إصدار القرار تحت الفصل السَّابع، وتشكيل القوَّة الدوليَّة على هذا الأساس. وإن كان تشكيل القوَّة الدوليَّة المستقلَّة عن اليونيفل متعذّرًا في حال رفض حزب اللّه، فالمعبر الضروري هو موافقة الحزب على مثل هذا الطرح»[٣].

كانت التنازلات الخارجيَّة تصطدم على الدوام بتصلُّب الفريق المحلي، والَّذي بقي على إصراره بضرورة التزامن بين وقف الحرب وإنهاء وجود السّلاح، والاعتماد

(١) جرى نقاش مطوَّل في جلسة مجلس الوزراء ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، للخروج بقرار يتبنّى ما ورد في مؤتمر روما، لكنَّ وزراء حزب اللّه وحركة أمل رفضوا قبول تعديل مهام اليونيفل.

(٢) رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، ووزراء فريق ١٤ آذار، محضر جلسة مجلس الوزراء في ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

(٣) حمل هذا الموقف ممثل الأمين العام للأمم المتحدة غير بيدرسون ونقله إلى رئيس لجنة الارتباط والتنسيق وفيق صفا، وكان الرد برفض أي قوَّة متعدّدة الجنسيَّات.

في هذا التزامن هو على وضع لبنان تحت سلطة قوَّة دوليَّة تستمدُّ صلاحياتها من الفصل السَّابع، والذريعة الدوليَّة هي وجود مطلب لبناني ملحٍّ من خلال الرسائل الَّتي كانت تُهرَّب من خارج قرارات مجلس الوزراء، والَّتي تقدّم اقتراحات حول هذه الصلاحيَّات.

الدَّولة بدَل الدوَل

بموازاة قوَّة النَّار الإسرائيليَّة كانت نيران المقاومة تُغيّر ميزان الحرب لمصلحتها، وعلى المقلب السياسي تحاول دفع الخلاف الداخلي إلى الوراء، وتتقدَّم للبحث عن الحلول الممكنة الَّتي تمنع إسرائيل من تحقيق مكاسب عجزت عنها في الميدان.

جرى البحث في الأفكار الَّتي تساعد على إنهاء الحرب، وحفظ المقاومة، وسلامة القرى الحدوديَّة، وحماية أمنها وطمأنينة أهلها. وكان من أبرز هذه الأفكار الَّتي تنسجم مع مطلب المقاومة، (تحمُّل الدَّولة لمسؤوليَّاتها)، انتشار الجيش على خط الحدود، وهو الانتشار الَّذي كان مدار نقاش بين الرئيس نبيه بري والسيد حسن نصر اللَّه. عُرض الموضوع على شورى حزب اللَّه في إحدى جلساتها في الضاحية خلال الحرب، فوافقت عليه لما يُحقّقه من تلبية حاجة وطنيَّة يسقُط معها موضوع نشر قوَّة متعدّدة الجنسيَّات، لأنَّ مهمَّة الجيش هي حماية لبنان، في مقابل طرح المتعدّدة الجنسيَّات لحماية إسرائيل، وأفضى النقاش بين الرئيس بري وحزب اللَّه إلى الموافقة على هذا الطرح، ولكن مع إبقاء الموضوع سريًّا، وخاضعًا للتفاوض، بحيث لا يتم التفريط سريعًا بمثل هذا القرار.

وضعت شورى حزب اللَّه خلال ذلك الاجتماع شروط الحل الممكنة، ومن بينها التمسُّك بسلطة الدَّولة على أراضيها، ورفض سلطة الدوَل. وكان التقييم الأولي لمسار المواجهات العسكريَّة أنَّ الحرب تحتاج إلى بعض الوقت، كي يدرك الجانب الإسرائيلي أنَّه غير قادر على فرض شروطه.

تقرَّر حينها العمل على جبهات ثلاث:

- الجبهة العسكريَّة، وتتولَّاها غرفة عمليَّات مركزيَّة، وتتفرَّع منها غرف عمليَّات في كل منطقة، وتتبع للغرفة المركزيَّة غرفة عمليَّات إعلاميَّة.
- الجبهة السياسيَّة، وقد حُدّدت فيها الأسقف الَّتي يمكن الوصول إليها، والحد الأدنى المقبول، وتمَّ تفويض رئيس مجلس النواب نبيه بري بإدارة المفاوضات لوقف الحرب[1].
- الجبهة المدنيَّة، وتشمل ما له علاقة بالجوانب الإنسانيَّة، كملفات المهجَّرين والشهداء والجرحى، وأعمال الإغاثة بأنواعها كافَّة، بما فيها الإحصاء الفوري للأضرار في المباني والمنازل.

لئن كان الحزب يملك القدرة على التحكُّم في قرار المواجهة العسكريَّة لأنَّ إدارتها بيده، وهو كان يعرف حجم قوَّته ومفاجآته، وأنَّ ثباته الميداني هو مفتاح الفوز بالحرب، ولديه من الإمكانيَّات والخبرة ما يؤهّله لاستيعاب النتائج الإنسانيَّة للحرب، مستندًا إلى الموقف الصلب للبيئة الشعبيَّة المستهدفة بالعدوان، فإنَّ نقطة الضعف الوحيدة بدت في الجانب السياسي، لأنَّ أطراف التفاوض ليسوا على موقف واحد متماسك، فهناك شريك أساسي داخل الحكومة، لا ينظر إلى هذا النوع من المواجهات من المنظار نفسه الَّذي تنظر منه المقاومة.

بدا التركيز على سدّ الفجوات الداخليَّة بأهميَّة الصمود في الميدان، خشية التسلُّل الإسرائيلي من بين نقاط الضعف الَّتي أرَّقت فريق المقاومة المفاوض. وكان الخيار السياسي الوحيد المقبول، هو تعزيز دور الدَّولة اللبنانيَّة، كجهة مسؤولة عن أرضها، ورفض أي صيغة تجعل السُّلطة على القرار السيادي على الأرض لأيّ جهة خارجيَّة.

ثبَّتت المقاومة مجموعة مبادئ منها:

- التمسُّك بالوحدة الوطنيَّة وبالتضامن الداخلي، وتوسيع دائرة الشراكة مع القوى الحليفة للتصدّي للعدوان وآثاره، والتغاضي قدر المستطاع عن

(١) كشف الرئيس نبيه بري وقائع هذه المفاوضات، ورواها معاونه علي حسن خليل في سلسلة حلقات نشرتها جريدة السفير، وصدرت في كتاب تحت عنوان: **صفحات مجهولة من حرب تموز ٢٠٠٦**.

الاستفزازات الَّتي يمارسها فريق ١٤ آذار داخل الحكومة وخارجها.

- الدَّولة هي مرجعيَّة القرار الوطني على أمنها وحدودها والمعابر مع سورية، ولا سلطة لأي دوَل أخرى على الأرض اللبنانيَّة.
- رفض أي قوَّة متعدّدة الجنسيَّات.
- رفض أي قرار من مجلس الأمن تحت الفصل السَّابع. (كانت الخشية أن يتم تهريبه من خارج الطلب اللبناني الرسمي، لأنَّ مثل هذا القرار لا يحتاج إلى موافقة الحكومة اللبنانيَّة).
- الجيش اللبناني هو مرجعيَّة السُّلطة الأمنيَّة، وانتشاره على الحدود هو في إطار تعزيز عوامل القوَّة للبنان، ولا يتعارض مع وجود المقاومة وسلاحها، وأي دور لقوات الطوارئ هو في إطار المساعدة.
- تجري المفاوضات حول التبادل في لبنان، لأنَّ طرح نقلها إلى الخارج يؤدّي إلى تضييع التفاصيل، وهي مهمَّة في مواجهة كهذه (جرى تقديم اقتراح عن طريق موفد إيطالي لرئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني بالتفاوض خارج لبنان، وأن تكون إيران هي الطرف المفاوض نيابة عن المقاومة). كما أنَّ صياغة البنود المتعلقة بالتبادل هي مسؤوليَّة لبنانيَّة، أمَّا الدور الإيراني المساعد فهو في العمليَّة السياسيَّة وليس في تفاصيل التبادل، ولذلك لا ضرورة لمثل ذلك الاقتراح.

كانت الجبهة الداخليَّة المفتوحة ضدَّ المقاومة، تتحرَّك على مستويات سياسيَّة وإعلاميَّة داخل الحكومة وخارجها، وتركّز على مجموعة عناوين منها:

- التشكيك بالخلفيَّة الوطنيَّة للمقاومة، واتّهامها بأنَّها مشروع سوري - إيراني، والتنكُّر لصمود المقاومة الميداني ولتضحياتها، ومحاولة استثمار الوقائع العسكريَّة لفرض شروط سياسيَّة، تحقّق ما عجزت عنه آلة الحرب الإسرائيليَّة.
- إشغال البيئة الشعبيَّة الحاضنة للمقاومة بالخسائر الاقتصاديَّة الكبيرة الَّتي

أوقعتها الحرب، وتحريضها على المقاومة وقيادتها، بل إنَّ جهات السُّلطة الممسكة بهذا الملف لم تتوانَ عن تحويله إلى ملف سياسي لابتزاز جمهور المقاومة. ويمكن النظر إلى هذا الملف باعتباره أحد العلامات الفارقة في تاريخ السُّلطة في لبنان، وقد جرى استغلاله من أجل ممارسة ضغط شعبي على المقاومة حتَّى أثناء العمليَّات العسكريَّة، فتمَّت المماطلة أولًا، ومن ثمَّ حُوّرت أموال المساعدات الخارجيَّة إلى مناطق وجماعات غير متضرّرة، وحُرِم المتضرّرون الفعليون من أغلب هذه المساعدات. ولكن خطوات حزب اللَّه السريعة باستيعاب ملف النازحين، ومن ثمَّ العائدين، من خلال برنامجَي الإيواء وإعادة الإعمار، أسقط ما بيد الفريق الممسِك بالسُّلطة.

- العمل على تفكيك التحالفات من حول المقاومة، ما يسمح بعزلها تمهيدًا لإنهاء وجودها. وقد جرى التركيز بالدرجة الأولى على التيار الوطني الحر بقيادة العماد ميشال عون حيث تعرَّض لضغوط لبنانيَّة وخارجيَّة لفك تفاهمه مع حزب اللَّه. ودخلت الولايات المتَّحدة الأميركيَّة عن طريق سفيرها في بيروت لتغيير موقف العماد عون، فخاض معه نقاشًا حادًّا تمسَّك فيه الرجل بموقفه، وردَّ أنَّه في لحظة الحرب هو مع المقاومة ومع بلده[1].

ليلة انقلاب المعادلات

تساقطت البنود تباعًا عن جدول الأهداف الأميركيَّة والإسرائيليَّة، بفعل الثبات الميداني للمقاومة، وتمَّ تليين الموقف الأميركي حيال شروط وقف الحرب، حيث رضخت الولايات المتَّحدة وإسرائيل، وبدأت الدُّول الأوروبيَّة الَّتي قرَّرت المشاركة

(١) وفق ما أبلغني إياه العماد ميشال عون فإنَّ السفير الأميركي جيفري فيلتمان ناقش معه بإسهاب موقفه من حزب اللَّه على ضوء اندلاع الحرب، وما الَّذي سيُقدم عليه، ولماذا لا يحاسب الحزب على ما قام به. ردَّ الجنرال بأنَّ حادث حدود لا يؤدّي عادةً إلى حرب، ولا يؤدّي إلى رد فعل بهذا الشكل إذا لم تكن هناك استعدادات مسبقة، وإلَّا يكون ما تعلَّمناه في الدورة العسكريَّة في الولايات المتحدَّة خطأ، أو أنَّهم كانوا يكذبون علينا في تلك الدورة. وحين ألحَّ فيلتمان بضرورة اتِّخاذ موقف وما الَّذي سيقوله لحزب اللَّه، ردَّ العماد عون: «الآن وقت الحرب وسنحارب معه».

في اليونيفل تُراسل حزب اللّه للحصول على موافقته على هذه المشاركة، بينما التفاوض الأصعب جرى مع الداخل، بعد يأس الخارج من انتصار الجيش الإسرائيلي، أو قدرته على تحقيق أي إنجاز.

سارع هذا الخارج لإيجاد مخرج للمأزق الإسرائيلي، وقد تكون الرواية الّتي حملها بعد انتهاء الحرب وزير الخارجيَّة القطريَّة حمد بن جاسم إلى الأمين العام لحزب اللّه السيد حسن نصر اللّه، تكشف بعض أوجه هذه المسارعة، وهو الّذي أبلغ السيد نصر اللّه أنَّه نوى التوجُّه إلى لبنان بعد الحرب للقاء به، بهدف معرفة ما الّذي حدث في الميدان في تلك الليلة الّتي انقلبت فيها المواقف الأميركيَّة الإسرائيليَّة رأسًا على عقب، وذلك بعد أيام طويلة من الرفض لأيّ تفكير بوقف الحرب ما لم يُهزم حزب اللّه. وروى الوزير القطري ما حصل في المفاوضات في مجلس الأمن على الشكل الآتي:

«أوَّل ما وصل وفد الجامعة العربيَّة المكلَّف بحث وقف النَّار كان في استقباله السفير الأميركي في الأمم المتَّحدة جون بولتون، فسأل لماذا جئتم؟ فردَّ الوفد نريد البحث في وقف الحرب. فأجاب: لا تتعبوا أنفسكم، لن تقف الحرب إلَّا في حالتين: أن يُسحق حزب اللّه، أو أن يستسلم ويسلّم سلاحه.

بدأت المفاوضات تحت هذا السقف الأميركي العالي لاقتناع الإدارة الأميركيَّة أنَّها مع إسرائيل ستربح الحرب، وبمحصّلة المفاوضات وضع الجانب الأميركي الشروط الآتية:

- تسليم الأسيرين الإسرائيليين من دون شروط.
- نشر ١٥ ألف جندي دولي (بقرار من مجلس الأمن تحت الفصل السَّابع) مع ١٥ ألف جندي لبناني جنوب الليطاني.
- نزع سلاح حزب اللّه.

لم يتزحزح الجانب الأميركي عن هذه الشروط، ولم يقبل أيّ تعهُّدات من الوفد العربي، باستعداده للعمل على نشر الجيش والقوَّة الدوليَّة بعد توفير المستلزمات

لذلك، واستعداده للتحدث مع الحكومة بشأن سلاح الحزب بعد وقف النَّار، وحين احتجَّ الوفد بأنَّه يحتاج إلى وقت لتجميع القوَّات الدوليَّة واللبنانيَّة، ردَّ الجانب الأميركي، بأنَّه لا مشكلة، فالحرب قائمة، ولو أخذت الأمور وقتًا.

كانت المفاوضات شاقَّة إلى حدّ يأس الوفد من إمكانيَّة تليين الموقفين الأميركي والإسرائيلي، ومضت أيام على المفاوضات، ولم يتم التوصل إلى نتيجة، فقرَّرتُ (يقول الوزير القطري) الاستراحة في مقرّ السفارة القطريَّة، ولم تمضِ نصف ساعة حتَّى لحق بي المندوب الإسرائيلي، وطلب لقاءً عاجلًا، وأصرَّ على اللّقاء، وكانت المفاجأة أنَّه يطالب بوقف الحرب إبتداءً من الليلة لأنَّ حكومته اتَّصلت به وتريد وقف الحرب، وألحَّ على عقد جلسة فوريَّة لمجلس الأمن. عدتُ (الوزير القطري) مع الوفد وكان في المكان نفسه بولتون، فأخذني بالأحضان، وقال: بدنا همتك وبدنا نوقف الحرب. فسألته عن سحق حزب اللَّه، وهل استسلم وقبل تسليم سلاحه! وهل سلَّم الأسيرين من دون شروط! فردَّ قائلًا: لم يحصل شيء. لقد أبلغتني الخارجيَّة الأميركيَّة بضرورة العمل على وقف الحرب، لأنَّ إسرائيل غير قادرة على مواصلتها.

أمَّا موضوع الشروط السابقة فتنازل عنها الجانب الأميركي على الشكل الآتي:

- التفاوض على الأسيرين يتمُّ لاحقًا.
- يتمُّ الاعتماد على اليونيفل الموجودة، وزيادة العدد لاحقًا.
- قوَّة الجيش الجاهزة تنتشر، ولاحقًا يوفَّر العديد المطلوب.
- سلاح حزب اللَّه هو شأن داخلي لبناني، والحكومة اللبنانيَّة هي المعنيَّة بالتصرُّف.

بناءً على هذا التراجع الأميركي تمَّ الاتفاق على القرار الدولي ١٧٠١».

كانت الوقائع الميدانيَّة هي العامل الحاسم في اضطرار الولايات المتَّحدة وإسرائيل إلى القبول بوقف العمليَّات الحربيَّة، ووفق ما سمعه الوزير القطري من السيد نصر اللَّه، فإنَّ المجريات الَّتي أوصلت إلى الهزيمة الإسرائيليَّة كانت على الشكل الآتي:

«اعتمدت خطَّة الحرب الإسرائيليَّة على التدرُّج الآتي:

ينهي سلاح الجو تدمير بنك الأهداف في المرحلة الأولى، وفيه:

- القدرة الصاروخيَّة (كان التقديرالإسرائيلي أنَّ لديه معلومات كافية عن منصَّات الصواريخ ومرابضها، بخاصَّة البعيدة المدى الَّتي تطال تل أبيب وحيفا والوسط).
- بنية القيادة والسيطرة.
- مخازن السّلاح.

يؤدّي نجاح المرحلة الأولى بحسب التقدير الإسرائيلي إلى انهيار المقاومة، فيتقدَّم الجيش الإسرائيلي برًّا إلى العوارض الحدوديَّة كالتلال الأماميَّة، ويستكمل هجومه البرّي على البلدات والقرى.

ما حصل هو فشل المرحلة الأولى بسبب العقل المتيقّظ للمقاومة، فقد كانت قيادتها العسكريَّة متنبّهة إلى طبيعة المعلومات الَّتي تجمعها الاستخبارات الإسرائيليَّة، وهو ما أدَّى إلى إحباط عمليَّة الوزن النوعي، أي ضرب القوَّة الصاروخيَّة الرئيسة، فقد نفذت إسرائيل المرحلة الأولى بناءً على معلومات خاطئة.

أمَّا العمليَّة البريَّة فقد تعطَّل خلالها أهم سلاحين للتوغُّل البري، وهما المروحيَّات والدبابات، فقد فاجأت المقاومة الجيش الإسرائيلي بصواريخ الكورنيت والعبوات النوعيَّة، فعطَّلت سلاح الدبابات، وبدفاعاتها الجويَّة النهاريَّة الَّتي أسقطت المروحيَّات، وبقدرتها على إلحاق خسائر كبيرة بالعنصر البشري الإسرائيلي.

لم يبقَ أمام الجيش الإسرائيلي سوى خيار وحيد لتغيير وجهة الحرب، وهو العمل ليلًا، خلف الخطوط، وفي منطقة محدَّدة هي جنوب نهر الليطاني، لتحقيق إنجاز ما. فبدأ ما أسماه أكبر عمليَّة إنزال للوصول إلى نهر الليطاني، والإطباق من جهتين على منطقة جنوب النهر، الأولى من الحدود، والثَّانية من منطقة النهر صعودًا إلى قلب الجنوب، بما يؤدّي إلى فرض حصار على تلك المنطقة ومن ثمَّ تنفيذ قضم تدريجي.

ما لم يكن بحسبان الجانب الإسرائيلي هو إسقاط مروحيَّة قياديَّة في الليل، وهي المروحيَّة الَّتي أُسقطت في وادي مريمين في بلدة ياطر قضاء بنت جبيل، والَّتي قُتِل فيها عدد من الضباط المسؤولين عن تنفيذ عمليَّة الإنزال خلف الخطوط. أيقن حينها الجانب الإسرائيلي أنَّ لدى حزب اللَّه سلاحًا يُسقط المروحيَّات في الليل، بخاصَّة أنَّ المقاومة لم تستخدم طوال الحرب أسلحة دفاع جوي ليلًا. يئست إسرائيل من تحقيق إنجاز ميداني، ومن إمكانيَّة استكمال مخطَّطها الأخير فاستنجدت بحلفائها الأميركيين لإنهاء الحرب».

التفاوض الأصعب

كانت الولايات المتَّحدة الأميركيَّة تعمل على إخراج إسرائيل من مأزقها بعد فشل خيارها الأخير في الحرب البريَّة. أمَّا الداخل اللبناني فكان هناك من يسعى فيه لاستجلاب المأزق إلى لبنان، ويستولد الشروط للقبول بالقرار الدولي.

تخلَّت الإدارة الأميركيَّة عن شروطها بعد الفشل الإسرائيلي الميداني، وصارت مستعجلة إصدار قرار عن مجلس الأمن وتنفيذه، ووصلت إشارة فرنسيَّة إلى حزب اللَّه بأنَّ الأمور انتهت على المستويين الأميركي والإسرائيلي، وبقيت العقدة داخل الحكومة اللبنانيَّة، والمطلوب إيجاد معالجة لها، وسبق للفرنسيين أن أشاروا إلى أنَّ «رئيس هذه الحكومة أبلغهم بأن الحرب تشكّل مدخلًا إلى حلٍّ نهائي لمسألة حزب اللَّه، فما دامت الحرب قد وقعت، فإنَّه لا يقبل بواقع استمرار الحزب متمسّكًا بسلاحه، وعليه أن ينتقل فورًا إلى العمل السياسي والانحصار فيه»[1].

برزت العقدة المحليَّة الَّتي أطالت أمد الحرب لأيام، وتسبَّبت بوقوع خسائر كبيرة

(١) أرسل الفرنسيون خليَّة عمل إلى بيروت، وفتحت قناة اتّصال مباشرة مع حزب اللَّه عبر مسؤول العلاقات الدوليَّة نوَّاف الموسوي، وتبلَّغ منها المعطيات الفرنسيَّة، وعلى الرغم من إبلاغها أنَّ التفاوض لوقف الحرب يتم حصرًا عبر الرئيس نبيه بري، فإنَّ تلك الخليَّة بقيت في بيروت طوال أيام الحرب لتتابع وقائعها عن كثب، وتنقل مجرياتها إلى باريس، وحرصت على نقل وجهة النظر الفرنسيَّة إلى حزب اللَّه حول صياغات القرار الدولي، وذلك «بناءً على رغبة الرئيس الفرنسي جاك شيراك، بخاصَّة أنَ فرنسا ستشارك في قوَّة اليونيفل، ويهمُّها التنسيق مع حزب اللَّه».

في الأرواح والممتلكات جرَّاء تصعيد الجانب الإسرائيلي لغاراته الجويَّة، ولقصفه البري كجزءٍ من الضغط على لبنان والمقاومة. لقد جرت محاولات كثيرة لإقناع فريق ١٤ آذار بتحوُّلات الحرب، وبأنَّ لبنان أمام انتصار تاريخي، ومن بين تفاصيل مرحلة التفاوض يمكن الإشارة إلى آخر المحاولات مع رئيس الحكومة لإقناعه بوقف الحرب.

كانت الشروط المطروحة على المقاومة هي الآتية:

- «تسليم السّلاح طوعًا للجيش.
- حرية الجيش في مداهمة المخازن، والمنازل، ومصادرة السّلاح، واعتقال من يحمله».

ردَّ حزب اللَّه على هذه الشروط في جلسة التفاوض الأخيرة، «بأنَّه لم يبقَ لدينا منازل لتداهم، لقد دمَّرتها إسرائيل، وكيف يمكن للمقاومين الَّذين لا يزالون يقاتلون على خط الحدود أن يسلّموا سلاحهم»؟ فوُضِعت المقاومة أمام خيارين:

«إمَّا تسليم السِّلاح بوضعه في أمكنة محدَّدة، ويصادره الجيش، وإمَّا تستمر الحرب، ولا مجال للبحث في أي عرض آخر». ولم تتم الموافقة على طرح المقاومة «بتطبيق ما يجري شمال النهر على جنوبه، حيث لا سلاح ظاهرًا للمقاومين، ولا حركة مكشوفة للمقاتلين».

كان جواب حزب اللَّه: «لتستمر الحرب»[1].

لم تفلح محاولات المعالجة الثنائيَّة، وانتهى التفاوض إلى تشبُّث فريق ١٤ آذار بموقفه، وبأنَّه سيُعلن عدم قدرة الحكومة على الالتزام بالقرار ١٧٠١ الصادر عن مجلس الأمن، بكلّ ما يعنيه ذلك من استمرار الحرب.

انتقل التفاوض إلى داخل الحكومة، فما عجز عنه ذلك الفريق في اللّقاءات

(١) وردت هذه الشروط والردود عليها خلال المرحلة الأخيرة من التفاوض في اللقاء بين رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، ومعاون الأمين العام لحزب اللَّه حسين الخليل في مقر الرئيس نبيه بري في عين التينة.

الثنائيَّة حاول فرضه بقرار يصدر عن مجلس الوزراء، فجرت وقائع الجلسة المفخَّخة في ١٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، على دوي تلويح فريق ١٤ آذار بعدم الموافقة على القرار الدولي إذا لم يُصادر سلاح المقاومة ودوي أعنف الغارات الجويَّة الإسرائيليَّة والمواجهات البريَّة.

تمَّ في تلك الجلسة استعراض الآراء حول القرار الدولي وسجَّل حزب اللَّه ملاحظاته وتحفُّظاته، فردَّ وزراء ١٤ آذار بالدعوة إلى القبول بالقرار كما هو، ورفض أي تحفظات، وإلَّا فلن توافق الحكومة على القرار الدولي وتستمر الحرب. لأنَّ القضيَّة «ليست قضيَّة تذاكٍ على المجتمع الدولي فقرار القبول من الحكومة يكون بالإجماع»، فأصرَّ الفريق الوزاري للمقاومة على تسجيل تحفُّظاته على بنود القرار الَّتي تُحمّل المقاومة المسؤوليَّة، وعدم القبول بتبريرات فريق ١٤ آذار.

جرى نقاش حاد حول هذه النقطة قبل أن يستكمل فريق ١٤ آذار هجومه برفض أي انتشار للجيش قبل نزع سلاح المقاومة، وحينما ردَّ فريق المقاومة بأنَّ على الحكومة ألَّا تحمَّل القرار الدولي أكثر ممَّا يحتمل وبقرارات أبعد من الَّذي ورد في النص. «إذ لا يوجد نزع سلاح، فالقرار لم يتحدَّث عن نزع السّلاح، بل تكلم عن منطقة ترتيبات أمنيَّة من ضمن الحل الدائم، وحزب اللَّه حريص على الدَّولة وإعادة بنائها مثل غيره إن لم يكن أكثر»، وما يُعرض لا يساعد في هذا البناء بل يسهم في تقويض سيادة الدَّولة. كان ردُّ وزراء ١٤ آذار: «لا يوجد توافق بين الحكومة والمقاومة على تنفيذ القرار، وبالنهاية الحكومة لا يمكن أن تلتزم بشيء اتّجاه المجتمع الدولي».

ساد اعتقاد قوي لدى فريق ١٤ آذار أنَّ لحظة حسم موضوع السّلاح قد دنت، وبدا لديه أنَّ حاجة المقاومة إلى وقف الحرب، ورغبتها بالمحافظة على التماسك الداخلي هما نقطتا الضعف اللَّتان يمكن التسلُّل منهما لفرض شروطه، وإلَّا لن يمرِّر أي قرار داخل الحكومة بالموافقة على القرار الدولي، أو نشر الجيش في جنوب الليطاني كمقدمة ضرورية لوقف النَّار.

حاول ذلك الفريق إعطاء تفسيره للقرار الدولي، وليس تفسير الأمم المتَّحدة.

لأنَّ المطلوب وفق ما قال رئيس الحكومة أمور «تتعلَّق بالتنفيذ خلال عمليَّة الطبخ (للقرار)».

واجه حزب اللَّه هذا الطرح برفض أي محاولة للمسِّ بسلاح المقاومة، وبتفسير القرار الدولي خلافًا لنصّه المباشر. لكنَّ رئيس الحكومة ظلَّ متمسّكًا بخيار نزع السّلاح، لأنَّ العمليَّة برمَّتها قائمة على هذا المبدأ، فنشر الجيش في الجنوب وفق ما حدَّد في تلك الجلسة «قائم على مسألة وحيدة، لا يكون هناك سلاح غير سلاح الجيش اللبناني. السّلاح الظاهر والباطن، والإسرائيلي لن ينسحب إذا بقي سلاح». وحين ردَّ وزيرا حزب اللَّه أنَّك «تريد فرض شروط خارج قرار مجلس الأمن»، جاء الجواب بالتشدُّد في طلب نزع السّلاح، وإلَّا فلن يُتَّخذ قرار بنشر الجيش، ولا القبول بالقرار الدولي. وسأل باستهجان: «هل تفهمون أنَّ سلاح المقاومة يبقى بطريقة غير ظاهرة في جنوب الليطاني؟ وقف إطلاق النَّار مبني على قواعد: إمَّا سحب السّلاح شمال الليطاني وإمَّا تسليمه، وإمَّا إخفاؤه. إذا تمَّ إخفاؤه، وعلموا بأي واحدة بأي مكان سيأخذونها، ولو كانت عويسيَّة (سكين). والكلام بالدنيا اللّي أوله شرط آخره رضا».

بذل حزب اللَّه جهدًا كبيرًا في تلك الجلسة لإبقاء الموقف تحت سقف التوافق الوطني. لكنَّ اندفاعة ذلك الفريق لم تتوقف، ورفض تساهل الحزب بأنَّنا متفقون، وأصرَّ رئيس الحكومة على القول «إنَّنا لسنا متَّفقين، ويجب أن نكون واضحين، فأي سلاح يوجد سيصادر... السّلاح الَّذي هو من أنواع مختلفة وليس الفردي بل الكبير، أي شيء غير البندقية». وفي محصلة النقاش كان موقفه «لا يجوز أن يكون هناك سلاح للمقاومة بالداخل فهذا شرط».

اقترح حزب اللَّه عقد الجلسة بعد يوم الأحد (١٣ آب/ أغسطس)، وتأجيل أي قرار لما بعد القرار الإسرائيلي لعدم إعطاء أي مبرر، وفي الوقت ذاته إعطاء فسحة من الوقت لتدارس ما يمكن اتّخاذه من خطوات توقف اندفاعة رئيس الحكومة وفريقه نحو تنفيذ مطلبهم بنزع سلاح المقاومة.

كان وقع ضربات المقاومة في البر الجنوبي، وداخل العمق الإسرائيلي أقوى تأثيرًا في رسم سيناريو مغاير، فقد تمسَّكت المقاومة بشعار التضامن الوطني، وبإخفاء تقاسيم وجهها المعبّرة عن الانزعاج الشديد من محاولات الحصار الداخلي، وتعاطت بمرونة سياسيَّة فائقة لامتصاص محاولات الابتزاز الَّتي تعرَّضت لها من قبل شركائها في السُّلطة لفرض الشروط عليها.

عمدت المقاومة إلى تأجيل الملفات الخلافيَّة إلى ما بعد انتهاء الحرب، وفي المقابل كانت تصد أي محاولة تسلُّل من نافذة الحرب للحصول على مكاسب سياسيَّة داخل تركيبة الدَّولة، وتمضي قدمًا في وضع حدّ لاندفاع قوى في الدَّولة لإحداث تغيير جوهري في المعادلة اللبنانيَّة القائمة على معادلة قوَّة لبنان في وجود مقاومته ودورها في حمايته، والعمل من داخل الدَّولة نفسها لمنع إسرائيل من تحقيق أي مكسب سياسي حتَّى لو تمَّ تغليفه بغلاف دولي. وهي بمقدار حرصها على إظهار التضامن كانت حريصة على منع الاختراق السياسي بأيدٍ لبنانيَّة لإحداث ذلك التغيير، حتَّى لو اضطرت إلى رفع يدها في وجه الفريق اللبناني المصرّ على الحصول على مكاسب سياسيَّة من الحرب، وإبلاغه قرارًا حاسمًا بالتصدّي له، وهو ما كانت تتلافاه طيلة فترة الحرب حفاظًا على وحدة الموقف.

لم يكن ذلك القرار، وعلى ضوء مداولات جلسة ١٢ آب/ أغسطس، سوى تسمية الأمور بأسمائها. يدخل الحزب إلى مجلس الوزراء ويكشف الوقائع كما هي، ويُسمع فريق ١٤ آذار ما يجب أن يسمعه عن الآثار المترتّبة على موقفه من السّلاح، وما يُمكن أن يتَّخذه حزب اللَّه من خطوات ميدانيَّة تقلب الطاولة على رؤوس الجميع. كان مقرَّرًا أن تكون الرسالة واضحة وشديدة اللَّهجة لمواجهة إصرار ذلك الفريق على نزع سلاح المقاومة. وكان مؤدَّى تلك الرسالة أنَّه شريك في الحرب على المقاومة، وسيتم التعاطي معه على أساس هذه الشراكة، وعليه أن يتحمَّل تبعاتها كاملة. وختام تلك الرسالة «أنَّ ما يطلبه (نزع السّلاح) دونه خوض اللُّجج، وبذل المهج. كان التعاون معه يتمُّ من أجل مصلحة البلد، لكنَّه فريق غير مؤتمن على هذه المصلحة، ولا يشرّف

المقاومة أن تكون معه في هكذا حكومة». لم تُعقد الجلسة الَّتي كان يمكن لها أن تكون حاسمة في المجريات السياسيَّة للحرب، وجرى تدارك الانفجار قبل وقوعه[١].

النصر الساطع

حلَّ يوم الرَّابع عشر من آب/ أغسطس، بصمت المدافع والصواريخ والغارات الجويَّة، وبصخب العائدين بلهفة إلى الضاحية الجنوبيَّة، والأهم إلى قراهم المدمَّرة على الحدود في الجنوب، وإلى قرى البقاع قبل أن يبدأ الجيش اللبناني انتشاره، أو تباشر الدُّول المشاركة في اليونيفل إرسال قواتها إلى لبنان، ولم ينجح المسعى الدولي المحلِّي بفرض تأجيل تلك العودة. فقد تبلَّغ الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتَّحدة رفض قيادتي حزب اللَّه وحركة أمل هذا التأجيل وأنَّهما غير معنيتين بما عدَّه تفاهمًا مسبقًا على هذا الأمر مع رئيس الحكومة اللبنانيَّة ومع الجانب الإسرائيلي[٢].

تعطَّل مشروع تأجيل عودة النازحين إلى ما بعد الانتشار العسكري جنوب الليطاني، وتعطَّلت معه آخر محاولات تحقيق مكسب ما على حساب الانتصار الَّذي حقَّقته المقاومة. بقي السِّلاح في يد المقاومين، بينما عملت التشكيلات التنظيميَّة في حزب اللَّه وحركة أمل على رفع الأنقاض وفتح الطرقات، وانتشال الشهداء، ومساعدة الأهالي على العودة إلى قراهم. ولم يجد أصحاب مشروع نزع السّلاح من ينتشلهم من فشل الرهان على خيار الحرب.

---

(١) طلب السيد نصر اللَّه من الوزير محمد فنيش أن يدخل إلى مجلس الوزراء ويأخذ الكلام فيضرب بيده على الطاولة، ثمَّ يبلّغ تلك الرسالة بعدما أصرَّ فريق ١٤ آذار على عقد الجلسة الثانية للتصويت على موضوع السلاح، ومن ثمَّ ينسحب مع الوزير طراد حمادة من الجلسة. ووصلت الرسالة إلى مسامع الرئيس بري، لأنَّ التنسيق كان كاملًا بين الجانبين، فسارع إلى العمل على تأجيل الجلسة كي لا تنفجر الحكومة من الداخل.

(٢) أبلغ هذا الشرط غير بيدرسون الممثل الشخصي لأمين عام الأمم المتحدة في لبنان لرئيس لجنة التنسيق والارتباط في حزب اللَّه وفيق صفا، وجاء على شكل رسالة عاجلة تضمَّنت تفاصيل ما أسماه «بيدرسون» توافق الجانبين اللبناني والإسرائيلي على تأجيل عودة النازحين إلى ما بعد الانتشار الدولي، وأنَّ هذه العودة غير ممكنة بسبب الوضع الأمني في جنوب الليطاني. وكان ردُّ حزب اللَّه أنَّ هذا الأمر غير وارد، والنازحون سيعودون فورًا ولا علاقة لنا بأي توافقات بهذا الشأن.

عمَّقت الحرب الشرخ الداخلي، وبدل أن يعيد الأفرقاء حساباتهم على ضوء نتائجها، فإنَّ المسار الانحداري لفكرة الدَّولة الحاضنة لأبنائها، بقي على وتيرته المتسارعة، وكانت المقاومة تحضّر لاحتفال شعبي كبير بالانتصار، وبالمقابل كانت القوى المناوئة لها ترسم خطوط مشروعها المستقبلي بالاستناد إلى جملة عناوين منها:

- إحالة موضوع المقاومة إلى عهدة الدُّول الخارجيَّة، وإخراجه من إطار التفاهم الوطني.
- دعوة حزب اللَّه إلى الانخراط في المشروع اللبناني.
- اعتبار الحرب جزءًا من مشروع سوري إيراني.
- الإصرار على تسييس المحكمة الدوليَّة[1].

انشطرت السُّلطة إلى شطرين: واحد تمسَّك بفكرة غلبة العدد الوزاري، والآخر أصرَّ على فهمه لمنطق الشراكة والتوافق. وبينهما كانت فكرة الدَّولة الجامعة للتناقضات المحليَّة تتراجع، وتطغى عليها فكرة السُّلطة الممسكة بعنق الدَّولة.

لئن غلَّبت المقاومة خلال الحرب مناخ التوافق على رياح الانقسام، فإنَّ مناوئيها حاولوا الاستفادة من فرصة انشغالها بلملمة آثار الحرب للمضي في محاصرتها، واستغلال ما في أيديهم من سلطة للانقضاض على نتائج انتصارها، أو على الأقل عدم السماح لها بالتقاط الأنفاس، فقبل أن ينجلي غبار المعركة مع إسرائيل كانت تفتح عليها جبهة داخليَّة على محورين:

- تصعيد وتيرة الخطاب السياسي ضدَّ نتائج الحرب، والتنكُّر لصمودها

(١) اجتمعت قوى ١٤ آذار بعد انتهاء الحرب في السابع من أيلول/ سبتمبر في أوتيل البريستول في بيروت، وحدَّدت رؤيتها للحرب ونتائجها، ببيان عدَّته أحد وثائقها، فوجدت في العدوان الإسرائيلي حربًا نُفِّذَت لحساب مشروع إيراني سوري، «فلبنان ساحة صراع لتحسين شروط إيران في تفاوضها مع المجتمع الدولي، والنظام السوري لاستعادة هيمنته على لبنان، والحل بتطبيق كل القرارات الدوليَّة ولا سيما القرار ١٧٠١ الَّذي حسم قضيَّة سلاح حزب اللَّه، وبانخراط حزب اللَّه في المشروع اللبناني، وحصريَّة الدفاع عن لبنان تكون بالجيش اللبناني، والتأكيد على إنشاء المحكمة الدولية الخاصَّة بلبنان».

وانتصارها على إسرائيل.

- تسريب معلومات عن تورُّطها في جرائم الاغتيال السياسي، ومنها جريمة اغتيال رئيس الحكومة رفيق الحريري[١].

لم تنجح محاولات رأب الصدع في جسم الدَّولة ومؤسَّساتها، وكان فريق ١٤ آذار داخل مجلس النواب والحكومة، مندفعًا نحو إحداث تغييرات جوهريَّة في بنية السُّلطة، وباعتقاده أن الظرف الدولي مؤاتٍ، وبدت لديه رغبة جامحة في الاستيلاء على مقدرات الدَّولة، وتكبيل بعضها بشرايين القرار الدولي. وظهرت عوارض المرض سريعًا في هذا الجسم خلال اختبار الحرب، فلم يتوانَ بعض الداخل اللبناني عن تقديم لبنان بسيادته، وقراره المستقل، كدولة مباحة للدوَل الخارجيَّة.

تبدَّت تلك الدَّولة اللبنانيَّة ككيان هشّ يتآكل بفعل الخلافات المستشرية بين قواه الداخليَّة من جهة، ومحاولات استجلاب السيطرة الخارجيَّة على سيادته الوطنيَّة من جهة ثانية. واندلع صراع سياسي محلي بأوجه إقليميَّة، ودوليَّة على مفاهيم السيادة، والاستقلال، والقرار الوطني الحر.

تحوَّل الميثاق الوطني ونتاجه دستور الطائف إلى مجرد نصوص غير قابلة للتطبيق، أو تُطبَّق وفق موازين القوى المحليَّة المستقوية بالدعم الخارجي. مردُّ هذا الأمر إلى عدم الانتظام تحت سقف التفسير الموضوعي لبنود الدستور، وعدم قدرة اللبنانيين على اتفاق موحّد على تفسيره. فمن يملك قرار السُّلطة كان يعمل على فرض رؤيته وتغليفها بغلاف دستوري، وهو يجد في الخارج من يمنحه شرعيَّة سلوكه الداخلي، ما دام هذا السلوك يلبّي مصالح هذا الخارج.

(١) جرى هذا التسريب عن طريق الصحافة الفرنسيَّة في آب/ أغسطس ٢٠٠٦، باتهام عناصر من المقاومة بتنفيذ عملية الاغتيال.

الفصل السَّابع

دولة الشراكة

تحوُّلان استراتيجيَّان حكما مسار حزب اللَّه خلال سنة واحدة وهما:

- فشل سياسة الاستيعاب الإغرائي داخل منظومة السُّلطة.
- انهزام مشروع الحرب الإسرائيليَّة على لبنان لإنهاء المقاومة وسلاحها.

هذان التحوُّلان حفرا عميقًا في الجسم اللبناني، وأعادا رسم التوازنات وحدود الأدوار المحليَّة والإقليميَّة، بما فيها العلاقات الداخليَّة اللبنانيَّة، وأحد عناوينها الشراكة داخل السُّلطة.

لم يكن حزب اللَّه طالب سلطة بمعناها المتداول، وهذا من الأسباب الَّتي أدَّت إلى فشل استيعابه داخل منظومتها، فهو ظلَّ متوجّسًا من لعبة السُّلطة ومخاطرها على مشروعه المقاوم. لكنَّه في مشروعه السياسي المتطوّر باطّراد بعد العام ٢٠٠٥، صار ينشد وجود الدَّولة، وهذه المرَّة الدَّولة القويَّة، وليس بقاء الدَّولة الضعيفة الَّتي تتقاسمها القوى السياسيَّة حسب مصالحها، والمُرتهَنة لقوى خارجيَّة تستولي على حقّ الدَّولة الحصري بالسيادة على قرارها الوطني، وعلى أرضها وسمائها وبحرها.

توالت قصَّة حزب اللَّه مع الدَّولة في فصولها العديدة، وفي هذه الفصول كلّها،

لم يعثر على الدَّولة المرجوَّة بحدودها الدنيا، بل في أغلبها لم يجد هذه الدَّولة، فالسلطات المتعاقبة كانت تقدّم الدَّولة حسب صورتها، ومعظمها لا يمت إلى فكرتها الأصليَّة بصلة.

توالت تلك الفصول، ولم تتغيَّر الصورة. وظلَّ حزب اللَّه ومعه كثيرون يبحثون عن تلك الدَّولة.

هل من أفق لها في بلد كلبنان؟ وإلى أي مدى تنسجم الرؤية السياسيَّة لحزب اللَّه حيال هذه الدَّولة مع سلوكه في الداخل اللبناني؟ وكيف يمكن له أن يوفق بين مطلبه بالدَّولة القويَّة، وتعاظم قوته؟

أين تقع مسؤوليَّة القوى السياسيَّة اللبنانيَّة في منع تشكُّل هذه الدَّولة؟ وما هو المسار الَّذي سلكته تلك القوى في حقبة ما بعد حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦؟

كيف تعاطت مع الأزمات الَّتي نشبت في الإقليم بخاصَّة في الجوار السوري؟ وهل يمكن للبنان الدَّولة والوطن البقاء في ظلّ محاولات تفكيك هذا الإقليم؟

تظلُّ العودة إلى الوقائع السبيل الأفضل لتحديد إجابات واضحة، فهي الكاشف عن طبيعة العلاقة مع الدَّولة ومؤسَّساتها من جهة، والمحدّدة لمكامن الخلل في بنيتها، ونظامها السياسي من جهة أخرى.

نحاول في هذا الفصل الإطلالة على مرحلة مهمَّة من مراحل تطوُّر علاقة حزب اللَّه بالدَّولة، وشراكته في منظومتها السياسيَّة، وتحوُّلِه إلى فريق أساسي داخلها. وهي المرحلة الَّتي شهدت سلسلة تحوُّلات بدءًا من لبنان وصولًا إلى سورية، وعلى امتداد المحيط الاقليمي.

الميثاق المثقوب

كانت جراح حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ تُثخن الجسد اللبناني، فقد ظهر ذلك الجسد هزيلًا أمام التفسُّخات الَّتي أحدثتها المواقف المحليَّة من الحرب ومجرياتها ونتائجها، وأصيبت العلاقات بين أفرقاء الداخل بشروخ عميقة، وسادت حال انعدام

الثّقة بين الأفرقاء اللبنانيين. جرت محاولة لإعادة وصل ما انقطع، أو على الأقلّ تنظيم الخِلاف من خلال جلسات تشاور في المجلس النيابي، لكن سرعان ما سقط الثمر قبل إيناعه تحت وطأة التفرُّد، وإحدى العلامات الدَّالة على سقوط الثمر عدم المحافظة على ما اتُّفق عليه في جلسات التشاور، قبل أن يجف حبر محاضر الجلسات.

أ- المحكمة المُهرَّبة:

كانت المحكمة الدوليَّة من بين بنود الحوار، وقد حظيَ مبدأ تشكيلها بالإجماع سابقًا على أن تُحال تفاصيلها إلى لجنة فرعيَّة، وبدأت اللَّجنة النقاش التفصيلي حول المحكمة من جهة، ومن جهة أخرى كانت اتفاقيتها تُهرَّب من خارج السيادة الوطنيَّة، وتحال إلى سيادة الدوَل. فتسلَّلت من تحت طاولة الحوار الوطني إلى مجلس الأمن[1].

قدَّم حزب اللَّه معطيات كثيرة حول تسييس المحكمة واستهدافاتها، بدءًا من ملف الاتصالات، إلى العامل الإسرائيلي، وصولًا إلى شهود الزور، وغيرها من الوقائع الَّتي تظهر طبيعة هذه الاستهدافات[2].

لم تستطع المحكمة وقرارها الظني فيما بعد إحداث التحوُّل الَّذي توقعه مؤسّسوها، فقد أصيبت بانتكاسات متتالية عندما صارت مهمتها قتال حزب اللَّه. لم يتوقع القيّمون عليها أن تنهار صدقيَّتها بسرعة أمام ضربات الحزب المتتالية، وهي إن استُخْدِمت لإصابة هدف مركزي هو المقاومة، فإنَّها أصابت أهدافًا أخرى من بينها الدَّولة.

---

(١) ورد مشروع اتفاق المحكمة بين لبنان والأمم المتحدة باللُّغة الإنكليزيَّة وكانت طاولة الحوار منعقدة في المجلس النيابي في يوم السبت ١١/ ١١/ ٢٠٠٦، وقرَّر رئيس الحكومة فؤاد السنيورة طرحه فورًا على مجلس الوزراء، فأبلغه الرئيس بري بضرورة إعطاء وقت للترجمة والدراسة، وهو مسافر إلى طهران، فلينتظر عودته خلال يومين، بخاصَّة أنَّ هناك نقاشًا حول تفاصيلها بين ممثلين عن حزب اللَّه والمستقبل هما حسين الخليل وبهيج طبارة. كان ردُّ السنيورة بالموافقة على التأجيل. لكن قبل انعقاد جلسة الحوار لاحظ الرئيس بري أنَّ الكل موجود في القاعة إلَّا السنيورة، فتحقَّق من الأمر عبر دوائر المجلس، وتبلَّغ أنَّ مجلس الوزراء دُعيَ للانعقاد يوم الاثنين وعلى جدول أعماله بند المحكمة، فسأل السنيورة عن سبب الإخلال بالتوافق، وأبلغ المتحاورين أنَّ هناك من يريد إفشال الحوار ورفع الجلسة، وتعطَّل حينها الحوار.

(٢) يمكن مراجعة المؤتمرات الصحافية للأمين العام لحزب اللَّه السيد حسن نصر اللَّه، والمؤتمر الصحافي حول الاتصالات، والكثير من الوقائع المرتبطة بهذه القضية في الصحافة والبرامج التلفزيونية.

هُشِّمت صورة المؤسَّسات الأمنيَّة، وأُطيحت هيبة السُّلطة القضائيَّة، ووجّهت إليهما اتهامات بالتواطؤ والعجز، وكُشِفت الدَّولة بأجهزتها وسلطاتها أمام المحققين الأجانب، وبالتالي لم يعد لهذه الدَّولة استقلاليَّة أو حتَّى هيبة، وظلَّت على هذه الحال مع نشأة المحكمة، وتوالي طلباتها حول كلّ ما يتعلَّق بالدَّولة وملفاتها، وخصوصيَّات مواطنيها ومسؤوليها ومؤسَّساتها.

يمكن القول إنَّ الدَّولة سُلِّمت إلى دول، أو إنَّ فريقًا لم يتوانَ عن تسليم زمام أمرها لجهات خارجيَّة. سقطت فكرة سيادة الدَّولة، وعمادها قضاء وطني مستقل، لحساب خصخصة القضاء وتأجيره إلى دوَل، وفرض سيادته على القضاء الوطني. صارت الدَّولة سائبة أو مشاعًا لمن يرغب في الاستيلاء على حقّها الحصري بالسيادة على مقدراتها وأسرارها، وبدت ضحيَّة هذا السلوك، بل ازدادت صورتها تهشيمًا عمّا كانت عليه في السابق.

ب- الشرعيَّة المنقوصة:

لم تكن المحكمة الدوليَّة سوى أحد مظاهر الخلاف المستحكم حول خيارات الدَّولة والوطن، فهي لم تكن بنظر حزب اللَّه إلَّا واحدًا من عناوين الاستهداف لمشروعه المقاوم، ولذلك لم يعد بمقدوره الاستمرار في مشاركة فريق الاستهداف على مقاعد السُّلطة التنفيذيَّة، فهو وضع أهدافًا لشراكته مع هذه السُّلطة بعد الانسحاب السوري، ومنها حماية المقاومة، والمشاركة الفاعلة في القرار. أدَّى جنوح فريق ١٤ آذار نحو التفرُّد والاستئثار، واستهداف المقاومة وسلاحها من داخل الحكومة إلى فرط عقد الشراكة[1].

(١) استقال وزراء حزب اللَّه وحركة أمل ومعهم الوزير يعقوب الصراف من الحكومة، وذلك في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ بعد تهريب ملف المحكمة، وعدم إعطاء الوقت لمناقشتها، وأدَّت الاستقالة إلى إفقاد الحكومة نصابها الميثاقي، ومع ذلك استمرَّت بالانعقاد واتخاذ القرارات. سبق هذه الاستقالة اعتكاف وزراء حزب اللَّه وحركة أمل في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، احتجاجًا على تفرُّد فريق ١٤ آذار بقرار طلب محكمة دوليَّة، وعاد الوزراء عن اعتكافهم في شباط من العام نفسه، بعد تسويَة في مجلس النواب حيال توصيف المقاومة في خطاب رئيس الحكومة فؤاد السنيورة في المجلس.

أصرَّ ذلك الفريق على التمسُّك بحكومة فاقدة للميثاقيَّة، واستسلم لمبدأ الغطاء الدولي، وباعتقاده أنَّه يوفّر له مظلَّة رعاية عبر القرارين الدوليين: القرار ١٥٥٩، والقرار ١٧٥٧ (إنشاء المحكمة الدوليَّة)؛ بما يعفيه من الحاجة إلى مظلَّة الشراكة الوطنيَّة. لم يوقف ذلك الفريق اندفاعته في الهيمنة على مقدرات الدَّولة، واعتقد أنَّ الفرصة مؤاتية للمضي قدمًا في حكم البلاد بمعزل عن فئة أساسيَّة لا تستقيم صيغة الميثاق الوطني من دون شراكتها في السُّلطة. إلَّا أنَّه بمقدار ما كان يستمر بالتحكُّم بمفاصل الدَّولة، كان يؤسِّس لمعادلة جديدة، تفتح الباب أمام إحداث تغييرات في طبيعة السُّلطة وتركيبتها، فالَّذين حملوا لواء الدفاع عن «اتفاق الطائف»، وقدَّموا أنفسهم حرَّاسه، كانوا أوَّل من أسهم في التلاعب به، وحين سنحت لهم الفرصة جعلوا منه وسيلة للاستئثار بالسُّلطة، ومعبرًا لإقصاء فئات وطنيَّة أساسيَّة.

أفضى إفقاد الحكومة لميثاقيتها إلى ارتفاع حرارة الخلاف الداخلي، وتعميق الهوَّة داخل السُّلطة وخارجها، وامتدَّ ليطال الفئات الشعبيَّة، وصار الانقسام عموديًّا وأفقيًّا، وطال أوجه الحياة اللبنانيَّة في السياسة والاقتصاد والأمن، وفَقَد الخطاب السياسي أدبياته اللَّائقة، وتحوَّل إلى تحريض وشتائم بهدف شدّ العصب الطائفي والمذهبي.

بدت الدَّولة معلَّقة على حبل مترجّح:

- حكومة مطعون بشرعيتها متحصّنة بدعم خارجي، ومحاصرة من فئة كبيرة من شعبها.
- مؤسَّسات معطَّلة.
- أمن مضطرب.
- خطاب سياسي ومذهبي متفلت من أي معايير وطنيَّة.
- انقطاع التواصل والحوار.

كانت تلك الصورة السوداء تخيّم على الدَّولة والوطن، وفي ذروة انقسام حاد أخطأ فريق ١٤ آذار في قراءة العاطفة الدوليَّة، وحدود ردّ الفعل على خطواته الأُحاديَّة،

فلجأ إلى قرارات تطال المقاومة في أمنها وسرّيتها (تفكيك شبكة الاتصالات الخاصَّة بالمقاومة)، وأهداها بخطئه القاتل فرصة التحرُّك للدفاع عن نفسها. لم يستمع ذلك الفريق إلى التحذيرات من الإقدام على ما يمس المقاومة، وركن إلى التطمينات الخارجيَّة، فاتَّخذ قرار المواجهة والتحدّي، وعلى مقلب معارضيه كان هناك من يتمنَّى أن يرتكب مثل هذا الخطأ، لأنَّ حزب اللَّه كان يرفض الاستجابة لمطالب كثيرين بحسم المعركة الداخليَّة ضدَّ ذلك الفريق. لكن أمام استهداف سلاح مقاومته وُضع أمام خيار وحيد، وهو الدفاع عن مقاومته وحماية سلاحها. لقد ظلَّ حزب اللَّه محافظًا على الحِراك السّلمي، واللُّجوء إلى الخيارات الشعبيَّة من تظاهرات واعتصامات في إطارها الدّيمقراطي، والَّتي لم يستجب لها فريق ١٤ آذار، فلم يلبّ المطالب الشعبيَّة، لكن هذه السياسة الَّتي انتهجها الحزب تغيَّرت، بعدما صار سلاح المقاومة عرضة للاستهداف.

مرَّة أخرى وضع حزب اللَّه حدودًا فاصلة بين المعادلة السياسيَّة الدستوريَّة، وحماية المقاومة. فهو على الرغم من فرض سيطرته مع حلفائه على العاصمة في السَّابع من أيَّار، وقدرته على فرض إرادته السياسيَّة، فإنَّه لم يوظّف هذا المتغيّر لتغيير المعادلة الداخليَّة، بل من داخل هذه المعادلة ارتضى ما تنصُّ عليه موجباتها الدستوريَّة، فما كان يهمُّه حماية مقاومته، وإعادة الاعتبار لتلك المعادلة، والطريق إلى ذلك كان بفرض تراجع فريق ١٤ آذار عن قرار استهداف سلاح الإشارة في المقاومة، وهو التراجع الَّذي اصطدم بداية برهان ذلك الفريق على الدعم الخارجي لوقف مسار التغييرات الَّتي حتَّمتها مرحلة ما بعد السَّابع من أيار، فحاول التلاعب على الوقت لكنَّ رسالة حزب اللَّه كانت حاسمة، «فأي تأخير سيترك تداعيات على البلد كلّه»[1].

(١) سوَّق النائب سعد الحريري للدعم الدولي في سياق محاولاته إقناع شريكه في الحكومة النائب وليد جنبلاط بعدم إلغاء القرارين اللَّذين تسبَّبا بانفجار الأزمة (تفكيك شبكة الاتصالات، وإقالة قائد جهاز أمن المطار). طال النقاش في الحكومة وكان الوقت ليلًا. وصل الأمر إلى مسامع السيد نصر اللَّه، فجرى نقل رسالة عن لسان «السيد» إلى جنبلاط مفادها: «ضرورة إلغاء القرارين، وفي هذه الجلسة، وعدم التأخير، لأنَّ لا أحد يعرف التداعيات، وهذا الإلغاء يفتح الباب على تعاون مستقبلي بين الطرفين»، وكما كان جنبلاط مصرًّا على اتخاذ القرارين وهدَّد حينها بفرط الحكومة، استخدم التهديد ذاته لإجبارها على التراجع عنهما.

اتفاق الدوحة

أفضت المواجهة إلى الدفع باتّجاه إيجاد معالجة سياسيَّة تعيد الحياة إلى فكرة الشراكة، والحدّ من الاستئثار بالسُّلطة، أو على الأقل احترام بعض موجبات صيغة «الطائف». كانت هذه المعالجة تحتاج إلى رعاية، فجرى التوافق مع اللَّجنة العربيَّة الَّتي حطَّت في بيروت على بنود الحل، على أن يتمَّ الإعلان عنها خلال حوار وطني في قطر، وهذا هو التقليد اللبناني التاريخي. الحلول تولد على يد الرعايات الخارجيَّة.

ترتبط الوقائع هنا بدلالاتها على مدى استقلاليَّة القوى المحليَّة في قرارها الوطني، وقدرتها على صوْغ مواقفها بما ينسجم مع رؤيتها للمصالح الوطنيَّة بمعزل عن روابطها الخارجيَّة، فضلًا عن دلالة أخرى لها علاقة بالكيفيَّة الَّتي تتم فيها التوافقات الإقليميَّة والدوليَّة على ترتيب وضع الدَّولة اللبنانيَّة وتركيبة مؤسَّساتها.

أبرز هذه الوقائع:

العمل من خلال الحوار في الدوحة على تثبيت ما حملته اللَّجنة العربيَّة من بيروت وهو:

- حكومة الوحدة الوطنيَّة بالثلث الضامن.
- انتخاب رئيس الجمهوريَّة.
- قانون الانتخابات المستند إلى تقسيمات العام ١٩٦٠، والَّتي تعتمد الأقضية مع بعض التعديلات.
- دارت النقاشات في أروقة المؤتمر، وبموازاتها فُتحت خطوط اتصال محليَّة وإقليميَّة، بهدف تسهيل ولادة الاتفاق بعدما تعثَّر بسبب التقسيمات الانتخابيَّة، وترتيب البنود بين انتخاب الرئيس وتشكيل الحكومة[1].

(١) بدأت أعمال المؤتمر في الدوحة في ١٦ أيَّار مايو ٢٠٠٨، كان وفد حزب اللَّه برئاسة النائب محمد رعد يقدّم الاقتراحات للخروج بحلّ مقبول من الجميع، ومن بيروت جرت مواكبة الاتصالات عبر إقامة خط ساخن خلفي، أتاح تذليل العقبات، بما فيها التقسيم الانتخابي للدائرة الثانية في بيروت وفق الصّيغة التوافقيَّة الَّتي قدَّمها الوفد في الدوحة. وفي ليلة توتُّر المفاوضات فُتحت خطوط اتصال بين القيادة القطريَّة، والأمين العام لحزب اللَّه استمرَّت حتَّى الفجر، وسمع القطريون كلامًا واضحًا من السيد نصر اللَّه بالحرص على إنجاز الاتفاق، والخروج بحلٍّ سياسي: «فحزب اللَّه ليس له مطالب خاصَّة، إنَّما مطلبه الشراكة الفعليَّة للفريق السياسي المتحالف معه».

- جرت محاولة لاستجلاب تدخُّل إيراني في تفاصيل المفاوضات لممارسة ضغوط على حزب اللَّه وحلفائه. وكان ردُّ الحزب أن لا حاجة لزجّ الإيرانيين بالأمر، لكن أمام الإلحاح القطري تمَّ إيقاظ وزير خارجية إيران منوشهر متكي بعد منتصف الليل، (لم يكن الرجل يتابع التفاصيل). أُبلغ بالتطورات وموقف حزب اللَّه منها، لأنَّ المسؤولين في قطر يريدون مساعدة إيرانيَّة[1].

كانت هذه الواقعة السياسيَّة من وقائع كثيرة، تُبيّن حدود الدور الإيراني في الملفات الداخليَّة اللبنانيَّة، بحيث تبقى المواقف في عهدة القوى اللبنانيَّة الصديقة لإيران، بينما إيران تدعم وتؤيّد وتدفع باتّجاه التوافق الوطني.

- سخَّر القطريون ما لديهم من علاقات، للخروج باتفاق، تارة عبر التهديد بإعلان فشل المحادثات، وطورًا باتصالات في الاتّجاهات كلّها. وكانت العقدة الأخيرة هي الدائرة الانتخابيَّة الثَّانية في بيروت، فجاءت التسوية بالاتفاق عليها مناصفة مع تيار المستقبل.

وُلِد اتفاق الدوحة الَّذي رسم حدود العلاقة التشاركيَّة داخل مؤسَّسة مجلس الوزراء، فبُني على أولويَّة توفير الضمانة الدستوريَّة من خلال الثلث الضامن الَّذي يكبح جماح الأكثريَّة الوزاريَّة، ويمنعها من الاستبداد بالسُّلطة.

وفَّر الاتفاق فرصة جديدة لإعادة رسم التوازنات داخل السُّلطة، بعدما أدَّى الجموح للتفرُّد إلى الإخلال بها لمصلحة تفسير أُحادي «للطائف»، لا يقلُّ ضررًا عن التطبيق السوري لهذا الاتفاق، وفي كلتا الحالتين كان الدستور يُصاب على أيدي مشوّهي تفسيره، فهو على ما فيه من نواقص وخلل، زادت من عيوبه سياسة التفرُّد والاستئثار.

وضع اتفاق الدوحة أُسُسَ الشراكة التوافقيَّة، وصار بمثابة نصٍّ مفسّر لاتفاق

(١) بعث السيد نصر اللَّه فجر ذلك اليوم برسالة مقتضبة إلى وزير الخارجيَّة الإيرانيَّة منوشهر متكي تمنَّى عليه أن يعكس موقفًا عامًّا ولا يدخل في التفاصيل، بينما كانت قطر تريد منه ممارسة ضغط على الحزب وحلفائه. أبلغ الوزير الإيراني مراجعيه حرص بلاده على الاتفاق، ودعمها لكلّ ما يتفق عليه المتحاورون.

الطائف. فقد كانت السنوات الثلاث من التطبيق الأُحادي كفيلة باستثارة فئات شعبيَّة كثيرة، للمطالبة بوضع حدٍّ لهذا الانحدار في مسار الدَّولة، وبالعمل على إعادة تصويبه لمصلحة شراكة فعليَّة، والَّتي لم يعد بالإمكان تحقيقها إلَّا من خلال الشراكة الدستوريَّة، وبوقف مسار التلاعب بالدستور، والتسلُّح بديكتاتوريَّة رئيس الحكومة.

عاد حزب اللَّه بعد «الدوحة» إلى مربَّعه الطبيعي في استكمال تعزيز قدراته كمقاومة، ومحاولة تطبيق رؤاه في بناء دولة المشاركة، وقاعدتها الأساسيَّة التوافق الداخلي من خلال الحوار على القضايا الخلافيَّة، وتوسعة مساحات التلاقي الوطني، فضلًا عن الاحتكام إلى الآليَّات الدستوريَّة المعمول بها، ومن ضمنها الانتخابات النيابيَّة.

تمَّ إرساء تفاهم داخلي محكوم لمظلَّة شراكة سوريَّة سعوديَّة قطريَّة بموافقة إيرانيَّة، وهو ما أنتج معادلة حكومة الوحدة الوطنيَّة المستندة إلى مفهوم الديموقراطيَّة التوافقيَّة، وتكرَّست ثلاثيَّة الجيش والشعب والمقاومة كمظلَّة حماية للبنان في مواجهة التهديد الإسرائيلي. وفَّرت كِلتا المظلتين استقرارًا داخليًا، وعودة الدفء إلى العلاقات الرسميَّة اللبنانيَّة السوريَّة من البوابة السعوديَّة. لكن سرعان ما بدأ هذا الاستقرار بالاهتزاز على وقع معادلة خارجيَّة، عنوانها القرار الظني للمحكمة الدوليَّة.

الاتّهام المفخَّخ

وجد حزب اللَّه نفسه أمام خيارات صعبة، فهو من جهة يريد الإبقاء على كلتا المظلَّتين للحفاظ على الاستقرار والشراكة، ومن جهة أخرى يتعرَّض لاتِّهام سياسي خطير، يهدف إلى تلطيخ سمعته بقضيَّة ملفَّقة، عنوانها جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وهذا الاتِّهام مصدره محكمة دوليَّة بنت معطياتها كلَّها على ما قدَّمه فريق رئيس الحكومة الَّذي يجلس معه الحزب على الطاولة ذاتها، وهو الاتِّهام الَّذي هَدَفَ إلى إحداث تغييرات في المعادلة الداخليَّة[1].

(١) صدر القرار الظني عن المحكمة الدوليَّة استنادًا إلى دليل التزامن في الاتصالات الهاتفيَّة، وكان المسعى السياسي يقوم على حل توافقي يسبق صدور القرار، ولكنَّ فريق ١٤ آذار أراد للحل أن يُنجز بعد وضع القرار في جيبه، ليكون في وضع تفاوضي أفضل، وهو ما رفضه حزب اللَّه.

أ- تعطيل السّلاح:

عايش حزب اللّه عن قرب تبدُّل الاتّهامات بالاغتيال حسب تبدُّل المصالح السياسيّة، وقُدّمت له معطيات متدرّجة عن القضيَّة بناءً على خلاصات التحقيقات.

جاء التدرُّج على الشكل الآتي:

- العام ٢٠٠٦ (قبل حرب تموز/ يوليو)، حمل النائب سعد الحريري ما توصَّلت إليه التحقيقات، وفيها أنَّ سورية هي المسؤولة عن تنفيذ الاغتيال، وكانت حينها الضغوط قد أفضت إلى تراجع مجموعة من ١٣ شخصًا عن إفادتها بارتكاب الجريمة، «وهذا عُدَّ سابقة في تاريخ العمل المخابراتي الَّذي اعتاد ممارسة التعذيب لانتزاع الاعترافات، بينما في مدرسة فريق الحريري الأمنيَّة مورِس التعذيب للتراجع عن الاعتراف» كما قال السيد نصر اللّه خلال اللّقاء الَّذي جمعه حينها بالحريري. لكنَّ جواب الأخير كان: «صحيح أنَّهم اعترفوا، لكن الأسد متورّط».
- بعد عامين أي في العام ٢٠٠٨، قدَّم الحريري للسيد نصر اللّه معطيات مختلفة عن السابق، فما توصَّل إليه التحقيق الدولي، هو «أنَّ قرار الاغتيال وتنفيذه هو سوري بالكامل، لكن هناك مجموعة من حزب اللّه مخترقة من قبل المخابرات السوريَّة ساعدت في التنفيذ، وحين يصدر القرار الظني سيعلن (الحريري) أن لاعلاقة لحزب اللّه والشيعة بالأمر». بالمقابل سمع الحريري ما يناسب من تفنيد لهذا الاتّهام.
- بعد عامين أي في العام ٢٠١٠، وعلى أثر المتغيّرات السياسيَّة الَّتي أفضت إلى مصالحة بين السعوديَّة وسورية، والسعي لتحييد الرئيس الأسد، حمل الحريري إلى السيد نصر اللّه خلاصة جديدة للتحقيق الدولي، وهي أنَّ عناصر غير منضبطة من حزب اللّه مسؤولة عن الاغتيال. كان جواب «السيد»: «أين أصبح دور المخابرات السوريَّة الَّتي سيق الاتهام ضدَّها في البداية؟ سننتظر

سنة جديدة يمكن أن تتغير عندك الأمور، فتُحوّل الاتهام إلى ما يناسب هذا التغيُّر».

اعتمد فريق الاتِّهام السياسي على هذا التدرُّج، لتطمين الحزب قبل صدور القرار الظني عن المحكمة الدوليَّة، ليأتي وقعه مفاجئًا، لتحقيق جملة أهداف منها:

- تشويه صورة حزب اللَّه، وتحويلها في أذهان الرأي العام من صورة المقاوم إلى صورة المجرم.
- عزل حزب اللَّه من أجل إضعافه.
- إحداث شرخ بين حزب اللَّه وحلفائه في الداخل على وقع الاتِّهام الَّذي يدفع هؤلاء الحلفاء إلى التنكُّر للحزب وعدم تحمُّل العلاقة معه.
- افتراض إحداث انقسام داخل حزب اللَّه على خلفيَّة تورُّط جهاز من أجهزته في مثل هذا العمل.

كانت هذه الأهداف حاضرة في أذهان صنَّاع لعبة الاتِّهام، للوصول إلى إخضاع حزب اللَّه ومقاومته لتسوية تنهي عمليًّا المقاومة. إذ بعد تحقيق تلك الأهداف، وحشر حزب اللَّه في دائرة الاتِّهام، يُقدَّم إليه عرض سياسي - أمني لإخراجه من تلك الدائرة، وتسويق العرض بأنَّه تسوية عنوانها وضعيَّة السِّلاح وفق الآتي:

- تسليم السِّلاح مقابل إخراج المقاومة من التهمة على أن تُدمج هذه المقاومة في الجيش اللبناني.
- إذا لم يتم الخضوع لهذا الشرط يوضع حزب اللَّه أمام خيار أخير، وهو تقديم التزام حاسم بعدم استخدام هذا السّلاح، إلَّا بموافقة الحكومة اللبنانيَّة، وهذا يحقّق الهدف المنشود، أي تعطيل السّلاح، وتركه يصدأ في مخازنه.

كان الهدف تعطيل دور سلاح المقاومة بعد العجز عن إلغائه، وهذا التعطيل يخدم المشاريع الإقليميَّة، بما فيها أي حرب ضدَّ سورية، أو إيران. فطوال مراحل التهديد لسورية وإيران، كان السؤال المطروح على حزب اللَّه هو «ما هو موقفكم في حال

وقعت الحرب؟ وهل ستحرّكون الجبهة مع إسرائيل؟» والجواب الدائم للحزب، هو عدم إعطاء جواب.

ب- المقايضة المردودة:

سلك الاتّهام السياسي هذا المسار المتعرّج من دون أن يتمكَّن من تحقيق أهدافه، إلَّا بما يتعلَّق بتعميق الهوَّة بين اللبنانيين، ولم تفلح محاولات إيجاد معالجة تجمع الشراكة في الحكومة مع حماية المقاومة، بعدما أُسقطت المظلَّة السوريَّة السعوديَّة الراعية لمعادلة التوافق الداخلي، وعُرفت هذه المظلَّة بالسين - سين، أي الاتفاق السوري/ السعودي، وكان يُحضَّر على شكل ورقة تفاهم بين الفريقين المتنازعين في لبنان برعاية سوريَّة سعوديَّة.

نصَّ التفاهم على إعادة ترتيب البيت اللبناني، بحيث يتم إخراج لبنان (الدَّولة والقوى السياسيَّة) من المحكمة الدوليَّة كليًّا، بما فيه التمويل، وانتداب القضاة والتعاون الأمني، مقابل تعزيز دور الحكومة، والمحافظة على فريق رئيسها داخل أجهزة الأمن والقضاء. سقط التفاهم بفعل الاعتراض الأميركي، فانهارت محاولة صوْغ العلاقات الداخليَّة على وقع الحسابات الدوليَّة.

تبلَّغ الرئيس السوري بشار الأسد القرار الأميركي من السعوديَّة، ووصل إلى الشركاء اللبنانيين فأدركوا أنَّ الفراق حاصل. ومع ذلك جرت محاولة لتلافي الصدام السياسي، فتمَّ طرح ملف شهود الزور داخل الحكومة، كردّ منطقي على القرار الظني، وإسقاط المبادرة السوريَّة السعوديَّة.

كان هذا العامل (إسقاط الاتفاق السوري السعودي) حاسمًا في إحداث التغيير، لكنَّ عاملًا آخر أيضًا كان يضغط على وضعيَّة الحكومة، وهو تعثُّرها وعدم إنتاجيتها.

جاء الرد من داخل المعادلة الدستوريَّة، أي الاستقالة بعد فشل الحل السياسي التوافقي. اختير التوقيت على وقع تطوُّرات سياسيَّة متلاحقة، وضغوط إقليميَّة بما

فيها ضغوط الدُّول صاحبة النفوذ أي السعوديَّة وسوريَّة، لكنَّها كلّها لم تستطع إيقاف مسار التغيير[1].

جرت محاولة أخيرة لوقف هذا المسار بقيادة وزيري خارجية قطر وتركيا، فقدَّما مبادرة من نقاط عدَّة، وتضمَّنت الآتي:

- التأكيد على شرعيَّة سلاح حزب اللَّه.
- وقف التعامل مع المحكمة، بما فيه التمويل، وسحب القضاة اللبنانيين، وعدم التعاون معها على المستويات كافَّة.
- حفظ فريق رئيس الحكومة في السُّلطة، وتسهيل حكمه للبلاد.

كانت بعض بنود هذه المبادرة مُتضمَّنة في الاتفاق السوري السعودي، قبل الانقلاب الأميركي عليها.

سمع الوزيران وجهة نظر حزب اللَّه، ومسار العلاقة مع «فريق امتهن الانقلاب على التفاهمات، والتنصُّل من الالتزامات، وعدم الإيفاء بالعهود، وطريقة إدارة الحكومة لجهة قلَّة الإنتاجية، فضلًا عن وجود مرحلة جديدة، فما بعد صدور القرار الظني ليس كما قبله»[2].

لم تنجح الوساطة التركيَّة القطريَّة في ثني القوى اللبنانيَّة عن تغيير موقفها، وجرت محاولة أخيرة قادها الوزير القطري في دمشق منفردًا، وقدَّم خلالها تعديلات إضافيَّة على مبادرته وسلَّمها لوزير الخارجية السوريَّة وليد المعلم علَّها تعدّل في مرحلة ما

(١) رفض رئيس الحكومة سعد الحريري فتح ملف شهود الزور، لأنَّه سيطاله مع فريقه الأمني والقضائي. فجاء الرد بالاستقالة من الحكومة، وفي التوقيت المحرج للحريري يوم ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، أي لحظة دخوله إلى البيت الأبيض، ليلتقي رئيسه كرئيس حكومة سابق. لم يكن التوقيت في البداية متعمَّدًا، وجرى ترتيب الأمور مع العماد ميشال عون، ليأتي الرد سريعًا من مقر عون في الرابية. ولما تبيَّن أنَّ موعد الحريري محدَّد مع أوباما، استعجل الوزراء الاستقالة قبل دخول الحريري إلى البيت الأبيض.

(٢) جرى تقييم المرحلة السابقة من قبل الأمين العام لحزب اللَّه السيد حسن نصر اللَّه، وأبلغ الوزيرين القطري حمد بن جاسم والتركي داوود أوغلو ليل ١٨/ ١/ ٢٠١١ أنَّ قيادة الحزب ستجري تشاورًا للبت لاحقًا بالعرض، أفضى ذلك التشاور إلى قرار برفض تسمية سعد الحريري مجدَّدًا لرئاسة الحكومة، وبعد منتصف ليل ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ تبلَّغ الوزير القطري بقرار رفض العودة للصيغة السابقة.

بعد القرار الظني، لكنَّ الموضوع حُسم لبنانيًّا، وبالمقابل شجَّعت دمشق على عودة التفاهم، وضرورة التجاوب مع المسعى القطري، وردَّد الرئيس الأسد على مسامع مَن التقاهم هذا الموقف، قبل أن يبلّغ مفاوضيه القطريين بحقيقة الموقف اللبناني[1].

لم يدرك الوسطاء حينها طبيعة العلاقة الَّتي تربط القيادة في سورية بحلفائها اللبنانيين، فحاولوا الضغط من البوابة السوريَّة، أو تحميلها تبعات الموقف اللبناني. أراد مناوئو المقاومة توظيف تحسين علاقاتهم بسورية لاستهداف الفريق المعارِض لهم في الداخل، وحاولوا جاهدين جرَّ سورية مرَّة أخرى إلى التفاصيل الداخليَّة، إذا كان ذلك يوفّر لهم دعمًا خارجيًّا على حساب شركائهم في الوطن، لكن الظروف كانت مغايرة لِما ساد في مرحلة الوجود العسكري السوري في لبنان، حين كان يتم الاستقواء بسورية على فريق ضدّ آخر[2].

الحقيقة للتاريخ هنا أنَّ الرئيس الأسد كان راغبًا في إنجاح المسعى التركي القطري، لإبقاء الأبواب مفتوحة مع هاتين الدولتين ومن ورائهما السعوديَّة، ولفتح صفحة جديدة من العلاقات مع حلفائها في لبنان، ولكنَّ تلك الرغبة اصطدمت بوقائع لبنانيَّة حالت دون نجاح ذلك المسعى، ومن بينها حجم الهوَّة الَّتي عمَّقها الأداء المتطرّف في إدارة شؤون البلاد، والَّذي كان يقتنص الفرص لإلغاء الآخر، والخلل الَّذي أصاب العلاقات الداخليَّة جرَّاء السياسات الَّتي انتهجها الفريق الَّذي أمسك بالسُّلطة لخمس سنوات، بحيث لم يستطع بناء شراكة وطنيَّة، أو تقديم نموذج مطمئن في إدارته للحكومة.

(١) تبلَّغ النائب وليد جنبلاط من الرئيس الأسد عدم الممانعة في تسمية الحريري لرئاسة الحكومة، ولكنَّ جنبلاط تلقّى بالمقابل رسالة واضحة من حزب اللَّه ومفادها: «لم نعد نثق بالحريري لأنَّه أخلَّ بالاتفاقات كلّها، ولا يمكن العودة إليه بعد صدور القرار الظني». حينها طويت صفحة التفاوض لإعادة الحريري إلى رئاسة الحكومة، وبدأ البحث عن بديل تتوفَّر له أغلبيَّة نيابيَّة، ويشارك النائب جنبلاط في تسميته، فوقع الاختيار على نجيب ميقاتي، وجرت تسميته لرئاسة الحكومة.

(١) كان رئيس الحكومة سعد الحريري خلال زياراته المتكرِّرة لدمشق يطالب الرئيس السوري بشَّار الأسد بالضغط على حزب اللَّه، وبضرورة تغيير سورية لمواقفها حياله، مقابل استعداده لعلاقات مميَّزة معها وفتح أبواب التعاون في الميادين كافَّة.

لم يكن بالإمكان يومها تسليم زمام الأمور مرَّة أخرى إلى الفريق نفسه الَّذي أوصل العلاقات الداخليَّة إلى هذا المستوى من التأزم، كان البلد بحاجة إلى مرحلة انتقاليَّة تخفّف من ذلك التطرُّف في إدارة الشأن العام، بحيث يمكن للحكومة أن تُدار بطريقة أخرى، ووفق القاعدة ذاتها، وهي الشراكة، والتفاهم، لكنَّ الفريق الَّذي خرج من رئاسة الحكومة رفض تلك الشراكة على طاولة مجلس الوزراء، وفضَّل مواجهتها من الخارج.

لم تتغيَّر القواعد الَّتي استند إليها حزب اللَّه في تعاطيه مع القضايا الداخليَّة، فهو بقي على سياسته في اعتماد الآليَّات الدستوريَّة حتَّى وهو يواجه قرارات المحكمة، وكان النقاش داخل حزب اللَّه يتمحور حول أساليب المواجهة، ما دام الفريق المناوئ للمقاومة قد استنجد مرَّة أخرى بالضغط الدولي عن طريق المحكمة، وبالتالي أحقيَّة الحزب في الدفاع عن مقاومته بوسائل متنوّعة، وكان القرار البقاء داخل المعادلة السياسيَّة، والرد بالسياسة على استهداف كان أبعد ما يكون عن السياسة.

جـ - السّلاح والمشاركة:

لم يكن العمل من داخل المعادلة الدستوريَّة كافيًا لتلافي الصدام الداخلي، لأنَّ ردَّ مناوئي المقاومة كان بالعودة إلى إثارة موضوع السّلاح كقضيَّة محوريَّة، وإحياء فكرة التمسُّك بالمحكمة الدوليَّة، ومن بين هذين العنوانين استحضر هؤلاء المناوئون فكرة الاستعانة بخطاب متطرّف يحرّك الشارع ضدَّ المقاومة، وتزامن ذلك مع بدء الأزمة السوريَّة الَّتي نقلت الصراع على الدَّولة وداخلها إلى مرحلة جديدة عنوانها صعود الاتّجاه المتطرّف وبدء فرض خطابه على أدبيَّات هؤلاء المناوئين.

بدت الدَّولة الضحيَّة الأولى لهذا المسار الانحداري وبخاصَّة ما يرتبط منها بفكرة المشاركة. لقد طُرِحت معادلة خطيرة في مفهوم الشراكة في الوطن والدَّولة، إذ قُدّم سلاح المقاومة كعنصر ضاغط على تركيبة الدَّولة. وأشاع الخطاب المضاد للمقاومة مقولة أنَّ السبب في توفير المشاركة الفاعلة في السُّلطة، يعود إلى السّلاح، وهي المقولة الَّتي ألغت أحد أبرز موجبات الدستور، والَّذي ينص على الحق الطبيعي بالشراكة في

الدَّولة لفئة سياسيَّة وشعبيَّة تتمسَّك بالمقاومة، لما تمتلكه من وزن سياسي، وثقل تمثيلي، يوفّران لها الحقَّ بالمشاركة بمعزل عن موضوع السّلاح.

أسهم الخطاب الَّذي يربط بين المشاركة والسّلاح في زرع هواجس حقيقيَّة عند هذه الفئة، والَّتي بدأت تخشى التخلّي عن عناصر القوَّة كي لا تفقد حقوقها. تنبَّهت المقاومة إلى خطورة هذه المعادلة الَّتي تربط السّلاح بوظيفة داخليَّة، فراكمت خطابًا سياسيًّا وأداءً ميدانيًّا يفصل بين دورها في الحماية والدفاع، ودور الدَّولة في توفير الأمن، والرعاية، وحقوق المشاركة، وفي المقابل أصرَّ مناوئوها على تصوير السِّلاح وكأنَّه جزء من معادلة الصراع على السُّلطة وداخلها، ولولاه لتغيَّرت المعادلة الداخليَّة.

لقد راكم مثل هذا الإصرار الشعور بالحاجة إلى السّلاح، وكذلك راكم تحفزًّا شعبيًّا للتمسُّك به أكثر.

أصيب دستور الطائف بمزيد من الجروح في ظلّ محاولة إيجاد معادلة جديدة عنوانها السّلاح يفرض المشاركة، وأثخنته معادلة أخرى: «إمَّا التفرُّد بالسُّلطة وإما الفوضى»[1].

تقدَّم العنوان المذهبي على العناوين الوطنيَّة الجامعة، وعادت جهات الدَّولة في مواقعها الرئاسيَّة، والوزاريَّة، والأمنيَّة، والاقتصاديَّة تُنسب إلى مذاهبها وطوائفها، وليس إلى عناوينها الدستوريَّة، أو السياسيَّة. وانسحب هذا الأمر على أوجه الأنشطة المؤسَّساتيَّة، وتحوَّلت تلك المواقع إلى حصون للطوائف والمذاهب يُمنع المسُّ بها أو مساءلتها على الأداء السياسي والمالي.

(١) وُلِدت هذه المعادلة بعد فرط عقد حكومة الحريري عام ٢٠١١، إذ لم تكد الاستشارات النيابيَّة تفضي إلى تسمية نجيب ميقاتي لرئاسة الحكومة حتَّى بادر تيار المستقبل إلى تنظيم يوم غضب أسود، وعمد إلى قطع الطرقات، وممارسة احتجاجات عنفيَّة. رُفع شعار رفض نتائج الاستشارات، وضرورة تنحّي نجيب ميقاتي عن المهمَّة، وكان هذا التحرك بمثابة إعلان رفض للآليات الدستوريَّة الَّتي ينص عليها الطائف، وفتح الباب أمام الطعن بمبدأ الاستشارت الملزمة. اقترن الغضب الأسود برفض فريق ١٤ آذار المشاركة في الحكومة مع ميقاتي، وبقي الرجل يفاوض هذا الفريق لأكثر من شهر لضمّه إلى الحكومة، ولم يمانع خصومه هذه الشراكة حتَّى لو أدَّت إلى حصوله على الثلث المعطّل.

السيادة المهدورة

تكشَّفت وقائع كثيرة عن هذا الأداء بعد فتح مغارات الدَّولة الماليَّة والإداريَّة، وظهرت معطيات خطرة عمَّا تعرَّضت له ثروات لبنان الاستراتيجيَّة جرَّاء سياسة التفريط بسيادته على مياهه الإقليميَّة، وسياسة تضييع الحقائق في ماليته العامَّة.

يمكـن في هذا المجـال التوقف عند ملفَّين حيويَّين يكشـفان طبيعة هذا النهج، لمـا فيهما من تعطيل لمصالح اسـتراتيجيَّة للوطن والدَّولة، ومن هدر لمقدراتهما.

أ- الثروات الاستراتيجيَّة:

احتاج ملف النفط والغاز إلى عقود من الزمن كي يتم القبول بفتح الطريق لاستخراجه، ولكن ذلك الطريق بقي مزروعًا بالألغام الكثيرة، ومن بينها، فضلًا عن حسابات المحاصصة، الحسابات السياسيَّة الَّتي أخَّرته لسنوات طويلة، وأخَّرت معه الاستفادة اللبنانيَّة، والَّتي كان يمكن لها أن تُغيّر وجه لبنان على مستويات كثيرة، ومنها المستوى الاقتصادي. لقد تداخلت الاعتبارات الإقليميَّة مع حسابات محليَّة لمنع تحويل لبنان إلى بلد نفطي، وواحد من هذه الاعتبارات وجود النفط في الجنوب والبقاع الغربي. لقد كان الإمام السيد موسى الصَّدر من أوائل من نبَّه إلى خلفيات طمس هذا الملف، وطرح القضيَّة داخل المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في العام ١٩٧٣: «إنني أتساءل هنا عن الدراسات الَّتي تؤكد وجود بترول في الجنوب والبقاع الغربي، والَّتي قُدّمت رسميًّا إلى المسؤولين من بعض الشركات العالميَّة. هل دُرِست؟ وما هو السبب لإخفائها؟ وعدم الإعلام عنها؟ وعدم الاهتمام بها؟».

دار الزمان دورته خلال عقدين من الزمن، وطُرِح الموضوع مجدَّدًا على الحكومة في منتصف التسعينيّات من قِبَل شركات روسيَّة، حين قدَّمت عرضًا بإجراء المسح اللازم بقيمة خمسة ملايين دولار ومن دون أن تتكلَّف الدَّولة أي دولار من حسابها، لكنَّ التعليمات «الحكوميَّة» الصارمة كانت الإطباق على المعطيات الدولية، ونسيان الموضوع. وظلَّ الزمن على دورانه، والنفط والغاز يدور في قعر اليابسة والمياه. لكنَّ

الأخطر في هذا الملف وبعد هذا الزمن المديد، هو التفريط بالسيادة الوطنيَّة على مساحات واسعة من المنطقة الاقتصاديَّة الخالصة، وذلك بعدما تنازل الفريق الَّذي تمسَّك بحكومة فاقدة للميثاقية عن المنطقة الواعدة بالنفط والغاز، ووافق على التوقيع على اتفاقية مع قبرص تخلَّى بموجبها عن حق لبنان بتلك المنطقة[1]. وعلى الرغم من إقرار القوانين المنظّمة لهذا القطاع الحيوي، فإنَّ المعوّقات السياسيَّة ظلَّت تعرقل الاستفادة الوطنيَّة من هذه الثروة الحيويَّة.

ب- الماليَّة العامَّة:

جرى التعاطي مع الماليَّة العامَّة بعد عودة مؤسَّسات الدَّولة إلى العمل، بمنهجيَّة تدمير الآليَّات القانونيَّة، وإنشاء آليَّات بديلة من خارج هيكليَّة الدَّولة، ومن ثمَّ القيام بعمليَّة إغراق البلد في المديونيَّة الثقيلة. وقد اعتُمِدت من قِبَل أصحاب ذلك النهج سياسة تضييع الحقائق، وتشتيت المستندات (إن وجدت)، وتكوين حسابات خاصَّة من خارج منظومة الدَّولة الماليَّة، سواءٌ جُبيَ هذا المال من الواردات (مثاله أموال قطاع الاتصالات)، أم ورد على شكل هبات مقدَّمة من جهات خارجيَّة، والَّتي لم تُقيَّد في حسابات الخزينة، وتسيير الشؤون الماليَّة من دون موازنات عامَّة مقرَّرة، وترافق ذلك كلُّه مع تعطيل المؤسَّسات الدستورية، وبخاصَّة المجلس النيابي في دوريه التشريعي والرقابي. لقد أدَّى ذلك كلُّه إلى استحالة تكوين حسابات الدَّولة، وهو ما عنى عدم ترك أي مجال لمعرفة الحقائق المتعلّقة بهذه الحسابات، وقد ذهب أكثرها إمَّا لحساب تمويل سياسي لمشاريع فئويَّة، وإمَّا لتكديس ثروات طائلة لصالح من أدار الدَّولة وماليَّتها. صارت الحاجة إلى إعادة تكوين مؤسَّسات الدَّولة مقدّمة ضروريَّة لتكوين الحسابات في لبنان.

كانت صورة الدَّولة ولا تزال في هذه الملفات على صورة السلطات الحاكمة،

(١) جرى توقيع اتفاق تحديد المنطقة الاقتصاديَّة الخالصة بين حكومة فؤاد السنيورة وقبرص في ١٧ كانون الثاني/ يناير، ٢٠٠٧، وتراجعت تلك الحكومة بموجبه عن النقطة ٢٣، وتنازلت بذلك عمّا مساحته ٨٦٠ كلم٢.

أمَّا المطالب الإصلاحيَّة فلم تجد لها آذانًا صاغية في ظلّ طغيان الحسابات الطائفيَّة والمذهبيَّة،وبالمقابل كان حزب اللَّه مطالبًا من حلفائه وأحيانًا من مناوئيه بموقف حازم يوقف انحدار الدَّولة نحو الانهيار والتفكُّك.

تطلَّب وقف الانحدار البحث عن معادلة داخليَّة تعيد بناء مؤسَّسات الدَّولة، فولدت الفكرة من طبيعة التركيبة اللبنانيَّة، لتكون قابلة للحياة، وهي فكرة الشراكة التوافقيَّة.

الشراكة التوافقيَّة

أقرَّ حزب اللَّه في وثيقته السياسيَّة الثَّانية مبدأ الشراكة في الدَّولة المستندة إلى الديموقراطيَّة التوافقيَّة[1]. وقد أخذ إقرار هذا المبدأ حيّزًا كبيرًا من النقاش داخل حزب اللَّه، أفضى في نهاية المطاف إلى الوصول إلى خلاصات حيال الموقف من الشراكة في وطن متنوّع، ودولة قائمة على مبدأ الطائفيَّة السياسيَّة. وهي الخلاصات الَّتي أخذت بعين الاعتبار صعوبة إلغاء هذه الطائفيَّة، لوجود تعقيدات كثيرة، وأبرزها هواجس فئة لبنانيَّة (المسيحيون عمومًا) من السلوك الاستئثاري في السُّلطة، فولَّد عندها الخوف من إمكانيَّة الذوبان في بلادها، بسبب تزايد الفوارق في أعداد السكَّان.

أسهمت عوامل عديدة في تطوُّر الرؤية السياسيَّة لحزب اللَّه حيال قضايا جوهريَّة، مثل لبنان الكيان المُستقِر، فالوطن النهائي، والدَّولة، ونظامها السياسي، وحدود المشاركة، وموقعه داخل التركيبة الداخليَّة. ومن بين هذه العوامل تطوُّر الأحداث في لبنان، وتأثيرها على المقاومة، وحاجات جمهوره، وطبيعة الصراعات الَّتي نشبت بعد الخروج السوري.

تمَّت مقاربة فكرة الدَّولة من زوايا عديدة منها:

(١) جاءت الوثيقة السياسيَّة الثانية بعد نقاشات مطوَّلة في لجنة خاصَّة شكلها حزب اللَّه، وخلصت إلى تحديد مجموعة عناوين من بينها ما يتعلَّق بالدَّولة، والوطن، والمقاومة، وقد صادق مجلس شورى الحزب على الوثيقة بعد إدخال تعديلات عليها قبل أن يعلنها أمينه العام السيد حسن نصر اللَّه في العام ٢٠٠٩.

- طبيعة الموقع الجغرافي للبنان على حدود فلسطين المحتلَّة، ومجاورة دولة شقيقة وحيدة هي سورية.
- الدور السياسي للبنان على تخوم القضيَّة الفلسطينيَّة، وفي قلب الصراع مع إسرائيل، الطامعة بأرضه وثرواته، والمهدّدة لوجوده.
- قلَّة الإمكانات والموارد الاقتصاديَّة.
- التنوُّع الطائفي.

أعاد حزب اللَّه ترتيب أولوياته في تلك المقاربة على قاعدة الإسهام الفاعل في بناء الدَّولة، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعيَّة للتركيبة اللبنانيَّة وللعوامل المؤثّرة فيها.

تستند الصّيغة الَّتي تتلاءم مع هذه التركيبة إلى جملة مبادئ منها:

- الشعب اللبناني هو شعب واحد، والتعاطي مع فئاته المتنوّعة يتمُّ على أساس الانتماء المشترك إلى الوطن الواحد.
- الحفاظ على التنوُّع الطائفي والسياسي، بكلّ ما يتطلبه ذلك من شراكة حقيقيَّة في القرار الوطني.
- بناء مؤسَّسات الدَّولة على قواعد سليمة، وسيادة سلطة القانون العادل، ومكافحة الفساد، وإصلاح النظام السياسي.
- إيجاد معادلة ردع توفّر الحماية الفعليَّة للدَّولة والوطن، وكلاهما محكوم للموقع الجغرافي وللدور السياسي.
- استثمار الثروات الطبيعيَّة لمصلحة النهوض بلبنان اقتصاديًّا وتنمويًّا.

سبق لهذه المبادئ أن تُرجمت إلى تفاصيل في سلسلة من البرامج الانتخابيَّة، أو في الوثيقة السياسيَّة الثَّانية، لكنَّها كانت عبارة عن أفكار تحتاج إلى ملاقاة من القوى السياسيَّة الأخرى. ومثل هذه الملاقاة تحتاج بدورها إلى حوار جدّي ومنتج، وقد بقيت فكرته ترافق الأدبيَّات السياسيَّة لحزب اللَّه في الظروف كافَّة، لأنَّه يبقى بالنسبة إليه الوسيلة الممكنة للوصول إلى تفاهمات حول هذه الأفكار.

شارك حزب اللّه في الحوارات الوطنيَّة، وقدَّم تصوُّراته للقضايا المطروحة، انطلاقًا من ثوابته وأوَّلها المقاومة. لكن من دون الممانعة في فتح الأبواب للتوافق على هذه الثوابت، بما فيها البحث عن استراتيجيَّة للدفاع الوطني، وبناء الدَّولة على قواعد سليمة.

تتبدَّى الأهميَّة الخاصَّة لهذه المشاركة في محاولة حزب اللّه الإسهام في رسم السياسات الاستراتيجيَّة للبلاد، وإيجاد مساحة التقاء بين الأفرقاء المحليين حول ثوابت قد تبدو بديهيَّة، لكنَّها في العمق هي سبب الخلاف الجوهري الداخلي، وفي طليعتها الموقف من إسرائيل، وسبل حماية لبنان منها، والأسس الَّتي تقوم عليها الدَّولة، بما فيها قرارها الحر، وسيادتها على مقدراتها، وطبيعة هذه السيادة، وأدوارها في رعاية شعبها.

لم تصل الحوارات إلى توافقات على هذه القواعد، ولم يبقَ الخلاف محصورًا بالموضوعات المرتبطة بالموقف من إسرائيل، بل انتقل إلى الموضوعات الحيويَّة الأخرى بما فيها تفسير حدود السيادة والاستقلال بالقضايا المرتبطة حصرًا بسيادة الدَّولة على قوانينها.

بدت المشكلة بالنسبة إلى حزب اللّه مزدوجة، فالمقاومة الحامية للبلد عرضة للاستهداف على خلفية أنَّها تعيق سيطرة مناوئيها على السُّلطة، وتمنع قيام الدَّولة وفق رغبات هؤلاء المناوئين، وهي ذاتها مطالبة بأن تستخدم رصيدها لفرض التغيير داخل الدَّولة.

قدَّم حزب اللّه بناء الدَّولة كضرورة وطنيَّة، واهتمَّ بإصلاح هذا البناء، لكنَّ «الفرق بينه وبين حلفائه، أنَّه يملك السِّلاح وحلفاؤه لا يملكونه، وبالتالي يستطيعون قول ما يريدونه، لجهة المحاسبة والمساءلة، ويُحسب موقفهم في إطار اللُّعبة الديموقراطيَّة. أمَّا حزب اللّه فكان كلما أطلق موقفًا يتعلَّق بالمحاسبة، أو أيّ شيء من هذا القبيل قيل له: الحزب يهدِّد بالسِّلاح. لقد ناضل خصوم المقاومة من أجل استدراج السِّلاح إلى الفتنة الداخليَّة، والحزب يسعى إلى إبعاد هذه الفتنة عنه، وبناءً عليه فإنَّ السِّلاح ينجح

في وظيفته الاستراتيجيَّة، ولكن لا يخدم في الوضع الداخلي وأحياناً يبدو عائقًا أمام حزب اللَّه في الملفات الداخليَّة»[1].

بقيت هذه الوظيفة الاستراتيجيَّة على درجة عالية من الاهميَّة في ظلّ المخاطر المحيطة بلبنان، كوطن ودولة معرَّضَين لتهديد وجودي؛ أحدهما التهديد الإسرائيلي الدائم، وثانيهما برز بعد صعود التيارات التكفيريَّة الساعية لتدمير كلِّ شيء من حولها، ولتغيير خريطة المنطقة.

سبل حماية الوطن والدَّولة

تُعتبر حماية لبنان من التهديدات الوجوديَّة من القضايا الرئيسة المقوِّمة لبقاء الوطن والدَّولة، لما تشكّله من خطر دائم على بنية الدَّولة، وجغرافيا الوطن، وكلتاهما عرضة للاستهداف، بخاصَّة في ظلّ الأطماع الإسرائيليَّة بأرضه وثرواته، ونموذجه التعايشي، وبعد ظهور التهديد الجدّي من قِبَل التيارات التكفيريَّة الآتية بمشروع تغيير الكيانات الجغرافية، وإنشاء إماراتها الخاصَّة.

أ- الخطر الإسرائيلي:

يشكّل الخطر الإسرائيلي تهديدًا وجوديًّا دائمًا للبنان، وفق الرؤية الاستراتيجيَّة لحزب اللَّه، وقد وصل هذا التهديد في محطَّات تاريخيَّة كثيرة إلى تحوُّله إلى عامل مقوِّض للدَّولة، ومغيّر للمعادلات السياسيَّة الداخليَّة كما حدث بعد احتلال بيروت، واقتطاع جزء من الجغرافية اللبنانيَّة، وإلحاقها بمنظومة إسرائيل الأمنيَّة والاقتصاديَّة. ولطالما استفادت إسرائيل من عناصر الضعف اللبنانيَّة، لتنفيذ مخطَّطاتها ضدَّ لبنان، ومن أبرز عناصر الضعف عدم وجود دولة حقيقيَّة قادرة على جبه الخطر الإسرائيلي الدائم.

انطلق حزب اللَّه من مجموعة قواعد، للبحث عن عناصر القوَّة لرسم استراتيجيَّة

(١) ورد موقف حزب اللَّه من بناء الدَّولة وإصلاح شأنها على لسان السيد حسن نصر اللَّه خلال اللّقاء الَّذي جمعه بالعماد ميشال عون في تموز/ يوليو ٢٠١٣ بعد إثارة موضوع التباين بين الجانبين حول قضايا داخليَّة.

حماية الأمن الوطني، ولاحقًا الأمن القومي، ولسدّ الفجوات الَّتي تتسلَّل منها إسرائيل لاستضعاف لبنان، ومن هذه القواعد تحديد العيوب والمزايا.

أهم العيوب هي الآتية:

- مساحة الوطن الصغيرة، وقلَّة الإمكانات اللبنانيَّة.
- النظام السياسي الطائفي الَّذي أنتج دولة مركزيَّة ضعيفة، قاصرة عن فرض إرادتها على القوى المحليَّة السياسيَّة والطائفيَّة، وقائمة على توازنات وحسابات لا تتيح لها أن تدافع حتَّى عن أبسط قراراتها في مواجهة تلك القوى.
- الانقسامات التاريخيَّة في بنية الدَّولة والمجتمع، والمتوارَثة منذ نشأة الكيان اللبناني. ومن بين عوامل هذا الانقسام عدم الاتفاق بين القوى السياسيَّة على مواضيع حيويَّة وفي مقدَّمها العداء لإسرائيل.
- الخلل البنيوي في سياسة الدَّولة الضعيفة، ومن مظاهره اعتماد استراتيجيَّة القوَّة في الضعف. إذ لم تكن للبنان سياسة دفاعيَّة توفّر الحماية اللَّازمة، ولهذا لم تسمح السلطات المتعاقبة بتسليح الجيش الوطني، ليكون قادرًا على مواجهة التهديد الإسرائيلي، وهو ما أدَّى إلى تأسيس جيش ضعيف الإمكانات.
- انكشاف البنية التحتيَّة اللبنانيَّة أمام قوَّة النَّار الإسرائيليَّة الجويَّة والبحريَّة، والبريَّة، وعدم امتلاك لبنان الإرادة والقدرة على حماية هذه البنية.

بموازاة هذه العيوب الاستراتيجيَّة، فإنَّ كلًّا منها قد يحمل معه مزايا استراتيجيَّة، يمكن الاستفادة منها إذا ما أُحسن استثمارها.

أبرز هذه المزايا:

- الجغرافية اللبنانيَّة بعامَّة والجنوبيَّة على وجه الخصوص، لما تحويه من تضاريس طبيعيَّة، تجعلها عصيَّة على الاحتلال.
- وجود إرادة شعبيَّة لبنانيَّة، بخاصَّة لدى الشباب، للتضحية دفاعًا عن الأرض،

والشعب، والكرامة الوطنيَّة.

- وجود جيش وطني بعقيدة قتالية واضحة، تُحدّد العدو والصديق، ولديه مهمَّة وطنيَّة، هي الدفاع عن البلد وحمايته.
- تراكم تجربة تاريخيَّة ناجحة لمقاومة شعبيَّة، تمكَّنت من تحرير الأرض، وإلحاق الهزيمة بالجيش الإسرائيلي، وصمدت في وجه حروبه المتكرّرة على لبنان، وتمتلك إمكانات جيدة، وبلورت نظرية قتال أثبتت جدواها في توفير الحماية للبنان.
- القدرة على التحديد الدقيق لعيوب إسرائيل الاستراتيجيَّة، وعلى الاستفادة منها لإقامة توازن ردع معها (استهداف العنصر البشري كأحد أهم عناصر الضعف، والضغط على عمقه الحيوي، والقدرة على استهداف مراكز ثقله العسكريَّة والاقتصاديَّة).

ب- معادلة الحماية:

العامل المشترك في العيوب والمزايا هو الدَّولة، فانتفاء وجودها، أو ضعفها وعجزها عن القيام بدورها، يوسّع رقعة العيوب، ووجود الدَّولة وقدرتها على تحمُّل مسؤولياتها، يسهم في تعزيز المزايا وتقليص مساحة العيوب.

لم تصل الدَّولة على مدى مسارها التاريخي إلى مرحلة تعزيز مزاياها، وتقليص عيوبها، وهذا المسار لم يوصل أيضًا إلى مرحلة بناء الدَّولة الحقيقيَّة، القائمة على الشراكة التوافقيَّة الداخليَّة، وعلى توفير سبل الحماية لسيادتها واستقلالها. لقد حتَّم هذا المسار، وما أفرزه من وقائع، البحث عن معادلة أخرى تواجه التهديد الإسرائيلي للبنان. فنشأت مع مرور الزمن معادلة التكامل بين الجيش والشعب والمقاومة، وصارت توفّر مظلَّة الحماية للوطن، والحماية للدَّولة أيضًا.

أصبحت قوَّة الدَّولة من قوَّة هذه المعادلة، وركيزتها وجود مقاومة قويَّة ومقتدرة،

تُسخّر إمكانياتها لمصلحة الدَّولة والوطن من دون أن تكلّف الدَّولة تبعاتها. فهي توظِّف قدراتها الكاملة للدفاع عن سيادة الدَّولة الوطنيَّة، وعن أمنها القومي.

قبل الحديث عن أهميَّة الأمن القومي، فإنَّ إشكاليَّة أساسيَّة قد تطرح هنا حول هذه المعادلة، وحدود دور المقاومة في ظلّ تعاظم قدراتها، بحيث أصبحت أقوى من قدرات الدَّولة نفسها، وهو تعاظم حوَّلها إلى قوَّة إقليميَّة، وجعلها قادرة على تأدية دور خارج إطار الحدود الجغرافيَّة للدَّولة.

كانت هذه الإشكاليَّة غير قابلة للمعالجة في زمن الفهم الضيّق للعلاقات الدوليَّة، ولحدود المصالح الاستراتيجيَّة، وأدوار الدَّولة وجماعاتها السياسيَّة. لكنَّه تغيَّر مطلع القرن الحادي والعشرين، ودلَّت الممارسة القانونيَّة الدوليَّة، أو السياسات الأُحاديَّة، أنَّ توظيف الطاقات لحساب القيم أو المصالح بات شائعًا تحت مسميَّات مختلفة، كالدفاع عن حقوق الإنسان، والديموقراطيَّة، ومصالح الدول، وأمنها القومي... إلخ. وصار التدخُّل في شؤون الآخرين تحت هذه العناوين من الدلائل على قوَّة الدَّولة، وعلى وزنها الإقليمي والدولي، بل صار هو الباعث على احترام دورها، وعدم المس بمصالحها. وتوظّف الدُّول عادة طاقاتها كلَّها، للوصول إلى هذه المرحلة، بما فيها الطاقات الاقتصاديَّة والعسكريَّة والماليَّة، وشخصياتها النافذة وقواها الحيَّة.

يمكن الحديث هنا عن قاعدتين أساسيتين، هما:

- قدرة الدَّولة على حماية سيادتها، وأمنها القومي، خارج إطار حدودها الجغرافيَّة.
- قدرة الدَّولة على الردّ على أي تهديد، أو تدخُّل في شؤونها، في عمق الدُّول الَّتي تمارس مثل هذا التدخُّل.

قد يكون مثل هذا التفكير حول قوَّة الدَّولة، وحجم حضورها، خارج النقاش التقليدي اللبناني، لأنَّ البنية الأساسيَّة لفكرة الدَّولة في لبنان، هي عدم وجود الدَّولة بمعناها الحقيقي. ويدل على ذلك المسار التاريخي منذ نشأة الدَّولة، لكن هل بالإمكان الانتقال إلى تفكير آخر؟

يندرج الجواب في سياق حلّ الإشكاليَّة الأولى حول تعاظم قوَّة المقاومة، وحدود دورها. فهذه القوَّة تشكّل أحد العناصر الرئيسة المُساعدة للدَّولة على حماية سيادتها في ظلِّ التهديد الإسرائيلي الدائم، فضلًا عن تشكيلها رادعًا استراتيجيًّا في وجه أي تهديد للبنان، وعاملًا مساعدًا على إعطاء لبنان موقعًا إقليميًّا مميَّزًا، تستطيع الدَّولة توظيفه لصالح التخلُّص من عقدة الضعف، وانعدام الوزن الإقليمي.

قد تُساق هنا إشكاليَّة أخرى حول الإمرة. هل هي للدَّولة أم لمن يملك قرار المقاومة؟

إنَّ مثل هذه الإشكاليَّة تصحُّ عندما توجد الدَّولة بمواصفاتها المتعارف عليها، فلو كانت موجودة وقويَّة وقادرة، لما نشأت المقاومة، ولما كان هناك حاجة لتوظيف طاقة غير رسميَّة لمصلحة الدَّولة، وهذه المعضلة تحتاج إلى حل وهو إيجاد الدَّولة الحقيقيَّة. وبانتظار تلك المرحلة غير المرئيَّة، فإنَّ قدرات المقاومة، تصبح حاجة ضروريَّة، تتكامل مع الإمكانات الأخرى في الدَّولة من ضمن استراتيجيَّة دفاع وطني كي يأخذ لبنان موقعه الطبيعي، ودوره الإقليمي، بما فيه القدرة على حماية أمنه القومي.

قد يكون مفهوم الأمن القومي غير متداول داخل منظومة الدَّولة، لأنَّها وطَّنت نفسها على حالة ضعف مركَّب، فلا هي قادرة على الدفاع عن أمنها الوطني داخل حدودها الساديَّة، ولا توجد لديها نيَّة التحوُّل إلى دولة تملك قرار الدفاع وتأمين مستلزماته، ولا تستفيد من طاقاتها الوطنيَّة. وإذا كان الموقف من الأمن الوطني بهذه الكيفيَّة، فإن حماية الأمن القومي، لا تعود مطروحة على جدول البحث لدى دولة كهذه.

لا ينحصر الأمن بمفهومه الحديث في المجال التقليدي داخل الحدود فحسب، بل يتعدَّاه للدفاع عن المصالح الحيويَّة خارج تلك الحدود، وجبه التهديدات والمخاطر الَّتي تؤثّر على هذه المصالح حتَّى لو كانت بعيدة عن الحدود، أي تأمين بيئة آمنة للدَّولة ومصالحها، والتصدّي للاستهدافات قبل أن تصل إلى البلاد.

أخذ حزب اللَّه على عاتقه المبادرة للدفاع عن هذا الأمن القومي قبل الاتفاق

على استراتيجيَّة للدفاع الوطني، إذ وجد نفسه أمام خطر استراتيجي لايهدّد مقاومته فحسب، بل البنية السياسيَّة والاجتماعيَّة للبنان أيضًا. وهو خطر استفحل إلى حدّ أنَّه يعيد رسم خريطة المنطقة، وفق جدول أعمال مفروض من الخارج.

لم تنتظر المقاومة في العام ١٩٨٢ الاستراتيجيَّة العربيَّة، أو التوافق الوطني، لتقوم بواجبها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وهي عندما أطلقت رصاصاتها الأولى ضدَّ الاحتلال الإسرائيلي، كان لبنان منقسمًا على نفسه، ولم تحظَ بإجماع، أو توافق داخلي. لكنَّها تمكَّنت من تحرير الأرض، وحماية وطنها، وهو ما سمح بإعادة بناء مؤسَّسات الدَّولة من جهة، وتوفير سبل الدفاع عن أمنها الوطني وأمنها القومي من جهة أخرى، وفرضت على كثيرين في لبنان وخارجه تغيير رؤاهم حيال فكرة المقاومة، وبأنَّ الضعف ليس قدرًا، وبأنَّ إسرائيل يمكن أن تُهزم، وتُطرد من الأرض من دون مقابل. ومن لم تتغيَّر لديه هذه الرؤية اضطر إلى القبول بالحقيقة الجديدة، وصارت المقاومة محلَّ إشادة، وإنجازاتها موضع شكر.

جـ - الخطر التكفيري:

تكرَّر المشهد أمام المقاومة في زمن التحوُّلات في المنطقة على ضوء الصراع داخل دولها بدءًا من سورية، فكانت حماية الأمن القومي، تعني منع وصول التهديد إلى داخل حدود الوطن، ومنع تقويض بنيان الدَّولة. وذلك بالتصدّي للإمارات الَّتي بدأت تنشأ على الحدود الشماليَّة والشرقيَّة، والَّتي كانت تُخطّط لإزالة الحدود مع لبنان، وإزالة السكَّان الَّذين لا يوالونها، ومن ثمَّ فرض إمارتها على اللبنانيين، تمهيدًا لإحداث تغيير جوهري في حدود الوطن، وطبيعة الدَّولة.

كان هذا التهديد يطرق الأبواب اللبنانيَّة من الحدود الشماليَّة والشرقيَّة في الوقت الَّذي تُفتح فيه هذه الأبواب أمام القوى المشاركة في الحرب على سورية، بدعوى مساندة المعارضة. ومرَّة أخرى أطاح من يصنّفون أنفسهم بأنَّهم «حماة اتفاق الطائف». هذا الاتفاق الَّذي كرَّس صيغة العلاقات مع سورية على قاعدة عدم تهديد سيادتها من لبنان. فأشهروا، ومن خارج قرار الدَّولة اللبنانيَّة، عداءهم لسورية،

وجاهروا بتدخُّلهم السياسي والإعلامي والمالي، وفتحوا الباب اللبناني أمام التدخُّل العسكري ضدَّها، وصارت بعض المناطق اللبنانيَّة المحسوبة على نفوذهم مركز التهديد لتلك السيادة.

كُفَّت يد السُّلطة الرسميَّة بقرار من بعض أركانها، ومُنع الجيش الوطني من القيام بمسؤولياته في مناطق الشمال اللبناني، وفي بعض البقاع الشمالي، وجُعلت الحدود البريَّة والبحريَّة معبرًا لتهريب السّلاح والمسلَّحين، وجرى تواطؤ من داخل السُّلطة وخارجها لجعل منطقة الحدود بيئة آمنة للمسلَّحين السوريين واللبنانيين المُعادين للدَّولة السوريَّة، وبدأت تلك المنطقة تخرج تدريجًا من تحت السيطرة الرسميَّة اللبنانيَّة، بحيث صار جنود الجيش الوطني عرضة للاستهداف لتقويض سيطرة الدَّولة على تلك المنطقة[1].

حاول حزب اللَّه مرارًا دفع كأس المواجهة مع القوى التكفيريَّة بعيدًا عن لبنان لإبقائه خارج مناخات الانقسام لإدراكه أنَّ هناك من سيعمد إلى توظيف العامل المذهبي في هذا الانقسام. كانت البنية التحتيَّة للتيَّارات التكفيريَّة تنشأ في بعض البؤر، والانتحاريُّون يُصدَّرون إلى العراق، وخطاب التكفير يتغلغل في الأزقَّة والأحياء، ومع ذلك فضَّل الحزب عدم الدخول طرفًا مباشرًا في أيّ من السّجالات أو الصّراعات، وتحمَّل التحريض والتجييش لتلافي التوتُّر المذهبي. وحاول دائمًا العمل على التخفيف من نتائج هذا التوتُّر، سواءٌ من خلال الخطاب السياسي، أم من خلال الأداء الميداني.

كانت توضع أمام الأجهزة الأمنيَّة معطيات خطيرة عن إقامة بنية تحتيَّة للجماعات التكفيريَّة، وأنَها تتحيَّن الفرص لتحويل لبنان إلى ميدان لنشاطها العسكري. بدأ الأمر مبكرًا قبل العام ٢٠٠٠، وتطوَّر مع مرور الوقت، وصارت هذه البُنية قادرة على ضخّ أنشطة ميدانيَّة في مناطق كثيرة. جرت ملاحقات وتوقيفات كثيرة، بينها في العام

(١) يمكن سرد شواهد كثيرة على هذا التدخُّل، ومنها ضبط باخرة السّلاح لطف اللَّه ٢ في مرفأ طرابلس (نيسان/ أبريل ٢٠١٢)، والَّتي أُرسلت لحساب قوى لبنانيَّة لتُنقل بعد ذلك إلى المعارضين في سورية. وإقامة مخيَّمات تدريب للمسلَّحين السوريين في الأراضي اللبنانيَّة، وإرسال مسلَّحين لبنانيين لقتال الدَّولة السوريَّة، وقد قُتِل عدد كبير منهم، وكان كلُّ ذلك يتم قبل تدخُّل حزب اللَّه في سورية.

٢٠٠٦[١]. وقد أظهرت حجم التغلغل الأمني لتلك الجماعات. لكن مثل أمور كثيرة في لبنان، توضع حدود لسلطة الدَّولة، ويتم مَذْهَبة الإجراءات الأمنيَّة والقرارات السياسيَّة، ولا يتوانى مَن في السُّلطة أو خارجها عن توفير مظلَّة الحماية للمتورّطين.

بقيت تلك الجماعات تتحيَّن الفرص لفرض وجودها كأمر واقع في لبنان، ونفَّذت سلسلة عمليَّات تفجير واغتيال، ووجدت في اندلاع الأزمة في سورية الفرصة المؤاتية للبدء بسلسلة خطوات عسكريَّة على الحدود من الشمال إلى البقاع. كانت هذه الخطوات جزءًا من مشروع كبير يُحَضَّر للبنان، ومرَّة أخرى انتظر حزب اللَّه الدَّولة لدرء الخطر، وحثَّها على تحمُّل مسؤوليَّاتها، لكنَّها غابت أو غُيِّبَت عن القيام بوظائفها.

بقي هذا الانتظار سنة وبضعة أشهر، وبقيت الدولة غائبة، وحين لامس الخطر الحدود الممنوعة، لم يعد بإمكان المقاومة الانتظار، فأخذت قرار الدفاع عن مشروعها، وعن وجود بلدها. وهو القرار الَّذي تبلور بعد نقاش طويل وعميق، وقد سبقته تطوُّرات ميدانيَّة، ظلَّ الكثير منها طي الكتمان، كانت فيها المقاومة قبل أن تتَّخذ أي موقف هدفاً مباشراً لحرب دول وجماعات، ضخَّت سلاحاً ورجالاً ومالاً إلى ميدان الأزمة، وقرَّرت توجيه القتال ضدَّ المقاومة، لضرب قواعد قوَّتها وبنيتها في سورية، كمقدمة لتوسيع رقعة الاستهداف من أجل تغيير معادلات المنطقة.

لقد مرَّ ذلك النقاش وقبل التدخُّل المباشر بمراحل عدَّة، حسب مراحل تلك الأزمة، فحين استهدفت الحرب اللبنانيين المقيمين على الحدود في سورية، وطرقت أبواب دمشق، واستُهدف مطارها وطرق الوصول إلى لبنان، وخطوط إمداد المقاومة، وحين تحوَّل مقام السيّدة زينب (ع) إلى هدف مباشر للتدمير، والقرى السوريَّة على الحدود قواعد انطلاق للقوى التكفيريَّة لاستهداف لبنان، وجدت المقاومة نفسها في داخل المعركة لحماية مشروعها، وحماية بلدها من خطر التفكُّك على يد المجموعات الزاحفة من سورية ودول كثيرة إلى لبنان.

(١) طُرح الموضوع على طاولة الحوار في المجلس النيابي (٢٩ حزيران ٢٠٠٦) وكشف حينها النائب سعد الحريري أنَّه تمَّ إيقاف الشخص رقم ٢ في القاعدة وهو أمير لسورية ولبنان، ومعه رسائل من أبو مصعب الزرقاوي، وأنَّه (الحريري) يتواصل مع المصريين والسعوديين لملاحقة مثل هذه الجماعات.

أدرك حزب اللَّه منذ البداية، أنَّ ما يجري في سورية له تأثيرات على لبنان، ولذلك حاول جاهدًا أن يوقف النزف السوري قبل استفحاله، وراقب عن كثب مخطَّط الجماعات المسلَّحة نقل النَّار إلى لبنان، وذلك من خلال إيجاد بيئة حدوديَّة مناسبة تمهيدًا لاستهداف المقاومة، ومن ثمَّ الانتقال إلى الأرض اللبنانيَّة.

بموازاة محاولة تحصين بلده، أدرك حزب اللَّه أيضًا، أن ما يجري في سورية أبعد بكثير من تغيير نحو نظام ديموقراطي، ومن مطالب إصلاحيَّة، وهو سعى جاهدًا للمساعدة في إيجاد الحلول الممكنة، لتلافي إسقاطها في أتون صراع يُضعف موقعها. لكنَّ قرار الدُّول المعادية لسورية، كان المضي قُدُمًا في ضرب استقرارها ودورها، وبدا أكبر من جهود المصالحة ومبادرات الحل السياسي.

جرت قراءة متأنّية للمخاطر المترتّبة على سقوط سورية في يد قوى تكفّر من لا يلتزم طاعتها، وتعمل لتوسعة سيطرتها، بهدف إقامة إماراتها الخاصَّة بدءًا من بلاد الشام، مع ما يمثله ذلك من تهديد بنيوي للبنان الوطن والدَّولة، وللمنطقة وتركيبتها، وللوحدة بين المسلمين، وللقضيَّة الفلسطينيَّة.

أفضت تلك القراءة إلى ضرورة القيام بالخطوات اللَّازمة لاحتواء الخطر الداهم، وتدرَّجت حسب تدرُّج الخطر، فقد كان على حزب اللَّه القيام بمهمَّة الدفاع عن مقاومته وحماية بلده، وتحمُّل الأعباء والتضحيات. كانت الحرب الدفاعيَّة خيارًا ضروريًّا لا مفرَّ منه، فمن دونها يعني التسليم بإنهاء وجود لبنان الوطن والدَّولة، فلولا وجود حزب اللَّه كقوَّة مسلَّحة ومنظَّمة وقادرة على الحركة بمرونة لصدّ مشروع التمدُّد من سورية إلى الحدود مع لبنان، لجرى تفكيك جغرافيا الوطن، وتقويض سلطة الدَّولة، وتدمير صيغة العيش المشترك، وهو الأمر الَّذي صار مع مرور الوقت محلَّ تأييد فئات شعبيَّة وقوى سياسيَّة كانت معارضة في البداية للتدخُّل في سورية، وذلك بعد انكشاف حقيقة خطر ذلك المشروع على لبنان وكيانات الدُّول العربيَّة. لم يبقَ تحديد جديَّة هذا الخطر مقتصرًا على حزب اللَّه، فحتَّى الَّذين اعترضوا على تصدّيه لهذا التهديد

من البوابة السوريَّة عادوا وأقرّوا بأنَّ هناك مخطَّطًا لإقامة إمارة للجماعات التكفيريَّة داخل لبنان تمتد من البقاع إلى الشمال، وتنسجم مع التقسيمات الَّتي اعتمدتها قيادة تلك الجماعات حين أعلنت حدود إماراتها تحت ظلّ سلطة خليفتها الجديد، وهو ما أفضت إليه اعترافات المتورّطين لدى الجهات الرسميَّة المختصَّة[1].

الوطن النهائي والدَّولة المرجوَّة

لم تغيّر هذه التطوُّرات من القناعة الداخليَّة لحزب اللَّه بأولويَّة الحفاظ على مشروع الدَّولة وفقًا للرؤية الَّتي أرساها في وثيقته السياسيَّة الثَّانية، والَّتي حدَّد فيها وظائف المقاومة.

«لبنان هو وطننا ووطن الآباء والأجداد كما هو وطن الأبناء والأحفاد وكل الاجيال الآتية... نريده واحدًا موحَّدًا أرضًا وشعبًا ودولة، ولكلّ اللبنانيين... ومن شروط إقامته أن تكون لديه دولة عادلة وقادرة وقويَّة ونظام سياسي يمثل بحق إرادة الشعب وتطلعاته..

أمَّا المقاومة فلها دور ووظيفة في ردع العدو وتأمين الحماية لاستقلال الوطن وسيادته، والدفاع عن شعبه حتَّى تحرير بقية أرضه المحتلة.

هذا الدور وهذه الوظيفة ضرورة وطنيَّة دائمة دوام التهديد الإسرائيلي ودوام أطماع العدو في أرضنا ومياهنا ودوام غياب الدَّولة القويَّة القادرة»[2].

هذه الدَّولة لها مواصفاتها الوطنيَّة والسياسيَّة والإداريَّة، لكن يبقى الشرط الأساسي قدرتها على توفير الحماية لاستقلالها. لقد تطوَّرت نظرة حزب اللَّه إلى هذه الدَّولة الَّتي لم تعد أرضها مجرَّد ساحة للصراع، ومؤسَّساتها خارج إطار أولويَّاته.

(١) كشف قادة الأجهزة الأمنيَّة في جلسة لمجلس الوزراء عن وجود مخطَّط كان نجاحه سيؤدّي إلى تغيير وجه لبنان من خلال استرهان قرى بقاعيَّة لإقامة إمارة لتنظيم داعش بين الشمال والبقاع، وكانت اللَّمسات الأخيرة توضع على هذا المخطَّط قبل إحباطه بعد تصدّي الجيش اللبناني للمسلَّحين واعتقال أحد أبرز المخطّطين المدعو عماد جمعة (محضر جلسة مجلس الوزراء، ٧/ ٨/ ٢٠١٤).

(٢) الوثيقة السياسيَّة الثانية لحزب اللَّه، ٢٠٠٩.

الخلاصة الَّتي توصَّل إليها حزب اللَّه بعد هذا المسار الطويل للدَّولة في لبنان تستند إلى مجموعة عناوين منها:

- «وحدة لبنان دولةً وشعبًا ومؤسَّسات، ورفض أي صيغة من صيَغ التقسيم، والحفاظ على التنوُّع، وتلافي خطر الانقسام الطائفي والمذهبي.
- الحفاظ على السلم الأهلي، تحت ظلّ الدَّولة المسؤولة عن الأمن والاستقرار من خلال قواها الأمنيَّة، وعدم الانجرار إلى أي قتال داخلي، والاستثناءات كما جرى في السَّابع من أيَّار عام ٢٠٠٨، كانت بسبب المسِّ بواحد من أخطر أسلحة المقاومة (سلاح الإشارة).
- الالتزام بمبدأ الشراكة الوطنيَّة لأنَّ حزب اللَّه لا يريد حكم لبنان، ولو عُرضت عليه السُّلطة وقيل له خُذْها بأكملها لرفض، ومن يحاول الاستئثار بهذه المسؤوليَّة الخطيرة لا يفهم طبيعة البلد والسُّلطة فيه.
- حزب اللَّه ومن داخل السُّلطة يعمل على الإصلاح ما أمكن. فالتغيير الجذري غير ممكن في ظلّ الظروف الموضوعيَّة للبنان.
- وظيفة حزب اللَّه الداخليَّة الإسهام في الإصلاح من خلال البحث عن الأفضل، في الإدارة، وفي التمثيل الصحيح، وفي الأمن المستتب، وفي العلاقات الداخليَّة الطبيعيَّة.. إلخ.
- ضرورة العمل على بناء دولة قويَّة قادرة على حماية شعبها»[1].

أدرك حزب اللَّه باكرًا خطورة الوقوع في شرك الإغراء بالاستحواذ على السُّلطة، لسببين جوهريين هما:

- الحزب مشروع مقاومة للحماية والدفاع عن لبنان وليس مشروع سلطة.
- يشكّل لبنان بتنوُّعه، وطبيعة تركيبته نموذجًا خاصًّا من الضروري المحافظة

(١) حدَّد السيد حسن نصر اللَّه هذه العناوين واعتبرها جزءًا من التوجُّهات الجديدة لحزب اللَّه في سياق المسار الَّذي يسلكه داخل الدَّولة، وذلك خلال لقاء داخلي مع المهن الحرَّة في حزب اللَّه في ٢٤/ ١/ ٢٠١٣.

عليه، ولا يمكن لأيّ فريق أن يستأثر بقراره، وقد أثبتت التجارب فشل كل محاولات الهيمنة الأُحاديَّة على لبنان مهما بلغ شأنها واستقوت بالخارج.

بيَّن المسار العام لحزب اللَّه أنَّه يبحث عن دولة توفّر مستلزمات العيش الكريم للنَّاس من حوله، وفي الوقت ذاته تصون أمنهم واستقرارهم، وتحمي سيادتهم وقرارهم الحر من دون أي تبعية للخارج، وتواجه التهديد الإسرائيلي الدائم. شراكته في هذه الدَّولة هي من موقعه المقاوم الَّذي يسهم في تقوية بنيانها، لكنَّها شراكة لا تقتصر على العمل المقاوم فحسب، بل تتعدَّاه لتقديم نموذجه في السُّلطة، كفريق يحمل مبادئ وقيمًا يستمدُّها من ثقافته الدّينيَّة، ومن تاريخ بيئته الشعبيَّة، ومن أصالة انتمائه إلى وطن نهائي وتاريخ وحضارة.

الخلاصات

ظلَّت فكرة الدَّولة غائمة في لبنان، ولم تجد لها أرضيَّة صلبة تبني عليها مرتكزاتها الدستوريَّة، والقانونيَّة، والثقافيَّة، ولئن كان التاريخ موضع خلاف والحاضر محلَّ نزاع، فإن المستقبل يبقى غامضًا ما دامت فكرة الدَّولة الواحدة القويَّة خارج إطار التفاهم الوطني المبني على ثوابت، ومسلَّمات داخليَّة، وما دامت الروابط الخارجيَّة أقوى من الالتزامات بوحدة النسيج الوطني.

بدأت العيوب تصيب الدَّولة اللبنانيَّة منذ ولادتها، ورافقت نشأتها وتطوُّر صراعاتها الداخليَّة قبل أن يولد حزب اللَّه ومقاومته ضدَّ الاحتلال الإسرائيلي.

غياب الحماية أنتج المقاومة وغياب الرعاية ولَّد الحاجة لمن يملأ الفراغ، والاستئثار والهيمنة، وانعدام فرص المشاركة، وتكافؤ الفرص، تسبَّبت في تعميق الشروخ بين اللبنانيين، وتوليد الأزمات بما فيها الحرب الأهليَّة.

لم تكن الدَّولة في لبنان منذ نشأتها سوى غلاف لجماعات تتنازع خيراتها ومصالحها، وتبني على حسابها دُوَيْلاتها الخاصَّة السياسيَّة، والاقتصاديَّة والأمنيَّة، وتقيم روابطها مع الخارج على حساب الروابط الوطنيَّة.

دولة الانتماء للطائفة فيها أقوى من الانتماء للوطن، وسلطة الزعيم أعلى من سلطة القانون، وينخرها الفساد، والهدر، والاستيلاء على المال العام، ويتفشَّى فيها السّلاح والحمايات الخاصَّة، وتتآكلها الحروب الداخليَّة، وتُستباح حدودها وسماؤها، وكلُّ ذلك قبل أن يولد حزب اللَّه ومقاومته.

وُلِد حزب اللّه على وقع الاجتياح الإسرائيلي في العام ١٩٨٢، وفتح عينيه على دولة مُستباحَة، ومرميَّة في أحضان الاحتلال، فناصبته العداء وقابلها بالمثل، لأنَّها كانت بنظره امتدادًا لمشروع خارجي. وحدَّد منذ البداية هدفه المركزي وهو تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، وحمايته من أطماعه، وضخَّ كلَّ إمكاناته للوصول إلى هذا الهدف، ولكن في الطريق كانت تتحقَّق أهداف أخرى من بينها استعادة الدَّولة لوجودها بعدما قوَّضها الاحتلال وحوَّلها إلى سلطة هشَّة، ولكنَّها استعادة كانت تصطدم على الدوام بأطماع الممسكين بقرارها فبقيت من دون الحد الأدنى لتطلعات شعبها.

سلك حزب اللّه مسار المقاومة بكلّ ما تطلَّبه ذلك من توفير الأطر والإمكانيَّات، ثمَّ سلك مسارًا جديدًا عنوانه الدَّولة، لحماية المسار الأوَّل، ولمواكبة التطوُّر الَّذي شهده الحزب نفسه في رؤيته وتطلُّعاته.

مسار الدَّولة يستند إلى فكرة مركزيَّة قد تكون نتاج التطوُّر الطبيعي، أو النضج أو الظروف المساعدة، وهي أنَّ لبنان بتركيبته الحاليَّة وبحدود العلاقات البينيَّة داخله، وبصيغته وتنوُّعه، وبطبيعة نظامه، يشكّل المقرَّ النهائي للشعب اللبناني، وجزء منه حزب اللّه وجمهوره، فهو الوطن الَّذي ضحَّت المقاومة في سبيله، والدَّولة اللبنانيَّة هي الدَّولة الَّتي تعيش في ظلالها، ولذلك فإنَّ لبنان وفق هذه الصّيغة هو الكيان النهائي، والوطن الأمثل للعيش بحريَّة وكرامة ومشاركة وتعاون.

لم يحمل حزب اللّه منذ نشأته مشروعًا خاصًّا به، وهو طرح فكره على الملأ من دون ضغط أو إكراه، وهو المدرك مع مرور الزمن أنَّ التركيبة اللبنانيَّة القائمة تحتاج إلى صيغة توائم بينها وبين ثوابته الدّينيَّة والوطنيَّة، وقد اختارالحزب - مع الوقت - التلاقي مع فئات وأفكار وطنيَّة، تنادي بدولة المشاركة المستندة إلى مفهوم الديموقراطيَّة التوافقيَّة، والحزب قد لا يعتبر هذا هو الحلُّ الأمثلَ لكنَّه يشبه لبنان في تركيبته وتنوُّعه.

ترتكز صيغة الدَّولة في نظامها السياسي وفق رؤية حزب اللّه على مراعاة التوازنات

الداخليَّة، فلا غلبة أو تسلُّط وهيمنة، بل مشاركة جديَّة، وتعاون بين الفئات اللبنانيَّة المتنوّعة، والتمسُّك بالتوازن في العلاقات البينيَّة بين الطوائف، والإبقاء على النموذج الخاص للبنان من دون القبول بأي صيغة تقسيميَّة مقنَّعة، كالفدراليَّة، وأنواع الحكم الذاتي وسواها من الطروحات الَّتي غزت السياسة اللبنانيَّة خلال عقود من الزمن.

قد يكون مطلب إلغاء الطائفيَّة السياسيَّة من الطروحات الَّتي رافقت برامج حزب اللَّه السياسيَّة كلَّها، بهدف الوصول إلى دولة المواطنة، وهو الهدف الَّذي يلتقي عليه كلُّ دعاة الدَّولة المعاصرة في لبنان، ولكنَّ الواقع ظلَّ أقوى من هذه الرغبة، فلم يتحقَّق هذا المطلب وبقي معلَّقًا على نزاعات الطوائف، وعلى الرغم من إقراره كبند إصلاحي في «الطائف»، فإنَّ السلطات المتعاقبة على الدَّولة صدَّت أي مقاربة جديَّة لتطبيق هذا البند، وصار مع انفجار الأزمات المذهبيَّة بعيد المنال، إذ إنَّ التمسُّك بالصّيغة الطائفيَّة تقدَّم على كلّ الأطروحات التغييريَّة والإصلاحيَّة.

بموازاة تمسُّك حزب اللَّه بلبنان الوطن وفق صيغة التعايش الإسلامي المسيحي، والتنوُّع الثقافي، والمرتكز على المشاركة في السُّلطة من فئاته جميعها، فإنَّه قدَّم رؤيته للدَّولة من خارج المألوف التاريخي اللبناني، وتستند إلى قواعد ثلاث:

- القوَّة.
- الإرادة المستقلَّة.
- العدالة.

لكلٍّ من هذه المفاهيم الثلاثة دلالته على طبيعة دولة المشاركة:

- القوَّة توفّر سبل الحماية للدَّولة والوطن، وبخاصَّة في مواجهة العدو الخارجي المتمثّل بإسرائيل. والقوَّة تفرض الهيبة في الداخل لتطبيق القانون ومنع استباحة حقوق الدَّولة.
- الإرادة وهي قرار استخدام القوَّة لفرض هيبة الدَّولة واحترامها، ومنع الاعتداء على سيادتها، وحريَّة أبنائها، والدفاع عن مصالحها الحيويَّة وأمنها القومي.

- العدالة مطلوبة بحدّ ذاتها لتأمين الحقوق للمواطنين، ومطلوبة أيضًا حتّى لا تتحوّل القوّة إلى تسلُّط وديكتاتوريَّة.

هل بالإمكان الوصول إلى الدَّولة القويَّة القادرة العادلة؟

ما قدَّمناه في سياق الكتاب يظهر أنَّ لبنان لم ينضج بعد للوصول إلى هذا الهدف، وهو ينحو أكثر باتّجاه الابتعاد عن الدَّولة الجامعة في ظلّ طغيان المذهبيَّة والطائفيَّة، ولكنَّ هذه الدَّولة القويَّة والعادلة وصاحبة الإرادة تبقى هدفًا منشودًا حتَّى لو عاكست الظروف هذا الهدف، فهو الخيار المتاح أمام اللبنانيين، بل هو حقُّهم الطبيعي في أن يكون لهم دولتهم القادرة على تأمين الحياة الكريمة الحرَّة، وأن يكون القانون هو المعيار في تعاطيها مع مواطنيها، وهذا الحق أي بناء الدَّولة الحقيقيَّة يسعى حزب اللَّه بكلّ جديَّة وحرص لإيصاله إلى أصحابه، وهم عموم الشعب اللبناني.

لدى حزب اللَّه هواجس جديَّة حيال أداء كثير من القوى السياسيَّة اللبنانيَّة اتّجاه فكرة بناء الدَّولة، فهو لم يلمس أي حرص أو جديَّة في عمليَّة البناء، بل هناك مسار انحداري يهدّد هيكل الدَّولة، ومعه الوطن برمته، وهو يكافح من أجل الحفاظ على الحد الأدنى من صورة الدَّولة.

هل بالإمكان الجمع بين فكرتَي التنوُّع، والمحافظة على حقوق الطوائف والدَّولة المنشودة وطنيًّا؟

قد يكون هذا بحدّ ذاته بحاجة إلى معالجة مستقلَّة، ولكن من وحي أُطروحة حزب اللَّه السياسيَّة بالإمكان المواءمة بين التركيبة اللبنانيَّة، وبناء الدَّولة المنشودة وطنيًّا، وذلك من خلال التفاهم على المشتركات، وهي كثيرة، فبالإمكان الجمع بين المحافظة على التوازن الطائفي، واختيار الأكفاء من داخل التركيبة الطائفيَّة. ومكافحة الفساد، والمساءلة والمحاسبة، وكذلك المواءمة بين هذه التركيبة، ومنع التدخلات الخارجيَّة، وحماية البلد من التهديدات المخلّة بأمنه السياسي، والاقتصادي.

إنَّ عدم الوصول إلى مرحلة بناء الدَّولة على أسس وطنيَّة خالصة، لا يعني تركها

خاضعة لمفاهيم خاطئة كالضعف، والارتهان للخارج، والاستباحة الإسرائيليَّة، وسيطرة الاحتكارات والمحسوبيات، وتفشّي الفساد في مؤسَّساتها.

تجربة المقاومة نفسها أثبتت أنَّ بالإمكان توفير عناصر القوَّة، ومنع الاستباحة الإسرائيليَّة، وهو ما تحتاجه فكرة الدَّولة، يضاف إلى عناصر القوَّة القدرة من خلال الإرادة السياسيَّة، والعدالة في تطبيق القانون، ومكافحة الفساد، وهذا هو المدخل لإقامة دولة بمواصفات تليق بالشعب اللبناني، وهو ما يحتاج إلى تضافر جهود اللبنانيين جميعًا.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن أبي طالب، الإمام علي عليه السلام، **نهج البلاغة**، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسَّسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- ابن شعبة، محمد بن علي، **تحف العقول عن آل الرسول**، الطبعة الثَّانية، قم، مؤسَّسة النشر الإسلامي، ١٤٠٤هـ.
- الأمين، محسن، **أعيان الشيعة**، تحقيق: حسن الأمين، الطبعة الثَّانية، بيروت، دار التعارف، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- الأنصاري، مرتضى، **كتاب الصلاة**، الطبعة الأولى، قم، ١٤١٥هـ.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، لا طبعة، بيروت، دار الفكر، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- بوش، جورج، المذكّرات، **قرارات مصيرية**، الطبعة الثَّانية، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٣م.
- جمعيَّة نشر التراث المقاوم، **الكلمات القصار**: السيد عباس الموسوي، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١١.
- الحرُّ العاملي، محمد بن الحسن، **أمل الآمل**، لا طبعة، النجف الأشرف، مطبعة الآداب، لا تاريخ.
- الخامنئي، علي، **أجوبة الاستفتاءات**، الطبعة الأولى، الكويت، دار النبأ، ١٩٩٥م.

- للمؤلّف نفسه، **منتخب الأحكام**، الطبعة الأولى، بيروت، لا تاريخ.
- الخميني، روح اللّه، **تحرير الوسيلة**، الطبعة الثّانية، النجف الأشرف، ١٣٩٠هـ.
- الخوئي، أبو القاسم، **صراط النجاة في أجوبة الاستفتاءات**، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- الرازي، فخر الدّين، **التفسير الكبير**، الطبعة الثّالثة، لا مكان، لا تاريخ.
- الزركلي، خيرالدين بن محمود، **الأعلام**، الطبعة الخامسة، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٠م.
- الزمخشري، جار اللّه محمود بن عمر، **الفايق في غريب الحديث**، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٩٩٦م.
- زين العابدين، ابن الإمام الحسين عليه السلام، **الصحيفة السجاديّة**، الطبعة الأولى، قم، ١٤١١هـ.
- شرف الدين، عبد الحسين، **بغية الراغبين في سلسلة آل شرف الدين**، الطبعة الأولى، بيروت، الدار الإسلاميّة، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- شعيب، محمد كامل، **البحار**، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الطبعة الأولى، بيروت، دار الشروق، ١٩٨٦م.
- الشهيد الأوّل، محمد بن مكي، **اللمعة الدمشقيّة**، الطبعة الأولى، قم، دار الفكر، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- الشهيد الثّاني، زين العابدين بن علي، **الروضة البهيّة في شرح اللمعة الدمشقيّة**، الطبعة الثّانية، قم، منشورات جامعة النجف الأشرف، ١٣٩٨هـ.
- للمؤلف نفسه، **الرسائل**، الطبعة الأولى، قم، ١٤٢١هـ.
- الصَّدر، محمد باقر، **الفتاوى الواضحة**، لا طبعة، النجف الأشرف، مطبعة الآداب، لا تاريخ.
- الصدوق، محمد بن علي، **من لا يحضره الفقيه**، الطبعة الثّانية، قم، منشورات جامعة المدرسين.

- الطوسي، محمد بن الحسن، **الخلاف**، لا طبعة، قم، مؤسسة النشر الإسلامي ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- الكاشاني، الفيض محمد محسن، **مفاتيح الشرائع**، لا طبعة، قم، ١٤٠١هـ.
- فضل اللّه، حسن، **حرب الإرادات**، الطبعة الثّالثة، بيروت، دار الهادي، ٢٠٠٩م.
- للمؤلف نفسه، **الخيار الآخر**، الطبعة الأولى، بيروت، دار الهادي، ١٩٩٤م.
- للمؤلف نفسه، **سقوط الوهم**، الطبعة الثّانية، بيروت، دار الهادي، ٢٠٠٩م.
- فضل اللّه، محمد رضا، **المجموعة/ الرسائل والقصائد**، الطبعة الأولى، بيروت، دار المحجّة البيضاء، ٢٠١٢م.
- فضل اللّه، يوسف، **منارة الفقهاء**، الطبعة الأولى، بيروت، دار البلاغة، ٢٠١٠م.
- كحّالة، عمر رضا، **معجم المؤلّفين**، لا طبعة، بيروت، دار إحياء التراث العربي، لا تاريخ.
- المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، **حقوق الطائفة**، لا طبعة، الحازمية، ١٩٧٤م.
- المجلسي، محمّد باقر، **بحار الأنوار**، الطبعة الثّانية، بيروت، دار الوفاء، ١٩٨٠م.
- مغنيّة، محمد جواد، **في ظلال نهج البلاغة/ محاولة لفهم جديد**، الطبعة الأولى، طهران، انتشارات كلمة حق، ١٤٢٧هـ.

الدوريّات والصُّحف:

- السفير.
- العرفان.

هذا الكتاب

تُطرح أمام حزب الله إشكاليّات حول طبيعة دوره في لبنان والمنطقة، ورؤيته للدَّولة الَّتي يعيش في ظلّ قوانينها، وللوطن الَّذي يدافع عنه. وأصبحت هذه الإشكاليَّات شائكة بعدما تحوَّل إلى قوَّة مؤثّرة في مسار التحوُّلات الإقليميَّة، بفعل مشاركاته الفاعلة خارج حدود وطنه ودولته.

وجدت من الضروري معالجة هذه الإشكاليَّات، وتقديم رؤية حزب الله للدَّولة، وفهمه للعلاقة بها في مجتمع متنوّع. وعمدت إلى المزاوجة بين تقديم الرؤية، وعرض المسار التاريخي، بما يسهم في إيضاح الفكرة، وتقديم الأدلَّة والشواهد عليها. وبناءً عليه، فإنَّ الوقائع والحقائق الَّتي تُنشر لأوَّل مرَّة، بدءًا من محاضر الجلسات التأسيسيَّة لحزب الله، وصولًا إلى الحرب في سورية، وما بينهما من محطَّات تاريخيَّة، ومنها حرب تموز ٢٠٠٦، يتمُّ الكشف عنها في المتن، أو في الهوامش في سياق متسلسل مرتبط بالفكرة الجوهريَّة لهذا الكتاب، ألا وهي قصَّة حزب الله مع الدَّولة في لبنان، وقصَّة الدَّولة بسلطاتها المتعاقبة معه، كمقاومة ضدَّ الاحتلال، أو كحزب سياسي له دوره في الشأن العام.

لا تستقيم معالجة ما هو مطروح أمام حزب الله من دون العودة إلى الأصول الَّتي يستقي منها رؤيته للوطن والدَّولة، وهل تتيح له التعايش مع دولة لا تطبّق فكره الدّيني والسياسي؟ وهو المؤمن بمبدأ ولاية الفقيه العابر للحدود.

لقد احتاج ذلك كلُّه إلى الإطلالة على التاريخ من زاوية تشكُّل لبنان، كوطن ودولة، ودور الجماعات التاريخيَّة في هذا التشكُّل، ومن بينها الجماعة التاريخيّة الَّتي ينتمي إليها حزب الله.

ISBN 978-9953-88-834-7

الجناح، شارع زاهية سلمان،
مبنى مجموعة حسين الخياط
ص.ب.: ٨٣٧٥ - ١١ بيروت - لبنان
تلفون: ٨٣٠٦٠٨ ٩٦١١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ ٩٦١١+

tradebooks@all-prints.com
www.all-prints.com

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر